

تحرير

دانيال تروتيير كريستيان فوكس

ترجمة

محمد ياسر الخواجة يسري محمد الغراوي

وسائل التواصل الاجتماعي والسياسة والدولة

الاحتجاجات، والثورات، والشغب، والجريمة، والشرطة في عصر الفيسبوك وتويتر واليوتيوب

وسائل التواصل الاجتماعي والسياسة والدولة

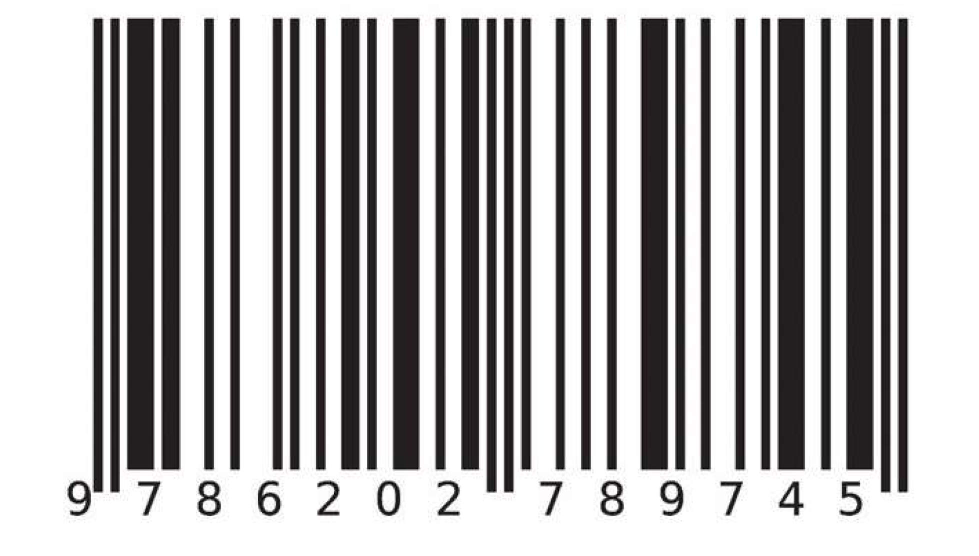
الخواجة, الغراوي

وسائل التواصل الاجتماعي والسياسة والدولة

يعتبر هذا الكتاب مرجعًا هامًا لفهم كيفية التنافس على سلطة الدولة والسياسة وممارستها على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وهو يجمع إسهامات من قبل علماء وسائل التواصل الاجتماعي الذين يستكشفون علاقة وسائل التواصل الاجتماعي بالثورات، والانتفاضات، والاحتجاجات، والسلطة، والقوة المضادة لها، والاختراق، والدولة، والشرطة والمراقبة؛ وهو يبين كيف أن الفعل الجمعي وسلطة الدولة يرتبطان ويتصارعان كطرفين جدليين لقوة وسائل التواصل الاجتماعي، وكيف يتم توزيع القوة والقوة المضادة في هذه الجدلية. وتدرس الأبحاث النظرية والتجريبية الدقيقة الطبيعة المتناقضة ثنائية الوجه للقوة فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي والسياسة. وتغطي الفصول وسائل التواصل الاجتماعي في سياق ظواهر مثل الثورات المعاصرة في مصر وبلدان أخرى، والشعبوية 2.0، والاحتجاجات المضادة للتقشف، والحركة الفاشية في الأزمة اليونانية، وحركة أنونيموس ومراقبة الشرطة.

تحرير
دانيال تروتيير
كريستيان فوكس
ترجمة
أ.د. محمد ياسر الخواجة . أستاذ علم الاجتماع . كلية الآداب-جامعة طنطا
د. يسري محمد الغراوي . محاضر علم الاجتماع . كلية التربية-جامعة الإسكندرية

NOOR
PUBLISHING



محمد ياسر الخواجة

يسري محمد الغراوي

وسائل التواصل الاجتماعي والسياسة والدولة

محمد ياسر الخواجة

يسري محمد الغراوي

وسائل التواصل الاجتماعي والسياسة والدولة

الاحتجاجات، والثورات، والشغب، والجريمة، والشرطة في عصر الفيسبوك وتويتر واليوتيوب

Noor Publishing

Imprint

Cover image: www.ingimage.com

Publisher:
Noor Publishing
is a trademark of
International Book Market Service Ltd., member of OmniScriptum Publishing
Group
17 Meldrum Street, Beau Bassin 71504, Mauritius
Printed at: see last page

ISBN: 978-620-2-78974-5

وسائل التواصل الاجتماعي والسياسة والدولة

يعتبر هذا الكتاب مرجعًا هامًا لفهم كيفية التنافس على سلطة الدولة والسياسة وممارستها على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وهو يجمع إسهامات من قبل علماء وسائل التواصل الاجتماعي الذين يستكشفون علاقة وسائل التواصل الاجتماعي بالثورات، والانتفاضات، والاحتجاجات، والسلطة، والقوة المضادة لها، والاختراق، والدولة، والشرطة والمراقبة؛ وهو يبين كيف أن الفعل الجمعي وسلطة الدولة يرتبطان ويتصارعان كطرفين جدليين لقوة وسائل التواصل الاجتماعي، وكيف يتم توزيع القوة والقوة المضادة في هذه الجدلية. وتدرس الأبحاث النظرية والتجريبية الدقيقة الطبيعة المتناقضة ثنائية الوجه للقوة فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي والسياسة. وتغطي الفصول وسائل التواصل الاجتماعي في سياق ظواهر مثل الثورات المعاصرة في مصر وبلدان أخرى، والشعبوية ٢.٠، والاحتجاجات المضادة للتقشف، والحركة الفاشية في الأزمة اليونانية، وحركة أنونيموس ومراقبة الشرطة.

دانييل تروتير هو زميل ما بعد الدكتوراة في وسائل الإعلام الاجتماعية والرقمية في معهد بحوث الاتصالات والإعلام (CAMRI) في جامعة وستمنستر.

كريستيان فوكس هو أستاذ الإعلام الاجتماعي في جامعة وستمنستر.

وسائل التواصل الاجتماعي والسياسة والدولة

الاحتجاجات، والثورات، والشغب، والجريمة، والشرطة في
عصر الفيسبوك وتويتر واليوتيوب

تحرير

دانيال تروتيير **كريستيان فوكس**

ترجمة

أ.د. محمد ياسر الخواجة
أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع
كلية الآداب-جامعة طنطا

د. يسري محمد الغراوي
محاضر علم الاجتماع
كلية التربية-جامعة الإسكندرية

Social Media, Politics and the State

Protests, Revolutions, Riots, Crime and Policing in the Age of Facebook, Twitter and YouTube

Edited by Daniel Trottier and Christian Fuchs



First published 2015 by Routledge 711 Third Avenue, New York, NY 10017 and by Routledge 2 Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon OX14 4RN
Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, an informa business

Library of Congress Cataloging-in-Publication Data
Social media, politics and the state: protests, revolutions, riots, crime and policing in the age of Facebook, Twitter and YouTube / edited by Daniel Trottier and Christian Fuchs.
pages cm. — (Routledge research in information technology and society; 16)
Includes bibliographical references and index.
1. Internet—Political aspects. 2. Political participation. 3. Social media—Political aspects. 4. Political psychology. I. Trottier, Daniel.
II. Fuchs, Christian, 1976–
HM851.S645 2014
302.23′1—dc23
2014008525
ISBN: 978-0-415-74909-1 (hbk)
ISBN: 978-1-138-79824-3 (pbk)
ISBN: 978-1-315-76483-2 (ebk)
Typeset in Sabon by Apex CoVantage, LLC

قائمة المحتويات

الإحصائيات

الجداول

القسم الأول: المقدمات.

الفصل الأول: التنظير حول وسائل التواصل الاجتماعي والسياسة والدولة.
الفصل الثاني: مواقع الشبكات الاجتماعية في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية ومناهضة التقشف؛ بعض الأفكار من منظور الحركة الاجتماعية.

القسم الثاني: القوى المدنية والعالمية المضادة.

الفصل الثالث: الشعبوية ٢.٠؛ نشاط وسائل التواصل الاجتماعي، ومستخدم الإنترنت العام، والديمقراطية التفاعلية المباشرة.

الفصل الرابع: أنونيموس؛ النضال البرمجي والسياسة المعاصرة.

القسم الثالث: مواجهة مدنية ضد التقشف.

الفصل الخامس: صعود النازية والويب؛ وسائل التواصل الاجتماعي كمنصات للخطابات العنصرية في سياق الأزمة الاقتصادية اليونانية.

الفصل السادس: أكثر من مجرد منبر إلكتروني مؤقت؛ حضور الويب الناشط كإطار فعل جمعي ومصدر صحفي وأداة مراقبة شرطية أثناء احتجاجات مجموعة العشرين في لندن في عام ٢٠٠٩.

الفصل السابع: التجمعات؛ البث المباشر للمعارضة في "ربيع كيبيك".

القسم الرابع: سلطة الدولة المطلقة والمتنازع عليها.

الفصل الثامن: خلق فضاءات للمعارضة؛ دور وسائل التواصل الاجتماعي في الثورة المصرية ٢٠١١.

الفصل التاسع: نشاط وسائل التواصل الاجتماعي ورقابة الدولة.

القسم الخامس: سلطة الدولة كالشرطة والاستخبارات.

الفصل العاشر: الأمن الشعبي ومستخدمي القوة؛ الشرطة والتحقيقات التي يقودها المستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي.

الفصل الحادي عشر: "صورة عمل" الشرطة في عصر وسائل التواصل الاجتماعي؛ يوتيوب واحتجاجات قمة مونتيبيلو ٢٠٠٧.

المساهمون

الأشكال

١.١ تصور للمجتمع الحديث

١.٢ عملية اتصال وسائل التواصل الاجتماعي

الجداول

١-١	تصنيف لأشكال مختلفة من الإجراءات غير المؤسسية (مقتبس من أوفى Offe ١٩٨٥).	
١.٢	تصنيف الأدوار في المجتمع الحديث.	
٣.١	الترادف بين المنطق الشعبوي التقليدي والشعبوية ٢.٠.	
٦.١	الفئات الشاملة للقصص الصحفية.	
٦.٢	أعلى الفئات الفرعية في مقالات الصحف.	

مقدمة المترجمين

يمثل هذا الكتاب أهمية بالغة لكافة الدارسين والمهتمين بالعلوم الاجتماعية نظرًا لأهمية موضوع الكتاب الذي يعد موضوعًا ذا أهمية خاصة لمجتمعاتنا المعاصرة وأقصد وسائل التواصل الاجتماعي ومدى تأثيرها على السياسة والدولة وذلك لمساهمتها ليس فقط من خلال التعبئة الاجتماعية للثوار في ثورات الربيع العربي وإنما لقدرتها على بناء أسلوب جديد من أساليب الديموقراطية التشاركية المباشرة بدلاً من الديموقراطية الحزبية أو الديموقراطية النيابية، وذلك لقدرتها على الانفتاح على العالم بما تستطيع أن تنتجه من نصوص، وصور ومقاطع للفيديو وكمنصات إعلامية للشباب العادي حتى أن فابيو جاندرا Fabio Gandara وهو أحد مؤسسي حركة "ديموقراطية حقيقية الآن" أكد أن الإسهام الرئيسي لمواقع الشبكات الاجتماعية أصبح حقيقة الآن، وأعطت الناس الانطباع أنه يمكنهم المشاركة مباشرة في الشئون العامة، بل أصبح ينظر إلى مواقع الشبكات الاجتماعية على أنها توفر نظامًا أفقيًا لصنع القرار؛ قادرًا على أن يحل محل المؤسسات التي فقدت مصداقيتها من الديموقراطية البرلمانية والسياسات الحزبية، وبالتالي أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تشكل مجالاً مبتكرًا لبناء أشكالاً جديدة من السياسة الجماهيرية ومن ثم وجد النشطاء السياسيون الوعد بديموقراطية رقمية مباشرة Direct Digital Democracy وتمثل مطلبًا قويًا موحدًا للجمع بين الدوائر شديدة الاختلاف وبناء شعور بالمهمة الحضارية والإنسانية.

ويؤدي بنا التحليل الخصب الذي يقدمه الكتاب لنضالات الجماهير في حياتهم اليومية من المتظاهرين والثوار في الميادين العامة إلى رسم صورة عامة للمجتمع العربي توضح إلى أي مدى أصبح الجمهور العربي فاعلاً وليس مفعولاً به، ومدى دوره في تغيير مجتمعاتهم وتطلعهم إلى بناء مستقبل أفضل في ظل أنظمة ديموقراطية حقيقية، ووفقًا لذلك جاء هذا الكتاب المحرر من كل من دانييل تروتيير وكريستيان فوكس في إحدى عشر فصل قام أ.د. محمد ياسر الخواجة بترجمة أربع فصول وهي: الفصل الأول بعنوان "التنظير حول وسائل التواصل الاجتماعي والسياسة والدولة"، والفصل الثاني بعنوان "مواقع الشبكات الاجتماعية في الاحتجاجات المؤيدة للديموقراطية ومناهضة التقشف"، والفصل الثالث بعنوان "الشعبوية الثانية من خلال نشاط وسائل التواصل الاجتماعي ومستخدم الإنترنت العام والديموقراطية التفاعلية المباشرة"، والفصل الثامن بعنوان "خلق فضاءات للمعارضة: دور وسائل التواصل الاجتماعي في الثورة المصرية عام ٢٠١١". أما الدكتور يسري فقد قام بترجمة سبعة فصول هي: الفصل الرابع بعنوان "حركة أنونيموس: النضال البرمجي والسياسة المعاصرة"، والفصل الخامس بعنوان "صعود النازية والويب: وسائل التواصل الاجتماعي كمنصات للخطابات العنصرية"، والفصل السادس بعنوان "أكثر من مجرد منبر إلكتروني مؤقت"، والفصل السابع بعنوان "التجمعات: البث المباشر للمعارضة في ربيع كيبيك"، والفصل التاسع بعنوان "نشاط وسائل التواصل الاجتماعي ورقابة الدولة"، والفصل العاشر بعنوان "الأمن الشعبي ومستخدمي القوة"، والفصل الحادي عشر بعنوان "صورة عمل الشرطة في عصر وسائل التواصل

الاجتماعي". وقد حاولنا أن نخرج الترجمة لهذا الكتاب المهم في صورة واضحة بحيث تثري المكتبة العربية بمؤلف هام وفي موضوع جديد أرجو التوفيق، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،

المترجمان

أ.د. محمد ياسر الخواجة

د. يسري محمد الغراوي

طنطا تحريرًا في مارس ٢٠١٩

القسم الأول: المقدمات.

الفصل الأول: التنظير حول وسائل التواصل الاجتماعي والسياسة والدولة.

الفصل الثاني: مواقع الشبكات الاجتماعية في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية ومناهضة التقشف؛ بعض الأفكار من منظور الحركة الاجتماعية.

الفصل الأول: التنظير حول وسائل التواصل الاجتماعي والسياسة والدولة.

دانيل تروتيير وكريستيان فاكس Daniel Trottier and Christian Fuchs

أولاً: المدخل:

يتمثل الغرض من هذا الفصل في توفير إطار عمل أساسي لتحليل وسائل التواصل الاجتماعي والسياسة والدولة. ويمكن أن يقع هذا الموضوع – الذي يدرسه المؤلفان في هذا الكتاب الشامل - ضمن مجال أوسع من دراسات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي (see Dutton 2013, as well as the contributions in Ess and Dutton 2013 for an overview). ويمكن إجراء أبحاث الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بطرق مختلفة. وتحلل أكثر الاتجاهات الإدارية كيف يتم استخدام الإعلام الرقمي من قِبل مَن، ولأي غرض، وموجه إلى أي جمهور، وما المحتوى الذي يحمله، وما تأثيراته. وعلى النقيض من ذلك، تتجاوز دراسات الإنترنت النقدية النسخة الرقمية من معادلة لازويل Lasswell formula. فهي لا تستثني الدراسة التجريبية لمكونات الإعلام الرقمي، ولكنها تضع دائمًا مثل هذه التحليلات ضمن تنظير وتحليل السياقات الأكبر، مثل أبنية السلطة، والدولة، والرأسمالية، والعلاقات بين الجنسين، والصراعات الاجتماعية، والإيديولوجيات، التي تُشكل وتتشكل بواسطة المشهد الإعلام الرقمي في العمليات الجدلية (Fuchs 2008, 2014d). ويقترح هذا الكتاب الشامل حول دراسة وسائل التواصل الاجتماعي في سياق السياسة والدولة اتجاه الدراسات النقدية للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

وتم بناء هذا الفصل على النحو التالي: القسم الثاني يتناول ما هية وسائل التواصل الاجتماعي، مع التركيز بشكل خاص على ما يجعل وسائل التواصل الاجتماعي "اجتماعية". القسم الثالث يتناول إطارًا نظريًا لفهم المجتمع الحديث. وبعد ذلك، يتناول القسم الرابع طبيعة نشاط وسائل التواصل الاجتماعي في علاقتها بالمجتمع الحديث. ويقترح القسم الخامس فهمًا تأسيسيًا نظريًا للدولة، بينما يتناول القسم السادس الفروع المختلفة التي تتألف منها الدولة. ويركز القسم السابع على السياسة، وكذلك العلاقة بين الدولة والسياسة. ويتناول القسم الثامن القوة، وتحديدًا قوة الدولة وقوة الشركة. ويتناول القسم التاسع الجريمة والعمل الشرطي، مع التركيز على علاقة الشرطة بالدولة. ويتناول القسم العاشر الفروق بين الاحتجاجات والثورات وأعمال الشغب. وأخيرًا، يقدم القسم الحادي عشر بعض الملاحظات الختامية.

ثانيًا: ما هية وسائل التواصل الاجتماعي؟

يمكننا إرجاع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي إلى الوقت الذي قدم فيه تيم أورايلي Tim O'Reilly (2005) مصطلح "'ويب ٢.٠' Web 2.0" في عام ٢٠٠٥. وبينما يدعي أورايلي أن 'ويب ٢.٠' تشير إلى تغييرات فعلية يشارك من خلالها الذكاء الجمعي للمستخدمين في خلق قيمة لمنصات مثل جوجل أو أمازون أو ويكيبيديا أو كريجسليست في "مجتمع من المستخدمين المتصلين" (O'Reilly and Battelle 2009, 1) فهو يعترف بأن المصطلح تم ابتكاره أساسًا ليوضح الحاجة إلى استراتيجيات اقتصادية جديدة لشركات الإنترنت بعد أزمة "الدوت كوم"، حيث تسبب انفجار الفقاعات المالية في انهيار العديد من شركات الإنترنت. لذا فقد ذكر في ورقة نُشرت بعد خمس سنوات من ابتكار مصطلح 'ويب ٢.٠' أن هذه الفئة كانت "إعلانًا عن القدوم الثاني للويب بعد سقوط الدوت كوم" في مؤتمر "تم عقده لاستعادة الثقة في الصناعة التي ضلت طريقها بعد انهيار الدوت كوم " (ibid.).

ويؤكد مايكل ماندبيرج Michael Mandiberg بأن فكرة "وسائل التواصل الاجتماعي" ترتبط بمفاهيم متعددة: "الإعلام الجماعي المفضل 'المحتوى الذي ينتجه المستخدم'، وتعريف هنري جينكنز Henry Jenkins الصناعات الإعلامية 'ثقافة التقارب'، وتعريف جاي روزين Jay Rosen 'الناس الذين كانوا يُعرفون في السابق باسم الجمهور'، الإعلام التشاركي 'المصبوغ سياسيًا'، وتعريف يوشاي بينكلر Yochai Benkler عملية "تكوين الصداقات"، وتعريف تيم أور ريلي Tim O'Reilly البرمجة الحاسوبية 'ويب ٢.٠' (Mandiberg 2012, 2). إن مسألة ما إذا كانت، أو كيف كانت الويب أو أصبحت اجتماعية تعتمد على سؤال نظري اجتماعي عميق: ماذا يعني أن تكون اجتماعيًا؟ هل البشر دائمًا اجتماعيون أم فقط إذا تفاعلوا مع الآخرين؟ ففي النظرية الاجتماعية هناك مفاهيم مختلفة لمصطلح اجتماعي مثل الحقائق الاجتماعية لإيميل دوركايم Émile Durkheim، والفعل الاجتماعي لماكس ويبر Max Weber، ومفهوم كارل ماركس Karl Marx العمل التعاوني (يتم استخدامه أيضًا في مفهوم العمل التعاوني المدعوم بالحاسب - CSCW) أو مفهوم فرديناند تونيز Ferdinand Tönnies للمجتمع المحلي (for a detailed discussion, see Fuchs 2014d). واعتمادًا على أي المفاهيم يستخدمها الشخص للنشاط الاجتماعي، يحصل المرء على إجابات مختلفة لأسئلة حول ما إذا كانت شبكة الإنترنت اجتماعية وما إذا كان النشاط الاجتماعي هو صفة جديدة للويب. ومن المؤكد أن الجوانب الاجتماعية على شبكة الإنترنت لم تبدأ مع فيسبوك؛ الذي تأسس في عام ٢٠٠٤ ولكن تم وصفها بالفعل على أنها من خصائص أنظمة لوحة النشرات في عام ١٩٨٠ مثل WELL، والتي يصفها بأنها مجتمعات افتراضية (Rheingold 2000). والعمل التعاوني، على سبيل المثال، التحرير التعاوني للمقالات الذي يُجرى على ويكيبيديا، هو جديد نوعًا ما كظاهرة مسيطرة على WWW، ولكن ليس جديدًا في الحوسبة. وكان مفهوم CSCW (العمل التعاوني المدعوم بالحاسوب) موضوعًا لسلسلة مؤتمرات بدأت في ديسمبر ١٩٨٦ مع مؤتمر ACM الأول حول العمل التعاوني الحاسوبي في أوستن، تكساس. وهناك حاجة إلى اتجاه نظري يحدد الأبعاد المتعددة للنشاط الاجتماعي (مثل المعرفة والتواصل والتعاون)، والذي يمكن على أساسه دراسة استمرار أو انقطاع تطوير شبكة الإنترنت تجريبيًا. وكذلك لا يعتبر مفهوم wiki نفسه جديدًا: فقد تم تقديم WikiWikiWeb من قبل مؤسسة Ward Cunningham في عام ١٩٨٤.

وكل أنظمة الحوسبة، وبالتالي جميع تطبيقات الويب، وكذلك جميع أشكال الإعلام يمكن اعتبارها اجتماعية لأنها تخزن وتنقل المعرفة البشرية التي تنشأ في العلاقات الاجتماعية في المجتمع. وهي تمثل تجسيدًا للمجتمع والعلاقات الاجتماعية الإنسانية. وعندما يستخدم الإنسان نظامًا حوسبيًا أو وسيطًا (وأيضًا إذا كان بمفرده في الغرفة)، فعندئذٍ يتعلم استنادًا إلى المعرفة المتجسدة التي تعتبر نتيجة للعلاقات الاجتماعية. ولكن ليس كل أنظمة الحوسبة وتطبيقات الويب تدعم التواصل المباشر بين البشر ويتبادل من خلالها اثنان من البشر على الأقل الرموز التي يتم تفسيرها على أنها ذات معنى. فمثلاً يوفر موقع أمازون بشكل أساسي معلومات حول الكتب وغيرها من السلع التي يمكن للمرء شراؤها؛ فهو ليس أداة تواصل في المقام الأول، بل أداة للمعلومات، بينما يحتوي فيسبوك على ميزات اتصال مدمجة يتم استخدامها بشكل متكرر (نظام البريد، الحوائط للتعليقات، المنتديات.. الخ).

وتُظهر النقاشات أنه ليس تساؤلاً بسيطًا أن نقرر ما إذا كانت الشبكة العالمية WWW اجتماعية بالفعل وكيف ذلك. لذلك يمكن اقتراح اتجاه نظرية اجتماعية لتوضيح مفهوم "وسائل التواصل الاجتماعي" من خلال تحديد ثلاث عمليات للمعلومات الاجتماعية التي تشكل ثلاثة أشكال من النشاط الاجتماعي:

- المعرفة Cognition.
- التواصل Communication.
- التعاون Cooperation.

وفقًا لهذه الرؤية، يمتلك الأفراد بعض الميزات المعرفية التي يستخدمونها للتفاعل مع الآخرين بحيث يتم إنشاء مساحات تفاعل مشتركة. وفي بعض الحالات لا تستخدم هذه المساحات فقط للتواصل ولكن أيضًا للإنتاج المشترك لصفات جديدة لأنساق اجتماعية شاملة ولبناء المجتمع. وتتعلق المفاهيم الثلاثة بأشكال مختلفة من النشاط الاجتماعي: ويرتبط مفهوم المعرفة بمفهوم إميل دوركايم للحقائق الاجتماعية، ومفهوم التواصل بمفاهيم ماكس ويبر عن الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، ومفهوم التعاون بمفاهيم المجتمعات والعمل التعاوني. ووفقًا لهذا النموذج، فإن وسائل الإعلام ومواقع الإنترنت التي تدعم في المقام الأول المعرفة (مثل المواقع الإلكترونية للصحف) هي وسائل تواصل اجتماعي (١)، وتلك التي تدعم الاتصال بشكل أساسي (مثل البريد الإلكتروني) هي وسائل تواصل اجتماعي (٢)، وتلك التي تدعم في المقام الأول بناء المجتمع والعمل التعاوني (مثل ويكيبيديا، الفيسبوك) هي وسائل تواصل اجتماعي (٣). وهذا يعني أن وسائل التواصل الاجتماعي مصطلح معقد وأن هناك أنواعًا مختلفة من وسائل التواصل الاجتماعي. وتظهر الدراسات التجريبية أن التطور الأحدث هو أن هناك زيادة معينة في أهمية وسائل التواصل الاجتماعي (٣) على الإنترنت، والتي ترجع بشكل خاص إلى صعود مواقع الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك، والويكي مثل ويكيبيديا، ومواقع التدوين المصغر مثل تويتر وويبو.

ويعرّف بويد وإليسون (Boyd and Ellison (2008, 211 مواقع الشبكات الاجتماعية بأنها "خدمات تستند إلى الويب تسمح للأفراد (١) ببناء ملف شخصي عام أو شبه عام داخل نظام محدد، (٢) توضيح قائمة

بالمستخدمين الآخرين الذين يشاركونهم الاتصال، (٣) عرض وتمرير قائمة اتصالاتهم وتلك التي أنشأها آخرون داخل النظام". وفي تحليل الشبكة، يتم تعريف الشبكة كنظام من العقد المترابطة (Wasserman and Faust 1997; Barabási 2003). وبالتالي، بناءً على فهم نظري دقيق يجب أن يتم فهم جميع الأدوات الشبكية التي تسمح بإنشاء اتصالات بين شخصين على الأقل على أنها مواقع شبكات اجتماعية. وهذا لا يشمل فقط المواقع التي يضعها بويد وإليسون في الحسبان، بل يشمل أيضًا المحادثات، ومجالس النقاش، والقوائم البريدية، والبريد الإلكتروني، وما إلى ذلك - جميع تقنيات الويب ٢.٠ و٣.٠. ولذلك يعد "موقع الشبكة الاجتماعية" مصطلحًا غير دقيق. ويؤكد ديفيد بير David Beer بأن هذا التعريف واسع جدًا ولا يميز بين الأنواع المختلفة من المواقع مثل مواقع wikis وfolksonomies وmash-ups والشبكات الاجتماعية: "حجتي هنا هي ببساطة أننا يجب أن نتحرك نحو تصنيفات أكثر تنوعًا لثقافات الإنترنت الجديدة ليس بعيدًا عنها" (Beer 2008, 519). ويقترح استخدام الويب ٢.٠، وليس مواقع الشبكات الاجتماعية (SNS) كمصطلح شامل.

وما يجعل المواقع مثل فيسبوك متميزة هي أنها منصات متكاملة تجمع بين العديد من الوسائط وتقنيات المعلومات والاتصالات، مثل صفحة الويب أو البريد الالكتروني أو الصورة الرقمية أو الفيديو الرقمي أو مجموعة المناقشة أو دفتر الزوار أو قائمة الاتصال أو محرك البحث. والعديد من هذه التقنيات هي نفسها أدوات شبكات اجتماعية. والمُجدي بالتأكيد، كما يقول بويد وإليسون أن تكون الملفات الشخصية، وقوائم الاتصال والأدوات اللازمة لإقامة الاتصالات هي العناصر المركزية، ولكن المفقود هو رؤية أن هذه التقنيات هي تكنولوجيات ما وراء الاتصال، وتكنولوجيات لتكنولوجيات الاتصال. ولذلك فمن الأنسب الحديث عن مواقع الشبكات الاجتماعية التي تعمل كأدوات متكاملة للمعرفة والاتصال والتعاون. ومواقع الشبكات الاجتماعية هي منصات على شبكة الإنترنت تقوم بدمج وسائل الإعلام المختلفة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتي تسمح على الأقل بتكوين ملفات تعريف تعرض معلومات المستخدمين، وعرض الاتصالات (قائمة الاتصال)، وإنشاء الاتصالات بين المستخدمين والتي يتم عرضها على قوائم الاتصال الخاصة بهم، والتواصل بين المستخدمين. وتشبه مواقع الشبكات الاجتماعية تمامًا كافة الأنظمة المعرفية لتقنيات الحاسوب لأنها تعكس وتعرض القيم الجمعية المسيطرة للمجتمع التي تصبح متجسدة وتواجه المستخدمين. وهي تقنيات اتصالات لأنها تُستخدم للتواصل وإنشاء اتصالات في شكل قوائم الاتصال. وتعتبر مواقع الشبكات الاجتماعية تقنيات تعاونية لأنها تسمح بإنشاء صداقات ومجتمعات جديدة والحفاظ على الصداقات القائمة. ونقصد بالصداقة علاقة اجتماعية مستمرة بين البشر تقوم على المحبة والعاطفة. لذا توفر مواقع الشبكات الاجتماعية وسائل لإنشاء مجتمعات افتراضية يتم فهمها على أنها "تجمعات اجتماعية تنبثق من شبكة الإنترنت عندما يستمر عدد كافٍ من الأشخاص في تلك المناقشات العامة لفترة طويلة بما يكفي، مع شعور إنساني كافٍ، لتشكيل شبكات من العلاقات الشخصية في الفضاء السيبراني" (Rheingold 2000). وبالنسبة لريونجولد Rheingold، فإن المجتمع الافتراضي ليس هو نفسه مثل التواصل عبر الكمبيوتر (CMC)، ولكن التواصل (المستمر) عبر الكمبيوتر الذي ينتج عنه شعور بالانتماء.

وليست كل العلاقات الاجتماعية التي تمت إقامتها أو الحفاظ عليها على الشبكات الاجتماعية هي أشكال من المجتمعات. قد تكون هناك علاقات سطحية موجودة فقط من خلال عرض الاتصال في قائمة التواصل. ويمكن أن يكون هذا هو الحال، على سبيل المثال، إذا كان شخص ما يضيف أصدقاء الأصدقاء الذين لم يلتق بهم والذين لا يتفاعل معهم باستمرار، أو إذا أضاف شخص ما الناس اعتباطيًّا من أجل زيادة قائمة الأصدقاء، أو إذا أضاف شخص ما أناس يشاركونه الاهتمامات ولكنه لا يتواصل معهم أيضًا. وفي هذه الحالة يظل استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية على مستوى الاتصال. ومن ثم فإن تكنولوجيات التعاون بمعنى مجتمع افتراضي هي مجرد إمكانية غير محققة. فمن المرجح أن تتكون أي مواقع شبكات اجتماعية ملموسة من العديد من العلاقات الفضفاضة والعديد من المجتمعات الافتراضية الموجودة بشكل موازٍ. وتقدم مواقع الشبكات الاجتماعية على المستوى التكنولوجي إمكانات للتواصل والتعاون. ويتم تحقيق المستوى التواصلي فقط تلقائيًا عن طريق إنشاء اتصالات؛ حيث يتطلب ظهور المجتمعات على مواقع الشبكات الاجتماعية المزيد من العمل التواصلي المستدام بحيث تظهر الروابط الاجتماعية. ويمكن أن تظهر مشاعر المجتمع على مواقع الشبكات الاجتماعية أو أن يتم استيرادها من العالم الخارجي. وإذا استفاد الأفراد من مواقع الشبكات الاجتماعية للبقاء على اتصال بالأصدقاء وجهات الاتصال التي تم إقامتها بالفعل بسهولة وعن بعد؛ فإن المجتمعات الموجودة أو أجزاء منها تتحول إلى مجتمعات افتراضية تتبلور على مواقع الشبكات الاجتماعية. وإذا قام الأفراد بعمل روابط اجتماعية جديدة مع أشخاص لم يعرفوهم مسبقًا بل التقوا بهم على مواقع الشبكات الاجتماعية، فسينشأ المجتمع بشكل متأصل من مواقع الشبكات الاجتماعية، ويمكن للمرء أن يتحدث عن مجتمع افتراضي في كلتا الحالتين. وتكنولوجيات التعاون هي (إلى جانب العمل التعاوني عبر الإنترنت، والذي يوجد بوضوح في حالة الويكي، ولكنه ليس شرطًا ضروريًا) عبارة عن إقامة الروابط الاجتماعية ومشاعر الانتماء والنشاط الجمعي.

وتدعم "وسائل التواصل الاجتماعي" مثل فيسبوك المعرفة، والتواصل/الربط الشبكي، والتعاون (المجتمعات، والعمل التعاوني، ومشاركة المحتوى الذي ينشئه المستخدم والمحتويات الأخرى). لذلك يتم إنشاء الكثير من البيانات الشخصية والاجتماعية حول المستخدمين. إن مسألة الظواهر الاجتماعية الأوسع نطاقًا على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل السياسات والاحتجاجات والجرائم والثورات، تعتمد على فهم هذه المفاهيم، بالإضافة إلى فهم علاقتها بالمجتمع الحديث. وهذه يتم تناولها فيما بعد.

ثالثًا: ما المجتمع الحديث؟

يقوم المجتمع الحديث على التمييز بين الأدوار الاجتماعية. ففي المجتمع الحديث يعمل البشر بقدرات مختلفة في أدوار اجتماعية مختلفة. ولنأخذ مثالاً على عامل في مكتب من الطبقة الوسطى في مجتمع حديث، وله أيضاً أدوار كزوج، وأب، وعشيق، وصديق، وناخب، ومواطن، وطفل، ومشجع، وجار، ناهيك عن مختلف الجماعات التي قد ينتمي إليها. في هذه الأدوار المختلفة، من المتوقع أن يتصرف البشر وفقًا لقواعد محددة تحكم الأنساق الاجتماعية المختلفة التي يتكون منها المجتمع الحديث (مثل الشركة، والمدارس، والأسرة، والكنيسة، ونوادي المشجعين، والأحزاب السياسية، وما إلى ذلك).

ويصف يورجن هابرماس (Jürgen Habermas (1987, 1989 كيف ينشأ المجتمع الحديث في مجالات مختلفة، حيث يعمل البشر بأدوار مختلفة. ويقول أن الحداثة نتج عنها:

١. فصل الاقتصاد عن الأسرة والشئون المنزلية حتى ظهر الاقتصاد الحديث (القائم على العمل بنظام الأجور ورأس المال).

٢. صعود المجال العام السياسي، الذي يعمل فيه البشر كمواطنين، يصوتون، ويمتلكون رأيًا سياسيًا، وما إلى ذلك، على النقيض من النظام الملكي السابق، حيث يتم التحكم في السلطة السياسية من قبل الملك والأرستقراطية والكنيسة. ويشمل ذلك تحول الاقتصاد نحو اقتصاد رأسمالي قائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى منطق تراكم رأس المال. ولم يعد الاقتصاد جزءًا من الشئون المنزلية الخاصة، بل أصبح منظمًا بمساعدة أسواق السلع الكبيرة التي تتعدى الأسر المنفردة. وأصبح الاقتصاد الحديث "مجالاً خاصًا من المجتمع هام للجميع" (Habermas 1989, 19) لم تعد الأسرة مجالاً اقتصاديًا في المقام الأول، ولكن مجالاً للألفة والاقتصاد الأسري القائم على العمل الإنجابي (Reproductive Labour). وقد ارتبط هذا بالفصل بين المجال الخاص والمجال العام الذي يقوم على الفعل الإنساني في أدوار مختلفة (ibid., 152, 154; see also Arendt 1958, 47, 68).

ويؤكد هابرماس (Habermas (1987 أن الاقتصاد والسياسة في المجتمع الحديث هما نظامان يستخدمان وسائل التوجيه من مال وسلطة للتأثير على المجتمع واستعماره. والاقتصاد الحديث هو الطريقة الرأسمالية لتنظيم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك - أي أنه نظام يقوم على تراكم رأس المال من خلال بيع السلع التي ينتجها العمال الذين يضطرون إلى بيع قوتهم العمالية كسلعة لمالكي رأس المال ووسائل الإنتاج، الذين يحصلون بالتالي على حق استغلال العمال لفترة زمنية محددة. والنظام السياسي الحديث هو نظام دولة بيروقراطي تضمن فيه الديمقراطية البرلمانية الليبرالية - (بما في ذلك الأحزاب السياسية والانتخابات والإجراءات البرلمانية) والضمانات القانونية للحريات الليبرالية (حرية التعبير، والتجمع، والجمعيات، والصحافة، والحركات، والملكية، والاعتقاد والفكر، والرأي والتعبير) واحتكار وسائل العنف من قبل الأجهزة القسرية بالدولة - استنساخ النظام الاجتماعي القائم.

وإلى جانب الاقتصاد الرأسمالي والدولة، يتألف المجتمع الحديث أيضًا من المجال الثقافي الذي يمكن تقسيمه إلى ثقافة خاصة وعامة. وتشدد هانا أرندت Hannah Arendt على أن المجال الخاص هو عالم من المجتمعات الحديثة التي تعمل "كمجال للألفة" (Arendt 1958, 38) ويشمل الحياة الأسرية بالإضافة إلى العلاقات العاطفية والجنسية. ويضيف هابرماس إلى هذا التحليل أن الاستهلاك يلعب دورًا مركزيًا في المجال الخاص: "من ناحية أخرى، تطورت العائلة الآن أكثر من ذلك إلى مستهلك للدخل ووقت الفراغ، وإلى متلقي خدمات تعويضات ودعم تكفلها الدولة". والاستقلال الخاص الذي تم الإبقاء عليه ليس كبيرًا في وظائف السيطرة كما هو الحال في وظائف الاستهلاك" (Habermas 1989, 156). ويشير أيضًا إلى أن المجال الخاص هو مجال الأنشطة الترفيهية: "السلوك الترفيهي يوفّر المفتاح للخصوصية المضيئة للفضاء الجديد، لإخراج ما يتم الإعلان عنه أنه الحياة الداخلية" (ibid., 159). بعبارة أخرى، يمكن للمرء أن يقول إن دور

المجال الخاص في الرأسمالية كمجال الترفيه والاستهلاك الفردي والذي يحدده هابرماس هو أنه يضمن استنساخ القوى العاملة بحيث تبقى الأخيرة حيوية ومثمرة وقابلة للاستغلال.

ولكن هناك أيضًا أشكال اجتماعية لتنظيم أوقات الفراغ والاستهلاك، مثل مجتمعات المشجعين ونوادي الهواة الرياضية والكنائس، إلخ. وهذا يعني وجود كلا الشكلين الفردي والاجتماعي لتنظيم الحياة اليومية. ويشكلان معًا مجال الثقافة الذي يُفهم على أنه المجال الذي يتم فيه تنظيم الحياة اليومية الدنيوية، ويعطى المعنى للعالم. والدور الأساسي للثقافة في المجتمع هو أنه يضمن استنساخ جسم الإنسان وعقله، والذي يتضمن من ناحية؛ أنشطة مثل الرياضة والجنس والصحة والرعاية الاجتماعية والعناية بالجمال، ومن ناحية أخرى؛ الأنشطة مثل التعليم وإنتاج المعرفة (كما هو الحال في الجامعات) والفن والأدب وما إلى ذلك. وإذا تم تنظيم هذه الأنشطة على أساس فردي، فإنها تقع في المجال الخاص؛ وإذا تم تنظيمها على أساس اجتماعي خارج المنزل والعائلة، فعندئذ تقع في المجال الاجتماعي الثقافي.

والمجال الخاص والمجال الاجتماعي الثقافي معًا يشكلان المجال الثقافي أو ما يصفه هابرماس Habermas (1987) بعالم الحياة: هو مجال في المجتمع يتم فيه الفعل الاتصالي الذي يسمح بتعريفات لموقف ما، ويسمح للمشاركين بالوصول إلى فهم للعالم الشخصي والاجتماعي والموضوعي. وهو يمكّن "العملية المستمرة للتعريف وإعادة التعريف" (ibid., 121–122). و"اللغة والثقافة هي من مكونات عالم الحياة ذاته" (ibid., 125). ولا يمكن أن تتشكل الثقافة إلا من خلال الأعمال الكلامية للتواصل. فهي لها طابع اجتماعي. ويحتوي عالم الحياة أيضًا على "المعرفة الأساسية التي يتم نقلها ثقافيًّا" (ibid., 134). "إن أبنية عالم الحياة تكمن في التوافق الجمعي للفهم الممكن". وإن العالم الحياتي، إذا جاز التعبير، هو المكان العالي الذي يلتقي فيه المتحدث والمستمع، حيث يمكنهما أن يثيرا بشكل متبادل مزاعم أن كلماتهم تناسب العالم (الموضوعي، أو الاجتماعي، أو الذاتي)، وحيث يمكنهم انتقاد وتأكيد ادعاءات الصدق تلك، وتسوية خلافاتهم، والوصول إلى اتفاقات" (ibid., 134). إن عالم الحياة هو المجال الثقافي لصنع المعنى، وتعاريف المواقف، واكتساب فهم للعالم.

ووفقًا لهابرماس Habermas (1989) فإن مجالات الأنساق الاقتصادية والدولة من جهة وعالم الحياة (الثقافة في نموذجنا) من جهة أخرى يتوسطها ما أطلق عليه هابرماس المجال العام[1] أو المجتمع المدني. وصف هيغل Hegel، والذي يعتبر أحد أكثر الكتاب تأثيرًا في المجتمع المدني (Anheier, Toepfler and List, 2010, 338) المجتمع المدني بأنه سياسي وأنه مجال منفصل عن الدولة وعن الحياة الخاصة للأسرة (Hegel 1821, §§157, 261). وتصف الأعمال الأصيلة لهابرماس Habermas (1989) كيف اتصفت فرنسا وألمانيا في القرن الثامن عشر بالفصل بين هذه المجالات. وكان المجتمع المدني هو "المجال الخاص لتبادل السلع والعمل الاجتماعي" والذي كان يتميز عن المجال العام ومجال السلطة العامة. وقد انعكس هذا الفهم في التصورات الليبرالية للمجتمع المدني الذي يوجهه السوق الحر للمفكرين مثل جون لوك John

---

(١) يقصد بالمجال العام مستوى من الفعل الاجتماعي ومن الاتصال بين الدولة والمجتمع المدني، ويشكل فضاءًا اجتماعيًّا يتفاعل فيه الأفراد العاديون ويتعاونون مع بعضهم البعض. (المترجم).

Locke وآدم سميث Adam Smith؛ والتي وضعت رجل الاقتصاد في قلب المجتمع المدني (Ehrenberg and Trosman 1999). وقد أدى التحول البنائي في المجال العام في القرنين التاسع عشر والعشرين، وفقًا لهابرماس، إلى انهيار متزايد في الحدود بين المجالات بحيث حققت "الوحدات الاقتصادية الخاصة" "طابعًا شبه سياسيًا" ومن "وسط مجال المجتمع المدني الملائم بشكل عام تم تشكيل مجال اجتماعي أعيد تسييسه" والذي شكَّل مركبًا وظيفيًا لم يعد من الممكن تمييزه وفقًا لمعايير العام والخاص (Habermas 1989, 148). ويمكن للمرء أن يقول أن التحول البنائي الذي وصفه هابرماس يعني ظهور الاقتصاد الحديث كمجال قوي منفصل في المجتمع الحديث وفصل الاقتصاد عن المجتمع المدني. ويمكن العثور على هذا المفهوم للمجتمع المدني في أعمال مونتسكيو وروسو وتوكفيل Montesquieu, Rousseau and Tocqueville، وقد أصبح اليوم هو الفهم الشائع (Ehrenberg and Trosman 1999). وفي أعمال لاحقة، يصف هابرماس Habermas (1987, 320) نتيجة لذلك المجتمع الحديث المعاصر بأنه يتكون من أنساق (النسق الاقتصادي، والنسق الإداري) وعالم الحياة (المجال الخاص، والمجال العام). والمجتمع المدني كجزء من عالم الحياة الآن يتكون من "الشبكات الارتباطية" التي "تعبر عن المصالح السياسية وتواجه الدولة بمطالب ناشئة عن عوالم الحياة لمختلف الجماعات" (Habermas 2006, 417). إن "الجمعيات التطوعية وجماعات المصلحة والحركات الاجتماعية في المجتمع المدني تسعى دائمًا للحفاظ على قدر من الاستقلالية عن الشؤون العامة للسياسة والاهتمامات الخاصة للاقتصاد" (Ehrenberg and Trosman 1999, 235). ويذكر هابرماس Habermas (2006) أمثلة لجهات المجتمع المدني وهي: الحركات الاجتماعية، وجماعات المصالح العامة، والمدافعين عن بعض المصالح، والخبراء والمثقفين. وتشمل صفات ومفاهيم المجتمع المدني المذكورة في الأدبيات: الطوعية، والجمعيات غير الحكومية، والديمقراطية السليمة، والمجال العام، وتبادل الآراء، والمناظرات السياسية، والتنظيم الذاتي، والتفكير الذاتي، ومناهضة العنف، والنضال من أجل تحقيق المساواة والتنوع (Keane 2010; Kenny 2007; Salzman 2011; Sheldon 2001, 62–63).

ويذكر سالزمان Salzman (2011, 199) "الجماعات البيئية، وبطولة دوري البولينج، والكنائس، والأحزاب السياسية، وجمعيات الأحياء، ومواقع الشبكات الاجتماعية على الإنترنت" كأمثلة لمنظمات المجتمع المدني. ويضيف كين Keane (2010) الجمعيات الخيرية والكنائس المستقلة ودور النشر كأمثلة. وفي نظرية المجتمع المدني تم استخدام مفهوم الهيمنة على وجه الخصوص للتأكيد على جوانب المجتمع المدني من التناقض والقوة والقوة المضادة والأيديولوجية وعلاقتها الجدلية بالدولة والاقتصاد (Anheier et al. 2010, 408ff).

ويذكر هابرماس Habermas (1987, 320) الأدوار الاجتماعية التالية المكونة للمجتمع الحديث: الموظف والمستهلك والعميل والمواطن. ويمكن بالتأكيد إضافة أدوار أخرى، مثل الزوجة، والزوج، وعامل المنزل، والمهاجر، والمدانين بأحكام قضائية، إلخ. إذن ما يتكون منه المجتمع المعاصر ليس فقط فصل المجالات والأدوار ولكن أيضًا إنشاء أبنية القوة، التي تتكون فيها الأدوار بواسطة علاقات القوة (مثل صاحب العمل/الموظف، بيروقراطية الدولة/المواطن، مواطن دولة/المهاجر، المدير/المساعد، أدوار الجنس

المهيمن/أدوار الجنس المهمش). وتعني القوة في هذا السياق تصرّف الجهات الفاعلة عبر الوسائل التي تسمح لها بالتحكم في الأبنية والتأثير في العمليات والقرارات لمصلحتها الخاصة على حساب أفراد أو جماعات أخرى.

ويعتمد المجتمع الحديث على علاقات التبادل السياسي والاقتصادي، واستنادًا إلى الأدوار المختلفة التي يؤديها البشر في عالم الحياة فإنهم يتبادلون نتاج أعمالهم الاجتماعية بالسلع والخدمات التي توفرها أنساق الدولة والاقتصاد. ويقدم الجدول ١.١ نظرة عامة على هذه التبادلات ويحدد جانبي عملية التبادل. وتقع أنساق الدولة وعالم الحياة في المجتمع الحديث في علاقات التبادل. والاتصال في عالم الحياة طبقًا لهابرماس Habermas (1987) هو الذي يعتمد أساسًا على الفعل التواصلي ولا يتوسطه المال والقوة. وعالم الحياة في الأغلب هو مجال للسلوك الإيثاري والطوعي.

والمنطق المنهجي والمنطق التبادلي ليسا سمات تلقائية لهذه المجالات؛ ومع ذلك يمكنها أن تشكلها. والمجال العام السياسي والثقافات المدنية والحياة الخاصة ليست مستقلة عن الأنساق السياسية والاقتصادية: فهي تخلق الشرعية والهيمنة (الثقافات السياسية والعامة والمدنية) فيما يتعلق بالنسق السياسي، فضلاً عن حاجات الاستهلاك واستنساخ القوى العاملة فيما يتعلق بالاقتصاد (الحياة الخاصة، والأسرة).

ويميز كلوز أوف Claus Offe (1985) بين الحركات الاجتماعية-السياسية التي ترغب في وضع أهداف ملزمة لمجتمع أوسع، ويتم الاعتراف بها كحركات شرعية، والحركات الاجتماعية-الثقافية التي ترغب في وضع أهداف، وهي غير ملزمة لمجتمع أوسع (انسحابية) وتعتبر شرعية. ومن الأشكال الأخرى للعمل غير المؤسسي الجريمة الخاصة (الأهداف غير ملزمة، وغير شرعية) والإرهاب (الأهداف ملزمة، وغير شرعية). وقد انعكس التمييز بين الحركات الاجتماعية-السياسية والحركات الاجتماعية-الثقافية في تمييز آلن تورين Touraine’s (1985) بين الحركات الاجتماعية والحركات الثقافية. و يلخص الجدول ١.١ المناقشة. ونحن نضيف إلى هذا التمييز واحدًا آخر بين الحركات الاجتماعية-السياسية والحركات الاجتماعية-الاقتصادية.

الجدول ١-١: تصنيف لأشكال مختلفة من الإجراءات غير المؤسسية (مقتبس من أوفى Offe ١٩٨٥).

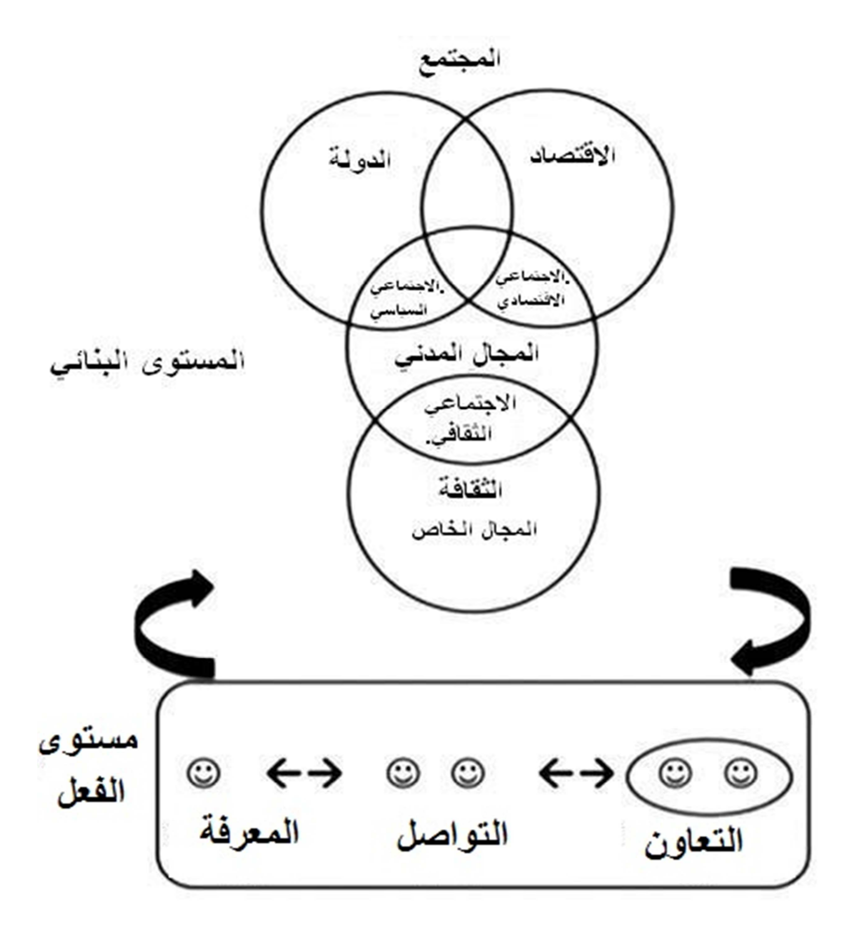
	المجتمع المدني	
الأهداف	**الاعتراف بأنه شرعي**	**غير الشرعي**
ملزمة لمجتمع أوسع	الحركات الاجتماعية-السياسية والاجتماعية-الاقتصادية (= المجال العام السياسي) ١. المنظمات غير الحكومية: مزيد من التسلسل الهرمي، رسمية، الضغط. ٢. الحركات الاجتماعية: القاعدة الشعبية، غير رسمية، الاحتجاج.	الإرهاب

غير ملزمة لمجتمع أوسع	الحركات الاجتماعية-الثقافية (= الثقافات المدنية) الإجماع، الاهتمامات والقيم المشتركة، الألفة. أمثلة: شبكات الصداقة، الأحياء، شبكات العمل، الكنائس، الطوائف، الفرق الرياضية، جماعات المعجبين، المنظمات / الجمعيات المهنية.	الجريمة

وتتمحور صراعات الحركات الاجتماعية-الاقتصادية حول إنتاج وتوزيع الموارد المادية التي يتم إنتاجها وتوزيعها في النظام الاقتصادي. وهي تركز على مسائل إنتاج وتوزيع وإعادة توزيع الموارد المادية. وإحدى الحركات الاجتماعية-الاقتصادية الحديثة هي حركة الطبقة العاملة، التي تناضل من أجل تحسين الظروف المعيشية لأنها تتأثر بظروف العمل وبالتالي تعارض المصالح الاقتصادية لأولئك الذين يملكون رأس المال ووسائل الإنتاج. وفي تاريخ حركة الطبقة العاملة، كانت هناك مناقشات حامية حول دور الإصلاحات والثورة. ويدور نقاش أحدث حول دور وأهمية العمال الذين لا يتقاضون أجورًا في حركة الطبقة العاملة (Cleaver 2000). وهناك حركة اجتماعية-اقتصادية أخرى هي الحركة البيئية التي تناضل من أجل الحفاظ على الطبيعة الخارجية للبشر (البيئة) ومعالجتها على نحو مستدام. وفي حين أن حركة الطبقة العاملة تتمحور حول العلاقات بين الجماعات المنظمة من البشر (الطبقات) ذات الاهتمامات المحددة، فإن الحركة الإيكولوجية تتمحور حول العلاقة بين البشر وبيئتهم الطبيعية. كلا العلاقتين (البشر بالبشر، والبشر بالطبيعة) هي في قلب الاقتصاد وتتفاعل مع بعضها البعض.

والحركات الاجتماعية-السياسية هي حركات تناضل من أجل الاعتراف بالهويات الجمعية لجماعات معينة في المجتمع من خلال مطالب للدولة. وهي تتمحور حول النضال الذي يتعلق بالنوع الاجتماعي والتوجه الجنسي والعرق والأصل والعمر والحي أو السلام أو الإعاقة. ومن الأمثلة على ذلك الحركة النسوية، وحركة حقوق المثليين، والحركة المناهضة للعنصرية، وحركة الشباب، وحركة السلام، والحركة المناهضة للسجون، والحركة المناهضة للطب النفسي، وما إلى ذلك. والسمة المشتركة لهذه الحركات هي أن نضالاتها تتمحور حول الاعتراف بمجموعات معينة من الناس على أنها تمتلك حقوقًا محددة، أو طرقًا للحياة أو هويات. لذا، على سبيل المثال، تناضل حركة السلام وحقوق الإنسان من أجل الاعتراف بالحق الأساسي لجميع البشر في الوجود متحررين من التهديد بالقتل أو الإكراه بالعنف. وكمثال آخر، تكافح الحركات العنصرية من أجل الاعتراف بمجموعات معينة (مثل البيض) إما كجماعات أرقى وجماعات أخرى أنها أقل منزلة، أو حتى مختلفة ثقافيًا أو بيولوجيًا لدرجة أنها تحتاج إلى فصلها.

والحركات الاجتماعية-الثقافية هي جماعات من الناس لديها اهتمامات وممارسات مشتركة تتعلق بطرق تنظيم الحياة الخاصة للشخص. وتشمل الأمثلة على ذلك شبكات الصداقة وشبكات الأحياء السكنية والكنائس والجماعات الرياضية وجماعات المشجعين، إلخ.



الشكل ١.١ تصور للمجتمع الحديث.

يصور الشكل ١.١ نموذج المجتمع الحديث المقدم في هذا القسم. ويرتكز هذا النموذج في رؤية النظرية الاجتماعية بأن العلاقة بين الأبنية والجهات الفاعلة هي علاقة جدلية وأن كلا المستويين يخلقان بعضهما البعض باستمرار (for dialectical solutions of the structure-agency problem in social theory, see Archer 1995; Bhaskar 1993; Bourdieu 1986; Fuchs 2003a, 2003b; Giddens 1984).

وبالنظر إلى أن محور هذا الفصل هو وسائل التواصل الاجتماعي، يُطرح تساؤل عن كيفية تحديد مكان الإعلام بشكل أكثر عمومية ضمن نموذج للمجتمع. ويمكن تعريف الإعلام على أنه أبنية تمكّن وتقيّد عمليات المعلومات البشرية الخاصة بالمعرفة والتواصل والتعاون، وهي ممارسات تنتج وتستنسخ الأبنية المعلوماتية. وفي المجتمع الحديث، يمكن تنظيم وسائل الإعلام بأشكال مختلفة. ويقول مردوك (Murdock (2011, 18 أنه يمكن تنظيم وسائل الإعلام داخل الاقتصاد الرأسمالي، أو الدولة أو المجتمع المدني، مما يؤدي إلى ثلاث اقتصاديات سياسية مختلفة من وسائل الإعلام تعتمد على التوالي على السلع أو البضائع العامة أو الهدايا. وفي نموذج المجتمع لدينا، يتألف المجتمع المدني من المجالات الاجتماعية-السياسية والاجتماعية-الاقتصادية والاجتماعية-الثقافية، والتي تتوافق مع الأشكال التنظيمية الثلاثة لوسائل الإعلام التي يحددها موردوك. لذلك

نعرف الاجتماعية-السياسية (التي تنظمها الدولة كإعلام خدمة عامة)، والاجتماعية -الاقتصادية (التي تنظمها الشركات الخاصة كوسائل إعلامية تجارية)، والاجتماعية-الثقافية (التي ينظمها المواطنون وجماعات المصلحة العامة كوسائل إعلام مدنية وبديلة) من أشكال وسائل الإعلام. وعلى الرغم من وجود ثلاثة أشكال تنظيمية لوسائل الإعلام، هناك اقتصاد سياسي محدد لعالم الإعلام يخصص الموارد للأنواع المختلفة من وسائل الإعلام بدرجات مختلفة، مما يضع وسائل إعلام المجتمع المدني في وضع غير ملائم، ويكون في صالح منظمات الإعلام الرأسمالي.

الجدول ١.٢: تصنيف الأدوار في المجتمع الحديث

الأدوار السياسية	الأدوار الاجتماعية-السياسية
مواطن ، سياسي ، بيروقراطي ، عضو حزب سياسي	المدافع عن الخصوصية، الداعي إلى الإصلاح الانتخابي، الناشط النسوي، نشطاء حقوق المثليين، المناهض للعنصرية، المدافع عن حركة الشباب، ناشط حركة السلام، المناهض للسجون، الناشط المناهض للطب النفسي، عضو / ناشط في المنظمات غير الحكومية، ناشط سياسي غير برلماني (مجموعات طلابية، مجموعات فاشية غير برلمانية، مجموعات يسارية غير برلمانية، إلخ).
الأدوار اقتصادية	**الأدوار الاجتماعية-الاقتصادية**
مالك رأس المال، مقاول، مدير، موظف، مستهلك، موظف ذاتي.	ناشطة عمالية، عضو نقابة، نشطاء حماية المستهلك، ناشط بيئي.
الأدوار الخاصة	**الأدوار الاجتماعية-الثقافية**
عشيق، أحد أفراد الأسرة، صديق، مستهلك، عضو جمهور، مستخدم.	عضو جماعة رياضية، عضو جماعة من المشجعين، عضو في الأبرشية، عضو في طائفة أو فرقة، منظمات وجمعيات مهنية، جماعات الاعتماد على الذات، جمعية الحي، إلخ.

وبالاستناد إلى التمييز للمجالات المختلفة من المجتمع الحديث، يمكننا أن نتبين الأدوار الاجتماعية المختلفة التي تعتبر جزءًا من الأنساق الفرعية للمجتمع الحديث (انظر الجدول ١.٢).

وبالاستناد إلى النماذج النظرية لعملية المعلومات والمجتمع الحديث، يمكننا في ما بعد أن نميز التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

رابعًا: ما نشاط وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع الحديث؟

وتعزى دراسة نشاط وسائل التواصل الاجتماعي إلى حداثة المدونات والشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك وتويتر، وهو مسعى حديث نسبيًا (see Fuchs et al. 2012; Trottier 2012). واستنادًا إلى الافتراضات النظرية حول عملية المعلومات (النموذج الثلاثي C المقدم في القسم الثاني) والمجتمع (نموذج المجتمع الحديث في القسم الثالث)، يمكننا وصف مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي (see Trottier 2012; Fuchs and Trottier 2013; Trottier and Lyon 2012) استنادًا إلى النظرية الاجتماعية. وحتى الآن، لم تحظ أسس النظرية الاجتماعية لنشاط وسائل التواصل الاجتماعي بالتمثيل الكافي في الأدبيات العلمية.

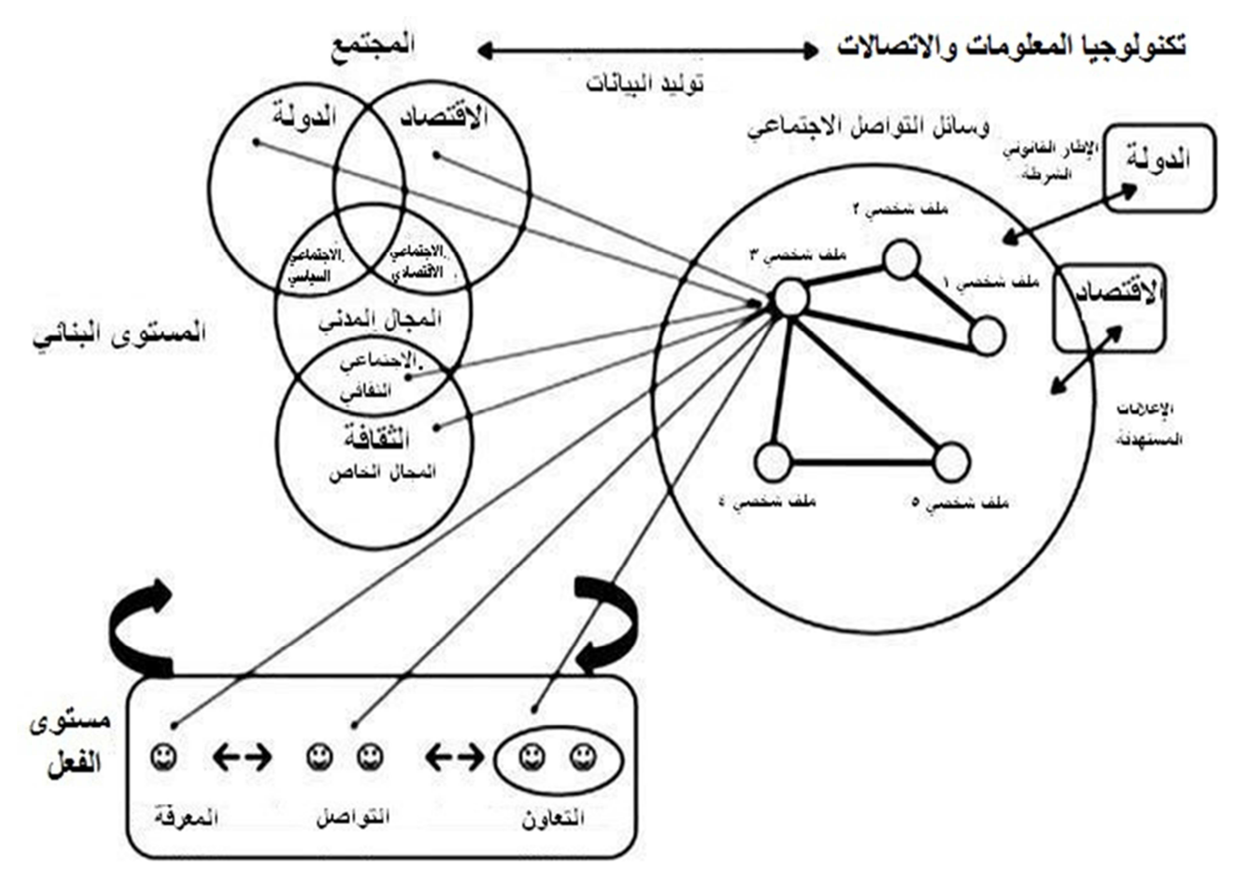
وتتمثل بعض السمات التكوينية لوسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك فيما يلي:

النشاط الاجتماعي المتكامل: وسائل التواصل الاجتماعي تمكن من التقارب بين أنماط النشاط الاجتماعي الثلاثة (المعرفة، التواصل، التعاون) في نشاط اجتماعي متكامل. وهذا يعني، على سبيل المثال، على موقع فيسبوك، يقوم الفرد بإنشاء محتوى الوسائط المتعددة مثل الفيديو على المستوى المعرفي، وينشره حتى يتمكن الآخرون من التعليق (المستوى التواصلي) ويسمح للآخرين بتعديل المحتوى وإعادة مزجه؛ مما يؤدي إلى ظهور محتوى جديد متعدد التأليف. وإحدى الخطوات لا تؤدي بالضرورة إلى الخطوة التالية، ولكن التكنولوجيا لديها القدرة على تمكين الجمع بين جميع الأنشطة الثلاثة في مكان واحد. فمثلاً، يشجع فيس بوك بشكل افتراضي على الانتقال من إحدى مراحل النشاط الاجتماعي إلى المرحلة التالية في نفس المجال الاجتماعي.

الأدوار المتكاملة: تستند الوسائط الاجتماعية مثل فيسبوك إلى إنشاء ملفات تعريف شخصية تصف الأدوار المختلفة لحياة الإنسان. وفي المجتمع الحديث المعاصر، تميل الأدوار الاجتماعية المختلفة إلى التقارب في مختلف الأماكن الاجتماعية. وأصبحت الحدود بين الحياة العامة والحياة الخاصة وكذلك مكان العمل والمنزل متداخلة. وكما رأينا، فقد عرف هابرماس الأنساق (الاقتصاد، والدولة) وعالم الحياة كمجالات مركزية للمجتمع الحديث. ويمكن أكثر من ذلك؛ تقسيم عالم الحياة إلى الثقافة والمجتمع المدني. ونحن نعمل في أدوار اجتماعية مختلفة في هذه المجالات: على سبيل المثال، كموظفين ومستهلكين في الأنساق الاقتصادية، وكعملاء ومواطنين في نسق الدولة، وكناشطين في المجال الاجتماعي-السياسي وكعاشقين ومستهلكين في المجال الاجتماعي-الاقتصادي. كما نعمل كأفراد عائلة في المجال الخاص، أو نعمل كأعضاء في مجتمع المشجعين، أو أبناء الأبرشية، أو أعضاء الجمعيات المهنية.. إلخ في المجال الاجتماعي-الثقافي. وقد ظهر شكل جديد من أشكال النشاط الاجتماعي السائلة والمختلطة، حيث نعمل جزئيًا في أدوار اجتماعية مختلفة في نفس المجال الاجتماعي. فعلى مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، نعمل في أدوار مختلفة، ولكن كل هذه الأدوار يتم رسمها تفصيليًا على ملفات شخصية فردية يتم ملاحظتها من قبل أشخاص مختلفين مرتبطين بأدوارنا الاجتماعية المختلفة. وهذا يعني أن وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك هي فضاءات اجتماعية تميل فيها الأدوار الاجتماعية إلى التقارب وتتكامل في الملفات الشخصية الفردية.

التواصل المتكامل والمتقارب على وسائل التواصل الاجتماعي: وعلى وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، فإن الأنشطة الاجتماعية المختلفة (المعرفة، التواصل، التعاون) في الأدوار الاجتماعية المختلفة التي تنتمي إلى سلوكنا في أنساق (الاقتصاد والدولة) وعالم الحياة (المجال الخاص، الاجتماعي-الاقتصادي، والمجال الاجتماعي-السياسي، والمجال الاجتماعي-الثقافي) يتم رسمها في ملفات شخصية منفردة. وفي عملية الرسم هذه يتم إنشاء بيانات حول (أ) الأنشطة الاجتماعية داخل (ب) الأدوار الاجتماعية. وهذا يعني أن ملف الفيس بوك يشمل (أ- ١) البيانات الشخصية، (أ- ٢) البيانات الاتصالية، (أ- ٣) بيانات الشبكة الاجتماعية / بيانات المجتمع فيما يتعلق بـ (ب- ١) الأدوار الخاصة (صديق، حبيب، قريب، أب، أم، طفل، إلخ)، و(ب- ٢) أدوار مدنية (أدوار اجتماعية-ثقافية كأعضاء مجتمع من المعجبين وأعضاء رابطة الحي، إلخ)، و(ب- ٣) أدوار عامة (أدوار اجتماعية-اقتصادية وأدوار اجتماعية-سياسية كالناشطين والمدافعين)، و(ب- ٤) أدوار نظامية (في السياسة): الناخب، والمواطن، والعميل، والسياسي، والبيروقراطي، إلخ؛ و(في الاقتصاد): العامل، والمدير، والمالك، والمشتري / المستهلك ، إلخ.). وتميل الأدوار والأنشطة الاجتماعية المختلفة إلى التقارب، على سبيل المثال، الحالة التي يكون فيها مكان العمل هو أيضًا ملعبًا، حيث يتم تكوين الصداقات والعلاقات الحميمة وإنهائها وحيث يتم إجراء أنشطة وقت الفراغ. وهذا يعني أن مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي هي شكل من أشكال المراقبة المتكاملة، حيث يجد المرء مراقبة لأنشطة مختلفة (متقاربة جزئيًا) في الأدوار الاجتماعية المختلفة (المتقاربة جزئيًا) بمساعدة ملفات التعريف التي تحتوي على مجموعة من البيانات المعقدة المترابطة حول البشر.

ويوضح الشكل ١.٢ عملية التواصل عبر إحدى أنساق وسائل التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك.. إلخ). وعملية التواصل في مجملها عبر وسائل التواصل الاجتماعي هي مزيج وشبكة من العديد من هذه العمليات. ويعني دمج الأشكال المختلفة للأنشطة الاجتماعية والأدوار الاجتماعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي أن هناك عددًا لا يحصى من الوظائف الاجتماعية التي يمكن أن تؤديها أي وسيلة بمفردها. ويمكن للمواطنين الأفراد استخدامها للتواصل مع المواطنين الآخرين في سياق أي عدد من الأدوار الاجتماعية، وكذلك للأغراض التي قد تتجاوز الأدوار. ويمكنهم أيضًا التواصل مع المنظمات والمؤسسات لنفس الأغراض. كما يمكنهم أيضًا ببساطة مراقبة الاتصالات التي يشارك فيها أي من هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين. والمؤسسات، بما في ذلك فروع الدولة قد تفعل كل ما سبق أيضًا. ولهذا السبب، يتناول القسم التالي فهمًا نظريًا للدولة، والمفاهيم ذات الصلة، من أجل التأكيد على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي للمجتمع الحديث وللظواهر مثل السياسة والاحتجاج والجريمة والثورات.



الشكل ٢.١: عملية التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي

خامسًا: ما الدولة؟

وصف المفكرين في العصر الحديث من هيجل إلى هابرماس وما بعدها ظهور المجتمع الحديث باعتباره انفصالاً عن المجالات الاجتماعية، وبالمثل تم فصل سلطة الدولة عن القوة الاقتصادية. وبينما كان يسيطر الأباطرة والطبقة الأرستقراطية في المجتمعات الإقطاعية على كل من القوة السياسية والاقتصادية التي شكلت وحدة واحدة، يقوم المجتمع الحديث على تمايز البناء الاجتماعي. والسؤال الذي يطرح نفسه بالنسبة لأي نظرية سياسية تريد أن تحدد الدولة هو أين يتم رسم الحدود بين ما يعتبر الدولة وما يقع خارجها. وهناك تمييز واضح للدولة عن الاقتصاد على الرغم من أن الاقتصاد الحديث والدولة ليسا منفصلين بل مترابطين في نفس الوقت وبذلك يشكلان وحدة جدلية في التنوع. لكن مع ذلك السؤال الذي يطرح نفسه هو ما مدى اتساع مفهوم الدولة وأين تُرسم حدودها.

ويميز لويس ألثوسر Louis Althusser (1971) بين أجهزة الدولة القمعية وأجهزة الدولة الإيديولوجية. وتشمل الأولى "قوة التنفيذ والتدخل القمعي 'لصالح الطبقات الحاكمة' في الصراع الطبقي الذي تشنه البرجوازية وحلفاؤها ضد البروليتاريا" (ibid., 137) وتضم الشرطة والسجون والجيش والمحاكم والحكومة والإدارة السياسية ورئيس الدولة. وتشمل أجهزة الدولة الإيديولوجية الأديان، والنظام التعليمي، والأسرة، والنظام القانوني، والنظام السياسي بما في ذلك الأحزاب، والنقابات، ووسائل الإعلام والتواصل،

والثقافة (ibid., 143). ويقدم ألتوسير Althusser أوسع مفهوم ممكن للدولة بقدر ما يفترض نظريًا بشكل مسبق وجود تمايز للدولة عن الاقتصاد. وهو يُضمِّن في مفهوم الدولة كل ما تصفه النظرية الماركسية الكلاسيكية بـ "البنية الفوقية". ويعترف ألتوسير صراحة بتأثير جرامشي Gramsci على مفهومه عن الدولة:

"على حد علمي، فإن جرامشي هو الشخص الوحيد الذي سار في الطريق الذي آخذه. كانت لديه فكرة "لافتة للنظر" مفادها أنه لا يمكن اختزال الدولة في جهاز الدولة (القمعي)، لكنه شمل، كما قال، عددًا معينًا من المؤسسات من "المجتمع المدني": الكنيسة والمدارس ونقابات العمال، إلخ. ولسوء الحظ، لم يرتب جرامشي مؤسساته بشكل منهجي، فظلت أفكاره واضحة ولكنها متشرذمة". (1971, 142)

وبالرغم من القوة والصراع الطبقي – فإن جرامشي والبنائي الوظيفي ألتوسير هما منظران اجتماعيان مختلفان بشكل كبير، واتجاهاتهم تتلاقى في مفهوم متماثل للدولة.

والدولة هي "المركب الكامل للأنشطة العملية والنظرية التي لا تقوم الطبقة الحاكمة من خلالها فقط بتبرير هيمنتها والحفاظ عليها، ولكنها تمكنها من كسب الموافقة الفعالة من أولئك الذين تحكمهم" (Gramsci 1971, 244). والهيمنة تعني "الموافقة النشطة والطوعية (حرة)" (ibid., 271). والقانون والنسق العسكري ونسق الشرطة والخدمات السرية ونسق السجون هي العناصر القمعية لنسق الدولة التي تهدف إلى ضمان الدفاع الداخلي والخارجي عن النظام. والنسق المدرسي الحكومي بالنسبة لجرامشي (ibid., 258) هو العنصر الأهم في هيمنة الدولة والذي يهدف إلى خلق موافقة فعالة. وتتم ممارسة كل من "القوة والموافقة" (ibid., 271) لتكوين نظام الدولة والحفاظ عليه وإعادة إنتاجه. ولكن هناك أيضًا عناصر "الهيمنة الثقافية" (ibid., 258) تقع خارج سيطرة الدولة المباشرة، مثل الأديان/الكنائس، والجمعيات، والصحف، والمسرح، والأفلام، والإذاعة، ووسائل الإعلام الأخرى، واللقاءات العامة، واللغة واللهجات، والفولكلور والتقاليد، والمحادثات والأخلاق (ibid., 1988, esp. 356).

وتتمثل عيوب مفهوم جرامشي وألتوسير في ثلاث عناصر على الأقل:

١. يعني ضمنًا أن الإيديولوجيات ليست شكلاً من أشكال القمع والعنف وأن القمع لا يقع أيضًا خارج نطاق العنف الجسدي من خلال التعامل الأيديولوجي. لكن على النقيض من ذلك، فإن نظريات العنف، مثل نظرية يوهان جالتنج Johan Galtung (1990)، تميز بين العنف البدني والبنيوي والإيديولوجي.

٢. ويبالغ ألتوسير في توسيع مفهوم الدولة إلى درجة أن الثقافة كمجال إنتاج وإعادة إنتاج العقل البشري والجسم والتواصل تصبح سمات مجردة للدولة؛ مما لا يسمح بأي استقلال نسبي لهذه المجالات عن مفهوم الدولة.

٣. بما أن ألتوسير يفترض أن "الدولة [. . .] هي دولة الطبقة الحاكمة"، والتي باعتبارها نتيجة منطقية لمفهومه الواسع تعني ضمنًا أن الأيديولوجية هي "أيديولوجية 'الطبقة الحاكمة'" (1971, 146)، فإن اتجاهه لا يترك أي مساحة للثقافة والتي تعتبر حاسمة للقوة الرأسمالية وسلطة الدولة - وهي

التربية النقدية، والعلوم النقدية، والفلسفة والنظرية النقدية.. إلخ. إن مفهوم "ألثوسر" الشامل عن الدولة يبدد إمكانات النقد والنضال التي تقع في مجال الاتصالات والمعلومات.

وهناك سؤال نظري آخر مهم هو ما إذا كان المجتمع المدني والثقافة يقعان خارج الدولة أم أنهما جزء منها. ويقول جرامشي إن "المجتمع المدني والدولة هما شيء واحد" (1988, 210)؛ لذلك بالنسبة له "الدولة = المجتمع السياسي + المجتمع المدني" (1971, 263) و"الهيمنة يحميها درع الإكراه" (ibid., 263). ومفهوم الدولة الذي يتصورها كوحدة أجهزة الدولة القسرية والأيديولوجية يضخم مفهوم الدولة إلى الحد الأقصى، ولا يترك أي مساحة مفاهيمية لتَصور الثقافة والمجتمع المدني على أنهما لا تتحكم فيهما الدولة ولا الرأسمالية ولكن كثقافة مشتركة للناس.

ونحن نفضل ترسيم حدود الدولة في المجتمع الحديث، هذا الترسيم الذي يرى الدولة باعتبارها تشكل كل مركب من المجالات المترابطة بحيث يكون هناك تمييز بين الاستقلال النسبي للاقتصاد والثقافة والسياسة التي تتوسطها عناصر متداخلة ومجالات.

وقد تم إثبات أهمية الثقافة ليس فقط من خلال صعود ما يسمى اليوم بالصناعات الثقافية، أو إنتاج المعرفة أو مجتمع المعلومات، ولكن أيضًا من خلال حقيقة أن منظري الدولة مثل بوب جيسوب Bob Jessop لم يعودوا يجدون الانشغال طويل المدى بالفرق بين الاقتصاد والدولة كافيًا – وهو ما تنتهجه أيضًا نظرية التنظيم الفرنسية، ولكنهم بالإضافة إلى ذلك يؤكدون الحاجة إلى "اقتصاد سياسي ثقافي" (Sum and Jessop 2013). وباعتبارنا من باحثي الإعلام والاتصال، فإننا من ناحية نشك في تقديم هذا "الاكتشاف" على أنه حداثة لأن اتجاه الاقتصاد السياسي للإعلام والثقافة يعود على الأقل إلى أعمال "دالاس سميث" Dallas Smythe في الأربعينيات من القرن العشرين - وهو تقليد كان قد تبعه كل من هربرت شيلر Herbert Schiller وجرهام موردوك Graham Murdock وبيتر جولدنج Peter Golding ونيكولاس جارهنام Nicholas Garnham والكثيرين غيرهم واستمر لفترة طويلة على أنه اتجاه الاقتصاد السياسي للاتصال (for overviews, see Golding and Murdock 1997; Wasko, Murdock and Sousa 2011). ومن ناحية أخرى، فإن المفهوم ينطوي على تمايز وتطور مهم لنظرية الدولة بعيدًا عن اتجاه الخلط لجرامشي وألتوسير.

والدولة، مثل العديد من المفاهيم المماثلة، تتميز بأنها مفهوم فضفاض: لها صفة أنها ليست شيئًا ماديًا ملموسًا، ولكن يمكن التعرف عليها من حيث بعض المكونات والوظائف الرئيسية التي تقوم بها. ويتم تناول هذه المكونات في القسم التالي. وكما ذكر رالف ميليباند، فإن "'الدولة' ليست شيئًا، فهي على هذا النحو، غير موجودة. ما تمثله 'الدولة' هو عدد من المؤسسات المحددة، التي تشكل معًا واقعها، والتي تتفاعل كأجزاء مما يمكن أن يسمى نسق الدولة" (1969, 46). وهو يشير بشكل أكثر تحديدًا، إلى ويبر Weber في الإشارة إلى أن الدولة هي "احتكار للاستخدام المشروع للقوة المادية داخل إقليم معين" (ibid., 47). ويأخذ ستيوارت هول Stuart Hall وآخرون، بالاستناد إلى جرامشي، اتجاه مجرد للدولة، مشيرين إليها بأنها "موقع أو

مستوى معين من التكوين الاجتماعي" الذي "لا يمكن استبداله بأي بناء آخر" (205 ,1978). وقد ادَّعوا في وقت لاحق أن الدولة تأخذ دورًا تنظيميًا في المجتمع، ولا سيما في مجال رأس المال النقدي.

ومن أجل التوصل إلى فهم للدولة، فسوف يفيد النظر في حدودها المفاهيمية مقابل المفاهيم الوثيقة الصلة. وتتداخل الدولة مع السياسة، لكن هذين نسقين اجتماعيين منفصلين. وبالمثل، فإن الدولة ليست مرادفًا للأمة، لأن الدولة يمكن أن تتضمن عدة أمم (Poulantzas 1978). علاوة على ذلك، يشير نيكوس بولانتزاس Nicos Poulantzas إلى وجود ميل إلى الاعتراف بسلطة الدولة فقط في نشاط الدولة. وبينما يوجد اهتمام جوهري بالاعتراف بالدولة على أنها هيمنة سياسية للطبقة المهيمنة، فإن هذا "يختزل *جهاز الدولة* في *سلطة الدولة*" (ibid., 12). ويعترف بولانتزاس بأن الدولة تشكل علاقات الإنتاج - على سبيل المثال، من خلال القمع البدني المنظم وكذلك إدارة العلاقات الأيديولوجية. ومع ذلك، فإن الأنشطة الكاملة للدولة تتجاوز هذا؛ ليس أقلها لأن الأيديولوجية تتضمن ممارسات مادية (ibid., 28). والدولة أيضًا تتميز بالخوف من أن توجد في عزلة من جهة وترابطها مع الأبنية الاجتماعية الأخرى من جهة أخرى. وفي الواقع، يمكن القول إن الدولة لها معنى فقط فيما يتعلق بفهم نظري أوسع للمجتمع.

ويعتبر اتجاه العلاقات الإستراتيجية للباحث الاقتصادي-السياسي بوب جيسوب Bob Jessop مفيد بشكل خاص في تناول هذا الترابط المفاهيمي والوظيفي. وهو ينظر إلى الدولة على أنها ليست موجودة فقط من أجل الآخرين، بل أيضًا للحاجة إلى الحفاظ على الدولة ذاتها. وللدولة أيضًا تأثير على درجة نجاح القوى السياسية المختلفة. ويتناول الاتجاه الاتصالي-الاستراتيجي ثلاث ركائز تشكل الاستراتيجيات:

أولاً: لدى الدولة الموارد والقوة التي "تعزز استقلالها النسبي"، ولكن كذلك أيضًا "الالتزامات أو نقاط الضعف المميزة، وتتوقف عملياتها على الموارد المنتجة في أماكن أخرى في بيئتها" (,Jessop 2007 .(6

ثانيًا: تقوم الدول بتوجيه العناصر السياسية "من خلال سيطرتها على و / أو (في) الوصول المباشر إلى إمكانات هذه الدولة - الإمكانات التي تعتمد فعاليتها أيضًا على الروابط بالقوى والسلطات الموجودة وتعمل خارج النطاق الرسمي للدولة" (.ibid).

ثالثًا: تعتمد سلطة الدولة "على العلاقات البنائية بين الدولة ونظامها السياسي الشامل، وعلى العلاقات الاستراتيجية بين السياسيين ومسؤولي الدولة والقوى السياسية الأخرى، وعلى الشبكة المعقدة من الترابطات البنائية والشبكات الإستراتيجية التي تربط نسق الدولة ببيئته الاجتماعية الأوسع" (.ibid). ومن ثم، فإن الدولة يقيدها التوتر بين إما أن تكون "منعزلة وتحظى بالمهابة" أو أن تكون "مندمجة في النظام السياسي الأوسع" (.ibid)، وهذا التوتر ليس من السهل توفيقه. ويتصل هذا بالتوتر بين "خدمة الفرد لنفسه" و" خدمة الآخرين"، ويتم تناوله فيما بعد.

ويمكن فهم الدولة على أنها خصم للمصالح الفردية (من خلال حفاظها على ذاتها)، ولكن أيضًا باعتبارها في خدمة للمواطنين الأفراد. ويقال إنها ليست موجودة من أجل الحفاظ على الذات بل نوعًا من الخدمة المجتمعية. وكما يشير جيسوب Jessop، يمكن تعريف *"جوهر جهاز الدولة"* على أنه مجموعة متميزة من

المؤسسات والمنظمات التي تكون وظيفتها المقبولة اجتماعيًا هي تحديد وإنفاذ القرارات الملزمة بشكل جمعي على مجموعة سكانية معينة تحت مسمى "مصالحها المشتركة " أو "إرادتها العامة" (2007, 9). ومع ذلك، فمن الجدير بالملاحظة على الفور أن أي محاولة لتعريف "الإرادة العامة" تعكس "توضيح وتجميع للمصالح والآراء والقيم" (ibid., 11). ويمكننا بالتالي توضيح هذا الاختلاف المؤسسي/ الفردي من خلال النظر في الأفراد الذين تخدمهم. بعبارة أخرى، يمكن فهمه على أنه مظهر من مظاهر العلاقات الطبقية: "لا ينبغي اعتبار الدولة (الرأسمالية) كيانًا ماديًا: مثل" رأس المال"، إنها بالأحرى *علاقة قوى، أو بشكل أكثر دقة التكثيف المادي لمثل هذه العلاقة بين الطبقات ومكونات الطبقة، ومثل هذا يتم التعبير عنه داخل الدولة في شكل محدد بالضرورة* (Poulantzas 1978, 128–129).

ويسمح اتجاه بولانتزاس وجيسوب Poulantzas and Jessop بتمييز مفهوم الدولة كقوى لمجالات السلطة عن المفاهيم المتجانسة للدولة التي تصورها أنها جهاز متجانس أو آلة للطبقة الحاكمة للسيطرة على الطبقة المحكومة كالتالي:

أولاً: هناك فصائل من الطبقة الرأسمالية (مثل الشركات العابرة للحدود، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورأس المال النقدي، ورأس المال التجاري، ورأس المال الصناعي، ورأس المال الثقافي، وما إلى ذلك) وهي تنافس على أسهم رأس المال والسلطة، وبالتالي لديها تضارب في المصالح بدرجة معينة.

ثانيًا: على الرغم من وجود تداخل بين الطبقة الرأسمالية والنخبة السياسية (على سبيل المثال، عندما يصبح المدراء سياسيين، ويصبح البيروقراطيون مستشارين للشركات، أو يتم تأسيس الشراكات بين القطاعين العام والخاص كجزء من أنظمة الحكم النيوليبرالية)، فإن أنشطتهم وموظفيهم ومصالحهم غير متوازية. كما أدت التفرقة بين الدولة والاقتصاد الرأسمالي في المجتمع الحديث إلى تقسيم العمل بين الرأسماليين والسياسيين.

ثالثًا: يمكن تحدي السلطة الطبقية للدولة من قبل الحركات السياسية اليسارية التي ترغب في إقامة دولة انتقالية تؤخر المصالح الرأسمالية وتقدم الرفاهية والفوائد الاجتماعية للجميع. ومن المشكوك فيه بالطبع في هذا السياق أن توجد الدولة الاشتراكية في مجتمع رأسمالي وأن تكون سلطة الدولة ضرورية في جميع أشكال المجتمع. وفي الوقت نفسه، لا يعتبر هدف الحركات التقدمية لقهر سلطة الدولة حتمًا استراتيجية إصلاحية ديمقراطية اجتماعية، بل يمكن أن يستند إلى سياسة الإصلاح الراديكالية والمتأصلة سياسيًا في نفس الوقت. ومع ذلك، فإن الدولة تتعرض للتحدي وإعادة إنتاجها ليس فقط من قبل الأحزاب السياسية ولكن أيضًا من خلال الحركات الاجتماعية المنظمة في المجتمع المدني.

ونظرًا لهذه التعقيدات والتناقضات في الدولة، فلا يمكن تصورها إلا كمجال قوة متناقض في حالة اتحاد مؤقت - كتلة سلطة - بين المصالح المتضاربة التي تشكل تحالفات سياسية. والدولة هي "بلورة مؤسسية"، "التكثيف المادي لعلاقات القوى"، و"مجال استراتيجي وعملية لشبكات السلطة التي تتقاطع مع بعضها. والتي توضح وتعرض التناقضات والإزاحات المتبادلة" (Poulantzas 1980, 136). والدولة لا ترسم أو تعكس

مباشرة مصالح الطبقة الرأسمالية، بل تبلور تعقيدات البنية الطبقية بطرق متناقضة. ومن خلال التعبير الدقيق عن الفصائل المعقدة والمعارضة يتم تحديدًا نقل المصالح المسيطرة من القوة الاقتصادية إلى سلطة الدولة، وفي انعكاس جدلي يعود من سلطة الدولة إلى القوة الاقتصادية. و"تبلور الدولة علاقات الإنتاج والعلاقات الطبقية. ولا تترجم الدولة السياسية الحديثة "مصالح" الطبقات المهيمنة على المستوى السياسي، ولكن العلاقة بين تلك المصالح ومصالح الطبقات المسيطرة - مما يعني أنها تشكل التعبير "السياسي" عن مصالح الفئات المهيمنة (Poulantzas 2008, 80).

واستنادًا إلى التوترات المتبلورة في الدولة، قد نفكر في طبيعة وجود الدولة على وسائل التواصل الاجتماعي. وبقدر ما تهدف الدولة إلى خدمة مواطنيها، هناك احتمال أن وجود الدولة على وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يكون امتدادًا لتلك الخدمة. وفي الواقع، نادى العلماء بفكرة وسائل التواصل الاجتماعي للخدمة العامة (Brevini 2013; Fuchs 2014c) التي يمكن أن تشبه نموذج BBC للإعلام الإذاعي للخدمات العامة. ومن ناحية أخرى، قد تعتمد الدولة أيضًا على وسائل التواصل الاجتماعي للحفاظ على نظام اجتماعي معين وفرضه عن طريق اللجوء إلى احتكارها للعنف أو القوة الأيديولوجية. وفي الواقع، هناك المزيد من الأمثلة الملموسة عن الحكومات التي تسعى لتقييد تدفقات الاتصال عبر الإنترنت، ومراقبة محتوى وسائل التواصل الاجتماعي التي يتم تصنيفها على أنها تهديد للنظام الاجتماعي(٢) واستخدام هذه المنصات كوسائل لتعزيز نظام اجتماعي معين.(٣) ومع ذلك، فإن الفهم النظري لنشاط الدولة على وسائل التواصل الاجتماعي سيؤدي إلى فهم أكبر عند دراسة العناصر المكونة للدولة. وتظهر وسائل إعلام الخدمة العامة وكذلك الصناعات المملوكة للدولة أن الدولة تختلف عن الاقتصاد بدرجة متفاوتة. ويعتمد الاقتصاد العام على سيطرة الدولة على ملكية محددة لأجزاء من الاقتصاد بحيث تكون المسافة بين الدولة والاقتصاد أقل مما هي عليه في اقتصاد الملكية الخاصة. وفي وسائل إعلام الخدمة العامة، تنظم الدولة كلا من الاقتصاد والثقافة لأنماط محددة من المعلومات العامة والاتصالات.

سادسًا: ما فروع الدولة؟

يجب علينا بعد ذلك دراسة المنظمات والعناصر الأخرى التي تشكل الدولة. ويشير جيسوب Jessop أن الدولة مؤلفة من مؤسسات فوق وأسفل وحول مركزها، وأن العلاقات تجاهها وبينها ليست واضحة (2007, 10). وعلاوة على ذلك، تعتمد هذه المؤسسات، والتعبير، والعلاقة بالدولة والمجتمع على "طبيعة التكوين الاجتماعي للتاريخ الماضي" (ibid.). والدولة لها مكونات، لكن هناك غرض محدد في التحدث عنها بهذه الطريقة، كما أنها تعتبر أيضًا نوعًا من الكيانات الموحدة (وإن كانت غير متبلورة). ومن الجدير بالملاحظة أيضًا أن الدولة أكثر من مجرد "تجميع الأجزاء القابلة للفصل" (Poulantzas 1978, 136)، بل بدلا من

---

(٢) ملفات وكالة الأمن القومي NSA، الجارديان http://www.theguardian.com/world/the-nsafiles آخر تحديث ٦ مايو ٢٠١٤. تم الحصول عليها في ٦ مايو ٢٠١٤.

(٣) ديفيد كاميرون، تويتر https://twitter.com/David_Cameron آخر تحديث ٦ مايو ٢٠١٤. تم الحصول عليه في ٦ مايو ٢٠١٤.

ذلك، يشير بولانتزاس إلى أنها (تقدم ***وحدة الأجهزة*** يتم الإشارة لها عادةً بمصطلح "التمركز" أو "***المركزية***"، والتي ترتبط ***بوحدة سلطة دولة*** متزايدة) (ibid., emphasis in original). وسوف يتم استعراض هذا المفهوم الأخير في قسم تالي.

وكخطوة أولى، تضم الدولة الحكومة، والتي يمكن وصفها باختصار بأنها الفرع التنفيذي المركزي للدولة. ويرافقها القطاع العام، أي الصناعات والخدمات وهي تعتبر بنية تحتية بشكل عام، وتؤدي دورًا حيويًا في الحياة الاقتصادية (Miliband 1969, 10). ويتكون القطاع العام من نظام إداري "يمتد الآن إلى أبعد من البيروقراطية التقليدية للدولة، والذي يشمل مجموعة كبيرة من الهيئات، غالبًا ما تكون مرتبطة بإدارات وزارية معينة، أو تتمتع بدرجة أكبر أو أقل من الاستقلال الذاتي (الشركات العامة، والبنوك المركزية، واللجان التنظيمية، وما إلى ذلك) وتهتم بإدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الأنشطة التي تشارك فيها الدولة الآن بشكل مباشر أو غير مباشر" (ibid., 47). وتتألف الدولة أيضًا من الجيش، الذي يؤدي الوظيفة المزدوجة لـ "إدارة العنف" وكذلك الحفاظ على "الأمن الداخلي" (ibid., 48). وثمة عنصر آخر هو القضاء، وهو "مستقل دستوريًا عن السلطة التنفيذية السياسية ويحميه منها الأمن الوظيفي والضمانات الأخرى" (ibid., 49). ومن حيث المبدأ، يهدف القضاء إلى الدفاع عن حقوق المواطنين من الدولة، لكن تفسير مثل هذا المبدأ وتنفيذه ليسا واضحين دائمًا. والمكون الإضافي الآخر للدولة هو الحكومات الفرعية. وتشمل هذه الفروع الإقليمية والمحلية وفروع الولايات والمقاطعات التي تقترب من أن تكون "جهاز إداري بدرجة أكبر أو أقل" (ibid., 49)، وعلى الرغم من أن هذه الأجهزة تشغل أهمية هامشية بالنسبة للدولة، إلا أن عملها غالبًا ما يعكس الخصائص المحلية، ويمكن أن تؤدي دورًا أكثر مركزية، على سبيل المثال، خلال النزاعات على السيادة. وبالإضافة إلى الصراعات بين الفروع المركزية والفرعية للحكومة، قد نأخذ بعين الاعتبار التوترات بين الحكومات المتنافسة - على سبيل المثال، الحكومة الليبرالية والحكومة المحافظة القادمة. ومع ذلك، فإن عناصر المعارضة تتعاون في نهاية المطاف في الحفاظ على مكانة وأداء الدولة. وكما يقول ميليباند Miliband "من خلال مشاركتهم في عمل الهيئة التشريعية، يساعدون الأعمال الحكومية" (ibid., 50).

وقد يكون لكل عنصر من العناصر الفردية السابقة للدولة - والأقسام الفرعية والمكاتب الفردية/الإقليمية التي تتكون منها - نوعًا خاصًا من التفاعل مع مختلف منصات وسائل التواصل الاجتماعي. وسوف تشمل هذه التفاعلات مجموعة متنوعة من الطرق لبث المحتوى الخاص بها والتواصل مع المستخدمين الفرديين والمؤسسيين الآخرين ورصد وجود غيرهم من المستخدمين الآخرين. وبناءًا على هذه الملاحظة قد نتناول موقف وسائل الإعلام فيما يتعلق بالدولة. ويشير ستيوارت هول Stuart Hall وآخرون أن "المعارضة يمكن أن تنشأ في أحيان كثيرة بين هذه المؤسسات ضمن مُركَّب السلطة في المجتمع" (1978, 65)، وعلى وجه الخصوص تسعى وسائل الإعلام إلى بث المعلومات التي تريد لها الدولة أن تحتويها. وهنا قد نقوم بتضمين وسائل الإعلام الحكومية، والتي قد تتشارك بعض الميزات مع فروع حكومية أخرى (تمويل من الدولة، يقوم بشكل صريح بوظائف إدارية مثل عمل تقارير عن الانتخابات)، ومع ذلك لا تزال لديها إمكانية للعمل على أهداف متقاطعة مع الدولة والحكومة.

ويمكننا أيضًا تناول إمكانيات وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالدولة. وفي حالة المواقع التي تديرها الدولة أو تتولى هندستها، فإنها تعمل كفرع صريح للدولة. وفي حالة وسائل التواصل الاجتماعي المملوكة للقطاع الخاص، تصبح العلاقة مع الدولة أقل وضوحًا. وقد يكون للموقع الخاص علاقة عدائية بإحدى الدول، خاصة إذا كان يعمل في نطاق سلطة منفصلة. ومع ذلك، فإن النمط الأكثر احتمالاً يعتمد على التعاون بين وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة والدولة. كما يشير نيك كانري Nick Canry (2013) إلى أنه قد تستفيد وسيلة التواصل الاجتماعي الخاصة مباشرة من نشاط التواصل الذي تطلبه من المستخدمين، ولكن هذا النشاط عبر الوسيلة الخاصة قد يخدم في نفس الوقت مصالح الدولة. وأفضل مثال على هذه الظاهرة هو أن شركات وسائل التواصل الاجتماعي تستفيد من تحويل البيانات الشخصية إلى سلعة عن طريق بيع الإعلانات المستهدفة، وأن النظام العالمي لمراقبة الإنترنت (PRISM) الذي تديره NSA وGSCHQ يمكّن الدولة من الوصول إلى نفس البيانات التي تجمعها وتعالجها شركات مثل Facebook أو Google أو Apple أو AOL أو Microsoft أو Yahoo أو Skype أو Paltalk بغرض التحكم (see Fuchs 2014c).

وتشمل أدوار الدولة في المجتمع الحديث تنظيم الاقتصاد والمجتمع (من خلال القوانين والضرائب)، والتحكم في احتكار وسائل العنف الداخلي والخارجي وممارستها، وإضفاء الشرعية على هذا الاحتكار، وجمع المعلومات عن المواطنين لأغراض الإدارة والعمل الشرطي، وإعطاء الأشخاص أدوارًا قانونية محددة وفردية (مثل العمال، والناخبين، والمستهلكين، والملاك، وما إلى ذلك)، وتحديد العضوية والتحكم فيها وحدود المجتمع وغلقه، والوصف الذاتي للمجتمع في شكل من الروايات المبنية بشكل خيالي والتي تسمى "الهويات القومية" المرتبطة بالإيديولوجيات القومية والوطنية والعنصرية، وكذلك السياسات السكانية لتعزيز إعادة إنتاج المواطنين والقوى العاملة (Fuchs 2008, 76–89).

وترتبط وسائل التواصل الاجتماعي بجميع أدوار الدولة هذه، حيث تسهم هذه المواقع في تكامل الأدوار الاجتماعية. ونشير إلى مثالين:

(١)تبتكر الدول وتنفذ وتنظم القوانين التي تنظم أنشطة شركات وسائل التواصل الاجتماعي.

(٢)تتولى الدول مسؤولية تحصيل الضرائب من إيرادات شركات وسائل التواصل الاجتماعي للأغراض العامة.

وإلى جانب القوانين التي تؤثر على جميع الشركات، تقوم الدول ومجموعات الشركات عبر الوطنية مثل الاتحاد الأوروبي بتنفيذ قوانين حماية البيانات التي تؤثر بشكل خاص على شركات وسائل التواصل الاجتماعي. وهناك مشكلة عامة في هذا الصدد تتمثل في أن الدول القومية مقيدة مكانيًا، في حين أن تدفقات رأس المال والمعلومات هي عالمية وسائلة ومتنقلة، مما يخلق مشكلة ضرورة تطبيق قوانين حماية البيانات الوطنية على شركات وسائل التواصل الاجتماعي التي تعمل على مستوى العالم. وفي الوقت نفسه، فإن الحراك المكاني المختلف لشركات الدولة والشركات العالمية يمكّن فيسبوك وجوجل في وقتنا الحالي من الهروب من قوانين حماية البيانات الوطنية عن طريق نقل مقر الشركة.

وتعتمد مؤسسات وسائل التواصل الاجتماعي اقتصاديًا بشكل أساسي على الإعلانات المستهدفة واستغلال الإعلام الرقمي (Fuchs 2014a, 2014d). وهذا يعني أنها تجني عائدات اقتصادية على مستوى العالم. ولقد أدت أنظمة الحكم النيوليبرالية في جميع أنحاء العالم إلى تقييد الأجور وتقليص الإنفاق الحكومي على التدابير الاجتماعية وتخفيض الضرائب على الشركات. ومع ذلك، يمكن أن تكون ضريبة الشركات مصدرًا قويًا لإيرادات الدولة. ونحن نعيش في أوقات الأزمات العالمية، حيث أنه بعد عقود من تزايد عدم المساواة وقابلية التعرض للأزمات بسبب بنوك التمويل، وقد تم إنقاذ الأثرياء من انهيارهم في مهده من خلال "اشتراكية الأغنياء" التي تستخدم مبالغ كبيرة من أموال دافعي الضرائب - في الغالب الموظفين، وليس الشركات. وفي نفس الوقت، تم تنفيذ تدابير التقشف التي تؤثر على الأضعف والأفقر مع احتمال كبير أن تزيد عدم المساواة. وفي هذه الحالة، أصبح من الصعب أكثر من الناحية الأيديولوجية تبرير عدم فرض الضرائب على الشركات أو تخفيضها. واضطرت شركات مثل جوجل وأمازون وستارباكس إلى المثول أمام لجنة الحسابات العامة بالمملكة المتحدة في أواخر عام ٢٠١٢ لمناقشة ما إذا كانوا قد تهربوا من دفع الضرائب في المملكة المتحدة (BBC 2012). ويوجد في الأمازون خمسة عشر ألف موظف في المملكة المتحدة، لكن مقرها في لوكسمبورغ، حيث يوجد به خمسمائة موظف فقط (.ibid). وفي عام ٢٠١١، حققت الشركة إيرادات بلغت ٣.٣ مليار جنيه إسترليني في المملكة المتحدة، لكنها لم تدفع سوى ١.٨ مليون جنيه إسترليني ضريبة شركات (٠.٠٥ في المائة) (Griffiths 2012; Barford and Holt 2012). ودفع فيس بوك ضريبة ٢٣٨٠٠٠ جنيه استرليني على إيراداته من المملكة المتحدة التي بلغت ١٧٥ مليون جنيه إسترليني (٠.١ في المائة) في عام ٢٠١١ (Moss 2012).

ويقع مقر شركة جوجل في دبلن Dublin، ولكنها توظف حوالي سبعمائة شخص في المملكة المتحدة (Garside 2013). وقد اعترف المدير الإداري لشركة جوجل في المملكة المتحدة وأيرلندا مات بريتين Matt Brittin، بأن اختيار الموقع هذا يرجع إلى الظروف التي تبلغ فيها ضريبة الشركات ١٢.٥ في المائة فقط في أيرلندا، بينما كانت النسبة في المملكة المتحدة ٢٦٪ في عام ٢٠١١ (BBC 2012). وبلغ معدل دوران جوجل في المملكة المتحدة ٣٩٥ مليون جنيه إسترليني في عام ٢٠١١، ولكن دفعت ضرائب فقط ٦ ملايين جنيه إسترليني (١.٥ في المائة) (.ibid). وفي حين أن شركات الإعلام الكبرى لا تدفع سوى حصة ضئيلة للغاية من الضرائب، إلا أن الحكومات تؤكد أن ميزانيات الدولة صغيرة، وتنفذ تدابير التقشف، ونتيجة لذلك، خفضت فوائد الرعاية الاجتماعية والرفاهية، وأصابت أفقر الناس في المجتمع.

وفي التحقيق الذي أجرته لجنة الحسابات العامة بمجلس العموم حول التهرب الضريبي، اعترف بريتن Brittin من جوجل بأن هذه البنية تعمل على دفع ضرائب منخفضة. وقال في جلسة التحقيق التي أجريت في ١٦ مايو ٢٠١٣، "تحدثنا عن برمودا في الجلسة الأخيرة، وأكدت أننا نستخدم برمودا. ومن الواضح أن برمودا هي بيئة منخفضة الضرائب".[٤] وبمواجهة إريك شميدت Eric Schmidt بضرائب الشركات

---

(٤) التقارير العامة – محضر الإثبات، مجلس العموم HC 112 - برلمان المملكة المتحدة. تم إعداده في ١٢ يونيو ٢٠١٣. وتم الحصول عليه في ٦ مايو ٢٠١٤.

المنخفضة التي دفعتها جوجل في المملكة المتحدة، قال "الأشخاص الذين نوظفهم في جوجل يدفعون بالتأكيد الضرائب البريطانية" (BBC 2013). ومنطقه هنا هو أن جوجل لا تضطر لدفع الضرائب لأن موظفيها يدفعون.

والتناقض بين سلطة الدولة الوطنية والمحددة مكانيًا وقوة الشركات العالمية التي تدير تدفقات المعلومات العالمية على الشبكات الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع أنظمة الحكم السياسية النيوليبرالية؛ أدى ذلك إلى شلل الإجراءات الضريبية على الشركات ومؤسسات وسائل التواصل الاجتماعي حول التهرب الضريبي. ويتطلب التغلب على هذه المشكلة الهيكلية الضخمة تنفيذ قوانين ضرائب الشركات العالمية وسلطات وضوابط وآليات التطبيق. ويتطلب الأمر أن تنتقل الدولة من سياستها المحافظة للأزمات في مواجهة الفقراء والأزمات إلى مواجهة جرائم الشركات.

سابعًا: ما السياسة؟ وما العلاقة بين الدولة والسياسة؟

يمكننا أن نبدأ بفهم السياسة كنشاط اتصالي. ويشير موفي Mouffe إلى السياسة على أنها "العداءات المحتملة المتأصلة في العلاقات الإنسانية"، والتي "تشير إلى مجموعة من الخطابات والمؤسسات والممارسات التي تهدف إلى تأسيس نظام؛ بتنظيم التعايش البشري، في سياق يكون متضارب دائمًا بسبب وجود السياسة" (8 ,1993) وهكذا، يمكن فهم السياسة ـ على الأقل في المجتمعات الطبقية القائمة على المصالح المتناقضة ـ على أنها طريقة للتنظيم الاجتماعي من خلال الصراع.

وقد نتطرق أيضًا إلى هذا التعريف للسياسة الحديثة للإشارة إلى أن الواقع الملموس (مثل الأحزاب السياسية، والموظفين، والأحداث) والأقل مادية (مثل الخطابات والممارسات) موجودة من أجل إثارة الصراعات أو حلها. وعندما نتناول المجموعة الكاملة من الجماعات والمؤسسات التي تشارك في السياسة، فإنها تتجاوز الفهم الشائع "للسياسية". وتمتلك التكتلات وجماعات الضغط والشركات متعددة الجنسيات والكنائس والمنظمات الدينية الأخرى ووسائل الإعلام كلها حصة نشطة في السياسة. والأشخاص الذين يرأسون هذه المؤسسات "قد يتمتعون بسلطة ونفوذ كبيرين يجب إدماجهما في تحليل السلطة السياسية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة" (Miliband 1969, 51). بالمعنى الأعم المستخلص من المجتمع الحديث، يمكننا أن نعرِّف السياسة كنظام يصل فيه البشر بشكل علني إلى قرارات جمعية ملزمة حول كيفية تنظيم المجتمع وموارده (Fuchs 2008). ويتخذ النظام السياسي في المجتمعات التسلطية شكلاً تقوم فيه جماعة واحدة أو عدة جماعات معًا على احتكار أو احتكار القلة أو السيطرة الهرمية على سلطة اتخاذ القرار.

والسياسة ليست مختلفة كليًا عن الدولة. ويمكن أن تقوم فروع الدولة بأدوار سياسية، حتى عندما يتعارض هذا بشكل مباشر مع اختصاصاتها (Ditchburn 2013). ويدّعي ستيوارت هول Stuart Hall وآخرون، مستندين إلى جرامشي، أن الدولة "تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل الحياة الاجتماعية والسياسية على نحو يؤيد التوسع المستمر في الإنتاج وتزايد العلاقات الاجتماعية الرأسمالية" (1978, 201). ومع ذلك،

---

http://www. publications.parliament.uk/pa/cm201314/cmselect/cmpubacc/112/130516.htm

فإنها تشير إلى أن المكونات المسيسة للدولة (مثل الأحزاب الحاكمة بطبيعة الحال) تتصل بشكل مباشر بهذا الدور، ويمكن أن تختلف درجة القرب بين العناصر السياسية والدولة، على سبيل المثال، سيكون للحزب السياسي الحاكم علاقة أكثر حميمية مع الدولة من الحزب المعارض الرئيسي، والذي يتداخل بدوره مع الدولة أكثر من الأحزاب السياسية الهامشية. وقد تشارك بعض الجماعات في نشاط سياسي منفصل عن الدولة، مثل جماعة ناشطة لا تتعامل بشكل مباشر مع الأحزاب السياسية الحاكمة، وإدارة الدولة، ووسائل الإعلام التي تديرها الدولة، وما إلى ذلك، وبدلاً من ذلك، تقدم نداءات إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام التي لا تسيطر عليها الدولة.

وعلى الرغم من أن الإجراءات السياسية عادة ما يتم تصورها على أنها محل نزاع، إلا أن هذه الصراعات يمكن أن تتحول إلى روتين - وبالتالي تتضاءل - لغرض زيادة أداء الدولة. وفيما يتعلق بموضوع الأحزاب السياسية المعارضة، يشير ميليباند Miliband إلى أن "الخلافات *بين القادة السياسيين الذين تمكنوا عمومًا من الحصول على مناصب عليا* نادرًا جدًا ما تكون خلافات جوهرية والتي قد يقترحها هؤلاء القادة وغيرهم في كثير من الأحيان. وما يثير الإعجاب بحق *هؤلاء* الزعماء السياسيين وأصحاب المناصب السياسية، فيما يتعلق ببعضهم البعض، ليس اختلافاتهم العديدة، بل مدى اتفاقهم على القضايا الأساسية الحقيقية (1969, 64, emphasis in original). وهكذا، فإن نزاعًا واضحًا يسهل مشاهدته والوصول إليه بين حزب سياسي ليبرالي ومحافظ قد يعطي فكرة خاطئة عن صراعًا بين رؤى متنافسة للتنظيم الاجتماعي، بما في ذلك البدائل للرأسمالية الحديثة. ومن المفيد النظر في الجوانب الخطابية والتواصلية للسياسة، خاصة فيما يتعلق بعلاقتها بالنتائج المادية. ويشير جيسوب Jessop، مستفيدًا من ماركس، إلى أنه يجب علينا أن ننظر إلى "الجانب المسرحي للسياسة ليس فقط ككناية مجازية، بل كممارسة سياسية بوعي ذاتي من جانب الفاعلين السياسيين باعتبارهم قد سعوا إلى إقناع وإثارة إعجاب جمهورهم من خلال تبني أقنعة وأدوار شخصيات من الماضي التاريخي أو من الأطر الدرامية" (2007, 89–90). والتواصل من خلال الأداء المسرحي والمخطط هو الوسيلة التي يتم من خلالها إثارة النزاعات السياسية وحلها. والجوانب غير الملموسة مهمة هنا، حيث "تحتاج كل حركة سياسية إلى إيجاد خطاب ورمزية مناسبتين كوسائل للتعبير السياسي لتعزيز مصالحها" (ibid., 91).

وتشمل العناصر السياسية الأساسية الحفاظ على نظام اجتماعي معين أو إعادة صياغته من خلال نقل الخطاب والرمزية في مراحل معينة. وتتجلى السياسة بوضوح عبر وسائل الإعلام التقليدية، وهذه في الواقع هي الوسيلة الأكثر سهولة للمواطنين لمراقبة العمليات السياسية والمشاركة فيها. وسيكون معظم المواطنين قادرين على مشاهدة الإجراءات البرلمانية والحملات السياسية وفضائح الأحزاب السياسية فقط من خلال البث الإعلامي. وكملاحظة عامة، يبدو أن الطريقة التي يعرف المواطنون من خلالها السياسة هي عبر وسائل الإعلام. بالإضافة إلى ذلك يمكن للأفرع السياسية التفاعل مع المواطنين عبر الأشكال الإعلامية المختلفة، على سبيل المثال، عن طريق التكليف بعمل استطلاعات الرأي لتحديد نوايا التصويت. وإن استمرار إشراك وسائل التواصل الاجتماعي من قبل المواطنين يعني أن السلطة السياسية والنفوذ - خاصة بقدر اهتمام المواطنين - سوف ينتشران إلى مواقع تتميز بأدوار اجتماعية متكاملة كل منها يمكن أن يكون

مرئيًّا بالكامل للفاعلين السياسيين. وإذا نظرنا إلى اتجاه الحملات السياسية التي توجه نداءات على نطاق صغير إلى أحياء محددة (Payton 2012)، فإن الحملات وأنواع أخرى من الاتصالات السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تكون مستهدفة بشكل أكثر دقة للخصائص والمصالح الفردية. والخطر الذي يكمن في هذا التطور في أنظمة الحكم النيوليبرالية المعاصرة التي تميل إلى تسليع كل شيء، هو أن السياسة تصبح علاقات عامة، والإعلان عن فكرة ما وبيعها، ورجل السياسة والحزب كعلامة تجارية. وبترجمتها إلى عالم وسائل التواصل الاجتماعي؛ فإن هذا يعني أن سياسات وسائل التواصل الاجتماعي تختزل في الدعاية السياسية، وسياسة "أشر وانقر" دون مشاركة حقيقية ومناقشة – وهي شكل من أشكال المشاركة الزائفة والصوت الزائف. وعلى النقيض من ذلك، فإن وسائل التواصل الاجتماعي لديها القدرة على تعزيز التواصل السياسي بين المواطنين ودعم احتجاجات الشوارع التي تجمع بين عدم الاتصال والاتصال عبر الإنترنت (Fuchs 2014b).

ثامنًا: ما القوة؟ وما قوة الدولة؟ وما قوة الشركات؟

كما ذكرنا سابقًا، تشير القوة إلى القدرة على ممارسة التأثير والسيطرة على العناصر الاجتماعية البنائية والإجرائية، وهي في المجتمعات الطبقية عادة ما يتم تصورها بطريقة محصلتها صفرية (لأنها تأتي على حساب فرد أو جماعة أخرى)، في حين أن القوة في المجتمعات غير الطبقية يمكن أن تكون موزعة بالتساوي أكثر وتفيد الجميع. ويمكننا بالتالي تناول القوة بتجريد على أنها القدرة على الفعل، بما في ذلك الأفعال التي تحدد ذاتيًا والقدرة على الفعل على الآخرين. ويمكن أن تكون منتشرةً وشعرية (Foucault 1990)، ولكن غالبًا ما تتدفق في اتجاهات محددة وتتركز بشكل غير متساوٍ. ويستند هذا التركيز على امتلاك الموارد والأموال والسمعة والمعرفة والعلاقات الاجتماعية.

وفي علاقتها بالدولة، يدعي بولانتزاس Poulantzas أن جميع أشكال القوة موجودة فقط بقدر ما تتجسد في بعض الأجهزة، بما في ذلك أجهزة الدولة (1978, 44–45). ويؤيد ميليباند Miliband هذا الفهم لقوة الدولة بأنها موجودة في فروع الدولة، مشيرًا إلى أنها في الإدارة والجيش والقضاء، من بين عناصر أخرى، "تكمن فيها 'قوة الدولة'، ومن خلالها يتم استخدام هذه القوة في مظاهرها المختلفة من قبل الناس الذين يشغلون المناصب القيادية في كل من هذه المؤسسات" (1969, 50). ويمكننا التكهن بأن قوة الدولة مرتبطة بالحفاظ على الشرعية. ويؤكد هول Hall على فكرة جرامشي بأن قوة الدولة تعتمد على تماسك شعبي، يتم الحفاظ عليه عن طريق القسر والرضا على حد سواء، وأنها تعمل بشكل أفضل عندما يُنظر إليها على أنها شرعية. ويشير جيسوب Jessop إلى أن الطريقة الشرعية التي "يتم مأسستها والتعبير عنها ستختلف أيضًا" (2007, 10) وأن هناك أشكالًا لضمان الامتثال أكثر من مجرد الإكراه (.ibid). ويبدو هذا التأكيد معقولًا، نظرًا لأن كل فرع من فروع الدولة يعمل على المواطنين من خلال علاقات مختلفة. ويردد بولانتزاس ذلك من خلال الحفاظ على التمييز بين المؤسسات التي "تُفعِّل القيد المؤسسي والتهديد الدائم بالبتر" وتلك التي تعمل من خلال "*نظام مؤسسي* يقوم بإنشاء وإدارة الهيئات عن طريق ثنيها، وقولبتها في شكل ما، وإدخالها في مختلف المؤسسات والأجهزة" (1978، 29، emphasis in original).

وعلى الرغم من أن المرء قد يعتبر أن الجماهير العادية مستبعدة من ممارسة قوة الدولة، وبقدر ما تمارس هذه القوة عليهم، يدعي بولانتزاس أن الجماهير الشعبية يمكن أن تكون موجودة في أجهزة حكومية معينة مثل الجيش، حتى لو كانت هذه تعمل من ناحية أخرى على استبعاد وإخضاع الجماهير الشعبية (1978, 152). وفيما يتعلق بموضوع عدم التماثل الطبقي للقوة يشير أيضًا أن هذه "لا يمكن اختزالها في الدولة" (ibid., 37). ومع ذلك، فإن الدولة تلعب دورًا تأسيسيًا قويًا "يجب فهمه بالمعنى القوي للمصطلح" (ibid., 38). ولا توجد مثل هذه الظاهرة الاجتماعية "كما تم طرحه في حالة ما قبل الدولة" (ibid., 39).

والقوة الاقتصادية تشير بشكل عام إلى التدخل في الحياة الاقتصادية (Miliband 1969, 10) هذه القدرة على التدخل هي في الرأسمالية التي ترتبط بشكل مباشر بعمليات إنتاج الشركات، والتي "تقوم على *وحدة* عملية العمل [. . .] *أولوية* علاقات الإنتاج على عملية العمل" (Poulantzas 1978, 26, emphasis in original). وتنطوي قوة الشركات على الملكية الخاصة، والعلاقة الطبقية الرأسمالية-العمالية، وشكل السلع وهياكل التراكم، ويشير ميليباند إلى أهمية قوة الشركات ولا سيما من خلال تركيز القوة الاقتصادية الخاصة، ويصف الرأسمالية الحديثة بأنها "كل شيء، لكن مرادف للمشروعات العملاقة" (1969, 10). وعلى الرغم من أن الخطاب الشعبي يميل إلى الحديث عن قوة الشركات كقوة متجانسة، إلا أن ميليباند يصف الشركات بأنها "تجمعات ومصالح مختلفة، يؤثر تنافسها بشكل كبير على العملية السياسية" (ibid., 44-45). ومع ذلك، فإن مثل هذه المنافسة لا "تمنع النخب المنفصلة في المجتمع الرأسمالي من تكوين طبقة اقتصادية مهيمنة، ولديها درجة عالية من التماسك والتضامن، مع مصالح مشتركة وأهداف مشتركة تتجاوز إلى حد بعيد اختلافاتها وخلافاتها" (.ibid).

وتتشابك قوة الشركات وقوة الدولة، وكلاهما بمثابة قوى مكونة في المجتمع، واستنساخ الرأسمالية على وجه الخصوص "يتم التعبير عنها في الوظائف الاقتصادية للدولة، وفقًا للمرحلة الدقيقة ومرحلة الرأسمالية - سواء كانت مسألة العنف القمعي، أو الغرس الأيديولوجي، أو التطبيع الانضباطي، أو تنظيم المكان والزمان، أو خلق الموافقة - فإن نشاط الدولة مرتبط بكامله بهذه الوظائف الاقتصادية على النحو المناسب" (Poulantzas 1978, 163). وبقدر ما تعمل الدولة على بناء المجتمع، فمن المنطقي أن يكون لها علاقة ملموسة أكثر أو أقل بالقوة الاقتصادية. ويمكن أن تعتمد مصالح الشركات بشكل عام على الخدمة والإرادة الجيدة للحكومات (Miliband 1969, 85–88). وفي الواقع يمكن أن تزدهر في ظل أنظمة الدولة الفاشية والشمولية الأخرى. وكما يشير ميليباند Miliband فإن نجاح الشركات بعد الحرب لا يشير إلى تحول دراماتيكي، بل هو شهادة على أدائها حتى أثناء تدخل الدولة: "تتمتع الشركات، وخاصة الشركات الكبيرة، بهذه الميزة *داخل* نسق الدولة، بفضل التكوين والنزعة الأيديولوجية لنخبة الدولة" (ibid., 131, emphasis in original).

والعلاقة الفعلية بين مصالح الشركات والدولة ليست ثابتة. وربما تعمل الدولة ضد المصالح الاقتصادية والتوظيفية لموظفي الخدمة المدنية وغيرهم ممن يتقاضون الأجور، ولكن قد تبرر هذا القرار بـ "المصلحة الوطنية، وتعافي الاقتصاد، والدفاع عن العملة، والخير للعمال، وهكذا" (Miliband 1969, 74–75). وبالتالي، فإن التصور العام عن "المصلحة العامة" قد يعكس في الواقع اقتران لمصالح الدولة والشركات،

ولقوة الدولة والشركات. وقد كتب ميليباند (ibid., 51)، نقلاً عن كارل كاوتسكي Karl Kautsky (1903, 13)، أن نخبة الشركات "تسيطر لكن لا تحكم"، على الرغم من أنه أضاف على الفور أنها "تكتفي لنفسها بالتحكم بالحكومة". وإحدى الطرق البارزة التي تستطيع بها قوة الشركات التحكم في قوة الدولة هي من خلال السيطرة التنظيمية. وهذا يحدث عندما يتم الاستيلاء على فرع الدولة التنظيمي أو بطريقة أخرى الإداري والتحكم به من قبل مصالح الشركات ("Halliburton" 2009). ويشير ميليباند أن "إحدى أبرز سمات الرأسمالية المتقدمة هي بالضبط ما يمكن تسميته دون الكثير من المبالغة استعمارها المتزايد للنطاقات العليا للجزء الإداري من هذا النظام [نظام الدولة]" (1969, 53).

وقد نصنف صناعات وسائل الإعلام باعتبارها تلعب دورًا هامًا لقوة الشركات: "إنها أيضًا تعبير عن نظام الهيمنة، ووسيلة لتعزيزه" (Milliband 1969, 198). وهنا فإن الجانب المعلوماتي لوسائل الإعلام هو وسيلة لجعل نظام الدولة والشركة الحالي ذو معنى لمواطنيه (المعرفة)، لإيصال هذا المغزى (الخيالي أو غير الخيالي) للمواطنين (التواصل) وأيضًا لتعزيز ذلك النظام الاجتماعي القائم (التعاون). وانطلاقًا من مقولة ميليباند في وقت سابق، قد نتناول مواقع وسائل التواصل الاجتماعي في سياق قوة الدولة والشركات المتقاطعة. والمنصات الأكثر شعبية تأتي من وادي السليكون، الذي تم تأطيره إيديولوجيًا من حيث الاستثناء المقاوم للأبنية الاجتماعية مثل الأنظمة الضريبية. وهذا يشير إلى نوع من تجنب اللوائح (الضرائب، وحماية البيانات، ومعايير البث). حتى في السياق الذي تكافح فيه المنصات لتحقيق أرباح عالية، يمارس مؤسسو هذه المنصات ومالكيها القوة الهائلة للشركات من خلال استغلال عمالهم.[٥] فضلاً عن استغلال المستخدمين الذين يجعلون المنصات ذات قيمة من خلال عملهم الخاص (see Fuchs 2014a). وتعتبر معدلات الضريبة المنخفضة مثالاً على ذلك حيث تتنازع قوة وسائل التواصل الاجتماعي مع قوة الدولة، لأن هذا هو تخصيص محصلته صفرية للجانب النقدي من رأس المال. ومع ذلك، فإن منصة قوية لوسائل التواصل الاجتماعي للشركات تخدم أيضًا قوة الدولة عندما تتمكن الجهات الحكومية من الاستفادة من تغلغل وسائل التواصل الاجتماعي في العديد من الفروع المتكاملة للحياة الاجتماعية. وفي هذا الكتاب يقدم توماس بويل Thomas Poell استكشافًا تفصيليًا لاعتماد الدولة على تقنيات الاتصالات والمراقبة، ونوع التعاون مع الشركات الذي يظهر نتيجة لذلك. وفي حالات أخرى كما تشير سارة سالم في فصلها في هذا الكتاب، قد يتم تحدى قوة الدولة من قبل قوة الشركات. على سبيل المثال قد يكون الإعلام الفضائي معارضًا إيديولوجيًا لوسائل الإعلام التي تديرها الدولة، أو قد تشكل وسائل التواصل الاجتماعي نوعًا من المجال العام للنشاط والتعبئة. ومع ذلك، تحرص سارة سالم على الإشارة إلى أن مصالح الشركات لا تتماشى مع المواطنين في هذه الحالات، وأي وظيفة تؤديها هذه المصالح للتعبئة يمكن أن تكون عابرة (مثلما يشير بويل Poell أيضًا في مثال زوال Google Reader). أما بالنسبة للدولة فإن أي محاولة لتعطيل قوتها أو استبدالها سيؤدي على الأرجح إلى

---

(٥) ما المقصود بالمتدرب في جوجل؟، موقع كورا. آخر تحديث ٢٣ أبريل ٢٠١٤. تم الوصول إليه في ٦ مايو ٢٠١٤.
http://www.quora.com/Google-Internships/What-is-it-like-to-intern-at-Google

تجدد المحاولات لإعادة تأكيد هذه السيطرة. ويقدم فصل أليس ثوربورن Elise Thorburn حول تقنية البث المباشر سببًا مقنعًا عن تعطيلها لقوة الدولة ثم إعادة تأكيدها.

تاسعًا: ما الجريمة؟ وما الشرطة؟ وما وظيفة الشرطة كجزء من الدولة؟

يمكن التنافس على قوة الدولة والهيمنة من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل. وهذه الإهانات لسلطة الدولة هي "لحظات يصبح فيها كل أساس القيادة السياسية والقوة الثقافية مكشوفًا ومتنازعًا عليه" (Hall et al. 1978, 217)، ويقابلها تحول من أشكال الموافقة إلى أشكال الإكراه للحفاظ على سلطة الدولة. وتصبح الأعمال الإجرامية ذات مغزى من ناحية إعطائها وصمًا، بحيث يمكن أو لا يمكن اعتبار الأفعال المطابقة إجرامية، وهو يتوقف على الظروف المخففة مثل مكان وزمان حدوث الفعل، ومن يقوم بهذا الفعل. لكن هناك المزيد بالنسبة للجريمة والأعمال الإجرامية أكثر من مجرد وضع الأوسمة. كما أشار هول Hall وآخرون إلى وجود "قوى تاريخية وبنائية قيد العمل" غالبًا ما يتم اختزالها إلى الخلفية (ibid., 185). وهكذا، فإن الجريمة، كتحدي لسلطة الدولة، ومنع الجريمة (مثل الشرطة) كإعادة تأكيد سلطة الدولة لا توجد إلا فيما يتعلق ببعضها البعض (ibid.). إن الجريمة والشرطة ليست مجرد مظاهر محددة للصراعات الاجتماعية في المجتمعات المتناقضة، ولكن على مستوى الثقافة والدولة غالبًا ما تكون بمثابة سوابق لتشكيل ما أطلق عليه هول وآخرون (ibid.) مصطلح الأيديولوجيات المحافظة للجريمة التي تدعي أنه لا يمكن التغلب على الجريمة إلا بموجب القانون والنظام، والأحكام القاسية بالسجن (أو حتى عقوبة الإعدام)، والحضور القوي للشرطة وقوات الأمن، والسيطرة المستمرة على الأماكن العامة والخاصة من خلال تكنولوجيات المراقبة والنفقات الضريبية الكبيرة للأمن الداخلي والخارجي (غالبًا على حساب آليات الأمن الاجتماعي).

وبوصفها فروعًا للدولة، فإن الشرطة والجيش "قمعية بشكل قاطع" (Poulantzas 1978, 127) في جهودها للحفاظ على سلطة الدولة. وهي موجودة أساسًا لتعزيز النظام الاجتماعي القائم، بما في ذلك الملكية الخاصة وتوزيع الثروة الحالي. ويتم تحديد معايير الإجرام واستجابة الدولة بموجب القانون، وهو "جزء لا يتجزأ من النظام القمعي وتنظيم العنف. ومن خلال إصدار القواعد وإقرار القوانين، تنشئ الدولة مجالًا أوليًا للأوامر والمحظورات والرقابة، وبذلك تحدد المعالم العملية وموضوع العنف. وعلاوة على ذلك، ينظم القانون شروط القمع الجسدي، مع تحديد طرائقه وتنظيم الأجهزة التي يمارس من خلالها. وبهذا المعنى، فإن القانون هو *نظام العنف العام المنظم*" (ibid., 77, emphasis in original). ويمكن للدولة أيضًا أن تتجاوز قوانينها، في المصلحة العليا للدولة (ibid., 84).

والشرطة باعتبارها فرعًا للدولة قادرة على الحفاظ على التحكم في تصورات الدولة والمواطن عن الإجرام من خلال اعتمادها على البيانات الرسمية في وسائل الإعلام الإخبارية. ويركز كريستوفر شنايدر Christopher Schneider على هذه النزعة في فصله في هذا الكتاب، ويشير إلى كيفية قدرة الشرطة على نقل هذه القدرة إلى منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي إعادة تأكيد سلطة الدولة على منصات

جديدة تشكلت من حيث قوة المواطن المضادة.(٦) ووسائل التواصل الاجتماعي هي أيضًا مواقع يمكن أن تحدث فيها الجوانب الاتصالية للجرائم، وقد يشمل هذا تقديم الأدلة، ويوضح فصل تروتير Trottier في هذه المجموعة كيف يأتي هذا الدليل عبر الإنترنت من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك المواطنين الذين يحاولون جعل الأعمال الإجرامية لبعضهم البعض مرئية للشرطة. وفي حالات أخرى يمكن أن تظهر الجرائم التي تظهر بشكل أساسي كعمل اتصالي (مثل التهديد بالقتل أو الكلام الذي يحض على الكراهية) على هذه المنصات. وكنتيجة للنشاط الاجتماعي المتكامل التي تم وصفه في وقت سابق، فإن أي دليل على الإجرام، بما في ذلك الأفعال الاتصالية المجرمة، يزداد احتمال كشفه ورؤيته. وعلى أساس هذا القسم والقسم السابق، نرى أن وسائل التواصل الاجتماعي من ناحية هي مظاهر قوة الدولة والشركات، ولكن من ناحية أخرى، فإن هذه المنصات لديها القدرة على تشكيل (أو استضافة) تحدي لقوة الدولة وقوة الشركات والنظم الاجتماعية القائمة. ومع ذلك، ولهذه الأسباب تحديدًا، يمكن أن تكون أيضًا مكانًا لجهود مضاعفة لإعادة التأكيد على النظام القائم من قِبل جهات فاعلة تابعة للدولة والشركات - على سبيل المثال، من خلال المراقبة والرقابة.

عاشرًا: ما الاحتجاجات والثورات وأعمال الشغب والحركات الاجتماعية؟ وما تشابهاتها واختلافاتها؟

كما ذُكر سابقًا، تشير الحركات الاجتماعية إلى أشكال الفعل الجمعي التي يمكن أن تحفزها أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية. وعادة ما تعمل مثل هذه الحركات خارج فروع الدولة، ولكنها غالبًا ما تهدف إلى العمل عليها. وتوضح مساهمة ديلا بورتا Della Porta وماتوني Mattoni في هذا الكتاب حقيقة أن الحركات الاجتماعية زمنية واتصالية، بقدر ما تعتمد على الشبكات التي تتجاوز أي منظمة واحدة، وتشمل الحلفاء والخصوم والمتفرجين والوسطاء. وباعتبارها "عمليات تتفاعل مع المجتمعات على مستويات مختلفة" (della Porta and Mattoni , this volume) لا يتم رسم خريطة الحركات الاجتماعية بشكل فريد على الدول أو الشركات، ويمكن أن تكون عابرة للحدود الوطنية في نطاقها.

ومن حيث الكيفية التي تظهر بها؛ تعتمد الحركات الاجتماعية على الأفراد للتجمع في الأماكن العامة. وعادة ما تكون هذه التجمعات ردًا على المظالم، وقد تكون وسيلة لتوصيل مسار مرغوب صراحة للفعل. وباعتبارها أشكال من التعبئة الجماهيرية، قد تتسم أيضًا بأضرار في الممتلكات والعنف الجسدي، لا سيما مع الشرطة وغيرها من الفروع الحكومية القمعية. وقد يتم تصوير هذه المظاهر على أنها إما أعمال شغب أو احتجاجات. ويعتمد التمييز بين هذين الاثنين على عدة عوامل تشمل:

(١) نتيجة سياسية أو اقتصادية أو ثقافية مرغوبة بوضوح.
(٢) الارتباط مع منظمة حركة اجتماعية صريحة.

---

(٦) يتكرر المصطلح في مختلف الفصول ليشير إلى القوة التي اكتسبها المواطن من خلال الوسائل المختلفة بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي في مواجهة قوة الدولة وقوة الشركات. المترجم.

(٣) غياب أو وجود ضرر بالممتلكات والعنف الجسدي.

وعادة ما يرتبط الاثنان الأولان بالاحتجاجات، بينما يرتبط الأخير بالشغب.

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن التمييز بين الاحتجاجات وأعمال الشغب ليس واضحًا، ويتم تحديده جزئيًا عن طريق وصف هذه الأحداث من قِبل فروع الدولة ووسائل الإعلام (Lemert 1951). وكمثال على ذلك، تم تقديم المظاهرات الجماهيرية في تورنتو ردًا على قمة مجموعة الثماني/مجموعة العشرين في عام ٢٠١٠ من قبل وسائل الإعلام باعتبارها احتجاجات (Slaughter 2013) وأعمال شغب (O'Toole 2013). وترتبط الاحتجاجات وأعمال الشغب بالطبقات غير المهيمنة وتعمل في إطار الدولة. ويزعم بولانتزاس Poulantzas أنه نتيجة لذلك، فإن "الطبقات المحكومة ونضالاتها الخاصة لها وجود محدد داخل بنية الدولة - وهو وجود يتم التعبير عنه من خلال الإطار المادي للدولة المرتبط بعلاقات الإنتاج، ومن خلال تنظيمها الهرمي - البيروقراطي، ومن خلال استنساخ التقسيم الاجتماعي للعمل داخل الدولة" (1978, 141). ونتيجة لذلك، فإن فروع الدولة القمعية لا توجد لمجرد "مواجهة الطبقات المحكومة إذا رفعت رأسها، ولكن للحفاظ على علاقة التبعية والهيمنة وإعادة إنتاجها في قلب الدولة: العدو الطبقي موجود دائمًا داخل الدولة" (.ibid). هذه الصراعات ليست انحرافًا عن تكوين الدولة. بل بالأحرى، فإن هذه الصراعات "مرتبطة بتكويناتها الإستراتيجية. وكما هو الحال في كل آلية من آليات السلطة، فإن الدولة هي التكثيف المادي *للعلاقة*" (ibid., 145, emphasis in original).

وقد يصل نشاط الحركة الاجتماعية، بما في ذلك الاحتجاجات وأعمال الشغب، إلى ثورات. وتشير هذه إلى العمل السياسي فوق وخارج تكوين دولة معين، والذي يحل بعد ذلك محل تكوين الدولة. وكما تقول سكوكبول Skocpol، فإن سلطة الدولة هي اعتبار أساسي في الثورات، لكن "لا يمكن فهم سلطة الدولة فقط كأداة للسيطرة الطبقية، ولا يمكن تفسير التغييرات في أبنية الدولة بشكل أساسي من حيث الصراعات الطبقية" (1979, 284). وباعتبارها "إعادة توحيد لسلطة الدولة"، تتطلب الثورات: "إصلاح مؤسسات الدولة التي تم تحطيمها عادة مع سقوط النظام القديم، وخاصة الجيش والإدارة المدنية. وقد تتطلب أيضًا تنفيذ (أو على الأقل الاعتراف بعد الحدث) تغييرات سياسية واجتماعية أكثر أو أقل من أجل كسب أو الحفاظ على الدعم (أو على الأقل الحياد) لمختلف قطاعات الجماهير التي تم حشدها خلال الثورة" (Foran and Goodwin 1993, 210). ويمكن للحركات الاجتماعية أيضًا السيطرة على الدولة، ويشير فصل كومباتسياريس Kompatsiaris ومليوناس Mlyonas عن الفجر الذهبي Golden Dawn إلى نوع من التناقض حيث تعمل الحركة عند مستوى أعلى من الحكومات، مع اتخاذ جميع التدابير التقليدية ليتم انتخابها ولتصل إلى الحكم. وفي هذه الحالة، تكون سلطة الدولة "شريكًا وخصمًا للسياسات الفاشية (Kompatsiaris and Mlyonas, this volume). والاستراتيجيات ذات الصلة تاريخيًا، مثل الاعتماد على الدعاية التي تشمل وسائل التواصل الاجتماعي تقلق من تكرار هذه الفاشية.

وأحد عناصر كل هذه الأنواع من المظاهر هو أنه يُعتقد عادة أنها تحدث في مكان مادي، وفي كثير من الأحيان في الشوارع. ولا تعتبر الحركات الاجتماعية ملموسة جغرافيًا، ولكنها غالبًا ما تتوقف على كونها

مرئية لتنمو ويتم دعمها. ونظرًا لأن هذه هي أعمال منسقة، فإنها تعتمد أيضًا على المعرفة والتواصل. ولم تكن وسائل الإعلام التقليدية، ولا سيما الإعلام الذي تديره الدولة والشركات تدعم هذه المظاهر تاريخيًّا، وغالبًا ما كانت تصورها بشكل غير ملائم. وقد تعتمد هذه الحركات على النشرات الإخبارية والأنواع الأخرى من الوسائل الإعلامية البديلة للتواصل، على الرغم من أن هذه قد تكون محدودة التداول. ويشير فصل كيبل Cable في هذا الكتاب إلى وجود علاقة إشكالية بين الإعلام البديل لحركات الاحتجاج (بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي) ووسائل الإعلام الرئيسية، نظرًا لقدرة هذة الأخيرة على إعادة توظيف محتوى السابق لتحقيق غاياتها الخاصة. وتسمح وسائل التواصل الاجتماعي بتواصل أكبر مع الجمهور، والذي يشمل المواطنين والدولة. ويشير فصل جيربادو Gerbaudo في هذا الكتاب إلى أن هذه المنصات مناسبة بشكل خاص للحركات الاجتماعية غير المتبلورة؛ لأنها توفر "نظامًا أفقيًا لاتخاذ القرار" (Gerbaudo, this volume). وهكذا، تصبح وسائل التواصل الاجتماعي منصات يمكن أن يحدث من خلالها الجانب الاتصالي من الاحتجاجات وأعمال الشغب والحركات الاجتماعية. وباستخدام حركة أنونيموس Anonymous كدراسة حالة؛ يوضح فصل فوكس Fuchs في هذا الكتاب كيف يمكن للحركات الاجتماعية أن تأخذ شكل بنية تنظيمية من أسفل إلى أعلى وغير متبلورة، إلى الحد الذي يمكن اعتبار هذه الحركات حركات اجتماعية وحركات مناهضة.

حادي عشر: الخاتمة:

السياسة في المجتمع المعاصر هي مجال قوة للسلطة التي تشمل الدولة والشركات والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية في علاقات معقدة ومتناقضة. وهذه التفصيلات تحدث في سياق أزمة المجتمع العالمية التي هي في الوقت نفسه اقتصادية ومالية وسياسية وأيديولوجية. وبالتالي فإن التحولات السياسية تميل إلى أن تصبح متسارعة. غير أن حدوثها ونتائجها هي نتيجة تعقيد وعفوية الفعل الفردي البشري والنضال الاجتماعي، وليست نتيجة محددة سلفًا. ووسائل التواصل الاجتماعي هي في الغالب ظاهرة قوة الدولة والشركات، وهي مجال قوة في حد ذاتها، توجد من خلالها المصالح القوية للشركات والدولة وتتلاقى، مثلما اتضح من وجود مجمع صناعي للمراقبة (PRISM) يتحكم في اتصالات وسائل التواصل الاجتماعي ويتكون من تعاون بين وسائل التواصل الاجتماعي وشركات الإنترنت والخدمات السرية وشركات الأمن الخاصة (مثل بوز أليان هاميلتون Booz Allen Hamilton، الذي عمل لديه إدوارد سنودن Edward Snowden قبل الكشف عنه). ويتم تحدي قوة الشركات والدولة فعليًا واحتماليًّا ومنافستها بأشكال متعددة. أدى وضع الأزمة الأخيرة إلى جعل هذه التحديات أكثر احتمالاً واتخاذها أشكالاً متنوعة مثل الثورات والتمرد والاحتجاجات وظهور نمو لحركات أو أحزاب اجتماعية جديدة (مثل: احتلوا Occupy، وحركة أنونيموس Anonymous، وحركة الخمسة نجوم The 5 Star Movement، والفجر الذهبي Golden Dawn)، أو الشغب..إلخ. ووسائل التواصل الاجتماعي ليست أسباب هذه الظاهرة ولا هي غير مهمة بالكامل. بل بالأحرى، هي عبارة عن فضاءات معقدة من مظاهر القوة والقوة المضادة وتناقضات القوة. فهي تميل إلى التفاعل جدليًا مع السياسات خارج الإنترنت وسياسات الشارع (Fuchs 2014b, 2014d). وتتحدى سياسات المجتمع المدني قوة الشركات والدولة في مختلف الأشكال السياسية والاجتماعية المعقدة وغير

المحددة. وتستفيد هذه التحديات من مجموعة متنوعة من الموارد، بما في ذلك موارد الاتصال. وبالتالي، فإن سياسة وسائل التواصل الاجتماعي تتشكل بطبيعتها من خلال عدم التماثل في الموارد، مثل الرؤية، والاهتمام، والمال، والسمعة، والنفوذ، والعلاقات الاجتماعية التي تجعل الأبعاد الاتصالية للنضال، تمامًا كالنضال غير المتصل بالإنترنت، وهذا المجال للقوة غير متكافئ، وتكون فيه الدولة والشركات هي جهات فاعلة لها امتيازات من حيث القوة التي يمكنهم التحكم فيها، والتي تؤدي إلى اقتصاد سياسي محدد لا يجعل من المستحيل تحدي قوة الدولة والشركات، بل بالأحرى هو صراع بموارد غير متكافئة (Fuchs and Sandoval 2015; Fuchs 2014b).

إن طبيعة ونتائج التحديات التي تواجه القوى السياسية المهيمنة ليست محددة سلفًا. فهي ليست بالضرورة أو بشكل تلقائي تقدمية، أو محافظة، أو ليبرالية، أو فاشية.. إلخ. ومواقف الأزمات هي نقاط تشعب، حيث يكون المستقبل مشروطًا ويعتمد على الديناميكيات المعقدة للنضال الاجتماعي:

> "سيكون عالم ٢٠٥٠ هو ما نصنعه. هذا يترك العنان الكامل لقوتنا، والتزامنا، ولحكمنا الأخلاقي. وهذا يعني أيضًا أن هذه الفترة ستكون فترة صراع سياسي رهيب، لأن المخاطر أكبر بكثير منها في ما يسمى بالأوقات العادية".

حيث أن مستقبلنا هو مسألة سياسة - للأفضل أو للأسوأ.

المراجع

Althusser, Louis. 1971. *Lenin and Philosophy and Other Essays.* New York: Monthly Review Press.

Anheier, Helmut. K., Stefan Toepfler and Regina A. List, eds. 2010. *International Encyclopedia of Civil Society.* Heidelberg: Springer.

Archer, Margaret S. 1995. *Realist Social Theory: The Morphogenetic Approach.*

Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Arendt, Hannah. 1958. *The Human Condition.* Chicago, IL: University of Chicago.

Barabási, Albert-László. 2003. *Linked.* New York: Plume.

Barford, Vanessa, and Gerry Holt. 2012. Google, Amazon, Starbucks: The Rise of "tax sharing." BBC Online. 4 December. http://www.bbc.co.uk/news/magazine-20560359.

BBC. 2012. Starbucks, Google and Amazon Grilled over Tax Avoidance. BBC.co.uk. 12 November. http://www.bbc.co.uk/news/business-20288077.

BBC. 2013. Google Boss Defends UK Tax Record to BBC. BBC.co.uk. 22 April. http://www.bbc.co.uk/news/business-22245770.

Beer, David. 2008. Social Network(ing) Sites Revisiting the Story So Far: A Response to danah boyd & Nicole Ellison. *Journal of Computer-Mediated Communication* 13 (2): 516–529.

Bhaskar, Roy. 1993. *Dialectic: The Pulse of Freedom.* London: Verso.

Bourdieu, Pierre. 1986. *Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste.* New York: Routledge.

boyd, danah, and Nicole B. Ellison. 2008. Social Networking Sites: Definition, History, and Scholarship. *Journal of Computer-Mediated Communication* 13 (1): 210–230.

Brevini, Benedetta. 2013. *Public Service broadcasting online: A Comparative European Policy Study of PSB 2.0.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Cleaver, Harry. 2000. *Reading Capital Politically.* Edinburgh: AK Press.

Couldry, Nick. 2013. *A Necessary Disenchantment: Myth, Agency and Injustice in the Digital Age.* Inaugural lecture, London School of Economics, London. 21 November.

Ditchburn, Jennifer. 2013. Fantino's Office Involved in Posting Partisan Diatribes to Government Website: Documents. *Globe and Mail*, 30 May. http://www.theglobeandmail.com/news/politics/fantinos-office-involved-in-posting-partisandiatribes-to-government-website-documents/article12258009/.

Dutton, William, ed. 2013. *The Oxford Handbook of Internet Studies.* Oxford: Oxford University Press.

Ehrenberg, John, and Harry Trosman. 1999. *Civil Society: The Critical History of an Idea.* New York: New York University Press.

Ess, Charles, and William Dutton, eds. 2013. Special issue: The Rise of Internet Studies. *New Media & Society* 15 (5): 633–796.

Foran, John, and Jeff Goodwin. 1993. Revolutionary Outcomes in Iran and Nicaragua: Coalition Fragmentation, War, and the Limits of Social Transformation. *Theory and Society* 22 (2): 209–247.

Foucault, Michel. 1990. *The History of Sexuality*. Vol. 1, *an Introduction.* New York: Vintage Books.

Fuchs, Christian. 2003a. Some Implications of Pierre Bourdieu's Works for a Theory of Social Self-Organization. *European Journal of Social Theory* 6 (4): 387–408.

———. 2003b. Structuration Theory and Self-Organization. *Systemic Practice and Action Research* 16 (4): 133–167.

———. 2008. *Internet and Society: Social Theory in the Information Age.* New York: Routledge.

———. 2014a. *Digital Labour and Karl Marx.* New York: Routledge.

———. 2014b. *OccupyMedia! The Occupy Movement and Social Media in Crisis Capitalism.* Winchester: Zero Books.

———. 2014c. Social media and the public sphere. *tripleC: Communication, Capitalism & Critique* 12 (1): 57–101.

———. 2014d. *Social Media: A Critical Introduction.* London: SAGE.

Fuchs, Christian, Kees Boersma, Anders Albrechtslund, and Marisol Sandoval, eds. 2012. Internet and surveillance. The challenges of web 2.0 and social media. New York: Routledge.

Fuchs, Christian, and Nick Dyer-Witheford. 2013. Karl Marx @ Internet Studies. *New Media & Society* 15 (5): 782–796.

Fuchs, Christian, and Marisol Sandoval, eds. 2014. *Critique, Social Media and the Information Society.* New York: Routledge.

———. Forthcoming. The Political Economy of Capitalist and Alternative Social Media. In *The Routledge Companion to Alternative and Community Media*, edited by Chris Atton. New York: Routledge.

Fuchs, Christian, and Daniel Trottier. 2013. The Internet as Surveilled Workplayplace and Factory. In *European Data Protection: Coming of Age*, edited by Serge Gutwirth, Ronald Leenes, Paul de Hert and Yves Poullet, 33–57. Dordrecht: Springer.

Galtung, Johan. 1990. Cultural Violence. *Journal of Peace Research* 27 (3): 291–305.

Garside, Juliette. 2013. Google and Auditor Recalled by MPs to Answer Tax Questions.

Guardian Online. 1 May. http://www.guardian.co.uk/technology/2013/may/01/ google-parliament-tax-questions.

Giddens, Anthony. 1984. *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration.* Cambridge, UK: Polity Press.

Golding, Peter, and Graham Murdock, eds. 1997. *The Political Economy of the Media.* 2 vols. Cheltenham: Edward Elgar.

Gramsci, Antonio. 1971. *Selections from the Prison Notebooks.* New York: International Publishers.

———. 1988. *The Antonio Gramsci Reader: Selected Writings 1916–1935*, ed. David Forgacs. London: Lawrence and Wishart.

Griffiths, Ian. 2012. Amazon: £7bn Sales, No UK Corporation Tax. *Guardian Online*, 4 April. http://www.guardian.co.uk/technology/2012/apr/04/amazon-britishoperation-corporation-tax.

Habermas, Jürgen. 1987. *Theory of Communicative Action.* Vol. 2, *Lifeworld and system.* Boston, MA: Beacon Press.

———. 1989. *The Structural Transformation of the Public Sphere.* Cambridge, MA: MIT Press.

———. 2006. Political Communication in Media Society. *Communication Theory* 16 (4): 411–426.

Hall, Stuart, Chas Critcher, Tony Jefferson, John N. Clarke and Brian Roberts. 1978. *Policing the Crisis: Mugging, the State and Law and Order.* Basingstoke: Palgrave Macmillan. "The Halliburton Loophole." 2009. Editorial. *New York Times*, 3 November. A28.

Hegel, Georg. W. F. 1821. *Grundlinien der Philosophie des Rechts Oder Naturracht und Staatswissenschaft im Grundriss.* Frankfurt: Suhrkamp.

Jessop, Bob. 2007. *State Power: A Strategic-Relational Approach.* Cambridge, UK: Polity Press.

Kautsky, Karl. 1903. *The Social Revolution.* London: Twentieth Century Press.

Keane, John. 2010. Civil Society: Definitions and Approaches. In *International Encyclopedia of Civil Society*, edited by Helmut K. Anheier, Stefan Toepfler and Regina A. List, 461–464. Heidelberg: Springer.

Kenny, Michael. 2007. Civil Society. In *Encyclopaedia of Governance*, edited by Mark Bevir, 91–95. London: SAGE.

Lemert, Edwin. 1951. *Social Pathology.* New York: McGraw-Hill.

Mandiberg, Michael. 2012. Introduction. In *The Social Media Reader*, edited by Michael Mandiberg, 1–10. New York: New York University Press.

Miliband, Ralph. 1969. *The State in Capitalist Society.* New York: Basic Books.

Moss, Stephen. 2012. Should We Boycott the Tax-Avoiding Companies? *Guardian Online*, 17 October. http://www.guardian.co.uk/business/shortcuts/2012/oct/17/boycotting-tax-avoiding-companies.

Mouffe, Chantal. 1993. *Return of the Political.* London: Verso.

Murdock, Graham. 2011. Political Economies as Moral Economies: Commodities, Gifts, and Public Goods. In *The Handbook of Political Economy of Communications*, edited by Janet Wasko, 13–40. Malden, MA: Wiley-Blackwell.

Offe, Claus. 1985. New Social Movements: Challenging the Boundaries of Institutional Politics. *Social Research* 52 (4): 817–867.

O'Reilly, Tim. 2005. What Is Web 2.0? http://www.oreilly.de/artikel/web20.html.

O'Reilly, Tim, and John Battelle. 2009. *Web Squared: Web 2.0 Five Years On.* Special report. http://assets.en.oreilly.com/1/event/28/web2009_websquared-whitepaper.pdf.

O'Toole. Megan. 2013. Toronto Police "Nearing the End" of Lengthy Investigation into 2010 G20 Riots. *National Post*, 6 March. http://news.nationalpost.com/2013/03/06/two-american-men-in-toronto-court-today-to-face-g20-summit-charges/.

Payton, Laura. 2012. Ethnic Riding Targeting Key to Conservatives' 2011 Victory: More Than 30 "Very Ethnic" Target Ridings Led to Majority Government in 2011. CBC.ca. 23 October. http://www.cbc.ca/news/politics/ethnic-riding-targetingkey-to-conservatives-2011-victory-1.1142511.

Poulantzas, Nicos. 1978. *State, Power, Socialism.* London: Verso.

———. 2008. *The Poulantzas Reader.* London: Verso.

Rheingold, Howard. 2000. *The Virtual Community.* Cambridge, MA: MIT Press.

Robbins, Martin. 2013. Cameron's Internet Filter Goes Far beyond Porn—and That Was Always the Plan. *New Statesman*, 23 December. http://www.newstatesman.com/politics/2013/12/camerons-internet-filter-goes-far-beyond-porn-and-was-always-plan.

Salzman, Ryan. 2011. Civil Society. In *21st Century Political Science: A Reference Handbook*, edited by John T. Ishiyama and Marijke Breuning, 193–201. London: SAGE.

Sheldon, Garrett. W. 2001. *Encyclopedia of Political Thought.* New York: Facts on File.

Skocpol, Theda. 1979. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Slaughter, Graham. 45-Day Jail Sentence for Toronto Police Officer Who Beat G20

Protester. TheStar.com. 9 December. http://www.thestar.com/news/crime/2013/12/09/45day_jail_sentence_for_toronto_police_officer_who_beat_g20_protester.html.

Sum, Ngai-Ling, and Bob Jessop. 2013. *Towards a Cultural Political Economy: Putting Culture in Its Place in Political Economy.* Cheltenham: Edward Elgar.

Touraine, Alain. 1985. An Introduction to the Study of Social Movements. *Social Research* 52 (4): 749–787.

Trottier, Daniel. 2012. *Social Media as Surveillance.* Farnham: Ashgate.

Trottier, Daniel, and David Lyon. 2012. Key Features of Social Media Surveillance.

In *Internet and Surveillance: The Challenges of Web 2.0 and Social Media*, edited

by Christian Fuchs, Kees Boersma, Anders Albrechtslund and Marisol Sandoval, 89–105. New York: Routledge.

Wallerstein, Immanuel. 1998. *Utopistics, or, Historical Choices of the Twenty-First Century.* New York: New Press.

Wasko, Janet, Graham Murdock and Helena Sousa, eds. 2011. *The Handbook of the Political Economy of Communications.* Chicester: Wiley-Blackwell.

Wasserman, Stanley, and Katherine Faust. 1997. *Social Network Analysis.* Cambridge, UK. Cambridge University Press.

الفصل الثاني: مواقع الشبكات الاجتماعية في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية ومناهضة التقشف

بعض الأفكار من منظور الحركة الاجتماعية[1]

دوناتيلا ديلا بورتا Donatella della Porta وأليس ماتوني Alice Mattoni

أولاً: المدخل:

تصاعدت في السنوات الماضية الاحتجاجات الضخمة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. ففي سبتمبر ٢٠٠٨، بدأ الناس في أيسلندا بالتعبئة ضد الأزمة المالية التي ضربت بلادهم: فقد اشتدت المظاهرات في يناير ٢٠٠٩ عندما خرج الآلاف من المتظاهرين إلى الشوارع في ريكجافيك Reykjavik، عاصمة البلاد (آيسلندا). وعلى الرغم من ظهور أشكال الاحتجاج المختلفة بالفعل في أمريكا اللاتينية وكذلك إفريقيا، إلا أن الانتفاضة في آيسلندا كانت أول لحظة تمرد في أوروبا ضد الطريقة التي أدارت بها الحكومات الوطنية العواقب الوخيمة للأزمة المالية والاقتصادية. وفي حين أن الإعلام الرئيسي في أوروبا لم يغط المظاهرات الآيسلندية، ونتائجها الإيجابية نسبيًا، فإن الأخبار حول ما يجري في الدولة الواقعة في شمال أوروبا كانت تسافر بسرعة عبر الويب. وبعد حوالي عام، هزت موجة أخرى من الانتفاضات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عندما وقعت مظاهرات ضخمة في تونس في أواخر عام ٢٠١٠، ثم في مصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين خلال عام ٢٠١١. وفي هذه الحالة، قدم الإعلام الرئيسي في جميع أنحاء العالم رؤية واضحة عن الاحتجاجات. لكن العديد من المحللين أكدوا على أهمية دور منصات التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وتويتر، في رعاية ودعم الاحتجاجات وكذلك في إبقاء وسائل الإعلام على اطلاع بمطالبات وأفعال المتظاهرين. وقد طالب النشطاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنظمة سياسية ديمقراطية وقابلة للمساءلة في بلدانهم: وهو مطلب كان حاضرًا أيضًا في الاحتجاجات التي اندلعت خلال ربيع عام ٢٠١١ في العديد من البلدان الأوروبية، بما في ذلك البرتغال وإسبانيا واليونان. وقد استهدفت هذه الاحتجاجات، التي غالبًا ما تُسمى بحركات الغضب، النخب السياسية التي اعتُبرت غير مسؤولة في الطريقة التي واجهت بها الأزمة الاقتصادية. وفي الواقع كان الناس في الشوارع ضد إجراءات التقشف التي أعقبت الأوامر الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

---

(١) ناقش المؤلفان وكتبا بشكل تعاوني وبالتساوي هذا الفصل. ومع ذلك، فإن دوناتيلا ديلا بورتا Donatella della Porta هي المؤلف الرئيسي لأقسام "المدخل"، و"السمات المشتركة في الحركات المؤيدة للديمقراطية والمناهضة التقشف" و"الاستنتاجات"؛ وأليس ماتوني Alice Mattoni هو المؤلف الرئيسي لقسم "مواقع الشبكات الاجتماعية تواجه الأبعاد الزمنية والاتصالية للحركات الاجتماعية".

وفي الوقت ذاته، طلبوا إجراء تغيير عميق في الممارسات الديمقراطية لحكوماتهم المتعاقبة: مثل ما طلبه المحتجون الإسبان، فقد أرادوا "ديمقراطية حقيقية الآن". وفي هذه الحالة أيضًا، بدا أن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان مركزيًا في تطوير مثل هذه الحركات وفي نشر المعلومات من بلد أوروبي إلى آخر: الصور والشعارات وبيانات الكومبيوترات المحمولة والهواتف النقالة للعديد من الناشطين عبر العالم من خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي. ووصلت الأخبار بالطبع أيضًا إلى شواطئ أمريكا الشمالية: قرر محررو مجلة *Adbusters* الكندية بعد رؤيتهم لمعسكرات الاحتجاج التي أقيمت في العديد من الساحات في عام ٢٠١١، أن يجربوها أيضًا في الولايات المتحدة. وقاموا أولا بتعميم دعوة لاتخاذ إجراء في شبكاتهم يوم ١٣ يوليو من نفس العام متسائلين عما إذا كان الناس مستعدين لـ "لحظة ميدان التحرير Tahrir moment"، في تقليد للاحتجاجات في مصر التي تلقت تغطية واسعة في أمريكا الشمالية. وفي وقت لاحق، قاموا بتصميم ملصق يدعو إلى مظاهرة في ١٧ سبتمبر. وكانت بداية احتلال وول ستريت في نيويورك، وسرعان ما تبعها عدد من المعسكرات الأخرى في العديد من المدن في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وكذلك في دول أخرى مثل المملكة المتحدة واستراليا. وتم بث الاجتماعات العامة التي دعمت ونظمت أنشطة الاحتجاج على الهواء مباشرة وتم نشر الحسابات ذات الصلة في مواقع احتلال وول ستريت. وأصبح تمبلر Tumblr، وهو عبارة عن موقع تواصل اجتماعي معظمه مخصص لتبادل الصور، والمكان الذي يمكن للمتظاهرين من خلاله أن يعبروا عن غضبهم ويشرحوا لماذا شعروا بأنهم جزء من الحركة في مدونة " نحن الـ ٩٩ بالمائة We Are the 99%". وفي الوقت ذاته، ازدهرت مجموعات الفيسبوك وصفحاتها التي تضم شبكات محلية من الناس. ومن بين هؤلاء نشطاء من مدة طويلة وقادمين جدد إلى التعبئة السياسية، الذين نظموا معسكرات الاحتجاج لاحتلال وول ستريت في مدنهم. وعلاوة على ذلك، في لحظة كتابة هذا الفصل، ظهرت انتفاضات جديدة في تركيا والبرازيل: كما هو الحال في التحركات السابقة، وبدا أن مواقع الشبكات الاجتماعية تشكل جهة هامة في صنع تدفقات الاتصالات المحيطة بالاحتجاجات في البلدين.

تُظهر النظرة العامة الموجزة التي قدمت للتو أن استخدام خدمات الإنترنت ومواقع الويب، وخاصة مواقع الشبكات الاجتماعية، كان سمة مشتركة في عمليات التعبئة التي تتكشف في جميع أنحاء العالم منذ عام ٢٠٠٨ فصاعدًا. وقد اعترف العديد من المراقبين والمحللين، بما في ذلك الصحفيون في الصحافة الرئيسية، بهذه الخاصية وخصّوا الفيسبوك وتويتر بأنهما الأداتين الفاعلتين في العديد من الانتفاضات التي تم ذكرها للتو. وقد ظهر نقاش سريع شهد أصواتًا ناقدة (على سبيل المثال، موروزوف وجلادويل Gladwell 2010 ؛ Morozov 2012) يواجه الآراء المتفائلة بشأن قوة مواقع الشبكات الاجتماعية في إثارة الاحتجاجات والثورات (على سبيل المثال، بن صلاح وكاسلز Bensalah 2012; Castells 2012). وفي هذا الفصل، نتجاوز هذا النقاش ونؤكد بأن الأدبيات المتعلقة بالحركة الاجتماعية يجب أن تقدم بعض الأدوات التحليلية لتعزيز فهمنا لمواقع الشبكات الاجتماعية فيما يتعلق بالاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية ومناهضة التقشف - حتى لا نناقش دورها فقط (أو لا نناقشه) في الانتفاضات الأخيرة، ولكن أيضًا لتناول أنماط العلاقات الأكثر تعقيدًا بين الحركات الاجتماعية ومواقع الشبكات الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، نقدم فيما يلي بعض الجوانب الشائعة للتعبئة الحالي في جميع أنحاء العالم، ونناقش على وجه الخصوص أوجه التشابه بين

"منصات الاتصالات Repertoire of Communication" (Mattoni 2012; 2013b). ومن خلال اتباع بعض التطورات الأخيرة في البحوث في مجال الاتصالات والحركات الاجتماعية، سنقوم في الواقع بتحديد استراتيجيات وممارسات الاتصال المعقدة التي تتطور فيها المعلومات (أيضًا) من الأسفل (della Porta 2013). ثم نقدم بعدان تحليليان متجذران في دراسات التحركات الاجتماعية - البعدين الزمني والاتصالي للحركات الاجتماعية - اللذان نعتبرهما هامَّان لتعزيز المناقشة النقدية حول مواقع الشبكات الاجتماعية في التحركات الحالية. ونخطو خطوة أخرى في مناقشتنا، من خلال تناول الاحتجاجات في الشرق الأوسط، وفي شمال أفريقيا، وفي جنوب أوروبا وفي أمريكا الشمالية لإظهار كيف يمكن أن يساعدنا هذان البعدان في أن نأخذ في الحسبان المواقع مثل فيسبوك وتويتر. وتلخص الاستنتاجات نقاشاتنا الرئيسية وتقترح مزيدًا من المسارات البحثية حول الحركات الاجتماعية المعاصرة.

ثانيًا: السمات مشتركة بين الحركات المؤيدة للديمقراطية والمناهضة للتقشف:

يظهر ملخص الافتتاح الذي قدم للتو أن الاحتجاج وقع في بلدان متنوعة مثل أيسلندا ومصر في إطار زمني قصير نسبيا لمدة ٥ سنوات، من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣. ولا يزال النقاش مفتوحًا حول ما إذا كان علينا دراسة هذه الاحتجاجات كجزء من دورة التنافس العالمية هذه نفسها، خاصة إذا نظرنا في دورة الاحتجاج السابقة التي هزت العالم من أواخر التسعينات إلى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ما يسمى بحركة العدالة العالمية (della Porta 2007) التي ظهرت في جميع أنحاء العالم في نوفمبر ١٩٩٩ خلال الاحتجاجات الضخمة ضد اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل، وظهرت في بلدان مختلفة في جميع أنحاء العالم، لكن نشطاءها كانوا دائمًا يتصرفون في إطار مشترك من خلال القتال ضد العولمة النيوليبرالية المدعومة من خلال الهيئات الحكومية عبر الوطنية. وفي الوقت ذاته، استطاع الناشطون من خلال منظمات المنتديات الاجتماعية على المستوى العالمي والإقليمي إيجاد مساحات لوضع بدائل ملموسة وتعزيز التحالفات الناشئة بحيث يصبح شعار "عالم آخر ممكن" حقيقة واقعة. وكانت هذه الاحتجاجات واللقاءات متنقلة، لأنها تابعت مؤتمرات القمة لهذه المنظمات الدولية، وبشكل واضح عابرة للحدود الوطنية، لأن القوى السياسية والاقتصادية التي يناضل المحتجون ضدها هي هيئات حكومية فوق وطنية تتجاوز الحدود الوطنية. وكان من السهل إلى حد ما - على الرغم من الاختلافات الواضحة - الربط بين الاحتجاجات واللقاءات العامة في مدن مختلفة مثل سياتل وبورت أليغري وبراغ وغوتنبرغ وجنوة وفلورنسا، على سبيل المثال لا الحصر. وعلى العكس من ذلك، فإن الحركات التي اندلعت في السنوات الخمس الماضية كانت أكثر توجهًا نحو المستوى الوطني: فقد طالب المتظاهرون في تونس ومصر بإنهاء نظمهم الاستبدادية، مستهدفين أولاً أنظمتهم السياسية الوطنية؛ وكانت تلك التي في جنوب أوروبا ضد الطريقة التي تدير بها النخب السياسية الفاسدة الأزمة الاقتصادية، كما يظهر في نموذج البرتغال جيدًا (Baumgarten 2013)؛ وفي الولايات المتحدة، في النهاية، استهدف النشطاء أحد رموز التمويل العالمي، وول ستريت، ولكنهم ظلوا متمسكين بعمق ببعض القضايا المحلية الملحة المتعلقة بالأزمة الاقتصادية، مثل حبس الرهن العقاري وديون الطلاب؛ وفي التحركات الأخيرة في تركيا والبرازيل أيضًا، كانت مطالب أولئك الذين خرجوا إلى الشوارع موجهة بشكل واضح نحو المستوى المحلي. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن المطالبات غالبًا ما تركز على الحكومات

الوطنية، مع محاولات قليلة فقط لتنظيم فعاليات احتجاجية عبر وطنية (Tejerina et al. 2013)، هناك بعض العناصر التي تربط بطرق خفية غضب الآلاف من الأيسلنديين في عام ٢٠٠٨ وانتفاضة الملايين من البرازيليين في عام ٢٠١٣. هذه ليست مجرد مسألة وقتية - كل هذه التعبئة حدثت في خضم أزمة مالية واقتصادية عالمية. وهناك روابط أخرى تسمح لهذه الاحتجاجات أن تحاكي بعضها البعض تتجاوز الاختلافات السياسية والاجتماعية والثقافية العميقة أحيانًا في النواحي التالية:

أولاً، في غالبية الحالات يمكننا أن نرى في أماكن العمل انتشارًا لأشكال من الاحتجاجات بعد تهيئتها لتختلف عن التظاهر المعتاد في الشوارع. وفي الواقع، فإن كل هذه التحركات تقريبًا جعلت معسكر الاحتجاج في مركز الأداء في الصراع. واختار الناشطون في جميع أنحاء العالم، في الواقع، مكانًا مستقرًا ومرئيًا نفذوا فيه أنشطة الاحتجاج اليومية التي دعمت حركتهم. وأصبح معسكر الاحتجاج مرتبطًا بشكل كبير بالهوية الجمعية التي تميز هذه التحركات، على الرغم من تنظيمها والمعنى المتغير وفقا للسياق الاجتماعي والسياسي والثقافي المتضمن فيه.

ثانيًا، كانت الممارسات والتصورات المتعلقة بالديمقراطية المباشرة عنصرًا مركزيًّا في التجمعات العامة ولقاءات الجماعات وغيرها من التجمعات غير الرسمية بين المحتجين. وسرعان ما أصبحت معسكرات الاحتجاج مختبرًا سياسيًا حيث جرب الناشطون الديمقراطية المباشرة جنبًا إلى جنب مع نقد شرس للأشكال القائمة من الأنظمة السياسية: سواء كانت الأنظمة الشمولية أو الديمقراطيات التمثيلية، وكانت النخب السياسية التي تتمتع بالسلطة في البلدان التي حدثت فيها التعبئة تعارض دائمًا الناس الذين تحركوا من أسفل، وقدموا فكرة مختلفة عن السياسة والمجتمعات.

ثالثًا، كانت أصداء الأطر المشابهة عبر مختلف الاحتجاجات متسقًا مع اعتراف الناشطين بأنهم جزء من نضال عالمي مشترك من أجل العدالة والكرامة. وكان هذا واضحًا بشكل خاص في تشكُّل المتظاهرين وأهدافهم الاحتجاجية. وفي الواقع، كان المشاركون في الاحتجاج يعبرون عن أنفسهم من خلال اللغة السهلة "للشعب" التي تعارض النخب السياسية والاقتصادية – والتي غالبًا ما يشار إليها على أنها فاسدة وغير مسؤولة وغير واضحة. وبهذا المعنى، شارك المتظاهرون في جميع أنحاء العالم في "إسناد أوجه التشابه" (Tilly and Tarrow 2007, 95) بطريقة أخرى إلى سياقات مختلفة.

وأخيرًا، اشترك المحتجون في جميع أنحاء العالم أيضًا في "منصات اتصالات" مماثلة (Mattoni 2012; 2013b). ويبدو أن مواقع الشبكات الاجتماعية - مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب - والتي غالبًا ما تستخدم مع الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة الأخرى، تحتل موقعًا مركزيًا.

إن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الحركات الاجتماعية هو بالتأكيد ليس جديدًا. وقد نظم النشطاء في حركة العدالة العالمية أنفسهم عبر الفضاء من خلال استخدام أدوات الإنترنت مثل دردشات IRC والقوائم البريدية، والمنتديات عبر الإنترنت (Juris 2005). وعلاوة على ذلك، في عام ١٩٩٩، منحوا الحياة لموقع الويب الإخباري البديل الشهير إنديميديا، الذي أنشئ لأول مرة بمناسبة الاحتجاجات في سياتل ضد قمة منظمة التجارة العالمية وسرعان ما تكررت في جميع أنحاء العالم (Kidd 2003; Morris 2004;

Pickard 2006). وأصبح إنديميديا نقطة مرجعية للناشطين في العديد من البلدان ممن لديهم فضاء خاص بهم لتوفير تغطية شعبية لاحتجاجاتهم الخاصة، مستوحاة من الشعار "لا تكره وسائل الإعلام. كن من وسائل الإعلام ". وفي السياق ذاته، ازدهر عدد من المواقع الوطنية والدولية التي تدعم مجموعات ومنظمات الحركة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. وأنشأ النشطاء فضاءات الاتصال الخاصة بهم، والتي تستخدم لمشاركة المعلومات وتنسيق الإجراءات وتنظيم الاحتجاجات (della Porta and Mosca 2005). وعلى الرغم من اختلاف النوعية (خصوصًا من حيث التفاعل)، فقد سمحت المواقع التنظيمية بمزيد من الشفافية الداخلية، ونشر المعلومات البديلة وأدوات التعبئة (.ibid). وعلى الرغم من التحديات الكثيرة التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة، فقد أدى الامتلاك والتجريب مع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى توسيع نطاق المنصات الاتصالية، مما أضاف أداة مهمة أخرى للوساطة (الذاتية) بين أيدي النشطاء. ومن غير المفاجئ، إذن، أن التحركات التي حدثت منذ عام ٢٠٠٨ فصاعدًا، استفادت من مواقع التواصل الاجتماعي التي بدأت في الظهور في أواخر عام ٢٠٠٤: المنصات الاتصالية، التي شملت بسرعة الجيل السابق من أدوات الإنترنت ومواقع الويب، توسعت مرة أخرى عندما بدأ النشطاء في توظيف فيسبوك وتويتر ويوتيوب ومواقع الشبكات الاجتماعية الأخرى أثناء عمليات التعبئة. وهذا التطور ينطوي على شيء أكبر من زيادة في عدد الأدوات المتاحة للتواصل بين أيدي المتظاهرين. وبشكل أكثر تحديدًا، فإننا نقول إن "الممارسات الإعلامية الناشطة" (Mattoni 2012; 2013b) في الاحتجاجات الحالية أظهرت بعض الاستمرارية ولكن أيضًا بعض الاختلافات الحاسمة عبر ثلاثة أبعاد تعتبر مفيدة لفهم ثقافات المشاركة والتواصل في الحركات الاجتماعية: الجماعية Collectiveness، والانفتاح Openness، والاقتناء Possession (della Porta and Mattoni 2012).

المحور الأول: درجة الأداء الجمعي في إنشاء محتويات الوسائط. ففي حركة العدالة العالمية، استندت العديد من مواقع الويب والمنافذ الإعلامية البديلة إلى الإنتاج الجماعي للمحتويات التي سيتم نشرها وإشاعتها من خلال شبكات الناشطين. وفي هذا الصدد، كان إنديميديا استثناءً - وإلى حدٍّ ما تصورًا مسبقًا لما حدث مع مواقع الشبكات الاجتماعية – من حيث أن الأفراد النشطاء في جميع أنحاء العالم يمكنهم رفع محتوى وسائطهم الخاصة، سواء كانت تقارير مكتوبة أو صورًا / مقاطع فيديو للاحتجاجات. ومع ذلك، فقد قاموا بذلك في إطار ثقافة ناشطة مشتركة، برزت على سبيل المثال، من خلال حقيقة أنه في جميع الحالات تقريبًا، تم جعل وجوه المشاركين في أعمال الاحتجاج ممن تم الإبلاغ عنهم من خلال الصور غير قابلة للتعرف عليها لحماية خصوصيتهم. على العكس من ذلك، تجاوزت مواقع الشبكات الاجتماعية ثقافة النشطاء لأنها شملت عددًا كبيرًا من الوافدين الجدد فيما يتعلق بالمشاركة السياسية. ولذلك، فإنها لم تقم بإنتاج المحتوى الإعلامي وتحميله على المستوى الفردي فحسب، بل فعلت ذلك أيضًا بشكل مستقل من خلال ثقافة مشتركة للناشطين. كان لهذا بعض النتائج على انتشار الأطر التنظيمية المختلفة بين المتظاهرين. وكما أشارت جوريس Juris "في حين أن استخدام قوائم البريد والمواقع الإلكترونية في حركات العدالة العالمية في أواخر التسعينيات وعام ٢٠٠٠ قد ساعد على إيجاد ونشر منطق الشبكات الموزعة، في "#حركات الاحتلال، فقد ساهمت وسائل التواصل

الاجتماعي في إيجاد منطق قوي للتجمع" (Juris 2012, 260–261). وفي حين أن منطق التواصل يهدف إلى ربط الجهات الفاعلة الجماعية المتنوعة، فإن منطق التجميع ينطوي على تجميع أفراد متنوعين في الأماكن المادية. فبدلاً من شبكات الشبكات، تعمل وسائل التواصل الاجتماعي على تسهيل تجميع الأفراد (ibid., 267). وفي الواقع، يقال أن خصائص التكنولوجيا المستخدمة من قبل الناشطين تلعب دورًا مهمًا في خلق أخلاقيات تشاركية تشدد على المشاركة الفردية أكثر من المشاركة التنظيمية (ibid.). وكونها أرخص وأسهل في الاستخدام من أدوات الإنترنت الاتصالية السابقة؛ تسمح وسائل التواصل الاجتماعي بتدخل أكثر ذاتية يمتد إلى ما هو أبعد من مجتمعات الناشطين التقليدية، ولكن أيضًا شكلًا أكثر خفاءًا وتفتتًا من أشكال التواصل.

المحور الثاني: هو درجة الانفتاح للمشاركة في صناعة المحتوى الإعلامي. في الواقع، فإن بعض الوسائل والتكنولوجيات الإعلامية أكثر انفتاحًا من غيرها فيما يتعلق بمن يستطيع إنتاج ونشر النصوص والصور ومقاطع الفيديو. وفي حركة العدالة العالمية كانت هناك العديد من الأمثلة على وسائل الإعلام البديلة التي كانت مفتوحة للمشاركة. ومرة أخرى، فإن إنديميديا هو مثال جيد هنا، لأنه كان يستند إلى نظام النشر المفتوح الذي منح إمكانية إخفاء الهوية لأولئك الذين يرغبون في نشر المقالات والتعليقات والمساهمات الأخرى. وقد وفرت الصور وغيرها من المواد المنشورة في إنديميديا حول المظاهرات المضادة للقمة ظهورًا أوسع لأفعال الحركة الاجتماعية، واستخدم صحفيو وسائل الإعلام الرئيسية هذه المواقع كمصادر إخبارية شعبية لتغطية الاحتجاجات. ولكن خارج دوائر الناشطين، كانت المواقع الإخبارية البديلة مثل إنديميديا أقل شهرة وأقل استخدامًا. وبالمقارنة، كانت وسائل التواصل الاجتماعي أكثر انفتاحًا بشكل لا يصدق للمساهمة من مجموعة متنوعة من المستخدمين، لم يكن لدى العديد منهم أي مشاركة ناشطة سابقة. وقبل اندلاع الاحتجاجات الأولى في أيسلندا وتونس بوقت طويل، كان ملايين الأشخاص حول العالم يستخدمون بالفعل مواقع فيسبوك وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة حياتية وروتينية للتفاعل مع الأصدقاء والزملاء والمعارف خارج نطاق النشاط. وبالطبع، ربما كان الناشطون قد استخدموها من قبل، ولكن مع الملايين من المستخدمين الآخرين الذين لم يشاركوا بنشاط في السياسة. وبهذا المعنى، فإن مواقع الشبكات الاجتماعية تقدم نفسها على أنها وسائل الويب الأكثر زيارة، وبالتالي هي المنفتحة، أكثر من المواقع الإعلامية البديلة التي تم إنشاؤها في سياق حركة العدالة العالمية.

وأخيرًا، المحور الثالث: هو درجة امتلاك المنفذ الإعلامي أو البنية التحتية التكنولوجية. ويشير إلى مدى ممارسة النشطاء الأفراد أو الجماعات الناشطة التي تستخدم وسائل الإعلام أيضًا لشيء من السيطرة أو الملكية على منافذ وسائل الإعلام أو البنية التحتية التكنولوجية التي يستخدمونها. وفي حركة العدالة العالمية، كان الناشطون الذين قاموا بتنظيم ودعم التعبئة، إلى حد ما (مبدعين) ومبتكرين مبكرًا لأحدث تكنولوجيا الاتصالات المتاحة. وعلاوة على ذلك، فقد أوجدوا مساحات للتواصل البديل بقيت في معظم الحالات بين أيديهم وعملت ضمن منطق غير ربحي: خوادم إنديميديا على سبيل المثال، كان يديرها النشطاء مباشرة. ومن المؤكد أن المصالح التجارية ومصالح الشركات كانت تلعب دورًا في

أواخر التسعينات فيما يتعلق بالإنترنت، وأن مزودي خدمات الإنترنت التجارية كانوا يسيطرون على بعض الخدمات، مثل رسائل البريد الإلكتروني الخاصة، التي كانت تُستخدم على نطاق واسع في مجتمعات الناشطين. ولكن بوجه عام، كان الاهتمام ببناء بنى تحتية مستقلة وخدمات الإنترنت مرتفعًا عمومًا ضمن حركة العدالة العالمية. وفي الاحتجاجات الحالية، على العكس من ذلك، تم إنشاء مواقع الشبكات الاجتماعية المستخدمة على نطاق واسع بشكل مستقل عن الدوائر الناشطة. فعلى عكس وسائل الإعلام البديلة التي ينشئها ويتحكم بها بالكامل الجهات الفاعلة في الحركة الاجتماعية؛ تعد وسائل التواصل الاجتماعي بيئات للأعمال التجارية والشركات ينشر من خلالها النشطاء رسائل بديلة.

ثالثًا: مواقع الشبكات الاجتماعية في مواجهة الأبعاد الزمنية والاتصالية للحركات الاجتماعية:

غالبًا ما يذكر علماء الحركة الاجتماعية أنه من الصعب تحديد موضوع دراستهم على المستوى التجريبي. هذا لأن الحركات الاجتماعية ليست أشياء محددة - مثل ملصق يدعو إلى مظاهرة - ولا مواد ملموسة - مثل جمعية مع أعضائها ومكاتبها. بل بالأحرى، يمكن تصور الحركات الاجتماعية كعمليات تتفاعل مع المجتمعات على مستويات مختلفة عديدة. وعند تصور الحركات الاجتماعية كعمليات، يكون لبعدين دور حاسم في فهم هذه الظاهرة التجريبية: البعدين الزماني والاتصالي. وتتكشف الحركات الاجتماعية في الواقع بمرور الوقت، ففي بعض الأحيان تتقدم عبر الأسابيع، وفي أحيان أخرى تستغرق عدة أشهر للتطور، وفي بعض الحالات تستمر لسنوات. وهذان البعدان هما:

أولاً: من المفيد بالتأكيد أن نأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني للحركات الاجتماعية عند دراسة دور مواقع الشبكات الاجتماعية خلال التعبئة. وفي الواقع هناك فارقًا تمامًا بين أن ندعي بأن الفيس بوك كان له دورًا إيجابيًّا في الانتفاضة المصرية، ثم بعد بعض التحليل التجريبي الدقيق، نظهر أن فيس بوك ساهم في المراحل الأولى من الاحتجاجات المصرية، في حين أصبح أقل مركزية عندما كان الملايين من المتظاهرين في الشوارع في نهاية يناير ٢٠١١. بعبارة أخرى، يسمح لنا تناول البعد الزمني للحركات الاجتماعية بتثمين ديناميكية المتغيرات التفسيرية في تطور التعبئة، لأن دورها غالبًا ما يكون عرضة للتغير أكثر من كونه قاصرًا على التفاعل الثابت مع الاحتجاجات (Koopmans 2004). ويمكننا أن نعترف بالفعل، بعد الكثير من الأدبيات الحالية حول هذا الموضوع، أن مواقع الشبكات الاجتماعية أثرت بوضوح على انتشار الاحتجاجات في الشرق الأوسط، وفي شمال أفريقيا، وجنوب أوروبا، وأمريكا الشمالية. ولكن عند القيام بذلك، من الضروري أن نفكر، أنه على الرغم من بعض السمات الثابتة، فإن دورها كان يتغير وفقًا لمرحلة التعبئة، والأنشطة التي كانت تغذي الاحتجاجات، وكذلك الفاعلين الاجتماعيين الذين كانوا يستخدمونها.

ثانيًا: يجب أن يدخل النقاش حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ضمن الشبكات المعقدة للعلاقات المبنية داخل الحركات الاجتماعية وخارجها. وفي الواقع، فإن الجهات الفاعلة في الحركة الاجتماعية هي جزء من الشبكات المعقدة التي تتجاوز تنظيمات الحركة الاجتماعية والجماعات التي تروج للاحتجاجات وتشمل أيضًا حلفاءها وخصومها، بالإضافة إلى "الجماهير المارة، والأطراف الثالثة،

والوسطاء" (Rucht 2004a, 212; see also Gamson 2004). وفي هذه الحالة أيضًا، فإن اعتمادنا لـ "المنظور البيئي" (Koopmans 2004) حول الحركات الاجتماعية، وإدخالها في مجالها التنظيمي الأوسع، سيسمح لنا أن نفهم أن مواقع الشبكات الاجتماعية ليست مجرد أدوات في أيدي النشطاء. بل بالأحرى، هي متاحة ويتم استخدمها بالفعل من قبل العديد من الفاعلين الاجتماعيين الأخرى ممن لهم مصلحة في التعبئة وممن يشاهدون ببساطة تطور الاحتجاجات مثل الجماهير البعيدة. وعلاوة على ذلك، وفقا لهذا المنظور، يمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك وندرس مواقع الشبكات الاجتماعية، أو بشكل أفضل؛ الشركات التي تمتلكها وتديرها كفاعل اجتماعي آخر يتفاعل معه النشطاء أثناء التعبئة.

وفيما يلي نناقش استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية في التعبئة الحالية من خلال البعدين التحليليين اللذين تم تقديمهما سابقًا. وبالقيام بذلك، يكون هدفنا ذو شقين. فمن جانب، نهدف إلى ربط الأدبيات المتعلقة بالحركة الاجتماعية بدراسات وسائل الإعلام على نحو نقدي – حيث تطور كل منهما لفترة طويلة ولا يزالان في كثير من الأحيان بشكل متواز دون إقرار كل منهما بالآخر (Downing 2008; Mattoni 2012; della Porta 2013) - في تبيان طريقة تغذية الفيسبوك وتويتر للتعبئة في الشرق الأوسط، وفي شمال أفريقيا، وجنوب أوروبا، وأمريكا الشمالية. وفي الواقع، نستخدم بعض الأدوات التحليلية المتاحة في دراسات الحركات الاجتماعية لتجاوز الاستقطاب في المواقف الشائعة حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في التعبئة، التي تتأرجح بين التقديرات المتحمّسة بشكل مفرط والمواقف الرافضة حول الدور الذي لعبه فيسبوك وتويتر في الاحتجاجات الأخيرة. ومن الجانب الآخر، يتمثل هدفنا في تقديم بعض الفرضيات الأولية حول دور مواقع الشبكات الاجتماعية خلال الاحتجاجات ودمجها في مساحة أوسع من عمليات التعبئة والتواصل من خلال البعدين التاليين:

١. البعد الزمني:

حدثت الحركات الاجتماعية في فترات زمنية محددة، وبالتالي، فهي غارقة في عناصر زمنية متنوعة لكنها مترابطة تختلف بحسب مدتها مع مرور الوقت. ومن منظور طويل المدى، تتداخل الحركات الاجتماعية مع "الفترات الثقافية من النضال" يتاح خلالها للمحتجون أشكال معينة من النضال (McAdam and Sewell 2001, 112). وفي الواقع، فإن هذا المفهوم يردد فكرة "منصات النضالات Repertoires of Contentions" (Tilly 1978; 1995) التي تتغير ببطء مع مرور الوقت، وعلى هذا النحو، تتميز *بطول مدتها*. وهناك بالتالي العناصر الزمنية المتوسطة الأجل وغالبًا ما يشار إليها من خلال اثنين من الاستعارات التي انطبقت أيضًا على التعبئة الحالية المؤيدة للديمقراطية ومكافحة التقشف: "دورة النضال cycle of contention" (Tarrow 1989, 1994)، و"موجات الاحتجاج waves of protest" (Koopmans 2004)، أو "المد والجزر tides" (Beissinger 2002). وعلى الرغم من بعض الاختلافات المفاهيمية، فإن هذه المصطلحات تنقل فكرة أن أنشطة الحركة الاجتماعية تتغير بمرور الوقت. وحتى عندما تتجاوز الدورات أو الموجات أو المد والجزر للنزاعات ذروتها، وتصبح الاحتجاجات الواضحة أكثر ندرة، تبقى الجهات الفاعلة في الحركة الاجتماعية موجودة لكنها فقط في حالة من الكمون (Melucci 1989). الحالة

الزمنية الثالثة قصيرة المدى تبدأ عندما تكون الحركات الاجتماعية في مرحلة التعبئة: هو حدث متقطع له قوة تحولية عند ظهور أعمال الاحتجاجات أثناء حدوثها (McAdam and Sewell 2001).

يمكن أن نكون دراسة هذه الحالات الثلاثة في علاقتها بالحراك الأخير مفيدة بشكل خاص عند تحليل دور مواقع الشبكات الاجتماعية، فبدلاً من طرح أسئلة عامة مثل "هل ساعد فيسبوك حركات الغضب؟" يمكننا التركيز على استفسارات أضيق حول تداخل الشبكات الاجتماعية من المنظور الطويل والمتوسط والقصير المدى في الحركات الاجتماعية. وقد ادعى مؤلفون آخرون بالفعل أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وليس فقط مواقع الشبكات الاجتماعية، غيرت بشكل كبير "منصة النضالات" التي يستخدمها القائمون على الحركات الاجتماعية عندما تنشأ، إلى الحد الذي يمكننا اليوم من التحدث فيه عن "مخزون رقمي للنضال" (Earl and Kimport 2011). وبعد العمل الذي قام به بينيت وسيجيربيرغ Bennett and Segerberg (2013)، يمكننا أن نرى تغيرات حتى على مستوى "الفترة الثقافية من النضال" لأننا نعيش في أوقات لم تختفي فيها منطق العمل الجماعي المعتاد، ولكن يرافقه الآن "منطق عمل اتصالي" جديد مبني على تقنيات التواصل الشخصي. إما منسق من قبل تنظيمات الحركة الاجتماعية أو يتحرك بواسطة حشود أكثر عفوية، ويساهم منطق العمل الاتصالي في نشر "أطر الفعل الشخصية" (.ibid). وبالتركيز على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد أشار هوارد (Howard (2010, 201 إلى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التغيير الديمقراطي من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠١٠ في خمسة وسبعين دولة منها الدول الإسلامية الكبيرة. وشدد في الواقع على دور الجالية المسلمة في الغرب في توليد هوية جماعية عابرة للحدود من خلال "كمية كبيرة من المحتوى النقدي السياسي عبر وسائل الإعلام مثل الراديو والتليفزيون والسينما والصحف" التي يمكن الوصول إليها أكثر فأكثر في الدول العربية. لذلك "لدى الإنترنت دور سببي وداعم في تشكيل الخطاب الديمقراطي في المجتمعات المسلمة في العالم النامي" (ibid., 40).

وعلى الطرف الآخر من مجموعة المسائل الزمنية تقف الأحداث القصيرة المدى التي تبرز ظهور الحراك عندما يكون في ذروته، عندما تعبر الحركات الاجتماعية وتعيد التعبير عن أنشطتها واحتجاجاتها بشكل يومي. وعلى سبيل المثال، كما هو الحال في الحلقة المفرغة، فقد ازداد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي عندما كان الحراك في أوجه في مصر: "أصبح فيسبوك شيء يجب أن يكون لدى المرء. حصدت مصر أكثر من ٦٠٠ ألف مستخدم جديد للفيسبوك بين يناير وفبراير ٢٠١١ فقط. وفي اليوم الذي عادت فيه شبكة الإنترنت مرة أخرى (٢ فبراير)، انضم ١٠٠.٠٠٠ مستخدم إلى فضاء الشبكات الاجتماعية وأصبحت أكثر المواقع الإلكترونية زيارة في البلاد (يليها يوتيوب وجوجل)، وشهد موقع الجزيرة aljazeera.net زيادة هائلة في عدد مشاهدات الصفحة ومحاولات البحث (Aouragh and Alexander 2011, 1348). ومع ذلك، تم إدخال منصات وسائل التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية كشفت عن تكوينها متعدد الطبقات، خاصة عندما تسارعت الاحتجاجات. وتتشابك التحركات والتغييرات التكتيكية السريعة التي تميز الحراك خلال مراحل ذروته مع بيئة إعلامية مركزة تكون فيها منصات وسائل التواصل الاجتماعي مجرد وسيلة من وسائل الاتصال التي يستخدمها الناشطون. ومع ذلك، تثبت بعض الأدلة حول احتلال بوسطن Occupy Boston، وهو أحد معسكرات الاحتجاج الرئيسية خلال حملات الاحتلال، أن الاستخدام المشترك للهواتف

الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي كان مناسبًا خلال الاحتلال. وفي حركة الاحتلال "سمح الجمع بين تويتر والهاتف الذكي، على وجه الخصوص، للأفراد إمكانية النشر باستمرار وتلقي التحديثات بالإضافة إلى نشر الصور والنصوص التي تشكل تغذية إخبارية فورية من قبل المستخدمين" (Juris 2012, 267). وفي مصر، استخدم النشطاء في ميدان التحرير خدمات ومواقع إنترنت أخرى لنشر معلومات عن الاحتجاجات: من رسائل البريد الإلكتروني إلى النشرات، ومن الرسائل النصية للموبايل إلى المنشورات (Lim 2012). كما أشارت دراسة حديثة حول دور الهواتف المحمولة في حركة الغضب الإسبانية إلى أن "*مجموعات الهواتف المحمولة*، أي المجموعة الفريدة من تكنولوجيات الهواتف المحمولة و(غيرها) من التكنولوجيات" (Monterde and Postill 2014) قد تغيرت وفقًا للمراحل الصغيرة من الاحتجاجات التي تتخلل التطور اليومي للحراك. بعبارة أخرى، قام النشطاء بسرعة باختيار وجمع الممارسات الإعلامية المختلفة من بين تلك المتوفرة في منصاتهم الاتصالالية عندما شاركوا في أكثر مراحل النضال وضوحًا. وبالطبع كانت التفاعلات المباشرة بين الناشطين مهمة أيضًا لدعم مرور المعلومات، خاصة عندما دخل الحراك في مرحلة معسكرات الاحتجاج، حيث كانت الاجتماعات العامة واجتماعات مجموعات العمل تعتمد في الغالب على التواجد الفعلي الجماعي للمشاركين في الاحتجاج. وأيضًا، في بلدان جنوب أوروبا والدول العربية، حيث يستند النسيج الاتصالي على شبكات اجتماعية أقوى وأكثر كثافة من أمريكا الشمالية، وكانت التفاعلات المباشرة مهمة بشكل خاص لنشر الأخبار حول المظاهرات، خاصة في بداية الانتفاضة (Lim 2012)، وكذلك عندما جعلت الحكومة المصرية من شبه المستحيل استخدام اتصالات الإنترنت والهواتف المحمولة، كما سنعرض له في القسم التالي. ومع ذلك قام نشطاء في ميدان التحرير بتجميع مقاطع الفيديو والصور التي التقطوها عندما كانت الإنترنت منقطعة في مصر (Auragh and Alexander 2011). وقاموا بذلك مرة أخرى، من خلال إعادة تجميع التقنيات الإعلامية المختلفة، كما ذكر أحد النشطاء:

> "قمنا ببناء معسكر إعلامي في ميدان التحرير. كان عبارة عن خيمتان، وكنا حوالي خمسة أو ستة أصدقاء تقنيين مع أجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بهم، وقارئي الذاكرة، والأقراص الصلبة. وكان لدينا جميع الوسائل المادية معنا وعلقنا لافتة باللغتين العربية والإنجليزية على الخيمة نفسها قائلين: "نقطة الاتصال لجمع الفيديوهات والصور من الناس في الشارع". وقد تلقينا كمية هائلة من مقاطع الفيديو والصور ثم عادت الإنترنت وقمنا بنشرها عبر الإنترنت. لقد جمعت ٧٥ جيجابايت من الصور ومقاطع الفيديو من الناس في الشوارع في الساعات القليلة الأولى" (ibid., 1352).

وأخيرًا، تبدو الحالة الزمنية المتوسطة المدى ذات أهمية خاصة لوضع سياق لاستخدام مواقع الشبكات الاجتماعية في الاحتجاجات الحالية. وكما أشرنا سابقًا، فإن الدورات أو الموجات أو المد والجزر تتضمن أوقات ذروة في الحراك، تسبقها وتليها مراحل من السياسات الشعبية الأقل وضوحًا، لا ينظم الناشطون خلالها فعل جمعي مثير للجدل. وخلال هذه المراحل من الكمون تشارك الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية التي شاركت في الاحتجاج في ممارسات المقاومة اليومية مرتكزة على استمرار التفاعلات بين النشطاء وتداول المعلومات حول القضايا النضالية والتي ستجعل من الممكن ظهور مراحل أخرى من الحراك ونشرها (Melucci 1982). ولا تزال الأبحاث حول دور مواقع الشبكات الاجتماعية بعد الانتفاضات

مستمرة، لكن العديد من الباحثين أكدوا بالفعل بأنه في مراحل الكمون قبل الحراك أعدت مواقع التواصل الاجتماعي الأرضية للعديد من الاحتجاجات الحالية. وفي الاحتجاجات الأخيرة كان لوسائل الإعلام الرقمية دور في "مرحلة الإعداد" للاحتجاجات، حيث ساهم عدد من المواقع على شبكة الإنترنت في ظهور "المظالم المشتركة [. . .] والأهداف السياسية الجماعية" (Howard and Hussain 2013). ولعب التواجد الأولي لفضاء المدونات الناقد وزيادة استخدام مجموعات الفيسبوك وصفحاتها دورًا مهمًا قبل الحراك (Lim 2012). وكان دور المدونون في غاية الأهمية في التنديد بوحشية الشرطة في السنوات التي سبقت الثورة في مصر. غير أن ممارسة التدوين ذهبت أبعد من نشر المعلومات المضادة منذ أن بدأ المدونون في العالم العربي يلتقون وجهًا لوجه في مؤتمرات مخصصة للإنترنت، وهذا أدى إلى إنشاء شبكات اجتماعية لمدونين متشابهين في التفكير، والتي شكلت أساسًا هامًا للاحتجاجات (Tufekci and Wilson 2012). بعبارة أخرى، يمكن أن يعزز وجود منصات وسائل التواصل الاجتماعي إنشاء مجتمعات من الممارسات - على سبيل المثال المدونون الذين يبدأون في الالتقاء خارج عالم التدوين ويبنون الشبكات الاجتماعية للأفراد المتشابهين فكريًا الذين يثقون ببعضهم البعض.

وتم استخدام وسائط رقمية مختلفة ولكن بطرق مختلفة، وقد سمح فيس بوك بنشر المعلومات من صديق (افتراضي) إلى صديق (افتراضي)، حيث إنه عبارة عن شبكة اجتماعية تمكن الشخص من إرسال رسائل لآلاف الأشخاص، "مع الفائدة المضافة أن أولئك الذين يتلقون الرسائل كانوا مهتمين بالفعل ويثقون بالمصدر" (Nunns and Idle 2011, 20). وأصبح فيسبوك مكانًا يستطيع فيه الناس التعبير عن غضبهم ضد الشرطة، خاصة بعد مقتل خالد سعيد، المدون المصري الذي استنكر تورط قوات الشرطة في تهريب المخدرات، في يونيو ٢٠١٠. وصفحة الفيسبوك "كلنا خالد سعيد" التي تم تأسيسها من قبل المدير التنفيذي لشركة جوجل وائل غنيم وتم تسميتها على اسم المدون الشاب الذي قتله رجال الشرطة، وكان لديها بالفعل أكثر من ٣٥٠ ألف عضو قبل ١٤ يناير ٢٠١١. وتتضمن صفحات الفيسبوك مجموعات الناشطين مثل حركة شباب ٦ أبريل التي تأسست في عام ٢٠٠٨، ولم تكن صفحات الشخصيات البارزة مثل محمد البرادعي وعايدة سيف الدولة أو حسام الحملاوي فقط نقاط التقاء لعبت دورًا هامًا في حشد الشباب، ولكنها ساهمت أيضًا في انتشار العديد من الرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني والتغريدات ومشاركات فيسبوك (Aouragh and Alexander 2011, 1348). لقد سمحت وسائل التواصل الاجتماعي التي غالبًا ما تقترن بأدوات الإنترنت الأخرى ومواقع الويب بالتعبير ومشاركة العواطف التي أدت إلى الشعور بالانتماء الجماعي بناءً على المعارضة لوحشية الشرطة. وعندما دعا وائل غنيم أعضاء "كلنا خالد سعيد" على الفيس بوك للاحتجاج في ٢٥ يناير، في غضون ثلاثة أيام أجاب أكثر من خمسين ألف شخص أنهم سيحضرون. وبهذا المعنى عملت مواقع الشبكات الاجتماعية كأداة "للتنسيق الكبير" على غرار ما حدث مع الهواتف المحمولة في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل الانتفاضات (Ibahrine 2008). وفي الواقع، أثبتت دراسة حديثة أن "زيادة مفاجئة في المحادثات الثورية على الإنترنت سبقت الأحداث الكبرى على الأرض" (Howard and Hussain 2013, 65).

وكانت احتجاجات الغضب الإسباني Spanish Indignados مرتكزة على الوسائط للغاية متأثرة بالتحركات في تونس ومصر وبلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولم يكن ذلك عن طريق الصدفة، ففي الأصل كان حملة No Les Votes (لا تصوت لهم)، هي التي تطالب الناس بعدم التصويت لأي من الأحزاب الرئيسية الثلاثة المسؤولة عن مشروع قانون متنازع عليه بشدة متهم بمهاجمة الحرية الرقمية لصالح جماعات الضغط الإعلامي (كما أكدت الوثائق التي نشرتها ويكيليكس). وظهرت تنظيمات الشبكات خلال هذه الحملة ومن بينها شباب بدون مستقبل (Juventud Sin Futuro) وديموقراطية حقيقية الآن (Democracia Real Ya! DRY). وبعد جذورها في الحملات المتعلقة بحقوق وسائل الإعلام، أظهرت حركة الغضب الإسبانية مهارة كبيرة في استخدام التكنولوجيات الجديدة. وحقًا كما وصفته بوستيل (Postill (2012، "من الصعب المبالغة في تقدير الدور الرئيسي الذي لعبته في بداية وتنسيق الحركة من قبل المخترقين والمدونين والمدونين الصغار وأصحاب الأعمال التكنولوجية والناشطين عبر الإنترنت". في الواقع "ما هو مثير للاهتمام حول حركة القصص القصيرة 15-M nanostories هو مدى النجاح الذي استخدمه النشطاء البارزون في استخدام تويتر في التحضير للاحتجاجات في ١٥ مايو في جميع أنحاء إسبانيا. ومن خلال علامات التصنيف (الهاشتاج) على تويتر مثل 15M# أو15mani# (15mdemo#)، لم يتمكن مؤيدو حملة ديموقراطية حقيقية الآن (Democracia Real Ya) فقط من حشد المتظاهرين في وقت قصير ولكن أيضًا تحديد النغمة السياسية والعاطفية المتغيرة للحملة" (.ibid). وعلى حد تعبير اثنين من النشطاء "يتم إنشاء الاتجاه (el sentit) في الغالب على تويتر. ولا تؤدي الهاشتاجات إلي تنظيم النقاش فحسب، بل أيضًا في تهيئة المزاج الجماعي: #wearenotgoing، #wearenotafraid، #fearlessbcn، #awakenedbarrios، #pigigresignation، " #closetheparliament 15mmarcheson #" (.ibid). وفي الواقع، فإن "االقصص القصيرة Nanostories التي يتم مشاركتها حول احتجاجات محددة أو إساءات السلطة قد تكون قصيرة المدى، ولكنها مع مرور الوقت تضيف إلى إحساس قوي بالهدف المشترك بين مئات الآلاف من الناس. وتشكل معًا قصة كبرى للنضال الشعبي ضد نظام سياسي واقتصادي فاسد" (.ibid).

إن تناول البعد الزمني للحركات الاجتماعية من منظور حالتها الزمنية المتوسطة المدى، يلقي الضوء أيضًا على الصلات مع الاحتجاجات السابقة فقط التي تبدو غير مرتبطة بالاحتجاجات الحالية. وهذا بدوره قد يثري فهم مواقع الشبكات الاجتماعية - والممارسات الإعلامية المحيطة بها. إن التحركات المتكررة لها نوع من الارتباط بالجهات الفاعلة في الحركة الاجتماعية التي نشأت من الاحتجاجات التي سبقتها. وكان هذا صحيحًا أيضًا في حالة الاحتجاجات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Gelvin 2013; Alexander 2010; El-Mahdi and Marfleet 2009)، وأيضًا في حالة احتجاجات احتلوا وول ستريت Occupy Wall Street (Bang 2011; Graeber 2012) وحركة الغضب Indignados (Romanos 2013). وهذه الأخيرة هي مثال جيد على وجه الخصوص في هذا السياق. ويمكن في الواقع تفسير الاحتجاجات التي بلغت ١٥ مليونًا على أنها الفعل الأخير لتدفق العصيان المدني في إسبانيا، سبقها مباشرة *حشود الإنترنت* غير المستقرة والمتقطعة (Sampedro 2005) التي خرجت إلى الشوارع في إسبانيا في ١٣ مارس ٢٠٠٤، ردًا

على الاستغلال الانتخابي للهجمات الإرهابية في ١١ مارس. وساهم الحراك السابق في تراكم مجموعة متنوعة من الممارسات الإعلامية التي تجمعت بعد ذلك في حركة Indignados، حيث تم إدخال وسائل التواصل الاجتماعي في مجموعة واسعة من الاتصالات. وفي هذا الصدد، تُظهر قوائم بوستيل Postill الجزئية لاستخدام وسائل الإعلام التي صنعت حركة M5 أن هناك مجموعة واسعة من تقنيات الوسائط التي تتجاوز فيسبوك وتويتر تم استخدامها أثناء الحراك: "منتديات الويب [. . .]، المدونات [. . .]، وثائق تعاونية مثل البيانات والأدلة الرسمية والصحفية، والمواد التربوية [. . .]. والإصدارات المماثلة من أشكال الوسائط الرقمية، على سبيل المثال تغريدات بوست ات على الأكشاك المربعة post-it tweets on square kiosks؛ والرسوم المنشورة على الإنترنت وكذلك في شكل مطبوع؛ وتطبيقات الراديو فون ان radio phone-ins الرئيسية والبديلة؛ وكاميرا المواطن citizen photography، بما في ذلك مجموعة فليكر الخاصة بالثورة الإسبانية Flickr group Spanish Revolution؛ ومقاطع فيديو [. .]؛ والبث المباشر من قبل وسائل الإعلام البديلة الصغيرة؛ وأجهزة التجميع ومواقع اقتراح الروابط التشعبية" (Postill 2012). كما نشرت حملة "احتلوا وول ستريت" مجموعة متنوعة من الأدوات الإعلامية التي تجاوزت خدمات الإنترنت ومواقع الويب: وتم إنشاء المجلات وأماكن النشر (Gitlin 2012) خارج مواقع الويب. وقدم بينيت وسجيربرج Bennet and Segerberg (2013, 180; see also 182) قائمة التقنيات الجديدة المستخدمة في منطق تعزيز الحشود: "شبكات الرسائل القصيرة، وقوائم البريد الإلكتروني، والفيسبوك، والبث المباشر، ويوتيوب وتويتر". وتم استخدام موقع تمبلر Tumblr لدعوة الأفراد لعرض قصصهم الشخصية، من خلال صورة كاملة وبيان (قصير أو طويل) (ibid., 181). وفي العديد من المدن، شارك النشطاء في إنشاء مجلات راديكالية منتجة ذاتيًا حول المخيمات والاحتجاجات من أجل الوصول إلى الناس ممن ليس لديهم اتصال بالإنترنت. وعند القيام بذلك عادوا للتقليد القديم من المنشورات الراديكالية المرتبطة بالثقافة السرية، والتي ترتبط أحيانًا بسياسات المقاومة السرية (Duncombe 1997).

٢. البعد الاتصالي:

البعد الآخر للحركات الاجتماعية هو صفتها التواصلية، والتي بموجبها تنخرط في شبكة من العلاقات التي تتجاوز دوائر النشطاء. والواقع أنها تقع في المجالات التنظيمية حيث يتفاعل عدد من الفاعلين الاجتماعيين أيضًا مع المتظاهرين ويستجيبون لهم. إن أخذ ذلك في الاعتبار له أهمية خاصة عند التفكير في انتشار مواقع الشبكات الاجتماعية في كل مكان: وكما أشرنا سابقًا، أنه على عكس الأنواع الأخرى من إعلام الحركات المستخدمة في الحراك السابق، تم استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية بشكل جيد قبل انتشار الاحتجاجات في جميع أنحاء العالم. وقد تم استخدامها لعدة أسباب أخرى غير المشاركة السياسية. وعند النظر إلى الانتفاضة في مصر وتونس، على سبيل المثال، تكشف البحوث حول تدفق اتصالات تويتر أن مجموعة متنوعة من الفاعلين الاجتماعيين استخدموا هذه الأدوات لإنتاج المعنى حول الانتفاضتين (Lotan et al. 2011). وبينما كان بعضهم ناشطين فرديين وجماعات ناشطة، ولم يكن البعض الآخر متصلاً بالاحتجاجات بطريقة مباشرة. وبالأحرى، تم وضعهم خارج محيط الحركة الاجتماعية: كانوا صحافة عادية - سواء بدون الإنترنت أو عبر الإنترنت - والصحفيين. والمنظمات الغير إعلامية، ومشاهير الإنترنت، والباحثين، وحتى

الجهات الفاعلة السياسية المرتبطة بالنظام الحاكم المستهدف من الاحتجاجات على الرغم من نسبتها المئوية الصغيرة حسب الدراسة (.ibid). وإلى جانب البيانات التي تم جمعها، يُظهر هذا البحث بوضوح أن مواقع الشبكات الاجتماعية كانت مدمجة في شبكات العلاقات الأوسع نطاقاً التي تتطور فيها الحركات الاجتماعية. ولهذا السبب، من المنطقي النظر في العلاقة بين منصات التواصل الاجتماعي والحركات الاجتماعية من زوايا مختلفة، مع الأخذ في الاعتبار كيف تتشابك فيما يتعلق بالعلاقات المتعددة التي تحدث داخل وخارج بيئة الحركة الاجتماعية.

ويتعلق الجانب الاتصالي للحركة الاجتماعية في المقام الأول بالتفاعلات بين النشطاء الذين يشاركون في نفس الاحتجاج. وداخل بيئة الحركة الاجتماعية في الواقع لا يكون الجميع متساوين: عادة ما يتسم النشطاء بدرجات وأنماط مختلفة من المشاركة في نفس الاحتجاجات. وليس كلهم قادة، وحتى في الحركات الاجتماعية الأفقية، ليس كلهم لديهم نفس درجة المشاركة في أنشطة الاحتجاج. ويمكن أن يكون لاستخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا تأثيرًا على التسلسل الهرمي غير الرسمي للعلاقات داخل الحركات الاجتماعية. وفي بداية الاحتجاجات في مصر وإسبانيا، على سبيل المثال، تم إنشاء مجموعات على فيسبوك ارتبطت في النهاية بشكل جوهري بالاحتجاجات - مثل مجموعة "كلنا خالد سعيد" في مصر ومجموعة "ديمقراطيا حقيقية" في إسبانيا - من قبل الأفراد البارعين في التقنية الذين أصبحوا شخصيات هامة داخل الحركات (Gerbaudo 2012). وعلاوة على ذلك، أظهر تدفق التغريدات خلال الثورة المصرية وجود المشاهير بين مستخدمي تويتر، استنادًا إلى تواتر تغريداتهم، والتي أوضحت أيضًا فكرة أن المعلومات حول الثورة لم تكن قائمة على شبكة أفقية من التفاعلات (Papacharissi and Oliveira 2012). وفي احتجاجات "احتلوا وول ستريت"، أدى الاستخدام المكثف لمجموعات "فيسبوك" في كثير من الأحيان إلى زيادة ظهور المناقشات القاسية بين المحتجين فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بـ "احتلوا وول ستريت" على المستوى العام، والحياة اليومية في المخيم وإدارة مجموعة الفيسبوك نفسها (Mattoni 2013a). وفي حين أن القضيتين الأوليتين كانتا قادرتان أيضًا على لعب دور في ظهور فهم مشترك للاحتجاجات، مما أعاد توحيد وجود ثقافات سياسية ناشطة مختلفة، وطرحت القضية الثالثة مسألة السلطة في وسائل التواصل الاجتماعي، وهو موضوع قد يكون له أيضًا تأثير على مستوى الجميعات العمومية خارج الإنترنت (.ibid).

والجانب الثاني المهم عند النظر في شبكة العلاقات التي ترتكز عليها الحركات الاجتماعية هو هؤلاء النشطاء الذين قد يشاركون أو مستعدون للمشاركة في احتجاجات مماثلة في أجزاء أخرى من العالم. وعلى غرار ما حدث مع مواقع الويب الإخبارية البديلة أثناء حركة العدالة العالمية، تمكنت وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا من ربط الحركات عبر الوطنية. ويرجع هذا أيضًا إلى الاختلاف النسبي بين الدول المختلفة في ظهور المواقع والإمكانيات؛ حيث وفر ذلك بنية أساسية عالمية متجانسة للناس للتواصل في دول مختلفة مثل تونس وإسبانيا والولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن استخدام الإنترنت أثناء حركة العدالة العالمية يعتمد أيضًا على ثقافة الإنترنت لمختلف المجموعات والمنظمات الناشطة (Kavada 2013)، إلا أن الانتشار الواسع لمواقع الشبكات الاجتماعية والاستخدام الفردي لها غالبًا كان يؤدي إلى خلق ثقافة اتصال عبر وطنية (Cottle 2011) حيث يمكن لممارسة تحميل ومشاركة الفيديو التي تشجب وحشية الشرطة -

كما حدث في مصر قبل عدة أشهر من بدء الحراك - أن تخلق بسرعة "رموز عدم العدالة المرئية visual injustice symbols" (Olesen 2013) فتكتسب صدى إقليميًا وعالميًا لدى جمهور متنوع في جميع أنحاء العالم. وبالطبع، حدثت أمثلة على الربط بين الحركات عبر الوطنية على المستوى الإقليمي. ففي الاحتجاجات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبفضل مزيج من تقنيات الاتصالات القديمة والجديدة، تجاوزت المعلومات الحدود - حيث كان النشطاء المصريون مدعومين بتدفق المعلومات الواردة إليهم من الخارج، مع التأثير في الوقت ذاته على الرأي العام الدولي في الخارج، من خلال تغطيتهم الخاصة للانتفاضة المصرية والمعلومات التي قدموها عنها" (Khamis and Vaughn 2011). وعندما بدأت التعبئة، انتشرت الرسائل من المتظاهرين التونسيين على المدونات المصرية: "نصحت نظرائهم المصريين بالاحتجاج في الليل من أجل سلامتهم، وتجنب العمليات الانتحارية، واستخدام وسائل الإعلام لنقل رسالتهم للضغط الخارجي، ورش مدرعات قوات الأمن بالطلاء الأسود لتغطية الزجاج الأمامي، وغسل وجوههم بكوكا كولا للحد من تأثير الغاز المسيل للدموع" (Eltantawy and Wiest 2011, 1215). كما استخدم النشطاء من مختلف البلدان فيسبوك لتبادل النصائح: "ناشطون تونسيون على فيسبوك نشروا ’نصيحة لشباب مصر: ضع الخل أو البصل تحت وشاحك لمقاومة الغاز المسيل للدموع‘ والعصف الذهني مع نظرائهم المصريين حول كيفية الهروب من مراقبة الدولة ومقاومة الرصاص المطاطي وبناء الحواجز" (Khamis and Vaughn 2011).

وقد ساهم مؤيدو الاحتجاجات - عندما كانوا لا يشاركون بشكل مباشر في أنشطة الاحتجاج في الشوارع - في زيادة وضوح التحركات على مواقع الشبكات الاجتماعية. واحتفظ الفيسبوك - وربما تويتر أكثر منه أيضًا - بأهميتة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون خارج مصر، الذين عبروا عن دعمهم للانتفاضة وتبادلوا المعلومات حول الثورة على منصات التواصل الاجتماعي. وسمحت خدمة التدوين على Twitter (الذي كان يضم ١٧٥ مليون مستخدم مسجل في عام ٢٠١٠) للمشاركين بنشر تعليقاتهم، و"التغريد" حول موضوع معين، بما في ذلك علامات التصنيف "هاشتاجات" (مثل # ٢٥ يناير بالنسبة لمصر، أو # سيدي بوزيد بالنسبة لتونس) التي سمحت للناس بإطلاق أحداث الاحتجاج وكذلك متابعتها. وفي الأسبوع الأول من الاحتجاج، تم إحصاء ما يقرب من ١.٥ مليون تغريدة ذات صلة بمصر (Auragh and Alexander 2011)، وسمحت في العديد من الحالات بالاتصال بين النشطاء والصحفيين الأجانب (Lotan et al. 2011). وأثمر الهاشتاج # ٢٥ يناير ما يصل إلى خمسة وعشرين تغريدة في الدقيقة خلال يوم الاحتجاج (ibid.). ومع ذلك، وعلى غرار ما لوحظ خلال الانتفاضة الإيرانية في عام ٢٠٠٩ (Morozov 2012) كانت غالبية التغريدات حول الاحتجاجات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خارج المنطقة، وكان معظمها من قبل المؤسسات الإخبارية الرئيسية (Aday et al. 2013).

ومن الجهات الفاعلة الاجتماعية ذات الأهمية الأخرى في شبكة العلاقات التي تندمج فيها الحركات الاجتماعية هي وسائل الإعلام الرئيسية (Gamson 2004; Gamson and Wolfsfeld 1993) وتشير الأدبيات حول هذا الموضوع إلى وجود "علاقة غير متماثلة" (Rucht 2004b) بين وسائل الإعلام الرئيسية والناشطين: فالأخير في الواقع يحتاج إلى الأول حتى يكون مرئيًا للجمهور الأوسع، في حين أن

وسائل الإعلام الرئيسية يمكن أن تستمر في العمل وتوجد بدون احتجاجات في الشوارع. وكما أشرنا، فمع الجيل الأول من خدمات الإنترنت ومنصات الويب، وجد النشطاء قنوات جديدة تنتشر من خلالها تغطيتهم الخاصة لأحداث الاحتجاج وتتجاوز الصحفيين. لقد تزايد النشاط الإعلامي في الواقع بشكل كبير خلال حركة العدالة العالمية، إلى درجة أن المواقع الإخبارية البديلة مثل إنديميديا أصبحت أيضًا مصدرًا إخباريًا لوسائل الإعلام الرئيسية خلال مناهضة القمم والمنتديات الاجتماعية. ولكن ذلك كان من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ومقترنًا بانتشار الهواتف الذكية، حيث يمكن بشكل افتراضي لأي شخص يشارك في الاحتجاجات أن يصبح مذيعًا. وعلى غرار ما حدث في العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، دعمت مواقع الشبكات الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "صحافة المواطن" (Allan and Thorsen 2009) التي تجاوزت تدفقات المعلومات التي تخضع للرقابة الذاتية والتي تسيطر عليها الدولة عن طريق التنديد أولاً بقمع الشرطة ثم توثيق أنشطة الاحتجاج. وكما أعلن أحد الناشطين، "أن يكون لديك مساحة، مساحة على الإنترنت، والكتابة والتحدث [إلى] الناس، ومنحهم رسائل تزيد من غضبهم، فهذه هي طريقتي المفضلة للنشاط على الإنترنت. هذه هي الطريقة التي ساهم بها النشاط عبر الإنترنت في الثورة. عندما طلبت من الناس الذهاب والتظاهر ضد الشرطة، كانوا مستعدين لأنك قدمت لهم بالفعل مواد جعلتهم غاضبين" (Aouragh and Alexander 2011, 1348). بعبارة أخرى، كانت مواقع وسائل التواصل الاجتماعي ملائمة في "الترويج لشكل جديد من صحافة المواطن، والتي توفر منبرًا للمواطنين العاديين للتعبير عن أنفسهم وتوثيق إصداراتهم الخاصة من الواقع" (Khamis and Vaughn 2011).

وعلاوة على ذلك، تسمح مواقع الشبكات الاجتماعية بنقل سهل ورخيص للمحتوى من منصة إلى أخرى. وهذه الإمكانيات في وسائل التواصل الاجتماعي جعلت مرور المعلومات من المتخصصين للجمهور العام أكثر مرونة وسرعة. ومن الأمثلة الجيدة على هذا الفيديو الخاص بالناشطة أسماء محفوظ التي تبلغ من العمر ستة وعشرين عامًا والتي ذكرت: "إذا بقيت في المنزل، فأنت تستحق كل ما يجري لك، وستكون مذنبًا أمام أمتك وشعبك. إنزل إلى الشارع، أرسل رسائل نصية، انشرها على "النت"، اجعل الناس على علم" (Wall and El Zahed 2011, 1333). تم تحميل الفيديو أولاً على فيسبوك في ١٨ يناير، وسرعان ما انتشر على يوتيوب بعد بضع ساعات، ووصل إلى أشخاص خارج نطاق العلاقات الشخصية للناشطة. وفي نهاية المطاف تم ترجمته ونشره على المواقع الإلكترونية لمنظمات الأخبار الغربية الرئيسية، مثل *نيويورك تايمز* (ibid.). ولم تصبح مواقع الشبكات الاجتماعية مصدرًا هامًا للمعلومات لوسائل الإعلام الغربية فحسب، بل دعمت أيضًا قدرة النشطاء على تجاوز حدود بيئة الحركة الاجتماعية بسرعة (رغم أنها بطريقة وسيطة) لاكتساب جماهير متفرقة ومجزأة عبر العالم. وبهذا المعنى، تجاوزت مواقع الشبكات الاجتماعية ضبابية الانقسام المعتاد بين منتجي الإعلام ومستهلكي وسائل الإعلام. كما أضافت مستوى آخر من التعقيد إلى التمييز المعتاد في شبكة العلاقات التي يندمج فيها الجهات الفاعلة في الحركة الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يساهم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، التي تتفاعل مع وسائل الاتصال الأخرى، في خلق بعض الأحداث التأسيسية (della Porta 2014). وقد تم تصوير الاحتجاجات، مثل تلك الموجودة في التحرير أو في سول وتغريدها مما زاد من تأثيرها العاطفي على دائرة أوسع بكثير من تلك التي كانت

موجودة بالفعل. وزادت الصور التي تم تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي من انتشار الشدة العاطفية للاحتجاجات. وفي هذا السياق، أثبت استخدام تويتر خلال الثورة أنه أداة لتبادل المعلومات، وكذلك أيضًا للتعبير عن التضامن والعواطف المرتبطة بالانتفاضة، مما أدى إلى ظهور ممارسات صحفية هجينة تدور حول "الأخبار العاطفية" (Papacharissi and Oliveira 2012).

وفي حين أنه من المؤكد أن وسائل التواصل الاجتماعي عكست جزئيًا عدم التماثل بين الناشطين والصحفيين، فمن الصحيح أيضًا أن قنوات الاتصال الرئيسية ظلت أساسية في تضخيم رسائل المتظاهرين في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وفي جنوب أوروبا، وفي أمريكا الشمالية. كما أشار بوستيل Postill (2012):

> إن الجمع بين شبكة تلفزيونية عروبية مسيسة (الجزيرة)، والهواتف المحمولة المتوفرة على نطاق واسع مع إمكانات الصور والفيديو، والنمو السريع لوسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك ويوتيوب منذ عام ٢٠٠٩، قد خلق "بيئة إعلامية جديدة" تجد الأنظمة السلطوية صعوبة في السيطرة عليها.

وكان من المستحيل للسلطات إيقاف سلسلة المعلومات المتولدة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، لأنها تنتشر في وقت واحد من خلال مجموعة متنوعة من القنوات والمنصات الإعلامية.

وأخيرًا، تتفاعل الحركات الاجتماعية مع السلطات العامة التي غالبًا ما تكون معادية. ولقد كانت السيطرة على تقنيات الإعلام ومحتوى النشطاء الذي ينتشر من خلالها على المحك دائمًا خلال موجات الاحتجاجات، خاصة عندما نظرت السلطات العامة إلى التحركات الهائلة كتهديد مباشر لسلطتها. وغالبًا ما تستخدم الحكومات في الدول الديمقراطية والاستبدادية طريقة أساسية جدًا، ولكنها فعالة إلى حد ما، للتحكم في وسائل الإعلام الرقمية. فخلال عمليات التعبئة، يحاولون قطع الاتصال عبر الإنترنت من خلال أربعة أشكال مختلفة من القمع: إجبار مزودي خدمات الإنترنت على منع الوصول إلى خدماتهم عبر الإنترنت؛ واعتقال أو تخويف الناشطين الأفراد المحوريين في إنتاج معلومات الحركات؛ وإغلاق مواقع أو بوابات محددة؛ وإغلاق شبكة الإنترنت بأكملها في الدولة (Howard, Agarwal and Hussain 2011).

وفي الواقع، في حالة التعبئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن أفضل دليل على أن وسائل الإعلام الرقمية كانت عاملًا مهمًا في الربيع العربي هو أن الديكتاتوريين عاملوها على هذا النحو. والشهور التي حدث فيها الربيع العربي كان بها أكثر حالات انقطاع التيار الكهربائي وإغلاق الشبكة واعتراض الأدوات حتى الآن. ولكن مثلما كان للنشطاء تاريخ طويل في استخدام وسائل الإعلام الرقمية، فإن الأنظمة الاستبدادية لها تاريخ في الاستجابة للتواصل السياسي الذي يحدث عبر الشبكات الرقمية. (Howard and Hussain 2013, 69)

وفي حالة الانتفاضة المصرية، على سبيل المثال، قرر النظام الاستبدادي إغلاق الوصول إلى الإنترنت عندما اكتسبت التعبئة في الشوارع مشاركين. وعلاوة على ذلك، وكما هو الحال في حالة التعبئة، هناك أيضًا في حالة التعبئة المضادة عملية انتشار مزدوج، وتعني التكيف من خلال التعلم ولكن أيضًا مع الابتكار

(della Porta and Tarrow 2011). ومرة أخرى، في الانتفاضات التي حدثت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعلمت الأجهزة الأمنية في دول مثل البحرين والسعودية وسوريا من أخطاء نظرائهم في مصر وتونس، ليس فقط من خلال مراقبة المعلومات على شبكة الإنترنت ولكن أيضًا باستخدام تقنيات جديدة للسيطرة على المعارضة الناشئة. وفي الواقع، يمكن أن يكون استخدام تقنيات الإنترنت في أيدي الدول أكثر تطورًا في منع وقمع عمليات التعبئة، كما تشير الفصول الأخرى في هذا الكتاب أيضًا. وفيما يتعلق بالمنع، قد تشارك الجهات الحكومية في حملات إعلامية مضادة خفية على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، كما حدث في عام ٢٠٠٩ في أذربيجان عندما واجه اثنان من المدونين وحشية الشرطة وتم إلقاء القبض عليهما. وفي الأشهر التي أعقبت هذه الأحداث، انخفضت المشاركة السياسية بشكل كبير في البلاد، وكذلك عدد المدونين السياسيين المشاركين، نتيجة لتكتيكات الاستبداد الشبكي من جانب الجهات الحكومية (Pearce and Kendzior 2012). وفيما يتعلق بالقمع، يمكن للجهات الحكومية شراء واستخدام تقنيات الإنترنت الخاصة بالشركات لزيادة قدراتها الاستخباراتية ضد ناشطي المعارضة السياسية. وتم استخدام ما يسمى ببرنامج فحص الحزم العميق Deep Packet Inspection Software القادر على إجراء التنقيب على مستوى عالٍ في أنشطة الناشطين على الإنترنت كأحد الأدوات القمعية في إيران وليبيا والبحرين وسوريا، حيث تم استخدامه أيضًا لرصد وقمع أنشطة خصوم النظام (Fuchs 2013). وخلال احتجاجات "احتلوا وول ستريت"، وبدلاً من ذلك، استخدمت قوات الشرطة برمجيات التعرف على الوجوه بالإضافة إلى بيانات فيسبوك البصرية من أجل التعرف على النشطاء الذين شاركوا في التعبئة (Hodai 2013).

ومع ذلك، فإن استخدام تكنولوجيات الإنترنت في سياق التحركات السياسية يتطور دائمًا وفقًا لـ "تأرجح البندول من ميزة للنشطاء، إلى أداة للانتقام الحكومي، إلى نزاع تكتيكي شديد بين الاثنين" (Joyce 2011). وفي الواقع، وكما هو الحال بشكل متكرر حينما يكون النشاط نشاطًا محفوفًا بالمخاطر؛ كان يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضًا أثناء الاحتجاجات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحد من مخاطر القمع (على سبيل المثال، من خلال استخدام أدوات مثل Hotspot Shield وTor، والتي تحفظ إخفاء هوية المستخدم)، ونشر معلومات حول كيفية تحسين الأمن ولفت الانتباه عندما يكون هناك خطر (Eltantawy and Wiest 2011, 1215). لقد تم تقديم ردود إبداعية على حظر النظام للإنترنت والهاتف المحمول (من ٢٨ يناير ٢٠١١، ولمدة خمسة أيام تقريبًا) منها: التغريد على المواقع الإلكترونية من خوادم البروكسي؛ وإعداد حسابات FTP (بروتوكول نقل الملفات) لنقل ملفات الفيديو إلى وسائل الإعلام الدولية؛ و"استخدام الخطوط الأرضية للاتصال بخدمات الإنترنت في البلدان المجاورة عن طريق الاتصال بأرقام دولية مع أجهزة مودم هاتفي أقدم"؛ وحتى اللجوء إلى "استخدام شفرة مورس Morse code، وآلات الفاكس، وراديو هام Ham Radio لنقل الأخبار عن الأحداث على الأرض" (Khamis and Vaughn 2011). ونقل الموقع الإلكتروني لمجموعة "نحن نعيد البناء We Rebuild" الإرسال من محطات إذاعة الهواة المصرية؛ وتم نشر موارد التحايل على التعتيم؛ وكان هناك تهريب "الهواتف الساتلية وأجهزة المودم الساتلية إلى مصر، والتي لم تكن تعتمد على البنية التحتية في مصر لتعمل" (.ibid). وقدمت المدونات نصائح حول كيفية استخدام الاتصال على الهواتف المحمولة وأجهزة اللابتوب، واقترحت الاتصال بمزود خدمة الإنترنت نور

Noor، والتي ظلت تعمل لإنها كان تستخدم من قبل البورصة المصرية والشركات الغربية. ولتسهيل الاتصال من قبل المتظاهرين قام بعض المشتركين بخدمة الواي فاي بإزالة كلمات المرور الخاصة بهم. وعندما أغلقت قناة الجزيرة التلفزيونية في القاهرة، بدأ الناس يشاهدون قناة الجزيرة عبر أقمار هوت بيرد Hotbird وعربسات Arabsat. وواصل المواطنون أيضًا التغريد عبر الاتصال بأصدقائهم في الخارج ومطالبتهم بتغريد رسائلهم أو استخدام أداة "تحدث لتغرد Speak to Tweet"، التي يوفرها مهندسون من تويتر وجوجل وساي ناو، والتي حولت الرسائل الصوتية إلى رسائل تويتر (Eltantawy and Wiest 2011). وعلاوة على ذلك، كانت مواقع الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك وتويتر موجودة في كل مكان فيما يتعلق بفئة المستخدمين الذين يتعاملون معهم: وإذا كان صحيحًا أنهم استخدموا بشكل مكثف من قبل المحتجين، فإنه من الصحيح أيضًا خلال التعبئة الأخيرة أن الحركات المضادة، والجهات الحكومية، وقوى المراقبة حاولوا السيطرة عليها من خلال إجراءات ضد البنية التحتية المادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل توظيفها ضد المتظاهرين خلال مراحل مختلفة من التعبئة (Howard and Hussain 2013). ويمكن أيضًا تحويل فيسبوك وتويتر ومواقع الشبكات الاجتماعية الأخرى إلى أدوات قمعية من قبل الحكومات الاستبدادية التي قد تستخدمها كوسيلة قوية للمراقبة الرقمية لتعقب حسابات المتظاهرين أو بالإضافة إلى ذلك، تشجيع ممارسات قمع الحشود من خلال مطالبة مستخدمي منصات وسائل التواصل الاجتماعي بالتعريف بالنشطاء المشاركين في الاحتجاجات والتنديد بهم.

باختصار، قد يتم استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية من قبل النشطاء وكذلك من قبل خصومهم في علاقة ديناميكية من القوة والقوة المضادة على أساس الفعل ورد الفعل التي تصبح أكثر كثافة خلال ذروة التعبئة. وصحيح أيضًا أن منصات وسائل التواصل الاجتماعي تشكل قوة مشتركة في حد ذاتها تتحدى النشطاء أيضًا أثناء مراحل الكمون. ومواقع الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك في الواقع لها طبيعة تجارية ومؤسسية يمكن أن تعمل كمعوق للفاعلين بالحركة الاجتماعية بطريقتين على الأقل: من خلال تصميم المنصة وسياسات الشركة (Youmans and York 2012). وفي الوقت نفسه، فإن البيانات التي يتم إنتاجها وتداولها عبر مواقع الشبكات الاجتماعية تكون مملوكة ومدارة من قبل الشركات الخاصة: وهذا يجعل الناشطين الذين يستخدمونها أكثر ضعفًا فيما يتعلق بخصوصياتهم ومحتوياتهم، خاصة عندما تتوافق مصالح الشركات الخاصة مع رغبة قمع الدولة في أوقات التعبئة. ومع ذلك، يجب القول إن الجهات الفاعلة في الحركة الاجتماعية حاولت مواجهة قوة مواقع الشبكات الاجتماعية التجارية والمشتركة من خلال المشاركة في تطوير البنى التحتية المستقلة للاتصال. وبدأت الجماعات الناشطة - حتى قبل الاحتجاجات الأخيرة وأثناء مراحل الكمون التي لا يشاركون فيها في الاحتجاجات - بتجربة إنشاء منصات وسائل التواصل الاجتماعي التي تم وضعها خارج منطق السوق في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من استهدافها للأفراد الذين يعملون أيضًا خارج بيئة الحركة الاجتماعية؛ ترتبط منصات وسائل التواصل الاجتماعية هذه بشكل جوهري بالنشاط. وهي تدعم إنشاء بنى تحتية مستقلة للاتصال، وغالبًا ما يتم تصميمها مع وضع احتياجات الناشطين في الاعتبار - على سبيل المثال، فيما يتعلق بحماية البيانات. ويمكن اعتبار إنشاء مثل هذه البنى التحتية المستقلة للاتصال شكلاً من أشكال النشاط في حد ذاته. فقبل نشر منصات التواصل الاجتماعي بكثير، زودت

مجموعات من التقنيات الراديكالية مثل Riseup وAutistici/Inventati الناشطين برسائل البريد الإلكتروني وقوائم المناقشة والمنتديات وخدمات المدونات التي سمحت بمستويات عالية من حماية البيانات (Barassi and Treré 2012). وعلاوة على ذلك، بدأت الجهات الفاعلة في الحركة الاجتماعية في الآونة الأخيرة بتجربة خدمات الإنترنت والمنصات التي تقدم وظائف مماثلة للمنصات الإعلامية الجماعية مقترنة بحماية قوية للبيانات ومنصات مصممة لتلبية احتياجات الناشطين، تضم Crabgrass وBriar وThimbl.

رابعًا: الخاتمة:

ناقشنا في هذا الفصل ثلاثة جوانب مختلفة تتعلق بأدوار مواقع التواصل الاجتماعي في الاحتجاجات التي وقعت مؤخرًا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب أوروبا وأمريكا الشمالية. وتناولنا أولاً أوجه التشابه بين هذه المجموعة المتنوعة من الاحتجاجات، مع الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص إمكاناتها التواصلية وتناقضها مع استخدام الإنترنت خلال حركة العدالة العالمية التي حدثت بين أواخر التسعينات وأوائل الألفية الثالثة. ثم قدمنا بُعدين مهمين لدراسة التعبئة - البعد الزمني والاتصالي - واستخدمناهما لتقديم بعض التصورات حول كيفية انخراط منصات وسائل التواصل الاجتماعي في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية ومناهضة التقشف. ويوضح هذا الفصل من خلال الاستناد إلى مصادر ثانوية ودراسات قائمة حول هذا الموضوع أن هناك على الأقل خطين من البحوث يبدوان مثمرين بشكل خاص لفهم دور منصات وسائل التواصل الاجتماعي في التعبئة المعاصرة. وبصرف النظر عن إدخال مواقع الشبكات الاجتماعية في قائمة الاتصالات الأوسع نطاقًا التي تستخدمها الحركات الاجتماعية، فإن الأبحاث سوف تستفيد من أطر مقارنة أكثر وضوحًا. على الجانب الأول؛ فإن المقارنة عبر الزمن التي تأخذ في الحسبان االأمور الزمنية المتنوعة للحركات الاجتماعية مطلوبة لفهم الاختلافات التي تتسم بها مواقع الشبكات الاجتماعية: فمن منظور طويل المدى؛ هي مقارنة تدفقات الاتصالات والممارسات الإعلامية في الحركات الاجتماعية الحالية والماضية، ومن منظور متوسط المدى؛ مقارنة استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي في المراحل المختلفة للتعبئة، وعلى وجه الخصوص، مقارنة دورها في مراحل الكمون والوضوح من النضال. وأخيرًا، من منظور قصير المدى؛ النظر في كيفية استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية خلال أنشطة الحركة الاجتماعية المختلفة في الكشف اليومي للأحداث في ذروة التحركات. وعلى الجانب الآخر، فإن أخذ البعد الاتصالي للحركات الاجتماعية في الاعتبار يمهد الطريق لمقارنة استخدام الجهات المختلفة لمواقع الشبكات الاجتماعية خلال التعبئة. وسيكون هذا الاتجاه مثيرًا للاهتمام بشكل خاص لإلقاء الضوء على ديناميكيات السلطة التي تحدث داخل وخارج بيئة الحركة الاجتماعية عندما تدخل مواقع الشبكات الاجتماعية في اللعبة. وسيكون من المفيد أيضًا أن نفهم، إلى أي مدى يستخدم المؤيدون ووسائل الإعلام الجماهيرية والخصوم منابر وسائل التواصل الاجتماعي أثناء التعبئة وأهدافهم من ذلك.

المراجع

Aday, Sean, Henry Farrell, Deen Freelon, Marc Lynch, John Sides and Michael Dewar. 2013. Watching from Afar: Media Consumption Patterns around the Arab Spring. *American Behavioral Scientist* 57 (7): 899–919.

Alexander, Anne. 2010. Leadership and Collective Action in the Egyptian Trade Unions. *Work, Employment & Society* 24 (2): 241–259.

Allan, Stuart, and Einar Thorsen. 2009. *Citizen Journalism: Global Perspectives.* New York: Peter Lang.

Aouragh, Miryam, and Anne Alexander. 2011. The Egyptian Experience: Sense and Nonsense of the Internet Revolution. *International Journal of Communication*

5: 1344–1358.

Bang, Aragorn. 2011. *Occupy Everything: Anarchists in the Occupation Movement 2009–2011.* Berkley, CA: Little Black Cart.

Barassi, Veronica, and Emiliano Treré. 2012. Does Web 3.0 come after Web 2.0? Deconstructing theoretical assumptions through practice. *New Media & Society* 14 (8): 1269–1285.

Baumgarten, Britta. 2013. Geração à Rasca and Beyond: Mobilizations in Portugal after 12 March 2011. *Current Sociology* 61 (4): 457–473.

Bennett, W. Lance, and Alexandra Segerberg. 2013. *The Logic of Connective Action: Digital Media and the Personalization of Contentious Politics.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Bensalah, Mounir. 2012. *Reseaux Sociaux et Revolutions Arabes?* Paris: Michalon Editeur.

Beissinger, Mark R. 2002. *Nationalist Mobilization and the Collapse of the Soviet State*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Castells, Manuel. 2012. *Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age.* Malden, MA: Polity Press.

Cottle, Simon. 2011. Media and the Arab Uprisings of 2011: Research Notes. *Journalism* 12 (5): 647–659.

Della Porta, Donatella. 2007. *The Global Justice Movement: Cross National and Transnational Perspectives.* London: Paradigm.

———. 2013. *Can Democracy Be Saved: Participation, Deliberation and Social Movements.* Oxford: Polity Press.

———. 2014. *Mobilizing for Democracy.* Oxford: Oxford University Press.

Della Porta, Donatella, and Alice Mattoni. 2012. Cultures of Participation in Social Movements. In *The Participatory Cultures Handbook*, edited by Aaron Delwiche and Jennifer Jacobs Henderson, 170–181. London: Routledge.

Della Porta, Donatella, and Lorenzo Mosca. 2005. Global-Net for Global Movements?

A Network of Networks for a Movement of Movements. *Journal of Public Policy* 25 (1): 165–190.

Della Porta, Donatella, and Sidney Tarrow. 2011. Interactive Diffusion: The Coevolution of Police and Protest Behavior with an Application to Transnational Contention. *Comparative Political Studies* 45 (1): 119–152.

Downing, John. 2008. Social Movement Theories and Alternative Media. *Communication, Culture & Critique* 1 (1): 40–50.

Duncombe, Stephen. 1997. *Notes from Underground: Zines and the Politics of Alternative Culture.* London: Verso.

Earl, Jennifer, and Katrina Kimport. 2011. *Digitally Enabled Social Change: Activism in the Internet Age.* Boston, MA: MIT Press.

El-Mahdi, Rabab, and Philip Marfleet. 2009. *Egypt: The Moment of Change.* London: Zed Books.

Eltantawy, Nahed, and Julie B. Wiest. 2011. Social Media in the Egyptian Revolution: Reconsidering Resource Mobilization Theory. *International Journal of Communication* 5: 1207–1224.

Fuchs, Christian. 2013. Societal and Ideological Impacts of Deep Packet Inspection Internet Surveillance. *Information, Communication & Society* 16 (8): 1328–1359.

Gamson, William A. 2004. Bystanders, Public Opinion and the Media. In *The Blackwell Companion to Social Movements*, edited by David A. Snow, Sarah A. Soule and Hanspeter Kriesi, 242–261. Oxford: Blackwell.

Gamson, William A., and Gadi Wolfsfeld. 1993. Movements and Media as Interacting Systems. *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 528: 114–125.

Gelvin, Jame L. 2013. Conclusion: The Arab World at the Intersection of the National and the Transnational. In *The Arab Spring: Change and Resistance in the Middle East* , edited by Mark L. Haas and David W. Lesch, 238–255. Boulder, CO: Westview Press.

Gerbaudo, Paolo. 2012. *Tweets and the Streets: Social Media and Contemporary Activism.* London: Pluto Press.

Gitlin, Todd. 2012. *Occupy Nation: The Roots, the Spirit, and the Promise of Occupy Wall Street.* New York: It Books.

Gladwell, Malcolm. 2010. Small Change. *New Yorker*, October 4. http://www.newyorker.com/reporting/2010/10/04/101004fa_fact_gladwell.

Graeber, David. 2012. *The Democracy Project: A History, a Crisis, a Movement*. London: Allen Lane.

Hodai, Beau. 2013. *Dissent or Terror: How the Nation's Counter Terrorism Apparatus, in Partnership with Corporate America, Turned on Occupy Wall Street*. Center for Media and Democracy. http://www.prwatch.org/files/Dissent%20or%20Terror%20FINAL_0.pdf.

Howard, Philip N. 2010. *The Digital Origins of Dictatorship and Democracy: Information Technology and Political Islam.* Oxford: Oxford University Press.

Howard, Philip N., Sheetal D. Agarwal and Muzammil M. Hussain. 2011. When Do States Disconnect Their Digital Networks? Regime Responses to the Political Uses of Social Media. *Communication Review* 14 (3): 216–232.

Howard, Philip N., and Muzzamil M. Hussain. 2013. *Democracy's Fourth Wave?: Digital Media and the Arab Spring*. Malden, MA: Oxford University Press.

Ibahrine, Mohammad. 2008. Mobile Communication and Sociopolitical Change in the Arab World. In *Handbook of Mobile Communication Studies*, edited by James E. Katz, 257–272. Cambridge, MA: MIT Press.

Joyce, Mary. 2011. The Proof Is in the Pendulum: A History of Digital Activism and Repression. *Meta-Activism Blog*. http://wp.me/p12vbQ-DB.

Juris, Jeffrey S. 2005. The New Digital Media and Activist Networking within Anticorporate Globalization Movements. *ANNALS of the American Academy of Political and Social Science* 597 (1): 189–208.

———. 2012. Reflections on #Occupy Everywhere: Social Media, Public Space, and Emerging Logics of Aggregation. *American Ethnologist* 39 (2): 259–279.

Kavada, Anastasia. 2013. Internet Cultures and Protest Movements: The Cultural Links between Strategy, Organizing and Online Communication. In *Mediation and Protest Movements*, edited by Bart Cammaerts, Alice Mattoni and Patrick McCurdy, 75–94. Bristol: Intellect.

Khamis, Sahar, and Katherine Vaughn. 2011. Cyberactivism in the Egyptian Revolution: How Civic Engagement and Citizen Journalism Tilted the Balance. *Arab Media and Society* 13 (3). http://www.arabmediasociety.com/?article=769.

Kidd, Dorothy. 2003. Indymedia.org: A New Communications Commons. In *Cyberactivism: Critical Theories and Practices of On-line Activism*, edited by Martha McCaughey and Michael D. Ayers, 47–69. New York: Routledge.

Koopmans, Ruud. 2004. Protest in Time and Space: The Evolution of Waves of Contention. In *The Blackwell Companion to Social Movements*, edited by David A. Snow, Sarah Anne Soule and Hanspeter Kriesi, 19–46. Oxford: Wiley-Blackwell.

Lim, Merlyna. 2012. Clicks, Cabs, and Coffee Houses: Social Media and Oppositional Movements in Egypt, 2004–2011. *Journal of Communication* 62 (2): 231–248.

Ling, Richard, and Birgitte Yttri. 2002. Hyper-Coordination via Mobile Phones in Norway. In *Perpetual Contact Mobile Communication, Private Talk, Public Performance*, edited by James E. Katz and Mark Aakhus, 139–169. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Lotan, Gilad, Erhardt Graeff, Mike Ananny, Devin Gaffney, Ian Pearce and danah boyd. 2011. The Revolutions Were Tweeted: Information Flows during the 2011 Tunisian and Egyptian Revolutions. *International Journal of Communication* 5: 1375–1405.

Mattoni, Alice. 2012. *Media Practices and Protest Politics: How Precarious Workers Mobilise.* Burlington, VT: Ashgate.

———. 2013a, February 14. Beyond Celebration: Toward a More Nuanced Assessment of Facebook's Role in Occupy Wall Street. Fieldsights—Hot Spots, *Cultural Anthropology* Online. http://www.culanth.org/fieldsights/84-beyond-celebration-toward-a-more-nuanced-assessment-of-facebook-s-rolein-occupy-wall-street.

———. 2013b. Repertoires of Communication in Social Movement Processes. In *Mediation and Protest Movements*, edited by Bart Cammaerts, Alice Mattoni and Patrick McCurdy, 39–56. Bristol: Intellect.

McAdam, Doug, and William H. Sewell Jr. 2001. It's about Time: Temporality in the Study of Contentious Politics. In *Silence and Voice in the Study of Contentious Politics*, edited by Ronald Aminzade, 89–125. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Melucci, Alberto. 1982. *L'invenzione Del Presente?: Movimenti, Identità, Bisogni Individuali.* Bologna: Il Mulino.

———. 1989. *Nomads of the Present?: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society.* Philadelphia, PA: Temple University Press.

Monterde, A., and John Postill. 2014. Mobile Ensembles: The Uses of Mobile Phones for Social Protest by Spain's Indignados. In *The Routledge Companion to Mobile Media*, edited by Gerard Goggin and Larissa Hjorth. London: Routledge.

Morozov, Evgeny. 2012. *The Net Delusion: The Dark Side of Internet Freedom.* New York: PublicAffairs.

Morris, Douglas. 2004. Globalization and Media Democracy: The Case of Indymedia. In *Shaping the Network Society: The New Role of Civil Society in Cyberspace*, edited by Douglas Schuler and Peter Day, 325–352. Cambridge, MA: MIT Press.

Nunns, Alex, and Nadia Idle. 2011. *Tweets from Tahrir: Egypt's Revolution as It Unfolded, in the Words of the People Who Made It.* New York: OR Books.

Olesen, Thomas. 2013. "We Are All Khaled Said": Visual Injustice Symbols in the Egyptian Revolution, 2010–2011. *Research in Social Movements, Conflicts and Change* 35 (March): 3–25.

Papacharissi, Zizi, and Maria de Fatima Oliveira. 2012. Affective News and Networked Publics: The Rhythms of News Storytelling on #Egypt. *Journal of Communication* 62 (2): 266–282.

Pearce, Katy E., and Sarah Kendzior. 2012. Networked Authoritarianism and Social Media in Azerbaijan. *Journal of Communication* 62 (2): 283–298.

Pickard, Victor W. 2006. United Yet Autonomous: Indymedia and the Struggle to Sustain a Radical Democratic Network. *Media Culture and Society* 28 (3): 315–336.

Postill, John. 2012. New Protest Movements and Viral Media. *Media/anthropology.* http://johnpostill.com/2012/03/26/new-protest-movements-and-viral-media/.

Romanos, Eduardo. 2013. Collective Learning Processes within Social Movements: Some Insights into the Spanish 15M/Indignados Movement. In *Understanding European Movements: New Social Movements, Global Justice Struggles, Antiausterity Protest* , edited by Cristina Flesher Fominaya and Laurence Cox, 203–219. Abingdon: Routledge.

Rucht, Dieter. 2004a. Movements Allies, Adversaries and Third Parties. In *The Blackwell Companion to Social Movements*, edited by David A. Snow, Sarah Anne Soule and Hanspeter Kriesi, 197–216. Oxford: Wiley-Blackwell.

———. 2004b. The Quadruple "A": Media Strategies of Protest Movements since 1960s. In *Cyberprotest: New Media, Citizens and Social Movements*, edited by Wim B. Van de Donk, 25–48. London: Routledge.

Sampedro, Victor Blanco. 2005. *13-M: Multitudes on Line.* Madrid: Los Libros de la Catarata.

Tarrow, Sydney. 1989. *Democracy and Disorder: Social Conflict, Political Protest and Democracy in Italy, 1965–1975.* New York: Oxford University Press.

———. 1994. *Power in Movement.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Tejerina, Benjamín, Ignacia Perugorría, Tova Benski and Lauren Langman. 2013. From Indignation to Occupation: A New Wave of Global Mobilization. *Current Sociology* 61 (4): 377–392.

Tilly, Charles. 1978. *From Mobilization to Revolution.* Reading, MA: Addison-Wesley.

———. 1995. Contentious Repertoires in Great Britain, 1758–1834. In *Repertoires & Cycles of Collective Action*, edited by Mark Traugott, 15–42. Durham, NC: Duke University Press.

Tilly, Charles, and Sidney G. Tarrow. 2007. *Contentious Politics.* Boulder, CO: Paradigm.

Tufekci, Zeynep, and Cristopher Wilson. 2012. Social Media and the Decision to Participate in Political Protest: Observations from Tahrir Square. *Journal of Communication* 62 (2): 363–379.

Wall, Melissa, and Sahar El Zahed. 2011. "I'll Be Waiting for You Guys": A YouTube Call to Action in the Egyptian Revolution. *International Journal of Communication* 5: 1333–1343.

Youmans, William Lafi, and Jillian C. York. 2012. Social Media and the Activist Toolkit: User Agreements, Corporate Interests, and the Information Infrastructure of Modern Social Movements. *Journal of Communication* 62 (2): 315–329.

القسم الثاني: القوى المدنية والعالمية المضادة.

الفصل الثالث: الشعبوية ٢.٠؛ نشاط وسائل التواصل الاجتماعي، ومستخدم الإنترنت العام، والديمقراطية التفاعلية المباشرة.

الفصل الرابع: حركة أنونيموس؛ النضال البرمجي والسياسة المعاصرة.

الفصل الثالث: الشعبوية ٢.٠[١]

نشاط وسائل التواصل الاجتماعي، ومستخدم الإنترنت العام، والديمقراطية التفاعلية المباشرة.

باولو جيرباودو Paolo Gerbaudo

أولاً: المدخل:

إن الاعتماد المعروف لوسائل التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك وتويتر في موجة الاحتجاجات الشعبية أو باختصار "الموجة الشعبية" من سياسات مناهضة التقشف ومناهضة النظم الحاكمة في عام ٢٠١١-٢٠١٣ - التي اتضحت من الحركات الاحتجاجية مثل احتلوا وول ستريت والغضب، وصعود أحزاب رقمية جديدة مثل "حركة ٥ نجوم في إيطاليا 5-Star Movement" و"حزب إكس Partido X في إسبانيا" - لايجب أن ينظر إليه على أنه خطوة جديدة في التطور الخطي للنشاط عبر الإنترنت. بل بالأحرى، فإن استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك وتويتر - كمنصات للتنظيم والتجنيد والتعبئة - يشكل في العديد من النواحي حربًا حقيقية في هذا المسار. إن التحول نحو استخدام منصات الاتصال التجارية لا يشمل فقط الدوافع العملية للفعّالية - مثل هدف الوصول إلى عدد أكبر من الناس - بل يعكس أيضًا نظرة عالمية مختلفة عن تلك التي تخللت السياسة الراديكالية في العقود السابقة. وبالتحديد يُظهر الانفصال عن الاتجاه الذي يؤكد على الحركة المناهضة للعولمة التي تركز بشكل كبير على الحاجة إلى إنشاء منصات مستقلة وذاتية الإدارة تجسدت في ظهور مواقع إخبارية بديلة مثل إنديميديا Indymedia ومقدمي خدمات الإنترنت البديلة (ISPs).

بالنسبة للنشطاء المناهضين للعولمة، كانت الإنترنت إلى حد كبير استمرارًا لسياسات الجماعات الصغيرة الخاصة بهم من جماعات التقارب والتجمعات والأوساط الاجتماعية، وكلها متصلة ببعضها البعض في اتحادات غير مستقرة (see, e.g., Juris 2008). وبالنسبة لنشطاء الموجة الشعبية بدلاً من ذلك تم استغلال وسائل التواصل الاجتماعي العامة وتحويلها إلى وسيلة موسعة للتعبئة الجماهيرية (Gerbaudo 2012). وأصبحت مواقع الشبكات الاجتماعية تشكل أدوات لسياسات جماهيرية رقمية ناشئة مناهضة للسلطة

---

(١) التحررية Populism 2.0 'شعبوية وسائل التواصل الاجتماعي'، وهي لا تستند إلى أيديولوجية متكاملة وإنما إلى إرادة الشعب التي يجب أن تسود، وأن السياسات العامة ينبغي أن تستهدف مصلحة الأغلبية الساحقة من المواطنين، وأنها تعتمد على التواصل المباشر مع المواطنين والعزف على عواطفهم. (المترجم).

والتي أستكشفها في هذا الفصل من خلال مفهوم "الشعبوية ٢.٠ Populism 2.0".[٢] والشعبوية ٢.٠ ليس المقصود بها معنى ازدرائي، وهي تشير إلى إيديولوجيا[٣] أو بشكل أدق توجه إيديولوجي يرى وسائل التواصل الاجتماعي كوسائل لمخاطبة "الشعب" بمعنى مجمل المجتمع السياسي أو شبه المجمل، وهو ما جسده بشكل مثالي شعار حملة احتلوا الشهير "نحن الـ ٩٩ في المائة". واستخدمت الشعبوية التقليدية بدءًا بحزب الشعب في الولايات المتحدة وسائل الإعلام الجماهيري من الصحافة ثم البث في وقت لاحق باعتباره القناة الرئيسية التي يمكن من خلالها مخاطبة ذلك الكيان الغامض الذي يندرج تحت اسم "الشعب" (Postel 2007; Kazin 1998). ويستخدم النشطاء المعاصرون الويب ٢.٠ من مواقع الشبكات الاجتماعية بدرجة كبيرة لتحقيق نفس الغرض. ويسعون جاهدين للاستفادة من الوصول الهائل الذي تسهله مواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن ميزاتها التفاعلية، مثل الإعجاب والمشاركة والتعليق وإعادة النشر، لبناء شكل جديد من أشكال السياسة الجماهيرية التي تلائم مجتمعًا يجتاحه انتشار مواقع الشبكات الاجتماعية وتواجهه العواقب الاجتماعية للأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

وفي محاولة لفهم روح الشعبوية ٢.٠، أقوم في هذا الفصل بتحليل أشكال مختلفة من "نشاط وسائل التواصل الاجتماعي" ليتم فهمها بالمعنى الوصفي الأساسي كنشاط تدعمه منصات وسائل التواصل الاجتماعي. إنني أدرس تطور نشاط وسائل التواصل الاجتماعي عبر مختلف الحركات الاجتماعية والسياسية التي ظهرت خلال "الموجة الشعبية"، بإعارة الانتباه إلى الخطابات والممارسات والتخيلات الناشئة التي تصاحب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وتحديدًا أركز على عدد مختار من الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية التي كانت في صدارة هذه الموجة السياسية. وأستفيد من مجموعتين من دراسات الحالة بواقع حالتين لكل مجموعة:

(١) استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الحركات الشعبية ٢٠١١-٢٠١٣، مع إشارة خاصة إلى حركة الغضب في إسبانيا وحركة احتلوا وول ستريت في الولايات المتحدة.
(٢) استخدام وسائل التواصل الاجتماعي داخل الأحزاب الرقمية الناشئة المرتبطة بالموجة الشعبية، مع التركيز على حالات حزب حركة ٥ نجوم المناهض لنظام الحكم والفساد في إيطاليا وحزب إكس في إسبانيا.

ومن المسلم به أن دراسات الحالة هذه تعرض بعض الاختلافات المهمة التي سيتم مناقشتها بشيء من التفصيل. ومع ذلك، يمكن تحليلهم معًا كجزء من نفس "الجمهور"، نظرًا لأنهم نظروا إلى بعضهم البعض كجزء من موجة سياسية مشتركة، وتشاركوا عددًا من الممارسات والرؤى، بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأدوات سياسية.

---

(٢) لا تستخدم كلمة "الشعبوية" بالمعنى المقصور المعتاد، بل بمعنى سياسة "الشعب"، مثلما نوقشت من بين أمور أخرى، من قبل إرنستو لاكلاو Ernesto Laclau (2005).

(٣) استخدام المؤلف لمصطلح "الإيديولوجية" ليس بالمعنى الماركسي "الوعي الكاذب False Consciousness" ولكن بالمعنى المستخدم في تيار جرامشي للتحليل الذي يرى الأيديولوجية كنظام عمل للقيم والمعتقدات التي تسمح لمجموعات مختلفة بفهم العالم (Gramsci 1973).

بعد أن وضعنا تصور الغرض والمجال العام لهذا الفصل، يمكن تلخيص نقاشاته الآن كالتالي. يعكس نشاط وسائل التواصل الاجتماعي المعاصر بعض السمات الخطابية المرتبطة تقليديًا بالشعبوية، ولكن محدثة بطريقة تلائم الديناميكيات المناسبة للبنية الاتصالية للويب ٢.٠، مع تثمينها لعنصر التفاعلية والمشاركة. وفي هذا السياق، فإن السمات التقليدية للشعوبية (الدعوة إلى الوحدة، والخطاب المناهض لنظام الحكم والمناهض للمؤسسات، والسعي إلى الديمقراطية المباشرة، والشك في الوسطاء[٤]) تصبح متطابقة مع مجموعة من المجازات التي تشكل ما يمكن أن نسميه 'إيديولوجية وسائل التواصل الاجتماعي' (التفاعلية، والانفتاح، والطبيعة المباشرة). وتستفيد الحركات والأحزاب الناشئة في الموجة الشعبية من ميزات وسائل التواصل الاجتماعي هذه كوسائل للدعوة إلى جمهور شديد التنوع لكن متجانس من مستخدمي الإنترنت ولمخاطبة الشخص المستهدف المتمثل في "مستخدم الإنترنت العام" Generic Internet User (GIU) لتعبئته ضد النخب الاقتصادية والسياسية. والمنتج من هذا التكيف هو صعود شعبوية تفاعلية وتشاركية: الشعبوية ٢.٠.

سوف يتم فهم تكيف المنطق الشعوبي مع بيئة الاتصال الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي بالتفصيل من خلال التركيز على محورين (انظر الجدول ٣.١)، يمكننا من خلالهما أن نثمن تطابق السمات الشعبية العامة مع المكاسب المادية الخاصة للويب ٢.٠:

(١) *الشخص المستهدف Ideal subject* وهو المخاطب من قبل جهود التعبئة.
(٢) *المطلب المُوَحِّد Unifying demand* الذي يشكل الأساس لخطابات التعبئة.

الجدول ٣.١: الترادف بين المنطق الشعوبي التقليدي والشعبوية ٢.٠

	الشعبوية التقليدية	**الشعبوية ٢.٠ (التحررية)**
الشخص المستهدف	الشخص العادي	مستخدم الإنترنت العام
المطلب الموحِّد	الديموقراطية المباشرة	الديموقراطية ٢.٠ (الديموقراطية التفاعلية)

وعند مستوى الشخص الاجتماعي المستهدف، نرى تكيّفًا للتخيل التقليدي "للرجل العادي" الذي يؤكد تاريخ الشعبوية في تكيفاته المختلفة، في شكل مستخدم الإنترنت العام. وعند مستوى المطلب الموحِّد نشهد تكيف مطلب الديمقراطية المباشرة التي تشكل سمة اعتيادية للحركات الشعبية منذ وقت حزب الشعب في الولايات المتحدة (Mény and Surel 2002) مع مشروع للديمقراطية التفاعلية أو ديمقراطية ٢.٠. ويمكننا الآن تناول هذين المستويين بمزيد من التفصيل:

١. تصبح الرسائل داخل حركات الموجة الشعبية موجهة إلى "مستخدم الإنترنت العام"، باعتبارها تكيف ويب ٢.٠ *للشخص المستهدف* الشعبوي من "الرجل العادي". ومستخدم الإنترنت العام هو

(٤) ممثلو الشعب. (المترجم).

مستخدم ويب ٢.٠ "عادي" تخيلي. وهذا هو شخص يُعتبر اشتراكه في عدد من الخدمات، مثل فيسبوك أو تويتر أو جوجل بلس أو يوتيوب مؤهلاً له بشكل تلقائي كهدف لنداءات التعبئة. وتتم مخاطبة مستخدم الإنترنت العام بغض النظر عن انتماءاته السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية. ويتم استهدافه ببساطة استنادًا إلى الافتراض التكنولوجي اليوتوبي بأنه من خلال كونه مستخدمًا للانترنت، فإنه على الأرجح سوف يتشارك مع مستخدمي الإنترنت الآخرين شكًا عامًا تجاه البيروقراطيات القائمة، وكذلك الوصول المباشر إلى المعلومات غير الخاضعة للرقابة، على الأرجح لجعله شخصًا سياسيًّا واعيًا (see, e.g., Mason 2012).

٢. إن المطلب الشعبوي التقليدي للديمقراطية المباشرة يتم ترجمته إلى مشروع ديمقراطية تفاعلية أو ديمقراطية ٢.٠. وتشير الديمقراطية ٢.٠ إلى مشروع ديمقراطي يستفيد من الميزات التفاعلية للويب ٢.٠، مثل الإعجاب والتعليق والمشاركة. ويتم اعتماد هذه الميزات كوسائل لتشاور دائم وديمقراطية إلكترونية استفتائية مستندة إلى مبدأ "الإعجاب الواحد؛ بصوت واحد". وتقوم حركات وأحزاب الموجة الشعبية باستمرار بقياس دعمها وتقييم قابلية تمثيل مطالبها لجموع المواطنين من خلال هذه الأدوات. وفي بعض الحالات يطلبون أيضًا دمج هذه الممارسات في المؤسسات القائمة كما هو واضح مع حالة "أحزاب الإنترنت" الناشئة، "مثل حركة ٥ نجوم وحزب إكس. وتكتسب الديمقراطية ٢.٠ - إضافة إلى كونها مطلبًا حيويًّا - دور مصدر التوصيف لهذه التكوينات. وتصبح هذه الفكرة ورمزياتها المتنوعة بالنسبة لهذه الحركات "الدلالة الفارغة Empty Signifier" (Laclau 2005)؛ أي ذلك العنصر الذي يسمح لهوياتهم بالتماسك معًا بغض النظر عن اختلافاتهم الداخلية.

ويتمحور الجزء الرئيسي من هذا الفصل حول تحليل لهذين المستويين، واللذين سيتم تناولهما بعمق في الأقسام المخصصة. وقبل الدخول في هذه المناقشة التجريبية، سأقضي بعض الوقت في وضع إطار نظري لفهم أهمية المنطق الشعبوي لفهم نشاط وسائل التواصل الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، سأقدم بعض المعلومات الأساسية حول الحركات المختلفة التي يتم تناولها في هذا الفصل. ثم بعد إجراء التحليل التجريبي لمستويي الشعبوية ٢.٠، سأتحول إلى تداعياتها السياسية. على وجه التحديد، سأدرس وعدها التحرري وسأتناول تهديدين أساسيين في طريق الشعبوية ٢.٠:

(١)***الاستفتائية التقنية Techno-Plebiscitarianism***. حيث تظهر في الميل إلى إفساد مبدأ التعددية.

(٢) ***الإجرائية التقنية Techno-Proceduralism***. حيث يظهر في الهوس بالأساليب والإهمال النسبي للمطالب الجوهرية الخارجة عن المطلب الرئيسي للديمقراطية ٢.٠.

ثانيًا: الشعبوية في "الويب الاجتماعي الجماهيري":

في البداية يبدو الحديث عن ’الشعبوية ٢.٠‘ أو شعبوية وسائل التواصل الاجتماعي غير متسق، نظرًا لأن الدلالات المرتبطة بهذين المصطلحين تبدو متعارضة مع بعضها البعض. وترتبط وسائل التواصل

الاجتماعي والإنترنت عمومًا بتخيل الشبكة، من بناء لآخر، حيث تحافظ كل عقدة على استقلاليتها، مثلما تم نشره في دراسة مانويل كاسيلز Manuel Castells (see, e.g., 1996, 2000). وبدلاً من ذلك، فإن مصطلح "الشعبوية" يستحضر على الفور أفكارًا من السياسات الجماهيرية والتجانس والتضامن الجمعي القوي. إذن كيف يمكن لهذين القطبين المتعارضين على ما يبدو أن يجتمعا؟ وبأي طريقة تشبه الأشكال الحالية للنشاط التي ظهرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي المنطق الشعوبي؟ وكما سأوضح في هذا القسم النظري، فإن هناك التقاءات مدهشة بين خصائص الويب ٢.٠ والخصائص الاعتيادية للسياسات الشعبية. إن التأكيد التقليدي للشعبوية على وحدة الأفراد المقسمين ينسجم بشكل جيد مع تجميع وسائل التواصل الاجتماعي للأطر الفردية للمستخدم والتكتل المتزايد للبرامج التي تغذي تفاعلاته (Gerbaudo 2013a). هذا الالتقاء بين السياسات الشعبوية والويب ٢.٠ يثبت الفعَّالية بشكل خاص في وقت السخط السياسي الواسع النطاق وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والتي أثرت على مجموعة واسعة ومتنوعة من الخصائص السكانية الاجتماعية.

وتتمثل العقبة الأولى التي يجب التغلب عليها في تطوير مناقشة للشعوبية ٢.٠ في حقيقة أن مصطلح "الشعبوية" في المناقشات العامة يستخدم في الغالب بمعنى ازدرائي. وفي أوروبا على وجه الخصوص، استخدم هذا المصطلح للإشارة إلى سياسات الجناح اليميني المعادية للأجانب، كما اتضح من ظواهر مثل ليجا نورد Lega Nord في إيطاليا، ورابطة الدفاع الإنجليزية English Defence League، وجوببيك Jobbik في المجر. بيد أن هذا الاستخدام الازدرائي للمصطلح يتجاهل التاريخ الطويل للشعبوية التقدمية، من حزب *نارودنيكي narodniki* الروسي إلى حزب الشعب الأمريكي، لينتهي بالشعبية الجديدة الاشتراكية لهوغو شافيز وإيفو موراليس Hugo Chavez and Evo Morales. علاوة على ذلك، من الممكن أن نرى فيما وراء بعض وصمات الشعبوية، بغض النظر عن طبيعتها التقدمية أو الرجعية، موقفًا نخبويًا معينًا مع الاتجاه والنظر بالخوف لتلك المناسبات التي يتعبأ فيها الناس خارج الأبنية القائمة مسبقًا (Mény and Surel 2002). وقد سيطر هذا الفهم السلبي للشعوبية أيضًا على النقاش حول تحول السياسات الشعبوية في العصر الرقمي، كما يتضح في العمل الذي يستخدم مفاهيم مثل "شعوبية الإنترنت Network Populism" (Bratich 2011) أو "الشعبوية الرقمية Digital Populism" (Bartlett, Birdwell, and Littler 2012).

إن مناقشتي للشعوبية تعامل هذا المصطلح كمناقشة محايدة وليست ازدرائية، كمفهوم يمكن في كل ظرف محدد أن يتخذ صفات رجعية أو تقدمية. ومصدر فهمي لهذا المفهوم هو من خلال أعمال جرامشي Gramsci حول مفهوم "الشعب" ومن "الشعبية القومية" (1973) فضلا عن تحليل منظر الجرامشية الجديدة ارنستو لاكلو Ernesto Laclau للشعوبية كمنطق سياسي موجود بدرجات متفاوتة في معظم أشكال السياسة (2005). وفي أعمال جرامشي، يشكل "الناس" فئة تتخطى مفاهيم الطبقة. و"الشعب" هو كتلة "غير متبلورة" (Gramsci 1973, 72) غالبًا ما كان يتم اختزالها في الأداء السلبي عبر التاريخ، والتي يشكل تفعيلها وتعبئتها تحديًا جوهريًا للسياسات التحررية. وقد بنى إرنستو لاكلو Ernesto Laclau تحليله المؤثر للشعوبية حول هذه الرؤية لـ "الشعب" كفئة موسعة وتقريبًا شاملة (see, in particular, 2005). وبالنسبة

للاكلو، فإنه على النقيض من منظري الشعبوية المعروفين مثل مارغريت كانوفان Margaret Canovan (1981, 2005) وبول تاغارت Paul Taggart (2000)، فإن الشعبوية ليست إيديولوجية محددة. بل على العكس فالشعبوية هي منطق سياسي مستعرض، يدور حول المناشدة الغير تقسيمية لـ "الشعب" باعتباره مجمل المجتمع السياسي، ويمكن أن يتم استخدامه من قبل كل من اليمين واليسار.

إن المسألة المركزية في الشعبوية كمنطق سياسي هي في الأساس الحساسية للانقسامات بين "الشعب" والتأكيد المتصل بها على الوحدة، أو أكثر تحديدًا الوحدة الشعبية. ووفقا للاكلو يتم فرض هذه الحالة عندما يتم بناء "سلسلة من التكافؤ" عبر مجموعة من المطالب. في هذا السياق، يمثل أحد المطالب العديدة "كدلالة فارغة empty signifier"؛ وهو المطلب الذي من خلال فقده لمعناه الخاص يكون قادر على تكثيف جميع المطالب الأخرى (2005, 73-77). وعندما يحدث هذا ينقسم الفضاء السياسي إلى معسكرين منفصلين بدقة، مع احتمال حدوث عواقب شنيعة على أصحاب السلطة الذين يتعين عليهم مواجهة الحركات ذات القاعدة العريضة. إن هذا الجزء من وصف لاكوو، وتأكيده على المنطق الموحد للشعوبية، يتفق جيدًا مع دانييل ألبرتازي Daniele Albertazzi ومقولة دنكان ماكدونيل Duncan McDonnell بأن الشعبوية هي أيديولوجية "تحرض شعبًا قويًا و*متجانسًا* ضد مجموعة من النخب والخطرين 'الآخرين' الذين كانوا يتم تصويرهم معًا على أنهم يحرمون (أو يحاولون حرمان) أصحاب السيادة من حقوقهم وقيمهم وازدهارهم وهويتهم وصوتهم" (2008, 3). ما يهم بشكل كبير من منظور سياسي عند هذا المستوى هو أن الطابع الرجعي أو التقدمي للشعوبية يعتمد إلى حد كبير على 'الآخرين' الذين يتم تحريض وتوحيد 'الناس' ضدهم، بغض النظر عما إذا كانوا مهاجرين وأقليات عرقية (كما في حالة شعبوية الجناح اليميني) أو النخب الاقتصادية والسياسيين الفاسدين (كما في حالة الشعبوية التقدمية).

ولكن كيف يتم التركيز على الوحدة الشعبية المعتادة للشعوبية مع ميزة تجربة المستخدم الفردية لمواقع الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك وتويتر؟ والخطوة المنطقية الأساسية لحل هذا اللغز هي أنه في الوقت الذي يتم فيه تحريك الشعبوية باستمرار من خلال الرغبة في إعادة تشكيل "الشعب"، فإن هذا الطموح ينبع من تشخيص للمجتمع على أنه مفعم بالفرديّة. وتدعو الحركات الشعبوية إلى شخص مستهدف ينظر إليه على أنه مقسم للغاية، وبالتالي يحتاج إلى عملية إعادة إدماج في البناء الاجتماعي. والأمر الأساسي في السرد الشعبوي هو تعبير "الرجل العادي" في جميع صوره المتعددة: الرجل المجد في العمل، 'الرجل العادي'، الفقراء العاملين، العاطل دون إرادته، المواطن غير الممثل. وتناشد الحركات الشعبوية الأفراد بدلاً من الطبقات أو التجمعات الجمعية الأخرى القائمة مسبقًا. إنها تناشدهم على أساس الإحساس بالإيذاء المشترك أمام المنظمات واسعة النطاق، سواء كانت شركات أو الدولة، والتي تعمل ضد مصالحهم. ويخضع هذا التخيل الاجتماعي لإعادة تكيف قوية في نشاط وسائل التواصل الاجتماعي، مع الشخص المستهدف من الرجل العادي الذي تم تحديثه الآن إلى تعبير "مستخدم الإنترنت العام" بصفته المخاطب التخيلي للنداءات الشعبية.

إن النداءات إلى الوحدة الشعبية والدور الذي يقوم به الرجل العادي كشخص مستهدف لا يكفيان لفهم طبيعة الشعبوية. وسمة أخرى مهمة هي الدور الذي تلعبه الديمقراطية المباشرة كمطلب رئيسي للحركات الشعبوية. ويؤكد إيف ميفني Yves Mény وإيف سورل Yves Surel بشكل مثير للاهتمام بأنه ينبغي فهم

الشعبوية في مقابل الدستورية (2002). والدستورية هي رؤية قانونية للسياسة تهتم بالدفاع عن المؤسسات والقانون والنظام يُنظر إليها على أنها الحصن الوحيد للديمقراطية الحقيقية. والشعبوية بدلاً من ذلك تشدد على السيادة الشعبية، وتدعو إلى أشكال من التدخل المباشر للمواطنين في القرارات التي تؤثر عليهم. ومن المهم عند هذا المستوى أن الحركات الشعبوية بدءًا بالحزب الشعبي في الولايات المتحدة كانت هي المؤيدة الرئيسية لمؤسسات الديمقراطية المباشرة التي تشمل الاستفتاءات والمبادرات الشعبية. وعند هذا المستوى نجد التقاءًا مميزًا بين الشعبوية والسياسات الأناركية[٥]، والتي انتقدت أيضًا الديمقراطية التمثيلية ودافعت عن أشكال من الديمقراطية الشعبية كالتي تتم ممارستها في الجمعيات أو مجالس العمال. وبطبيعة الحال هناك اختلافات مهمة بين هذه التقاليد. ومع ذلك في الوقت نفسه هناك أيضًا أوجه تشابه مثيرة للاهتمام وهامة جدًا لنصل إلى فهم خصوصية ثقافة الاحتجاج المعاصرة، وصعود الأناركية الشعبوية، باعتبارها تزاوجًا للأناركية والشعبوية في مركزها (Gerbaudo 2013b).

لقد قمنا حتى الآن بالكشف عن معنى الشعبوية بعيدًا عن المعنى الازدرائي المرتبط بها في كثير من الأحيان. ولكن ماذا عن الشعبوية ٢.٠؟ هذا المفهوم - الذي تم استخدامه في بعض الأحيان في الوصف الصحفي للحركات والأحزاب الناشئة – وهو يحدد من خلال استخدامي الشخصي للمصطلح العلاقة بين بعض السمات الشعبوية الاعتيادية وبعض إمكانيات الفعل الخاصة للويب ٢.٠. ويجب أن يتم تثمين هذا العلاقة على مستويين:

(١) تفرد تجربة المستخدم، والتي تفضي إلى إعادة تكييف خطاب الرجل العادي باعتباره قوة مُفتتة، تحتاج إلى إعادة تركيبه في الجسد الجمعي لـ 'الجمهور'.
(٢) الطابع الجماهيري للويب المعاصرة، والذي ينسجم جيدًا مع النداءات الجماعية من النوع الشعبي. وينبغي النظر إلى هذين الاتجاهين المتناقضين على أنهما مظهرًا معاصرًا للتكامل بين التخيل للرجل العادي وبين التخيل للجماهير، والذي كما رأينا يكمن في جذور الشعبوية.

والتفرد هي عملية ذات أهمية كبيرة لفهم طبيعة الويب ٢.٠. وويب ٢.٠ هو مصطلح غالبًا ما يستخدم لوصف الشبكة المعاصرة التي تهيمن عليها مواقع الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك وتويتر، وتتميز بتمركزية ما يسمى بالمحتوى الذي ينشئه المستخدم. وقد وصف كل من دانا بويد Danah boyd ونيكول إليسون Nicole Ellison مواقع الشبكات الاجتماعية بأنها:

> "خدمات الويب التي تسمح *للأفراد* (١) بإنشاء ملف شخصي عام أو شبه عام ضمن نظام محدد، (٢) توضيح قائمة بالمستخدمين الآخرين الذين يتشاركون معهم الاتصال، و(٣) عرض ونقل قائمة اتصالاتهم وتلك المعروضة من قبل الآخرين داخل النظام". (2007, 210)

---

(٥) الفوضوية، اللاسلطوية Anarchism وتُعرف أيضًا باسم أناركية وتطلق على أتباعها اسم اللاسلطويون هي فلسفة سياسية رفض التسلسلات الهرمية التي يرونها غير عادلة، أو بدلًا من ذلك تعارض السلطة في تسيير العلاقات الإنسانية. يدعو أنصار اللاسلطوية إلى مجتمعات من دون دولة مبنية على أساس جمعيات تطوعية غير هرمية. المترجم.

إذن المعتاد لمواقع الشبكات الاجتماعية هو تصوير المستخدمين الفرديين (بدلاً من الجماعات أو الأنشطة) كنقاط أو وحدات أساسية في الشبكة. ومن ثم يمكن اعتبار مواقع الشبكات الاجتماعية ونوع تجربة المستخدم المتاحة فيها أقصى انعكاس للمجتمع الفردي المعاصر (Bauman 2001; Beck and Beck-Gernsheim 2002)، وبالتحديد للحالة التي وصفها باري ويلمان بالمفهوم "الفردية الشبكية Networked Individualism": وهي حالة يصبح فيها الناس "البوابة" للعلاقات الاجتماعية بدلاً من الأماكن (see Wellman and Haythornwaite 2002, 17).

ومع ذلك، فإن الويب ٢.٠ المعاصرة ليست مجرد 'شبكة اجتماعية' تعتمد على العلاقات الاجتماعية الفردية، بل إنها أيضًا عبارة عن شبكة جماهيرية على نحو متزايد، تشكلت من خلال المنطق الجماهيري والإذاعي للاتصال. ومع التوسع الهائل في قاعدة المستخدمين أصبحت الويب ٢.٠ بسرعة نوعًا من الوسائط الجماهيرية الجديدة، والمختلفة للغاية عن الوسائط الرائدة والغاية في النخبوية التي كانت مثلتها الويب ١.٠. وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في عام ٢٠١٢ (٢.٧) مليار شخص، أي حوالي ٤٠ في المائة من سكان العالم (ITU الاتحاد الدولي للاتصالات ٢٠١٣). وعلى سبيل المقارنة، في عام ٢٠٠١ في ذروة الحركة المناهضة للعولمة، لم يكن لدى سوى ٨% من سكان العالم و٣٠% في البلدان المتقدمة إمكانية الوصول إلى الإنترنت (الاتحاد الدولي للاتصالات لعام ٢٠١٣). ويمثل تجاوز الفيسبوك لعلامة المليار مستخدم في أكتوبر ٢٠١٢ لحظة تاريخية حقًا، مما يشير إلى اللحظة التي تكون فيها مواقع الشبكات الاجتماعية قادرة على الوصول إلى قواعد المستخدمين ممن كانوا مرتبطين في السابق فقط بالأحداث التلفزيونية الضخمة مثل كأس العالم لكرة القدم أو السوبربول.

وتجبرنا عملية جمهرة Massification الويب على إعادة التفكير في النماذج التي حاولنا من خلالها فهم عملها. ولم يعد من الممكن اختزال فهم رسائل الإنترنت فقط في العمليات "الجزيئية" للشبكات والإطارات الضيقة، التي هيمنت على تحليل الويب ١.٠. ولكن ما نشهده هنا هو العودة في أشكال جديدة من ذلك المنطق الجماهيري للبث الإذاعي، والذي كان يرتبط تقليديًا بوسائل الإعلام الجماهيرية من إذاعة وتلفزيون وصحافة. ويمكن رؤية هذه العودة للمنطق الجماهيري في العمليات السياسية الشعبية على صفحات معجبي الفيسبوك وحسابات تويتر، ويتابعها عشرات ومئات الآلاف من المستخدمين. وقد بدأ كاسلز Castells، صاحب نظرية المجتمع الشبكي Network Society، في الاعتراف بهذا التحول عند الحديث عن منطق "الاتصال الجماهيري الذاتي Mass Self-Communication" (Castells 2009) في الويب المعاصرة. ومع ذلك فقد ناضل هو ومنظرين آخرين يعملون في إطار نظرية المجتمع الشبكي لملائمة الاتجاه التجريبي نحو الجمهرة في نماذجهم النظرية السابقة التي تنزع نحو زيادة الاستقلالية والتنوع. ويمكن لدراسة نشاط وسائل التواصل الاجتماعي توفير بعض الأفكار المثيرة للاهتمام لفهم هذا المضيف المتناقض للعمليات. وعلى وجه التحديد خلال المضي في هذا الفصل، سأركز على سؤالين رئيسيين: (١) ما هي الطرق التي تستغل بها الحركات والأحزاب في الموجة الشعبية إمكانات هذا الويب ٢.٠ الضخم؟ (٢) كيف يجددون الخطابات الشعبوية لتناسب ديناميكيات مواقع الشبكات الاجتماعية؟

ثالثًا: حركات الميادين وأحزاب الإنترنت:

يجب فهم ظاهرة الشعبوية ٢.٠ التي تم تحليلها في هذا الفصل في سياق سياسات ’الموجة الشعبية‘. ويشير مصطلح "الموجة الشعبية Popular Wave" إلى "دورة من النضال Cycle of Contention" (Tarrow 1998, 24) ضد سياسة التقشف والطبقة السياسية الفاسدة التي أثارتها الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ والاستياء الواسع النطاق من الأزمة، مع ارتفاع مستويات البطالة وتخفيضات الخدمات العامة. وقد انطلقت هذه الموجة السياسية في ما يسمى بحركات الميادين، "خذ الميدان take-the-square"، أو حركات الاحتلال في عام ٢٠١١، مثل حركة الغضب واحتلوا وول ستريت، التي استلهمت من الربيع العربي لبناء سياسة احتجاجية شعبية جديدة. وقد اتسمت هذه الحركات بجهد لاستعادة الفضاء العام كفضاء للسياسات الراديكالية، كما رأينا في تكتيك معسكرات الاحتجاج الشاملة. وعلاوة على ذلك، فقد استخدموا وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيس بوك لبناء ساحات جديدة للمشاركة وصنع القرار. وإلى جانب هذه الحركات، شهدنا أيضًا صعود وظهور أحزاب ’رقمية‘ أو ’شبكية‘ جديدة تتقاسم الكثير من رؤاها وطرقها مع ’احتلوا‘ و’الغضب‘. ولا شك أن أبرزها هي (حركة ٥ نجوم) بقيادة الكوميدي بيبي جريلو Beppe Grillo في إيطاليا، وهو حزب مناهض لنظام الحكم فاز بعدد كبير من أعضاء البرلمان في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٣. ومثال آخر لهذه الموجة من الأحزاب الشبكية هو حالة (حزب إكس) Partido X، وهو تشكيل سياسي خرج من حركة الغضب Indignados في إسبانيا، وناشد المواطنين العاديين للإطاحة بالطبقة السياسية الفاسدة. دعونا نتناول الآن هذه الحركات والأحزاب الناشئة المختلفة.

ظهرت حركة الغضب Indignados في إسبانيا مع احتجاجات ١٥ مايو ٢٠١١ ضد الأزمة الاقتصادية والفساد السياسي. واحتل المحتجون بويرتا ديل سول Puerta del Sol في وسط مدريد، مستلهمين من احتلال ميدان التحرير خلال الثورة المصرية. ولمدة شهر تقريبًا أنشأوا جمعيات عامة لمناقشة الحلول للأزمة، وانتشرت الاحتلالات إلى عشرات المدن والبلدات الأخرى في إسبانيا وفي الخارج. وبعد انتهاء معسكرات الاحتجاج الرئيسية في يونيو، تطورت الحركة إلى سلسلة من "المسيرات الغاضبة" في جميع أنحاء البلاد، مع عدد من الاحتجاجات اللاحقة ضد الحكومة الإسبانية وحالة الضائقة الاجتماعية المتزايدة. وكان من الأمور الحاسمة في ثقافة الحركة استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية، بما في ذلك صفحة "ديموقراطية حقيقية الآن Democracia Real Ya" على فيسبوك، والتي كانت واحدة من المنصات الرئيسية في التعبئة، فضلاً عن حسابات تويتر والمدونات والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام الأخرى المستندة إلى الويب.

وسارت حركة "احتلوا وول ستريت Occupy Wall Street" على خطى حركة الغضب. وقد بدأت احتلال حديقة زاكوتي Zuccotti Park في ١٧ سبتمبر ٢٠١١، بالقرب من موقع بورصة نيويورك. وقامت الحركة بحملة ضد نتائج الأزمة الاقتصادية على البطالة والرعاية الاجتماعية، وحاولت خلق فضاءات جديدة للديمقراطية والمساعدة الذاتية. وتطورت إلى مئات من معسكرات الاحتجاج في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وحشدت قطاعات متنوعة من المجتمع الأمريكي متحدة في غضبها ضد النظام الاقتصادي وضد

الطبقة السياسية. واستفادت الحركة - والتي تم تسميتها أصلاً بعلامة تصنيف "هاشتاج" تويتر على أنها "احتلوا وول ستريت occupywallstreet#" - من موقع التدوين المصغر، وكذلك موقع فيسبوك وتمبلر لبناء الدعم العام وتعبئة المشاركين. وبعد تصاعد في الدعم والرؤية تلاشي الاحتلال تدريجيًا بعيدًا عن الرأي العام. وكانت موجة من عمليات الإجلاء في منتصف نوفمبر ٢٠١١ بمثابة ضربة قاتلة للحركة وأثارت جدلاً حول البدائل التنظيمية والسياسية.

و(حركة ٥ نجوم The MoVimento 5 Stelle) هو حزب سياسي إيطالي يقوم بحملات ضد الفساد والظلم الاجتماعي. والحزب (على الرغم من أن الناشطين يؤكدون أنه ليس حزبًا بل حركة) قام بتأسيسه الممثل الكوميدي المبتذل بيبي غريلو Beppe Grillo، بالتعاون مع معلم الإنترنت الخاص به غانروبرتو كازاليجيو Gianroberto Casaleggio. وترجع أصولها إلى قوائم (أصدقاء بيبي غريللو Amici di Beppe Grillo) الانتخابية المحلية التي تم إطلاقها في عام ٢٠٠٥ واستمرت إلى اليوم الخامس V من عام ٢٠٠٧، والذي يأخذ الحزب منه الوسط V في كلمة "MoVimento "V للإهانة الإيطاليّة "vaffanculo" - أخرج، موجّهة إلى الطبقة السياسية). وتقدمت الحركة تدريجيًا بمرشحين في الانتخابات المحلية والإقليمية، حتى الانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٣؛ حيث فازت بنسبة ٢٥.٥٥% من مقاعد مجلس النواب، وحصلت على وضع استراتيجي في مجلس الشيوخ. لقد استفادت الحركة من استخدام مدونة بيب جريللو[٦]، وهي واحدة من أكثر المدونات شعبية في العالم، ومجموعات MeetUp، وصفحات الفيسبوك وقنوات تويتر، وجربت أنظمة التصويت عبر الإنترنت لاتخاذ القرار بشأن القضايا المختلفة واختيار المرشحين.

وحزب إكس (Partido X) والمعروف أيضًا بالاسم البديل Partido del Futuro (حزب المستقبل)، هو تشكيل سياسي ظهر علنًا في إسبانيا في يناير ٢٠١٣. ويرتبط مؤسسيه بحركة الغضب Indignados وحركة البرمجيات الحرة. ويناضل الحزب من أجل ما يطلق عليه "الديمقراطية ٤.٠"، وهي ديمقراطية مباشرة تسهلها تقنيات الاتصالات الإلكترونية. وشعارها "democracia y punto"، الذي يترجم بأنه "ديمقراطية ونقطة Democracy Full Stop"، ويلخص بشكل جيد برنامج الحزب، الذي تتعلق مطالبه الأربعة بالحقوق الديمقراطية. على وجه التحديد يطلب الحزب:

(١) الشفافية في الإدارة العامة.
(٢) حكومة وتشريعات الويكي wiki-government and wiki-legislation أي، نظام التشاور عبر الإنترنت للقرارات الحكومية.
(٣) الحق في التصويت الحقيقي والدائم - أي إمكانية التصويت عبر الإنترنت على القضايا الهامة عند مناقشتها في البرلمان.
(٤) مؤسسة للاستفتاءات والمبادرات الشعبية.

ومن المسلم به أن هذه الجماعات المتنوعة تختلف كثيرًا عن بعضها البعض. كالتالي:

---

(٦) مدونة بيبي جريلو الرسمية http://www.beppegrillo.it

أولاً: احتلال وغضب هي حركات احتجاجية، في حين أن حركة ٥ نجوم وحزب إكس هي أحزاب، على الرغم من أنها غريبة للغاية، نظرًا لأنها تقترب من فئة ما يسمى بـ "الأحزاب الاحتجاجية".

ثانيًا: هناك نقاش هام يجب أن يثار فيما يتعلق بالتوجه السياسي لهذه الجماعات، وموقعها على الطائفة اليسرى واليمنى.

واعتُبرت حركات الغضب واحتلال على نطاق واسع حركات تقدمية (see, e.g., Gitlin 2012)، بسبب إثارتها لقضية الطبقة وعدم المساواة، وبسبب عدد المرات التي أعلن فيها بعض المشاركين في هذه الحركات أنفسهم أنهم لا يسار ولا يمين. في حين أن دعوة حزب إكس للشفافية والديمقراطية المباشرة قد تتلاءم مع البرنامج الليبرالي الراديكالي، ويمكن اعتباره جناحًا يساريًا، لأن المبادرين به ينبعون من الحركة المستقلة في برشلونة ومدريد، وبسبب خطاباته المعارضة للنيوليبرالية وسياسات التقشف.

وبغض النظر عن اختلافاتها، فإن هذه الحالات المختلفة تشترك في بعض أوجه التشابه المهمة التي تبرر تحليلها ككتلة *ككتلة واحدة*. أولاً وقبل كل شيء، تتشارك في ثقافة اعتراض مشتركة تتضح في استخدامها للرموز المشتركة، والتي تشمل قناع جاي فوكس الشهير من فيلم V for Vendetta، في موقفهم المناهض لنظام الحكم وفي إيمانهم بالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها توفر فضاء جديد للديمقراطية، أو "الديمقراطية ٢.٠". ثانيًا، غالبًا ما كان المشاركون في هذه الأحزاب والحركات ينظرون إلى بعضهم البعض كجزء من موجة شعبية مشتركة من الاحتجاجات والسياسات الراديكالية (Gerbaudo 2012)، والتي تحارب النظام المالي وسياسة الأحزاب القديمة، وتسعي إلى أشكال جديدة من الديمقراطية. ويُشار إلى هذا الشعور المشترك، على سبيل المثال، من خلال الاجتماع بين محرر مجلة *Adbusters* ومؤسسي الاحتلال ميخا وايت Micah White وبيبي جريلو Beppe Grillo في أكتوبر ٢٠١٣، وإعلانات التعاطف نيابة عن حركة احتلوا التي أدلى بها وايت.[٧]

ونظرًا للجدل الذي أحاط بها، يجدر بنا أن نقول بضع كلمات إضافية عن إيديولوجية ٥ نجوم كحالة غريبة داخل الموجة الشعبية، رغم أنها تمثل الكثير من تعقيد هذه الدورة السياسية. أن حركة ٥ نجوم من الصعب تصنيفها في الفئات المألوفة، وتحديد موقعها في الطائفة اليسرى واليمنى. والبرنامج السياسي الذي قدمه الحزب في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٣ في إيطاليا هو برنامج كاشف. وكانت المطالب العشرين الرئيسية[٨] يعلوها مطلب دخل المواطن. وكان هذا مطلبًا اعتياديًا لليسار الراديكالي في إيطاليا، وهو مطلب روج له العديد من الماركسيين الاستقلاليين بمن فيهم أنطونيو نيغري Antonio Negri. كما تضمن برنامج الحزب سياسات حول الطاقة المتجددة والنقل العام، والتي ارتبطت تقليديًا بالأحزاب الخضراء. ومع ذلك، فقد

---

(٧) أندريا جيامبارتولومي، احتلوا وول ستريت، "Micah White: Dobbiamo fare come M5S" [ميخا وايت: نحتاج أن نفعل مثل حركة ٥ نجوم]، صحيفة Il Fatto Quotidiano، ٦ أكتوبر ٢٠١٣:

http://www.ilfattoquotidiano.it/2013/10/06/occupy-wall-street-micah-white-dobbiamo-fare-come-m5s/734775.

(٨) بيبي جريلو "Lettera agli Italiani" (رسالة إلى الإيطاليين). مدونة بيبي غريللو الرسمية، ٧ فبراير ٢٠١٣:
http://www.beppegrillo.it/2013/02/lettera_agli_italiani.html

وُصف الحزب أحيانًا بأنه يميني بسبب موقفه من عدد من القضايا الأخرى. والمسألة الأهم في هذا السياق هي قضية الهجرة. فكثيرًا ما أعلن غريللو Grillo نفسه ضد حق المواطنة. وفي إحدى المرات، نقض قرارًا اتخذه بعض نوابه لإصلاح قانون الهجرة وإلغاء جريمة "الغير شرعية". وكثيرًا ما اتهم الحزب أيضًا بالميول الاستبدادية، بسبب هجماته اللاذعة ضد الصحفيين والسياسيين الذين يعارضونه، وعن طموحه لتمثيل ١٠٠% من السكان. وكان الدور الذي لعبه القادة غير الرسميين للحركة جريلو وكازاليجيو هو قضية جدلية أخرى، ومقاومتهم للنقاشات حول الهيكل التنظيمي للحزب. ومنذ الانتخابات كان غريللو غالبًا ما يجتمع بأعضاء الحزب في أيام متباعدة حيث كان يتحكم هو في المسار السياسي، وقام بطرد عدد من ممثلي الحزب الذين أثاروا انتقادات علنية حول إدارة الحزب ودور غريللو.

وبشكل عام، من الواضح أن حركة ٥ نجوم هي انعكاس لغموض الموجة الجديدة من المعارضة في الحركات الشعبية التي ظهرت منذ بداية الأزمة. وتتميز هذه الحركات بجبهات شعبية مركبة تتقاطع مع التقسيمات السياسية التقليدية والولاءات الطبقية. وهذا يعني أيضًا أن الانحرافات الاستبدادية المحتملة لهذه الحركة تشكل خطرًا حقيقيًا، مثلما تم تسليط الضوء عليه من خلال التناقضات بين المناداة بالديمقراطية المطلقة وواقع القرارات التي يتخذها غريللو وزمرته من أعلى إلى أسفل. ومع ذلك، فإن هذه السقطات لا تسمح بأي حال من الأحوال بتسمية الحركة "فاشية" كما اقترح بعض النقاد. ومن المهم الاستمرار في التدقيق في تصرفات حركة ٥ نجوم ومراقبة الالتفافات الاستبدادية المحتملة. ومع ذلك وفي الوقت نفسه كما فهم الكثيرون في اليسار الإيطالي من المهم عدم تشويه سمعة هذا الحزب والاعتراف بأهمية الابتكارات السياسية التي قدمها.

وقبل الانتقال إلى التحليل التجريبي لدراسات الحالة المختلفة، من الضروري تقديم ملاحظة منهجية موجزة. أنه يتم تحليل دراسات الحالة المختلفة هذه من خلال الاستفادة من:

(١) مجموعة البيانات الخاصة بالمقابلات والملاحظات ورسائل وسائل التواصل الاجتماعي التي تم جمعها لكتابي *التغريدات والشوارع* (Gerbaudo 2012).

(٢) وثائق أرشيفية تم جمعها لمشروعي البحثي الجديد حول الأحزاب الرقمية، والتي تشمل برامج الحزب، والبيانات، والإعلانات، ورسائل وسائل التواصل الاجتماعي المختارة. وفي حين تم الاطلاع عليها تجريبيًا، فإن الهدف من هذا الفصل هو نظري، من حيث أنه يهدف إلى بناء نظرية الشعبوية ٢.٠، وخصائصها المختلفة. ولهذا السبب، سأشير إلى حالات ووثائق واقتباسات محددة باختصار شديد، ولغرض الأمثلة فقط.

رابعًا: مستخدم الإنترنت العام باعتباره الرجل العادي الجديد:

اتصال إنترنت وحساب فيسبوك: هذا هو كل ما تحتاجه لتكون جزءًا من "الشعب" في عصر الويب ٢.٠، ويمكن للمرء أن يقول مازحا للإمساك بجوهر الاتصال للحركات والأحزاب في موجة الاحتجاج الشعبية. وبالنسبة للحركات الشعبية المعاصرة، أصبحت مواقع الشبكات الاجتماعية مثل تويتر وفيسبوك الوسيلة التي يتم من خلالها مخاطبة مستخدمي الإنترنت باعتبارهم النماذج الجديدة لـ "الرجل العادي"

للشعبوية: المواطنون العاديون المجتهدون، الذين وقعوا ضحية لنظم سياسية واقتصادية جائرة (see, for example, Kazin 1998). وفي خطاب الحركات والأحزاب في الموجة الشعبية من السياسة الراديكالية، يتم تحويل الشخص العادي إلى شخصية أطلق عليها اسم "مستخدم الإنترنت العام". ويصبح مستخدم الإنترنت العام، كمستخدم إنترنت عادي تخيلي، المخاطب المستهدف من قبل النداءات الشاملة التي يطلقها نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تنوي - من خلال الروح المضادة للتقسيم والمناسبة للشعبوية - الوصول إلى الجميع بغض النظر عن سياسته أو ثقافته أو ميوله الدينية.

وإذا نظر المرء إلى البيانات والوصف الذاتي لحركات مثل الغضب واحتلوا، فإن المرء يصادف على الفور عمليات تفعيل الشكل التقليدي لـ "الإنسان العادي" كفرد صغير، والذي يشكل مع أفراد آخرين صغار تلك الجسد الجمعي العظيم الذي يندرج تحت مسمى "الشعب". وفي بيان "ديموقراطية حقيقية الآن Democracia Real Ya "، المنظمة التي أطلقت حركة 15-M في إسبانيا، وصف الناشطون أنفسهم بأنهم "أشخاص طبيعيون عاديون" ومضوا في التصريح "نحن *مثلك*: الأشخاص الذين يستيقظون كل صباح للدراسة والعمل أو العثور على وظيفة، والأشخاص الذين لديهم عائلة وأصدقاء. الناس الذين *يعملون* بجد كل يوم لتوفير مستقبل أفضل لمن هم حولنا". وفي مدونة تمبلر "نحن الـ ٩٩ بالمائة We Are the 99 Percent" حيث يستطيع أنصار "احتلوا وول ستريت" نشر صورهم وقصصهم، سيجد المرء الوصف التالي:

> "نحن الـ ٩٩ في المئة. نحن نُطرد من منازلنا. نحن مضطرون للاختيار بين الطعام والإيجار. نحن محرومون من الرعاية الطبية الجيدة. نحن نعاني من التلوث البيئي. نحن نعمل لساعات طويلة مقابل أجر قليل وبدون حقوق، إذا وجدنا عمل على كل حال. لا نحصل على أي شيء في حين أن الـ ١ في المئة الآخرين يحصلون على كل شيء. نحن الـ ٩٩ في المئة".

ما نراه هنا يبدو كإعادة تكيف معاصرة للبطل الكلاسيكي للشعبوية: الشخص العادي، باعتباره الشخص المجتهد، يقع ضحية بطرق عديدة مختلفة من قبل النظام، وفي حاجة ملحة إلى التوحد ضد الـ "١ في المائة [التي] تحصل على كل شيء".[٩] ويعكس خطاب المواطن والمواطنة منطقًا مشابهًا بشكل ما، والذي ظهر غالبًا في حركة الغضب، وكذلك في حزب إكس والذي أطلق على نفسه اسم "شبكة المواطنين" (Red Ciudadana)، واستخدم الشعار "يمكن للمواطنين فقط أن يوقفوهم" (solo la ciudania puede pararlos). وقد أدت هذه التعبيرات إلى الحديث - داخل النقاش الإسباني - عن صعود إيديولوجية "المواطنة"، وهي معارضة المواطنين بكاملهم للمؤسسات الفاسدة بطريقة تتلاقى بقوة مع المنطق الشعوبي.

وإذا توقفنا هنا، يمكن أن نقول فقط إن حركتي الغضب واحتلوا تقترحان ببساطة إعادة إصدار للخطاب الشعوبي التقليدي بدون تغيير جوهري. ومع ذلك، فإن الأكثر إثارة للاهتمام هو كيف يتم تفعيل هذه النداءات

---

(٩) وصف موقع الويب على الصفحة الرئيسية لـ "نحن الـ٩٩%"، مدونة تمبلر:
http://wearethe99percent.tumblr.com

ذات النكهة الشعبوية لتناسب حالة المجتمع في عصر الشبكات الاجتماعية. وفي هذا السياق، تصبح تجربة الاتصال عبر الإنترنت ذاتها عنصرًا من "القواسم المشتركة" التي يتم استحضارها عند البحث عن "المشترك" للرجل العادي المعاصر. يؤدي هذا الوضع إلى تبدل "الرجل العادي" الشعوبي إلى الشكل التخيلي "المستخدم الإنترنت العام". ولا يتم مناشدة الشعب أو بتعبير أفضل المواطنين بناءً على مظالمهم فقط، ولكن أيضًا على افتراض حيازتهم لاتصال عبر الإنترنت وتجربة التفاعل اليومي التي توفرها لهم تؤهلهم للمشاركة السياسية النشطة. على سبيل المثال، في حالة مدونة تمبلر "نحن الـ ٩٩%"، طُلب من مستخدمي موقع الويب التقاط "صورة ذاتية (سيلفي)" لأنفسهم أثناء حمل رسالة توضح ظروفهم الخاصة. وفي هذا السياق تتحول ممارسة الثقافة الشعبية الرقمية المنتشرة في كل مكان مثل السيلفي إلى وسائل لتحديد الهوية السياسية الجمعية، مما يسمح لجمهور شديد التنوع من المستخدمين بالتعبير عن شعورهم المشترك بالانتماء إلى الـ ٩٩ ٪. وكثيرًا ما تصاحب هذه النداءات الشاملة "لمستخدم الإنترنت العام" التأكيدات التحفيزية، والتي تدعو الناس إلى الخروج من ظروفهم الفردية واستخدام اتصالهم كنقطة انطلاق للانضمام إلى تعبئة جمعية. ويتجلى ذلك من خلال تعبيرات مثل تلك الموجودة على موقع "احتلوا معًا Occupy Together" وتشير إلى أن "حركة #احتلوا يقودها أفراد مثلك يجتمعون معًا لخلق تغيير حقيقي من الأسفل إلى الأعلى". وفي هذه الرسائل، فإن "مستخدم الإنترنت العام" يتم تصويره بشكل متناقض، فمن جهة، هو شخص يتم تفتيته وعزله بمفرده أمام الشاشة، ومن جهة أخرى، كشخص يمكن من خلال حيازته لاتصال بالإنترنت أن يتحول بسهولة إلى مشارك نشط.

هذا التكيف للتخيلي للرجل العادي إلى التخيلي لمستخدم الإنترنت العام غالبًا ما يوجد فيما يتعلق بتعبيرات مثل "إنترنت الشعب Internet people" أو "شعب الويب people of the web" التي أصبحت بارزة في الخطاب الناشط، كنوع من تعيين الدائرة الأوسع للحركات المعاصرة. وقد ظهرت شعارات مثل "السلطة لشعب الإنترنت" أو "نحن شعب الإنترنت" على العديد من المواقع الإلكترونية المتصلة بتعبئة "احتلوا" و"الغضب". وقد أشار العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من حركة احتلوا إلى "شعب الويب" أو بدلاً من ذلك "شعب الإنترنت" كنوع من خلفية الحركة. وكانوا هم أولئك الذين كانوا يتابعون الأحداث من المنزل، لأنهم لم يستطيعوا أن يفعلوها في مخيمات الاحتجاج. ولكنه كان أيضًا بشكل عام مصطلح لكل "الناس" الذين انضموا إلى الحركة بعد إبلاغهم بها على الويب. والتعبير المماثل "شعب الويب" هو تعبير مجازي أشار إليه بيبي غريللو بشكل صريح والأعضاء الآخرون في حزبه حركة ٥ نجوم على أنه تعيين للقاعدة الاجتماعية التي تدعم التشكيل السياسي المناهض لنظام الحكم. وتظهر هذه التعبيرات تكييفًا لتقليد شعبوي طويل الأمد، فيه غالبًا ما يتم تعريف "الشعب" من خلال وسيط واحد. والمثال الحديث نسبيًا هي ظاهرة ما يسمى بـ "شعب الفاكس Fax People"، وهو مصطلح لأولئك المواطنين الذين كانوا يدعمون قضاة مكافحة الفساد في إيطاليا في أوائل التسعينات، عن طريق إرسال رسائل فاكس تضامنية لهم .(Tarchi 2003)

باختصار، ما يهم في مفهوم "مستخدم الإنترنت العام"، كمرسل إليه مثالي لرسائل وسائل التواصل الاجتماعي، هو أن مستخدمي الإنترنت يعتبرون مشاركين محتملين، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي

والاقتصادي، والانتماء الاجتماعي والسياسي، وينظر إلى حيازة اتصال بالإنترنت على أنه شرط كاف لمشاركتهم في الحركات الاحتجاجية وأحزاب الإنترنت. إن مستخدم الإنترنت العام (GIU) يأخذ شكل حبة واحدة في كومة الرمل التي تحمل اسم "الشعب" أوبتعبير أفضل "شعب الإنترنت": هو فرد تكون مساهمته الصغيرة غير مرئية، ومع ذلك فهي أساسية لنجاح الجماعة. ويصبح توفر اتصال بالإنترنت واشتراك بالشبكات الاجتماعية شرطًا ليكون جزءًا نشطًا من الـ ٩٩ في المائة. ويستند هذا الإطار إلى الافتراض القائل بأن اتصال الإنترنت يهيئ الناس تلقائيًا للمشاركة السياسية النشطة. وهكذا فإن الشعبوية ٢.٠ تتضمن الكثير من الطوباوية التكنولوجية techno-utopianism التي تهيمن على النقاشات الحالية حول الإنترنت (see, e.g., Shirky 2008; Mason 2012) وهي تعمل بفكرة أن الشبكة توفر تلقائيًا بنية أفقية حيث يمكن للديمقراطية أن تزدهر. هذا الجانب يقودنا مباشرة إلى المحور الثاني للشعبوية ٢.٠: مستوى المطالب السياسية، حيث نرى التحديث المثالي للديمقراطية المباشرة في فكرة الديمقراطية التفاعلية أو الديمقراطية ٢.٠.

خامسًا: الديمقراطية ٢.٠ كديمقراطية مباشرة:

في قلب الموجة الشعبية تكمن ضغوط متكررة حول الحاجة إلى "ديمقراطية حقيقية" وعلى نحو أكثر تحديدًا ديمقراطية مباشرة لتحل محل ما يراه النشطاء ديمقراطية نيابية غير ديمقراطية تتجلى في السياسات البرلمانية والحزبية. وهذا التوجه واضح بشكل جلي في عدد من الممارسات والشعارات: من الجمعيات العامة التي أصبحت رمزًا قويًا للغضب واحتلال وول ستريت إلى الشعار "هم لا يمثلونني they don't represent me"، والذي كثيرًا ما يُسمع في معسكرات احتجاج الغضب في مدريد وبرشلونة، لتنتهي باسم Democracia Real Ya (ديمقراطية حقيقية الآن)، وهو التنظيم الرائد في موجة احتجاج الغضب. وبالطبع، فإن هذا المطلب لأشكال جديدة بديلة للديمقراطية ليس سوى شيء جديد. وبالطبع، يشكل مثالاً جديدًا في مجموعة طويلة من الصراعات الديمقراطية التي اشتدت منذ الاحتجاجات الطلابية عام ١٩٦٨، وتجلت في حركات مثل البيئوية ecologism والنسوية feminism والحركة المناهضة للعولمة anti-globalisation. والشيء المحدد حول الحركات المعاصرة هو حقيقة أن المطالبة بالديمقراطية ترتبط بشكل متزايد بفكرة "الرقمية" باعتبارها تشكل أرضًا جديدة لتوسيع الديمقراطية. وبشكل أكثر تحديدًا، يرى الناشطون في حركات وأحزاب الموجة الشعبية وسائل التواصل الاجتماعي على أنها تخلق فرصة لـ "الديمقراطية ٢.٠". ويتضمن هذا التحديث استخدام منطق الويب ٢.٠ للتفاعل، وميزات مثل الإعجابات والتعليقات وإعادة المشاركات re-tweets وأشكال مماثلة من التفاعلات والمقاييس المتصلة كوسائل لنوع من الديمقراطية الجماهيرية الرقمية غير الرسمية، تتبع مبدأ "إعجاب واحد، بصوت واحد one like, one vote".

ويعتمد مفهوم الديمقراطية ٢.٠ (الديموقراطية المباشرة) على التناغم القوي بين قيم النشطاء المعاصرين والتقدير العميق للمشاركة المتضمنة في وسائل التواصل الاجتماعي والخطابات المتصلة. إن مصطلح "المشاركة"، الذي غالبًا ما يذكره الناشطون فيما يتعلق بمناقشاتهم حول الأشكال الجديدة للديمقراطية، هو

بالضبط المصطلح المستخدم من قبل عالم الإنترنت تيم أورايلي Tim O’Reilly، ليوضح خصوصية ’ويب ٢.٠‘ مقابل ’ويب ٢.٠‘، على أساس منطق النشر (O’Reilly, quoted in Mandiberg 2012). وفي الأوساط التسويقية، ظهر هذا التقييم للمشاركة في المناقشات حول مصطلح ’مستهلك الخدمة‘ كمستهلك وفي الوقت نفسه منتج أيضًا. وأكد مؤلفون مثل جاي روسون Jay Rosen بأن البيئة الإعلامية المعاصرة تخرج تمامًا من منطق وسائل الإعلام، بحيث تصبح فكرة الجمهور السلبي أو الحضور غير مقبولة (Rosen quoted in Mandiberg 2012). وعلاوة على ذلك، ساهم معلمو الشبكات الاجتماعية مثل كلاي شيركي Clay Shirky (2008, 2010) في تحويل "الهواة" (Keen 2007) إلى أبطال جدد للويب ٢.٠. كل شيء يتم تقديمه حول الويب ٢.٠ يتفق مع الخطابات الشعبوية الاعتيادية في وضع مستخدم الإنترنت العام في صورة جديدة للرجل العادي للشعبوية: الفرد المفتت الذي يحارب ضد هياكل السلطة الكبيرة، كما هو مذكور في القسم السابق.

والأمر الهام للنشر السياسي لمثل هذا التخيُّل التشاركي للويب ٢.٠ هو التأكيد على الطابع التحرري من اللاوساطة والممارسة المباشرة. ويرافق الخطاب الناشط في "الموجة الشعبية" نقد عميق لجميع الهياكل الوسيطة، سواء كانت شركات أو حكومية، ينظر إليها على أنها تنفر الأفراد من حقهم في المشاركة مباشرة في الشؤون العامة. ويهاجم النشطاء الأحزاب والنقابات والسياسيين والمؤسسات كطفيليات تمنع "الممارسة المباشرة" على ديمقراطية حقيقية. ومن الأمثلة الواضحة على هذا الخطاب هو بيب جريلو Beppe Grillo، الذي استلهم الفكرة من فكرة أدريانو أوليفيتي Adriano Olivetti للمبادرين الاجتماعيين في مجال تكنولوجيا المعلومات "الديمقراطية بدون أحزاب" (1951)، حيث يتم استبدال النظام النيابي من خلال شبكة من المجتمعات ذاتية الحكم، ومن بيان سيمون ويل Simone Weil *بشأن إلغاء جميع الأحزاب السياسية* (2013). وبالمثل مضمون خطاب حزب إكس، ففي أحد مقاطع الفيديو الخاصة بحملته، أعلن حزب إكس عزمه على "التخلص من الطبقة السياسية، وجميع الوسطاء".[١٠] وبالإضافة إلى أحزاب الإنترنت، كانت الحركات الاحتجاجية لعام ٢٠١١ أيضًا مشبعة بتقييم عميق للمباشرة واللاوساطة ويمكن ملاحظة ذلك في خطاب الناس مثل فابيو غاندارا Fabio Gandara، وهو أحد مؤسسي حركة DRY "ديموقراطية حقيقية الآن" *(Democracia Real Ya)*، الذي أوضح أن الإسهام الرئيسي لمواقع الشبكات الاجتماعية هو حقيقة أنها: "أعطت الناس الانطباع أنه يمكنهم المشاركة مباشرة في الشؤون العامة" (Gerbaudo 2012, 88).

وبشكل ملموس، ما تقترحه هذه الحركات في كثير من الأحيان مع هذا الانتقاد للديمقراطية القائمة هو شكل من أشكال الديمقراطية الرقمية أو الديمقراطية الإلكترونية (see, e.g., Wilhelm 2000): وهو استخدام المنصات الإلكترونية كوسيلة لصنع القرار والتصويت. ومن أجل تحليل طبيعة وآثار هذه العملية الديمقراطية الناشئة، من الضروري مراعاة المفاهيم المختلفة التي ظهرت في مجال الديمقراطية الرقمية. وقد لخص كريستيان فوكس Christian Fuchs هذا النقاش بأنه يدور حول ثلاثة رؤى مختلفة:

---

(١٠) حزب إكس: ديموقراطية ونقطة .Democracia y punto. #DemocraciaYPunto متاح على الرابط:
http://www.youtube.com/watch؟v=g5n3mkLi2qo

(١) الديمقراطية الرقمية التمثيلية Representative Digital Democracy.
(٢) الديمقراطية الرقمية الاستفتائية Plebiscitary Digital Democracy.
(٣) الديمقراطية الرقمية الشعبية Grassroots Digital Democracy (2008, 234-237).

ومن الفوائد المحددة لفهم المعنى المقصود بالديمقراطية ٢.٠ هي الثانية. فالديمقراطية الرقمية الاستفتائية هي تطوير إلكتروني لديمقراطية الاستفتاء التي تتجلى في الاستفتاءات والمبادرات الشعبية، في بلدان مثل فرنسا وسويسرا وإيطاليا. ويتم تطبيقه في ممارسات مثل الاستقصاءات عبر الإنترنت، واستطلاعات الرأي عبر الإنترنت، والتصويت عبر الإنترنت، حيث يتم التركيز بشكل كبير على الأرقام كمقاييس كمية للإرادة العامة للجمهور (ibid., 235). وتؤكد الديمقراطية الرقمية الشعبية بدلاً من ذلك على طبيعة المشاركة النوعية والمجتمعية، وترتبط بأفكار الإدارة الذاتية (ibid., 237).

وبينما يمكن القول أن الديمقراطية الشعبية على المستوى الشعبي كانت النموذج المهيمن بين النشطاء المناهضين للعولمة الذين كانوا روادًا في استخدام الإنترنت كوسيلة سياسية، فإن فكرة الديمقراطية ٢.٠ التي استخدمها النشطاء في الموجة الشعبية ربما تقترب أكثر مما يسميه فوكس "ديمقراطية استفتائية رقمية" (ibid., 234). هذا التغيير في نموذج الديمقراطية الرقمية يرتبط إلى حد كبير بالتحول في الحجم الذي نشأ عند الانتقال إلى الويب ٢.٠. استغلت الحركة المناهضة للعولمة منصاتها المستقلة كمساحات لسياسة المجموعات الصغيرة، والتي غالبًا ما تضم بضع مئات من الأفراد. وباستخدام منصات التواصل الاجتماعي بدلاً من ذلك، يصل النشطاء المعاصرون إلى مستوى السياسات الجماهيرية، ويصبحون مهتمين مرة أخرى بالمطالبة بالدعم الجماهيري لخطوط أعمالهم المقترحة. وفي هذا السياق، يبدو استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة تطوير معاصر للشعبوية التقليدية التي تسعى إلى "الديمقراطية المباشرة" أو الديمقراطية الاستفتائية، والتي كما لاحظها ميني وسوريل Mény and Surel (2002)، شكلت سببًا تقليديًا للحركات الشعبوية.

هذا النضال من أجل ديمقراطية رقمية مباشرة يتضح في تطوير عدد من منصات التصويت الناشطة عبر الإنترنت. ويشمل ذلك مشروع التغذية المرتدة السائلة لحزب القرصنة Pirate Party's Liquid Feedback ومبادرات التصويت الإلكتروني مثل GeneralWill.org وOpenAssembly.org. وفي حالة إسبانيا، كان المثال الأكثر شهرة هو مشروع الديمقراطية ٤.٠[١١]، الذي أطلقه بعض نشطاء حرية المعلومات المرتبطين بحركة الغضب في مدريد، والذي وافقت عليه جمعية بويرتا ديل سول Puerta del Sol. وفي إيطاليا، أطلقت حركة ٥ نجوم مشاوراتها عبر الإنترنت لتحديد المرشحين لخوض الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٣، التي شارك فيها ٢٠٢٥٢ شخصًا. واستخدمت نظام التصويت عبر الإنترنت لاستطلاع المؤيدين بشأن أي المرشحين لرئاسة الجمهورية للتصويت لصالحه في البرلمان. هذه هي بلا شك

---

(١١) حزب إكس ٩ أبريل ٢٠١٣. 'Partido X: Democracia y punto. #DemocraciaYPunto' "حزب إكس: ديموقراطية ونقطة". موقع يوتيوب:
https://www.youtube.com/watch؟v=g5n3mkLi2qo

جميع التجارب المثيرة للاهتمام. ولكنها لا تزال ظواهر صغيرة الحجم لا تشمل سوى نواة من النشطاء. والأكثر أهمية من حيث المدى الكلي هو الطريقة التي تستخدم بها مجموعات الموجة الشعبية منصات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بها كوسيلة للديمقراطية المباشرة الجماهيرية.

لقد اكتسبت منصات وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك دور نظام التصويت غير الرسمي، حيث تعمل على مبدأ "إعجاب واحد، صوت واحد one like, one vote"، حيث أن الإعجاب أو المشاركة أو إعادة النشر تفترض طبيعة تصويت الثقة على رسالة أو اقتراح معين. وقد وافق النشطاء الذين قابلتهم في إسبانيا ومصر والولايات المتحدة على أن استجابة مستخدمي الإنترنت شكلت بالنسبة لهم مؤشرًا على دعمهم لمسار معين من العمل أو رسالة معينة. واستخدم بعضهم ميزات مثل استطلاعات الرأي المتوفرة على صفحات المعجبين على فيسبوك لمطالبة مستخدمي الصفحات بالتعبير عن آرائهم حول قضايا مختلفة.

ولكن بشكل عام، اعتبروا عدد الإعجابات، والتغريدات، والمشاركات التي حصلوا عليها كمؤشر على الموافقة أو الرفض على اقتراح معين، على أساسه يمكن أن يقرروا ما إذا كانوا سيمضون قدمًا أو يغيروا الخطط. وضمن نشاط وسائل التواصل الاجتماعي، فإن عدد الإعجابات / المشاركات / إعادة التغريد تشكل مصدرًا حاسمًا للشرعية. هذه المقاييس، التي تزخر بها 'ويب ٢.٠'، تشير إلى مدى دعم رسالة أو اقتراح معين بالفعل بحماس من أسفل إلى أعلى، وهو عامل حاسم من أجل ضمان نجاحه النهائي. وهي تصبح وسيلة لإجراء تشاور دائم، فهي نوع من "القياس المستمر لدرجة الحرارة" يتم بواسطتها قياس الحالة المزاجية بين القاعدة الاجتماعية للأحزاب والحركات الاجتماعية.

سادسًا: الاستفتائية التقنية والإجرائية التقنية:

يفتح التجريب الذي طورته الأحزاب والحركات في الموجة الشعبية فرصًا مهمة لسياسة تحررية جديدة تتوافق مع مساهمات بيئة الإعلام الاجتماعي. غير أنه في الوقت نفسه يثير مخاطر مهمة تحتاج إلى فحص دقيق. ولقد احتفل العديد من الناشطين، مثل الأسباني جافيير توريت Javier Toret، لسبب وجيه بقوة "السياسة التقنية" الناشئة التي نشهدها عبر الأحزاب وحركات الموجة الشعبية. ومع ذلك، من المهم أيضًا أن يتمكن الأكاديميون المتعاطفون من تحديد المخاطر التي تنطوي عليها هذه المغامرة والتشوهات المحتملة التي يمكن أن تنشأ. مثل هذا التقييم النقدي هو ما أعتزم القيام به في قسم المناقشة هذا، مع التركيز على خطرين حاسمين تواجههما المجموعات التي تشترك في التوجه الأيديولوجي للشعوبية ٢.٠:

(١) الاستفتائية التقنية Techno-Plebiscitarianism.

(٢) الإجرائية التقنية Techno-Proceduralism.

إن ظهور ديمقراطية استفتائية رقمية ينطوي على خطر أن تكون الاستفتائية التقنية مقصودة بطريقة سلبية كتفاقم استبدادي للنزعات المركزية المتأصلة في الديمقراطية الاستفتائية الرقمية. وغالبًا ما تم انتقاد الديمقراطية الاستفتائية بسبب خطر التعدي على حقوق الأقليات ومبدأ التعددية السياسية (Mouffe 2005). وفي حالة حركة "احتلوا" فإن الادعاء بأنها الـ ٩٩ في المائة قد انتُقدت من قبل أشخاص ملونين ومجموعات

جنسية، ممن شعروا بأن هذا الاسم ينطوي على خطر تقويض هويتهم الخاصة. وفي الحالة الإيطالية، علاوة على ذلك، فإن مزاعم بيبي غريللو Beppe Grillo عن رغبته في الفوز بنسبة ١٠٠ في المائة من الأصوات، وبالتالي القضاء على جميع الطوائف الحزبية، أثارت أوجه تشابه مع الفاشية. ومما لا شك فيه أن بعض هذه الانتقادات مبالغ فيها، وفي بعض الأحيان تعكس التعلق العنيد بالأقليات السياسية الذي لا يترك مجالاً كافيًا لبناء سياسة تحررية حقيقية. وعلاوة على ذلك، فقد ركزت بعض الجماعات مثل حزب إكس على الحاجة إلى الدفاع عن الاختلاف، وابتكرت آليات معقدة لصنع القرار الداخلي للسماح تحديدًا بمراعاة وجهات النظر المختلفة. ومن الواضح أنه ما لم تقبل الحركات الشعبية أنها ليست في الواقع مجمل المواطنين السياسيين، بل فقط "التحيز الذي يريد أن يكون كليًا" (Laclau 2005, 87) فإنها قد تتعرض لخطر التحول إلى نهايات استبدادية.

وهناك مشكلة أخرى مرتبطة بالاستفتائية التقنية هي استمرار وجود أشكال غير مرئية من القيادة، على الرغم من ادعاءات الأفقية (see, e.g., Mason 2012). لقد أشار فوكس Fuchs بحق كيف أن إحدى المشاكل في الديمقراطية الاستفتائية تكمن في أن اختيار القضايا التي يُطلب من "الشعب" التصويت عليها هي في جميع الحالات تقريبًا في أيدي قلة من القادة الكاريزميين (2008, 226). والخطر هو أنه يمكن للمشاركين في نهاية المطاف الموافقة أو رفض خطة تم وضعها بالفعل من قبل شخص آخر. ويعكس نشاط وسائل التواصل الاجتماعي بعض هذه الجوانب الإشكالية للديموقراطية الاستفتائية. وفي الواقع، كما قلت في عملي السابق (Gerbaudo 2012)، لا تزال هناك أشكال من القيادة في الحركات الاجتماعية للموجة الشعبية، وينطبق الأمر نفسه على الأحزاب الناشئة؛ كما يوضحه دور بيبي جريلو في حركة "٥ نجوم" بشكل صارخ. وفي هذا السياق، نرى وجود اختلافات واضحة بين المنظمين والمشاركين العاديين، على الرغم من أن الحدود بين هاتين الفئتين تكون رقيقة، والطريقة التي يتم بها اختيار القادة هي في الغالب الجدارة. ولدى المشاركين العاديين بالفعل مجالًا للتدخل في القرارات والتأثير على المناقشة التي تحدث على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، فإن التفاعل المعروض هنا هو، بكل جدية، في كثير من الأحيان شكلاً من أشكال رد الفعل أكثر من كونه تفاعل ثنائي متماثل. وصحيح أن "مستخدم الإنترنت العام" يمكن أن يُسمع صوته، أكثر مما كان عليه الحال في أي حزب أو حركة بيروقراطية تقليدية. ولكن غالبًا ما يأخذ هذا الصوت شكل رد فعل على شيء كان قد تم بالفعل "تغليفه مسبقًا"، إذا جاز التعبير، وهو أمر يمكن أن يعجبه أو لا يعجبه، أو يعيد تغريده أو لا يعيد تغريده، أو التعليق عليه إيجابًا أو سلبًا. وبعبارة أخرى، غالبًا ما يكون تأثير المشاركين محدودًا من حيث النوعية وغالبًا ما يتم اختزاله إلى إجراءات كمية تقترب من التصويت بـ "نعم" أو "لا"، ويتم إضافتها إلى الإحصاءات.

إن التركيز الهائل على مسألة الديمقراطية المباشرة التي تم توثيقها في القسم السابق يثير خطرًا ثانيًا: خطر الإجرائية التقنية. وتشدد الحركات الشعبية المعاصرة على الحاجة إلى بناء عملية سياسية جديدة، وترى في وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة واعدة للوفاء بهذه المهمة. ومع ذلك، فإنها في الوقت نفسه تعكس في بعض الأحيان درجة معينة من الفراغ السياسي في نزعتها إلى عدم طرح مطالب اقتصادية واجتماعية جوهرية خارجة عن مطلب الديمقراطية المباشرة. وفي حين لا أعتقد أن هناك حلًا محدد مسبقًا لهذا اللغز، أو

أن هذا الحل يندرج تحت الاسم الدائم لـ "الشيوعية" (see Badiou 2012)، فإني أتقاسم مع آلان بادو Alain Badiou شكوكًا تجاه المبالغة في التركيز على الديمقراطية التي ميزت الحركات والأحزاب من الموجة الشعبية. هذا لأن الديمقراطية على هذا النحو هي إجراء (Schumpeter 1947)، وتناضل من أجل إجراء بمفرده، بغض النظر عن غاياته، يبدو وكأنه خدمه للذات، خاصة في وقت الطوارئ الاقتصادية والاجتماعية مثل الذي نعيش فيه حاليًا. وما لم تفصل الأحزاب والحركات المنتمية إلى الشعبوية ٢.٠ نفسها عن هذا الهوس بالأساليب وتشرع في العمل على برنامج سياسي أكثر تماسكًا وموضوعية، فإنها ستتعرض لخطر الإزاحة وتزيد من تفاقم تلك السخرية السياسية التي استمدت منها الكثير من الطاقة.

سابعًا: الخاتمة:

في الوضع الحالي للسخرية المناهضة للسياسة التي تهيمن على عدد كبير من الدول الغربية في أعقاب الأزمة المالية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي، وتثمين المشاركة المرتبطة بها، تقدم حركات الاحتجاج والأحزاب الناشئة كقناة قوية يمكن من خلالها بناء أشكال جديدة من التفاعل مع القاعدة الاجتماعية "غير المتبلورة" (Gramsci 1973) التي تندرج تحت اسم "الشعب". وقد أصبحت وسائل الاتصال الخاصة بالويب ٢.٠ تستخدم كمنصة لاستفتاء عامة الشعب، الذين يعرفون الآن بـ "مستخدم الإنترنت العام للويب ٢.٠". هذا المستخدم مدعو للمشاركة في هذه الحركات والأحزاب في الموجة الشعبية، مع الوعد بديمقراطية ٢.٠، وهي ديمقراطية مباشرة تفاعلية يُنظر من خلالها إلى إسهامات مواقع الشبكات الاجتماعية على أنها توفر نظامًا أفقيًا لصنع القرار، قادرًا على أن يحل محل المؤسسات التي فقدت مصداقيتها من الديمقراطية البرلمانية والسياسات الحزبية.

وفي نشاط الإعلام الاجتماعي الذي تمارسه حركات مثل الغضب واحتلوا وول ستريت، أو في أحزاب الإنترنت مثل حركة ٥ نجوم وحزب إكس، نجد محاولات قيمة لإعادة اختراع الديمقراطية، وبهذا نتعامل مع أزمة التمثيل وأزمة شرعية المؤسسات الديمقراطية التقليدية. وتشهد هذه الممارسات على رغبة متجددة في المشاركة في القرارات السياسية وفي الفعل الجمعي الذي يمكن قراءته كرد فعل إيجابي على حالة اليأس الاقتصادي والسياسي التي تؤثر على العديد من الدول الغربية في أعقاب أزمة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. ومع ذلك، من الواضح أن الشعبوية ٢.٠ تثير أيضًا سلسلة من التناقضات والمخاطر التي تحتاج إلى فحص دقيق. والخطر الرئيسي الذي يواجهه هذا التوجه هو دون شك الاستفتائية التقنية. إن ممارسة ديمقراطية استفتائية رقمية، من خلال الأشكال الرسمية وغير الرسمية من التصويت عبر الإنترنت، يمكن أن تؤدي إلى تجاهل لحق الأقليات وتؤدي إلى إلتفافات استبدادية جديدة، كما نرى - من بين أمثلة أخرى - في حالة دور بيبي جريلو Beppe Grillo في حركة ٥ نجوم. علاوة على ذلك هناك خطر من الإجرائية التقنية. ففي هوسهم بإجراءات وأدوات الويب؛ غالبًا ما لا تبدو الحركات والأحزاب الناشئة مهتمة بشكل كافٍ بالمحتوى السياسي وتخاطر بعدم تكريس الاهتمام الكافي لتطوير برنامج سياسي متماسك.

في الختام، يشكل ظهور الشعبوية ٢.٠ مظهرًا قويًا للإمكانيات والتهديدات التي تميز العصر الحالي للأزمة الاقتصادية العالمية، والابتكار السياسي، والانتشار السريع لتكنولوجيات الشبكات الاجتماعية. ويمثل

نشاط وسائل التواصل الاجتماعي مجالًا لبناء أشكال جديدة من السياسة الجماهيرية، وبالتالي يحل محل الأقليات التي ميزت اتصالات الحركة المناهضة للعولمة وغيرها من أشكال السياسة الراديكالية في العقود السابقة. وعلاوة على ذلك، وجد النشطاء في الوعد بديمقراطية رقمية مباشرة مطلبًا قويًا موحدًا للجمع بين الدوائر شديدة الاختلاف، وبناء شعور بالمهمة الحضارية.

ويبقى أن نرى إلى أي مدى سوف تتجنب الشعبوية ٢.٠ أخطار الاستفتائية التقنية والإجرائية التقنية، وتفي بوعدها بالتجديد الديمقراطي. ومع ذلك، فقد أثرت هذه الرؤية بالفعل على إعادة تشكيل عميق لفهم الناشطين لتكنولوجيات الاتصال، كما دعمت تطوير سياسة جماهيرية رقمية ذات إمكانات هائلة.

المراجع

Albertazzi, Daniele, and Duncan McDonnell. 2008. *Twenty-First Century Populism: The Spectre of Western European Democracy.* Houndmills, UK: Palgrave Macmillan.

Badiou, Alain, and Gregory Elliott. 2012. *The Rebirth of History*. London: Verso.

Bartlett, Jamie, Jonathan Birdwell, and Mark Littler. (2012). *The new face of digital populism.* Lodon: Demos.

Bauman, Zygmunt. 2001. *The Individualized Society.* Cambridge, UK: Polity Press.

Beck, Ulrich, and Elisabeth Beck-Gernsheim. 2002. *Individualization Institutionalized Individualism and Its Social and Political Consequences.* London: SAGE.

boyd, danah, and Nicole Ellison. 2007. Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship. *Journal of Computer-Mediated Communication* 13 (1): 210–230.

Bratich, Jack Z. (2011). Pox Populi Network Populism, Network Sovereigns, and Experiments in People-Powers. *Cultural Studies Critical Methodologies* 11 (4): 341–345.

Canovan, Mary. 1981. *Populism.* New York: Harcourt Brace Jovanovich.

———. 2005. *The People.* Cambridge: Polity.

Castells, Manuel. 1996. *The Rise of the Network Society.* Malden, MA: Blackwell.

———. 2000. *End of Millennium.* Oxford: Blackwell.

———. 2009. *Communication Power.* Oxford: Oxford University Press.

Democracia Real Ya. 2011. Democracia Real Ya's Manifesto. http://www.democraciarealya.es/manifiesto-comun/manifesto-english/.

Eurispes. 2013. *Rapporto Italia 2013.* Rome: Eurispes.

Fuchs, Christian. 2008. *Internet and Society: Social Theory in the Information Age.* New York: Routledge.

Gerbaudo, Paolo. 2012. *Tweets and the Streets: Social Media and Contemporary Activism.* London: Pluto Press.

———. 2013a. Online Aggregation in the “Mass Web.” *Opendemocracy.* http://www.opendemocracy.net/paolo-gerbaudo/online-aggregation-in-mass-web.

———. 2013b. When Anarchism Goes Pop. *Opendemocracy.* http://www.opendemocracy.net/paolo-gerbaudo/when-anarchism-goes-pop.

Gitlin, Todd. 2012. *Occupy Nation: The Roots, the Spirit, and the Promise of Occupy Wall Street.* New York: It Books.

Gramsci, Antonio. 1973. *Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci.* Edited by Geoffrey Nowell-Smith and Quintin Hoare. London: Lawrence & Wishart. International Telecommunication Union. (2013). World Telecommunication/ICT Indicators Database 2013 (17th edition) [data file]. Geneva: ITU. http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/publications/wtid.aspx.

Jenkins, Henry. 2006. *Fans, Bloggers, and Gamers: Exploring Participatory Culture.* New York: New York University Press.

Johnson, Lawrence Jeffrey. 2013. Las raíces internacionales del 99% y la “política de cualquiera.” *IC Revista Científica de Información y Comunicación* 10: 52–72.

Juris, Jeffrey S. 2008. *Networking Futures: The Movements against Corporate Globalization.* Durham, NC: Duke University Press.

Keen, Andrew. 2007. *The Cult of the Amateur: How Today’s Internet Is Killing Our Culture.* New York: Doubleday/Currency.

Laclau, Ernesto. 2005. *On Populist Reason.* London: Verso.

Maeckelbergh, Marianne. 2009. *The Will of the Many: How the Alterglobalisation Movement Is Changing the Face of Democracy.* London: Pluto Press.

Mandiberg, Michael. 2012. *The Social Media Reader.* New York: New York University Press.

Mason, Paul. 2012. *Why It’s Kicking Off Everywhere: The New Global Revolutions*. London: Verso.

Mény, Yves, and Yves Surel. 2002. *Democracies and the Populist Challenge.* Basingstoke: Palgrave.

Mouffe, Chantal. 2005. *The Return of the Political*. London: Verso.

Olivetti, Adriano. 1951. *Democracy without Political Parties.* Ivrea: Community Movement.

Schumpeter, Joseph A. 1947. *Capitalism, Socialism, and Democracy.* New York: Harper & Brothers.

Shirky, Clay. 2008. *Here Comes Everybody: The Power of Organizing without Organizations.* New York: Penguin Press.

——— . 2010. *Cognitive Surplus: Creativity and Generosity in a Connected Age.* New York: Penguin Press.

Taggart, P. A. 2000. *Populism.* Buckingham: Open University Press.

Tarchi, Marco. 2003. *L’Italia Populista: Dal Qualunquismo Ai Girotondi.* Bologna: Il Mulino.

Tarrow, Sidney G. 1998. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics.* Cambridge, UK: Cambridge University Press. “We are the 99%” Tumblr blog. 2011. http://wearethe99percent.tumblr.com/.

Weil, Simone. 2013. *On the Abolition of All Political Parties.* Collingwood: Black Inc.

Wellman, Barry, and Caroline A. Haythornthwaite. 2002. *The Internet in Everyday Life.* Malden, MA: Blackwell.

Wilhelm, Anthony G. 2000. *Democracy in the Digital Age: Challenges to Political Life in Cyberspace.* New York: Routledge.

الفصل الرابع: حركة أنونيموس.

النضال البرمجي والسياسة المعاصرة

كريستيان فوكس Christian Fuchs

أولاً: المدخل:

إنه[1] يوم الجمعة ٦ أغسطس ٢٠١٢، على شبكة الإنترنت. قبل سبعة وستين عام، في ٦ أغسطس ١٩٤٥، أسقطت الولايات المتحدة أول قنبلة ذرية على هيروشيما. يسمع المرء أغنية تيري باركر Trey Parker: "أمريكا، اللعنة نعم! ماذا ستفعل عندما نأتي لك الآن؟ (. . .) ماكدونالدز، اللعنة نعم! ول مارت، اللعنة نعم! صور القطط التي تبدو بشرية مصحوبة بالطلب "أريد أن أبدأ تجميع مجموعتي من أصنام أولاد القطط لذا أضف المزيد" هناك رابط لكاميرا للبث الحي في ساحة التايمز. ويجد المرء أيضًا صورة تظهر علمًا أمريكيًا محترقًا مصحوبًا بشعارات ماكدونالدز وصورًا لعلبة ماونتن ديو Mountain Dew، وتمثال الحرية، وعازف غيتار ودب صارخ. "أنت يجب أن تقتل نفسك، اللعنة يا أميريكاااا، أيها الشقي الصغير". ويكتب مغني الراب أغنية جديدة ويقول إن الدقائق القليلة الأولى من المناقشة في موضوعه ستصبح جزءًا من الأغنية. هناك قصة عن الأخ الذي يحاول إغراء شقيقته، ولكن تبين أن أخته مفصلية كبيرة. وهناك موضوع مع صور من أرداف الإناث، يرافقه إعلان أن واحدة من الفتيات المصورة تتلقى مكالمات هاتفية مزعجة. وصورة لرجل نائم في حالة سكر مصحوبًا بنص "زميل أغشى عليه بعد ١١ علبة Coors lights و٢ علبة bud lights" واقتراحًا بأن لعبة ستقرر ما الذي سيفعله الشخص الذي نشر الصورة مع الرجل الثمل. وهناك لقطة شاشة لملف شخصي لسيدة مراهقة على الفيسبوك، يقترح "٥٤، ٧٢، ٣٧ أو ٠٠ يقرر ما أكتبه"، وهذا يعني أن المشاركة رقم الرابع والخمسين، أو الاثنين والسبعين، أو السابع والثلاثين، أو المائة تحدد ما يكتبه الشخص إلى الفتاة على الفيس بوك. ويتم نشر التفاعل اللاحق عبر الإنترنت (على سبيل المثال، "مرحبًا، لقد أحببتُك منذ المدرسة الثانوية وأردت لقاءك، لكنني كنت صغيرًا جدًا وغاضبًا للغاية، ربما هذا ليس عذرًا. أنت حقًا مثيرة وكلما رأيتك أشعر بالإثارة، أرجوك اخرجي معي أو سأقتل نفسي" وتجيب الفتاة ويتم تحديد كل إجابة لها في لعبة جديدة. وتغلق الفتاة مؤقتًا ملفها على الفيس بوك وتتوقف الحركة.

مرحبًا بكم في 4chan.org.[2] أسس كريستوفر بول Christopher Poole موقع 4chan.org في عام ٢٠٠٣. وهو المكان الذي نشأت فيه الحركة التي أصبحت تعرف باسم "أنونيموس 'المجهول'

(١) هذه الفقرة الأولى من الفصل هي عبارة عن نماذج من مشاركات أنونيموس عبر موقع 4chan.org وهي فوضوية واعتباطية بطبيعتها، وتم حذف جملة واحدة إباحية من قبل المترجم. المترجم.

(٢) العنوان http://boards.4chan.org/b، تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

Anonymous" (Stryker 2011). وهي تعمل كسلسلة من المنتديات، كل منها موجه نحو موضوع محدد (أو التي تسمح بجميع المواضيع، مثل المنتدى "b"). ويمكن للمستخدمين نشر النصوص والصور والروابط والمحتوى والرد على مواضيع الآخرين. والمشاركات مجهولة وبالتالي يتم عرض كلمة "أنونيموس" كاسم المستخدم في كل المواضيع والمشاركات. وكما تظهر الأمثلة، فإن 4chan.org هي في نفس الوقت فوضوية، منحطة، فظة، سخيفة، إباحية، سياسية، خلاقة، مرحة، ساخرة، وعرض من الفكاهة السوداء.. إلخ. ويستفيد أنونيموس من حكمة وإبداع الحشد في حملاته. هذه الحكمة المنظمة يمكن أن تصل إلى الناس المختارين يوميًا بشكل عشوائي جنبًا إلى جنب مع المنظمات القوية والأفراد. ويتميز 4chan.org بالصور المفسدة والنكات السيئة"، ومع ذلك فهو "في الوقت نفسه مصدر للإبداع غير العادي ودون عوائق" (Olson 2012, 32).

عرِف الجمهور الأوسع بأنونيموس، بصفة خاصة بسبب دعم الأخير لويكيليكس WikiLeaks في ديسمبر ٢٠١٠. وتم استخدام هجمات الحرمان من الخدمة الموزعة (DDoS) لإغلاق مواقع PayPal وPostFinance وVisa وMasterCard وBank of America؛ والتي عطلت إمكانات التبرع لويكيليكس. ويقال أن أنونوبس Anonops، وهي عقدة في شبكة أنونيموس احتفظت بمحادثة عبر الإنترنت (IRC)، ومدونة، وحساب تويتر، وقناة فيديو يوتيوب، وقد أطلقت عملية دفع الثمن Operation Payback التي هاجمت شركات الأفلام المعارضة لتبادل الملفات ودعمت ويكيليكس (Reissmann, Stöcker and Lischka 2012, 127–128):

> "ستدافع حملة "أنونيموس" ضد أي فرد أو مؤسسة أو شركة أو كيان حكومي يسعى إلى عرقلة التدفق الحر للمعلومات عبر الإنترنت أو خارجها [. . .] ونحن نستخدم برنامج the Low Orbit Ion Cannon LOIC، وهو أداة برمجية لهجمات DDoS لتنفيذ هجمات الحرمان من الخدمة الموزعة ضد الشركات التي ساعدت في الرقابة على أي شخص. [. .] هدفنا الحالي هو زيادة الوعي حول ويكيليكس والأساليب الخبيثة التي تستخدمها الشركات المذكورة أعلاه لإضعاف قدرة ويكيليكس على العمل [. . .] . والهجمات المستمرة على PayPal يتم اختبارها والأفضل: أنه في حين عدم الإضرار بقدرتها على معالجة المدفوعات، إلا أنها تحقق نجاحًا كبيرًا في إبطاء شبكتها إلى الحد الذي يكفي لإشعار الناس، وبالتالي نحقق هدفنا في زيادة الوعي".[٣]

وتم توزيع رسالة أنونوب بعنوان "رسالة من أنونيموس: رسالتنا ونوايانا وأهدافنا المحتملة" كنصوص وكمقاطع فيديو متعددة على منصات مختلفة.[٤] وغالبًا ما يتم صنع مقاطع الفيديو هذه بطريقة فنية ونشرها

(٣) العنوان http://guerrillanews.wordpress.com/2010/12/08/operation-payback، تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

(٤) على سبيل المثال: http://www.youtube.com/watch?v=JRm98gFaXgM، وhttp://www.youtube.com/watch?v=_4LU7piK9X4، وhttp://www.youtube.com/watch?v=fxT3Bn7_-Ig، وتم الوصول إليها في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

على منصات إنترنت شائعة متعددة، مما يدل على أن أنونيموس هو أيضًا تعبير إبداعي وجمالي وفني عن المعارضة والاستخدام لمواقع المحتوى الذي ينشئه المستخدم للتواصل مع الجمهور وتنظيم الأفعال الموزعة.

وتتمثل مهمة هذا الفصل في توضيح نوع حركة أنونيموس. وللقيام بذلك، أقدم أولاً لمحة عامة عن تاريخ أنونيموس (القسم الثاني). ثم أقوم بتحليل نظري لوضعها كحركة اجتماعية وقوتها، فضلاً عن القوة المضادة للدولة التي تواجهها (القسم الثالث). كما أقوم بتحليل كيفية ارتباط أنونيموس بآراء العالم السياسي (القسم الرابع). ويستند التحليل الوارد في هذا الفصل إلى النظرية السياسية. ويعيد أنونيموس تكوين قوة الحركات الاجتماعية ويواجه في الوقت نفسه محاولة سلطة الدولة للتسلل ومراقبة النشطاء.

ثانيًا: أنونيموس "تاريخ موجز":

أنونيموس Anonymous هي حركة شبكية نشأت من خلال منتدى فورتشان Stryker 4chan) (2011. ولديها عقد مختلفة منظمة حول المحادثة عبر الإنترنت IRCs والمنتديات مثل Anonnet،[٥] وAnonOps،[٦] وVoxAnon،[٧] وAnonPlus[٨] ومجموعات الألفة مثل جبهة تحرير الشعب (PLF)، ومجموعة لولزك LulzSec أو عملية AntiSec. وتصف شبكة أنونيموس نت Anonnet مهمتها بالطريقة التالية: "أنونيموس نت AnonNet هي شبكة محادثات عبر الإنترنت IRC مجهولة المصدر، موجودة لتمكين التدفق الحر للأفكار والتواصل دون خوف من اعتراض طرف ثالث أو مراقبته أو ترويعه أو إكراهه. نحن نؤمن بحرية التعبير، ونريد مساعدتك على إسماع صوتك".[٩]

ويمكن تلخيص تاريخ أنونيموس فقط باختصار هنا (للاطلاع على التفاصيل؛ انظر: Olson 2012; Reissmann, Stöcker and Lischka 2012; Stryker 2011). ووفقًا لريسمان وستوكر وليسكا Reissmann, Stöcker and Lischka (2012, 32 –33) كان أحد الأفعال الجمعية الأولى المخططة لأنونيموس عبر موقع 4chan هو حجب وإزعاج المنتدى الشبابي على الإنترنت هابو هوتل Habbo Hotel في عام ٢٠٠٦؛ حيث دخل المئات من نشطاء أنونيموس المنتدى في نفس الوقت وأربكوا المسار الطبيعي للعمل. وأيضًا في عام ٢٠٠٦ بدأت حملة ضد مقدم البرنامج الحواري الأمريكي الفاشي هال تيرنر Hal Turner، حيث تم إرباك برنامجه الإذاعي، ونشر بيانات شخصية عنه على الإنترنت وتم حجب محطته الإذاعية على شبكة الإنترنت. وفي عام ٢٠٠٨ تم إصدار مقطع فيديو حول ممارسات السينتولوجيا Scientology على اليوتيوب، فتقدمت السينتولوجيا بمطالبة قانونية بإزالة الفيديو، مما أسفر عن مشروع أنونيموس "شانولوجيا Chanology Project" ضد السينتولوجيا. وعندما بدأ أنونيموس الانخراط في مثل هذه الحملات، أصبح من الشائع استخدام قنوات المحادثات الإلكترونية IRC كأدوات اتصال لتنسيق وتنظيم

---

(٥) موقع http://anonnet.org، تم الوصول إليه في ٤ ديسمبر ٢٠١٢.
(٦) موقع http://www.anonops.org، تم الوصول إليه في ٤ ديسمبر ٢٠١٢.
(٧) موقع http://www.voxanon.org، تم الوصول إليه في ٤ ديسمبر ٢٠١٢.
(٨) موقع http://www.anonplus.com، تم الوصول إليه في ٤ ديسمبر ٢٠١٢.
(٩) موقع http://site.anonnet.org، تم الوصول إليه في ٤ ديسمبر ٢٠١٢.

الأفعال (Olson 2012, 52). وفي عام ٢٠٠٩ أنشأ أنونيموس موقعًا إلكترونيًا لدعم الاحتجاجات الإيرانية. وفي عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ هاجم أجهزة الكمبيوتر والمواقع الإلكترونية للمؤسسات الحكومية الأسترالية بسبب القوانين الجديدة للرقابة على الإنترنت. وفي عام ٢٠١٠ هاجم أنونيموس مواقع المؤسسات التي تدافع عن حقوق الملكية الفكرية (مثل جمعية صناعة التسجيلات الأمريكية، ورابطة الأفلام السينمائية الأمريكية، وصناعة التسجيلات الصوتية البريطانية). وفي عام ٢٠١٠ أطلق عملية دفع الثمن Operation Payback، والتي شملت هجمات الحرمان من الخدمات DDoS ضد Amazon، وMasterCard، وPayPal، وPostFinance، وVisa بعد أن عطلوا إمكانية الدفع لموقع ويكيليكس. وفي عام ٢٠١١ هاجم أنونيموس مواقع سوني Sony الإلكترونية لأن الشركة الإعلامية أطلقت مطالبات قانونية ضد جورج هوتز George Hotz الذي أطلق إرشادات حول كيفية فك شفرة بلاي ستيشن سوني ٣. وخلال الربيع العربي نظم مجموعة صغيرة من نشطاء أنونوبس AnonOps أنفسهم في قناة المحادثات الإلكترونية الخاصة #InternetFeds وهاجموا مواقع حكومات تونس وليبيا ومصر وسوريا (Olson 2012, 425–426). وانضم المخترقون سابو Sabu وتي فلو Tflow وكايلا Kayla، الذين شاركوا في #InternetFeds، مع توبشاري Topiary وأفيونتس AVunit وبونسوس Pwnsauce لتشكيل مجموعة لولزسك LulzSec، التي أجرت في عام ٢٠١١ العديد من أنشطة القرصنة خلال فترة خمسين يومًا (Olson 2012, 427ff).

وتضامنًا مع الاحتجاجات ضد خطط إلغاء الحقوق الجماعية للتفاوض للنقابات العمالية العامة في ولاية ويسكونسن، هاجم أنونيموس مواقع صناعات كوتش Koch Industries، التي دعمت الأنشطة المناهضة للنقابات في ويسكونسن. وأيضا في عام ٢٠١١ هاجم أنونيموس المواقع الإلكترونية لحكومة ماليزيا لأنها حظرت المواقع. وهاجم المواقع الخاصة والحكومية المحلية في أورلاندو - فلوريدا، لأن الناشطين في حركة "طعام وليس قنابل Food Not Bombs" ألقي القبض عليهم بسبب تقديم الطعام للمشردين في حديقة "بحيرة أولا Lake Eola". وقام بحظر المواقع الإباحية للأطفال ونشر بيانات عن مستخدمي المواقع. وبعد إساءة معاملة مصدر ويكيليكس المزعوم برادلي مانينغ Bradley Manning من قبل موظفي السجن، أعلن أنه سيهاجم اتصالات سجن كوانتيو العالي الحراسة وموظفيه. ودعا إلى احتجاجات جماهيرية ضد قانون وقف القرصنة على الإنترنت في الولايات المتحدة. وربما كان النشاط الأكثر وضوحًا من أنونيموس في عام ٢٠١١ هو دعم حركة "احتلوا وول ستريت". ودعا أعضائه للمشاركة في الحركة. وبعد أن قام أحد رجال الشرطة برش الفلفل على الطلاب السلميين المحتجين في حرم جامعة كاليفورنيا ديفيس، أصدر أنونيموس مقاطع فيديو مع بيانات الاتصال الشخصية لرجل الشرطة. وفي ديسمبر ٢٠١١ أطلق أنونيموس نازي-ليكس Nazi-Leaks، وهي منصة تسرب بيانات الاتصال الخاصة بالنازيين الجدد المزعومين ومؤيديهم.

لقد استخدم أنونيموس التكتيكات مثل هجمات الحرمان من الخدمات DDoS، والمكالمات الهاتفية المجهولة، والمضايقات، ونشر البيانات الخاصة، والتهديدات بالقتل، وإرسال الصفحات السوداء إلى عناوين الفاكس، وطلب تسليم مئات البيتزا إلى عنوان واحد في وقت واحد (Reissmann, Stöcker and Lischka 2012). والنشر d0xing (نشر بيانات شخصية حول الأهداف علنًا على الإنترنت)، وتسجيل الأشخاص لتلقي البريد غير المرغوب فيه، وتشويه مواقع الويب، واختراق الخوادم، وتنزيل قواعد البيانات

من الخوادم بمساعدة هجمات حقن SQL، ونشر قوائم البريد الإلكتروني والعناوين، وروابط rickrolling (الروابط التي تدعي أنها تؤدي إلى محتوى جنسي أو محتوى آخر، ولكن تؤدي لفيديو أغنية ريك أستلي Rick Astley "لن أتركك أبدًا")، ونشر الأسماء وكلمات المرور، واحتجاجات الشوارع (Norton 2011, 2012a, 2012b). ويتم اختيار أهدافهم في بعض الأحيان بطابع سياسي، ولكنها في كثير من الحالات أكثر اعتباطية، وتتضمن أيضًا على سبيل المثال، مراهقين مثل المراهقة بوكسي Boxxy البالغة من العمر خمسة عشر عامًا، والتي تم إطلاق حملة مضايقة ضدها عبر موقع 4chan في عام ٢٠٠٧ لأن المستخدمين اعتقدوا أن مقاطع فيديو اليوتيوب الخاصة بها كانت غبية.[١٠] حيث قام مستخدمون، على سبيل المثال، بنشر صور عارية لأنفسهم، مع الكتابة على ثدييهم أو أجزاء أخرى من الجسم رسائل مثل "اقتلوا بوكسي Kill Boxxy" أو "اللعنة يا بوكسي Fuck Boxxy" أو "Boxx Sucks" (ibid.).

ويقول مستخدمو أنونيموس إنهم ينخرطون في مثل هذه الأعمال من أجل المتعة، من أجل "اللولز lulz" (التي تعني "الضحك بصوت عال")، مثلما يقولون - "الضحك على حساب شخص آخر".[١١] أنونيموس Anonymous هو تجمع لا يمكن التنبؤ به، وفوضوي، ومزعج، وغامض، ومربك، ومبالغ فيه من المجهولين، وشبكة فضفاضة بدون أعضاء لديها أهداف فضفاضة يمكن للجميع المشاركة فيها، والتي تكافح من أجل حرية الإنترنت (Reissmann, Stöcker and Lischka 2012). وفي نفس الوقت يمكن أن يكون هذا الانفتاح مصدرًا للتناقضات: "لأن الجميع يستطيع أن يطلق على نفسه اسم أنونيموس، فالجماعة مليئة بالتناقضات" (ibid., 12). وعندما تحولت ثقافة موقع 4chan إلى حركة أنونيموس، لم تعد الأفعال تتم فقط "للولز (الضحك)"، بل بدأت في خدمة أغراض سياسية أكثر (ibid.). ولم تتوقف الثقافة الفوضوية ذات الأهداف الاعتباطية أبدًا، ولكن على مر السنين كانت هناك أجندة سياسية أكثر، تتجه نحو الظهور بشكل متواز ومن خلال الاستفادة من ثقافة المرح.

ثالثًا: أنونيموس قوة الحركة الاجتماعية وقوة الدولة:

وتصف غابرييلا كولمان Gabriella Coleman (2012) أنونيموس باسم "المتسللين، والتكنولوجيين، والناشطين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمهووسين" الذين ينظمون أفعالًا جمعية عبر الإنترنت وخارجها، والتي "تطرح قضايا سياسية"، ولكنها أيضًا منظمة "للتسلية المطلقة". وقد لاحظت كولمان Coleman (2011a; see also Ralph and Coleman 2011) التي أجرت إثنوغرافيا متعمقة لأنونيموس؛ أن أنونيموس بعد ظهوره عبر 4chan تطور من المحادثات عبر الإنترنت وتركيز منتدى الإنترنت أنو نت Anonet على التصيد ("فعل إرباك أو ممازحة الناس من أجل المتعة تحت ادعاءات كاذبة") (Stryker 2011, 94) يُستخدم للتسلية ("lulz" مأخوذة من "lol" - الضحك بصوت عال) ومخاوف حول حرية التعبير (كما هو الحال في حملة ضد السينتولوجيا) إلى بنية أكثر تعقيدًا، مع التركيز على القرصنة كفعل احتجاجي سياسي جمعي يدلل عليه ظهور المحادثات عبر الإنترنت ومنتدى الإنترنت

(١٠) انظر https://encyclopediadramatica.se/Boxxy، تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

(١١) العنوان https://encyclopediadramatica.se/Lulz، تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

أنونبس AnonOps في عام ٢٠٠١، والذي قدم عملية دفع الثمن Payback، وهي حملة التضامن مع ويكيليكس والحملات أخرى (Olson 2012, 421ff). ومنذ عام ٢٠٠٨ عندما بدأت الحملة ضد السينتولوجيا، أصبح أنونيموس سياسيًا أكثر (Coleman 2012; Norton 2012b). ووفقًا لكولمان فإنه "ليس لديه فلسفة متسقة أو برنامج سياسي"، ونظرًا لعدم الكشف عن هويته يقوم على سيولة المشاركة، والتي تمكن من التكثيف السريع للأفعال والتخلي السريع عنها. لذلك تصف كولمان، مستفيدة من جيل دولوز وفيليكس غواتاري Gilles Deleuze and Félix Guattari (1987)، أنونيموس بأنه ريزوماتيك Rhizomatic.[١٢] وتؤكد كولمان أن أنونيموس هو غير متجانس، وأن هناك خلافات ومناقشات حول التوجه السياسي وأن لديه ثقافة الديمقراطية الشعبية على أساس "خُلق مناهضة القائد ومناهضة المشاهير" (Coleman 2011a)، و"أساليب لامركزية غير هرمية من التفاعل" و"الالتزام بإجماع الآراء".

وتقارن كولمان Coleman (2012) روح الدعابة لأنونيموس بحركات مثل الأممية الموقفية Situationists، أو الدادائيين Dadaists، أو حزب الشباب الدولي Yippies، أو نعم يا رجال Yes Men. وباستنادها إلى مبدأ الأمل لإرنست بلوخ Ernst Bloch (1985)، تؤكد بأن أنونيموس يعطي سببًا للأمل في أن التهرب من الظلم والإطاحة به هي "الإمكانات الكامنة التي يمكن في ظروف معينة أن تنشط وربما تقود إلى حقائق سياسية جديدة" (Coleman 2012). ويمكن للمرء أن يضيف أن أنونيموس إلى حد ما يشبه أيضا حركة سبيرجيريلا Spaßguerilla (عصابات المرح) التي نشأت في حركة الطلاب الألمانية واستفادت من الهزل كاستراتيجية سياسية (see AG Spaß muss sein 1997). وشملت الأمثلة هجمات الكيك على المعارضين السياسيين، أو تنظيم عروض مسرحية ذات دوافع سياسية وغير مرئية في الأماكن العامة، أو هجوم حلوى البودنغ المخطط له على نائب الرئيس الأمريكي هوبير همفري Hubert Humphrey (في سياق حرب فيتنام). وتشمل الأمثلة الأخرى مظاهرة زائفة يتم التظاهر بأنها منظمة من قبل الحزب الألماني اليميني المتطرف دويتشه فولكسونيون Deutsche Volksunion (DVU) واستخدمت شعارات مثل "الألمان، تناول الموز الألماني" أو "أنا سعيد أن الأرض هي شريحة" (.ibid). وقاموا بتوزيع رسائل على الأسر المعيشية الخاصة خلال حرب الخليج عام ١٩٩١ والتي ذكرت أن شركة آرال أويل Aral Oil تعطي قسيمة لـ ١٠ لتر من البنزين المجاني كجزء من حملة "السلام في الخليج" (ibid., 252).

ومن المميزات الأساسية لحركة عصابات المرح أنها تغرِّب/تبعد المواقف في الحياة اليومية عن سياقها الأصلي وتعطي لها معنى جديدًا له أهمية سياسية؛ وتحاول الكشف علنًا عن هياكل الهيمنة وانتقادها (ibid., 74ff.). واتخذت حركة عصابات المرح هذه الاستراتيجية من تأثير الإبعاد The distancing effect لبريشت Brecht (V-Effekt, or Verfremdungseffekt) في مفهومه للمسرح الملحمي/الجدلي. "تأثير الإبعاد هو أن الشيء الذي يجب إدراكه، والذي يجب توجيه الانتباه إليه، يتحول من شيء شائع ومعروف ومسلم به على الفور إلى شيء خاص، ومثير، وغير متوقع. ويتم تصوير الشيء البديهي بمعنى معين أنه

(١٢) من أسفل لأعلى، غير خاضع لتسلسل هرمي.

غير مفهوم، ولكن هذا يحدث فقط لجعله أكثر قابلية للفهم" (Brecht 1967, 355, translated by the author).

ويتم تقديم الفعل الذي يتم على المسرح على أنه "تناقض مع المعتقدات التي تم التخلي عنها" (ibid., 362, translated by the author). "تتحول التقاليد إلى شيء مثير للدهشة، يتم عرضها بشكل عام على أنها شيء غريب، وما يبدو طبيعيًا يجب أن يبدو اصطناعيًا" (ibid., 372, translated by the author). ويظهر المسرح الجدلي/الملحمي "العلاقات المعقدة والمتنوعة والمتناقضة بين الأفراد والمجتمع" (ibid., 922, translated by the author)، و"الغير ثابت، والمتقلب، والمشروط" و"التناقضات في جميع الظروف التي لديها عادة أن تتحول إلى ظروف متناقضة أخرى" بحيث تتضح "قابلية تحول تعايش البشر وبالتالي قابلية تحول الإنسان نفسه" (Brecht 1967, 923, translated by the author).

والهدف هو أن يتحول موقف الجمهور من كونه سلبيًا إلى كونه نشطًا، وكذلك أن ينظر المتفرج إلى العالم على أنه "متاح له ولأنشطته" (ibid., 358, translated by the author) بحيث يمكن أن تظهر وجهة نظر تكون ناقدة للمجتمع (ibid., 346). ويستفيد المسرح الجدلي من تناقضات الأفعال والمشاعر المؤداة، فضلاً عن الانتقال من الكمية إلى الكيفية (تراكم عدم الفهم حتى يظهر الفهم) (ibid., 360, translated by the author). ويذكر بريخت Brecht كأمثلة؛ تأثير التباعد *أوليسيس Ulysses* لجيمس جويس James Joyce، والدادية Dadaism، والسريالية Surrealism.

ويخلص النص "Fünf Thesen für die Spaßguerilla" (خمسة أطروحات لحرب عصابات المرح) إلى أن "عصابات المرح ليس لها برنامج - باستثناء أن كل شخص يجب أن يصبح مهرجًا" (AG Spaß muss sein 1997, 200; translated by the author). وأنونيموس هو تمامًا مثل عصابات المرح والمسرح الجدلي لبريخت، يهدف إلى تعطيل الأداء الطبيعي للحياة اليومية وإضفاء السخافة على الحياة اليومية من أجل إظهار التناقضات والسخافات في العالم المعاصر نفسه. والتكتيكات مثل تسليم البيتزا الجماعية أو ظهور جيوش جاي فوكس Guy Fawkes هي تكتيكات عصابات المرح الكلاسيكية نفسها. والاختلافات بين عصابات المرح وأنونيموس هي أن الأولى دائمًا سياسية، بينما الثانية هي سياسية في بعض الأحيان. وقد نشأت حرب المرح تقليديًا في جماعات محلية مثل كوميون ١ "Kommune 1"[١٣]، التي عرف فيها النشطاء بعضهم البعض بصورة شخصية وطوروا علاقات سياسية وشخصية وعاطفية وغالبًا علاقات جنسية، في حين أن أنونيموس يتم تنظيمه بشكل أساسي على الإنترنت، وينطوي على مستوى عال من التخفي ويميل إلى العمل إلى درجة معينة من مسافة بعيدة بدون اجتماعات وجهًا لوجه، على الرغم من أن النشاط عبر الإنترنت يميل أحيانًا إلى التحول إلى نشاط خارج الإنترنت (على سبيل المثال، في احتجاجات السينتولوجيا). وأنونيموس هو تمامًا مثل عصابات المرح، يجلب غير عادي إلى العالم العادي، وبالتالي تغريب الحياة اليومية. واستراتيجية عصابات المرح هي تغريب العالم المغترب عن اغترابه عن طريق

(١٣) الكميون ١، انظر http://en.wikipedia.org/wiki/Kommune_1، تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

تغريب المواقف في الحياة اليومية، وهي استراتيجية سياسية. وفي بعض الأحيان يتشارك جزء من أنونيموس في هذه الاستراتيجية السياسية، في حين أن أجزاء أخرى هي غير سياسية في نفس الوقت.

ويرى كوين نورتن Quinn Norton (2011) أنونيموس كثقافة يتم تنظيمها حول "القيام بأمور غريبة" والتي تسبب الاحراج والانقسام وهي هجمات جماعية ("الغارات"). إنه متنوع وبدون قيادة، لكنه لا يزال "ناجح في التحدث بصوت واحد، ويطالب بالحرية للشبكة التي هي موطنه" (Norton 2012b). ويصف نورتن Norton (2012a) كيف تنشأ عملية اعتيادية لأنونيموس في دردشة IRC (مثل Anonops أو Anonnet)، حيث يتم إعداد قنوات خاصة، يتم من خلالها تقديم النشرات الصحفية ومقاطع الفيديو ويتجمع النشطاء للتخطيط لفعل مشترك. وعندما "يتم الكشف عن بعض الاعتداء على الشبكة، سوف يتجمع أعضاء أنونيموس anons على واحد أو أكثر من هذه 'الصيحات'، مع وصول المئات أو الآلاف في غضون ساعات[. .]. وما تبدو في لحظة ما مثل غرفة محادثة فارغة حزينة يمكن أن تصبح بسرعة ساحة انطلاق لهجوم كبير متعدد الجوانب" (Norton 2012b). وتم تنظيم العمليات ضد شركات بطاقات الائتمان التي حظرت الدفعات إلى ويكيليكس عبر قناة أنونبس لمحادثات الإنترنت #operationpayback، حيث قام ما يقرب من ثمانية آلاف مستخدم مع بعضهم بالتخطيط للعمل. ويؤكد نورتن (Norton 2012b) أنه منذ عام ٢٠٠٨، أصبح أنونيموس بعد ذلك سياسيًا أكثر وتهديدًا للحكومات والشركات؛ وأصبح "نظامًا منيعًا موظف ذاتيًا للإنترنت، يعاقب أي شخص يراه العقل الجمعي على أنه عدو للحرية، عبر الإنترنت أو خارجها". وبصفة خاصة فإن دعم الثورة التونسية وحركة "احتلوا" ميزت جيلاً جديدًا راديكاليًّا من الأعضاء الذين تجنبوا الضحك المجرد "pure lulz" لصالح الفعل المركّز المدمر" (Norton 2012b). وكانت لحركة "احتلوا" أهمية خاصة لأنونيموس لأن ناشطي أنونيموس "يمكنهم التواصل ثقافيًا مع الاحتلالات المحلية" (Norton 2012a). كان كلا التجمعين مرتبطين ببعضهما من خلال "كونهم نوعًا من الأشخاص لم يجدوا أبدًا مكانًا مريحًا في المجتمع" (.ibid). ونتيجة لذلك، أصبح "أنونيموس أكثر جرأة وغرابة وتهديدًا وأكثر راحة في المقابل" (.ibid). وأنونيموس هو ديقوقراطية "Do-ocracy" بدون قيادة، "الحاكم هو العمل المجرد": يقترح الأفراد أفعالاً، وينضم آخرون إليها (أو لا) ثم يتم رفع علم أنونيموس فوق النتيجة. "لا يوجد أحد يمنح الإذن، ولا يوجد وعد بالثناء أو المال، لذا يجب أن يكون كل فعل هو المكافأة في حد ذاته" .(Norton 2012b)

وتصف دوناتيلا ديلا بورتا وماريو دياني Donatella della Porta and Mario Diani الحركات الاجتماعية بأنها "(١) شبكات غير رسمية، تستند (٢) على المعتقدات المشتركة والتضامن، والتي تحشد حول (٣) قضايا محل نزاع، من خلال (٤) الاستخدام المتكرر لمختلف أشكال الاحتجاج" (della Porta and Diani 1999, 16). ويقول دياني في تعريف آخر، إن الحركات الاجتماعية هي "شبكات من التفاعلات غير الرسمية بين تعددية من الأفراد والجماعات أو التنظيمات المنخرطة في صراعات سياسية أو ثقافية على أساس الهويات الجمعية المشتركة". واستنادًا إلى هذه التعريفات وغيرها، يمكن تحديد الجوانب الهامة للحركات الاجتماعية: المشكلات المجتمعية؛ إنكار القيم والمؤسسات والأبنية المهيمنة؛ عدم الرضا؛

الخصوم؛ الهويات الجمعية المشتركة؛ التوجه نحو التغيير الاجتماعي؛ دوافع الاحتجاج وآثار انتشارها؛ التعبئة والممارسات الاحتجاجية والفعل الجمعي؛ طرق الاحتجاج والسياسة غير البرلمانية (Fuchs 2006).

ومن الخصائص المميزة لأنونيموس أنه في الوقت نفسه حركة اجتماعية ومناهض للحركات؛ إنه فعل سياسي جمعي يستند إلى تعريف مشترك مع بعض القيم الأساسية (مثل الحريات المدنية وحرية الإنترنت) يؤدي إلى ممارسات الاحتجاج عبر شبكة الإنترنت وخارجها ضد الخصوم، وفي الوقت نفسه، بالنسبة للعديد من أولئك الذين يشاركون في منصات أنونيموس هو اللعب والترفيه الفردي. ولمعظم الوقت فإن أنونيموس موجود "من أجل الضحك lulz" كمتعة للمستخدمين، ولكن من وقت لآخر — وازداد تكرار ذلك في السنوات الماضية — يتحول الفعل الفردي إلى فعل سياسي جمعي. ويشترك العديد من الأشخاص الذين ينضمون إلى "الأفعال السياسية لأنونيموس" في بعض القيم السياسية الأساسية التي تم التعبير عنها في نص "المبادئ الخمسة: بيان من أنونيموس".[١٤] وتشمل هذه القيم النضال من أجل "مجتمع منفتح ونزيه وشفاف وخاضع للمساءلة وعادل"، تكون المعلومات فيه "غير مقيدة وغير خاضعة للرقابة"، وتأييد "حقوق وحريات المواطنين". وأن يكون هناك أيضًا ضمانًا لـ "خصوصية المواطنين" بحيث "لا يجوز أن يكون المواطنون هدفاً لأي رقابة غير ضرورية". ويقول أنونيموس أن ذلك يستند إلى ثلاثة مبادئ:

(١) لا ينبغي مهاجمة وسائل الإعلام.
(٢) لا ينبغي مهاجمة البنية التحتية الحيوية.
(٣) يجب على المرء العمل من أجل العدالة والحرية.[١٥]

والنشطاء لديهم تفسيراتهم الخاصة لهذه القيم الأساسية للحرية والعدالة. والمبادئ الشاملة فضفاضة للغاية، على عكس برنامج حزب سياسي ما، والذي يعتبر أكثر رسمية بكثير. هذا الطابع الفضفاض هو أيضا سمة من سمات الحركات الاجتماعية، ولكن أنونيموس يختلف عنها بحفاظه على مستوى عال من إخفاء هوية نشطائه وممارساته.

وطرق الاحتجاج المختارة تكون غير تقليدية وتجري عبر الإنترنت (قرصنة المواقع، ونشر البيانات الشخصية، وهجمات الحرمان من الخدمات) أو بدون انترنت (احتجاجات في الشوارع). والأولى تتطلب التزامن ولكنها إجراءات موزعة تتم عبر الإنترنت من مسافة مكانية؛ فهي فعل جمعي عبر الإنترنت عن بعد. ويتم تنسيق هذه الأخيرة وتخطيطها عبر الإنترنت ولكنها تستفيد من التواجد الزماني والمكاني المشترك. وتميل الحركات الاجتماعية التقليدية (مثل الأحزاب السياسية) إلى تشجيع العلاقات الشخصية والاجتماعات وجهًا لوجه والمناقشات والأفعال والاستناد عليها. وعلى النقيض من ذلك يمكن لأي شخص يشترك في بعض القيم الأساسية أن يعلن عن فعل ليكون جزءًا من أنونيموس. وفي الحركات الاجتماعية التقليدية غالبًا ما تركز الحملات على الخصوم الإستراتيجيين. ويؤدي الطابع شديد اللامركزية وغير الرسمي لأنونيموس في المقابل

---

(١٤) العنوان http://anonnews.org/press/item/199، تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

(١٥) العنوان http://occupywallst.org/article/anonymous-joins-occupywallstreet، تم الوصول إليه في ٤ ديسمبر ٢٠١٢.

في كثير من الأحيان إلى حملات مستقلة ومتوازية متعددة يمكن ربطها وتنسيقها، ولكن يمكن أن توجد أيضًا بشكل مستقل.

وغالبًا لا يعرف نشطاء أنونيموس بعضهم بعضًا ولم يتقابلوا ولكنهم يتصرفون بشكل جمعي. وأنونيموس سهل الانضمام له والخروج منه عن الحركات الأخرى. ووفقًا لأنونيموس "أنونيموس هو الجميع. وأنونيموس لا أحد. أنونيموس موجود كفكرة. يمكنك أيضًا أن تكون أنونيموس. أن تصبح أنونيموس هو أمر بسيط. فقط اتخذ الإجراء".[١٦] لذلك سمة واحدة محددة لأنونيموس هو أنه ليس له عضوية محددة بوضوح - أي شخص يمكنه الانضمام إليه. لذلك يعرّف أنونيموس نفسه كفكرة منفتحة:

> "الآن أولاً وقبل كل شيء، من المهم أن ندرك أن أنونيموس - في الواقع - غير موجود. إنه مجرد فكرة – شيء على الإنترنت internet meme - يمكن أن يتم استغلالها من قبل أي شخص في أي وقت للتجمع من أجل قضية مشتركة تعود بالفائدة على البشرية. [. . .] يعني هذا أن أي شخص يمكنه إطلاق رسالة أو حملة إيديولوجية جديدة تحت شعار أنونيموس. ويمكن لأي شخص أن يأخذ دورًا رائدًا في نشر الوعي بأنونيموس. [. . .] ويمكن لأي شخص في أي مكان الشروع في عملية أو فعل أو جماعة تابعة لأنونيموس - وطالما أنهم يلتزمون بهذه الـ [٣] مبادئ الأساسية فهم أعضاء في أنونيموس مثل أي شخص آخر. الجميع أنونيموس".[١٧]

وفي نفس الوقت، يمكن أن يؤدي هذا المستوى العالي من عدم الرسمية إلى غياب الثقة والاستقرار والتماسك ويمكن أن يؤدي إلى مشاكل بمجرد أن تواجه الحركة القمع الحكومي أو تحديات أخرى.

ويتخطى أنونيموس أكثر من غيره من الحركات الحدود بين الفعل الفردي والجمعي، عبر الإنترنت وخارجها، وفي الحركة وغير الحركة، والبعد المكاني والتواجد، وإخفاء الهوية والمعرفة بها، واللعب والعمل الاحتجاجي، والترفيه والسياسة، والحضور والغياب، والظهور والاختفاء، والحياتي وغير المألوف، والطبيعي والسخيف، والحقيقي والرمزي، والسلوك التقليدي وغير التقليدي. لكن لا ينبغي أن يكون المرء مخطئًا؛ فعلى الرغم من أن الجميع يستطيعون الانضمام، إلا أن أنونيموس ليس شبكة بلا قيادة ولا مركزية بشكل مطلق.

ويؤكد جيمس سورويكي James Surowiecki (2005) بأن المجموعات الكبيرة من الناس أذكى من نخبة قليلة وأن الذكاء الجمعي يعمل بشكل أفضل من أبنية القيادة. "حتى إذا كان معظم الناس داخل الجماعة ليسوا بشكل خاص مطلعين أو عقلانيين، فإنه لا يزال بإمكانها التوصل إلى قرار حكيم بشكل جمعي" (Surowiecki 2005, xiii–xiv). وتواجه حكمة الجمهور ثلاثة مشاكل تتعلق بـ (١) المعرفة Cognition، و(٢) التنسيق Coordination و(٣) التعاون Cooperation (ibid., xvii–xviii). ويمكن رسم هذه الأبعاد الثلاثة في نموذج للمعلومات يشكل عملية معالجة المعلومات على الإنترنت. وهو يصور

---

(١٦) العنوان http://anonnews.org/press/item/199، تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.
(١٧) العنوان http://www.youtube.com/watch?v=7cqP8qqqfI0، تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

المعلومات كعملية ثلاثية من المعرفة والتواصل والتعاون. ولذلك يبدو أن أنونيموس هو بناء معلومات موزعة ومتصلة تنطوي على عمليات للمعرفة والتواصل والتعاون. ولدى أنونيموس جميع الأبعاد الثلاثة: جماعة من الأشخاص تجمع معرفتها الجمعية حول أهداف معينة وتشاركها على الإنترنت، وتقوم بتنسيق إجراءاتها عبر الإنترنت في قنوات المحادثات عبر الإنترنت IRC من خلال التواصل، واتخاذ أفعال مشتركة (مثل هجمات الحرمان من الخدمات DDoSing، إلخ) في توقيتات معينة.

وتتميز حكمة الجمهور بأربعة خصائص: آراء متنوعة واستقلالية الجهات الفاعلة واللامركزية وتجميع الأفعال (ibid., 10). ويبدو أن أنونيموس يستوفي هذه الشروط: يتمتع نشطاؤه بآراء ودوافع متنوعة، فهم يتصرفون بشكل مجهول دون معرفة شخصية ببعضهم البعض، وهم موزعين مكانيًا ويتم تجميع أفعالهم لتشكيل كل متكامل. ويقول سورويكيكي Surowiecki أن هذه الأبنية ذكية بشكل جمعي. ويؤكد بأن ظواهر الإنترنت مثل جوجل وسلاش دوت وويكيبيديا - وأنه ربما يضيف أنونيموس - هي "نتاج حكمة الجمهور" (ibid., 275) وأن الإنترنت:

> "مناهضة للتسلسل الهرمي. وهي تقدم دليل حي كل يوم بأن الأنساق يمكن أن تعمل بسلاسة وذكاء بدون التسلسل الهرمي التقليدي ودون أن يكون هناك شخص واحد مسؤول. والمهم بالمثل هو حقيقة أن الإنترنت ببساطة تجعل من السهل جدًا تجميع المعلومات من مصادر مختلفة عديدة عن أي وقت مضى" (ibid., 276).

لذا فإن السؤال هو ما إذا كان أنونيموس هو شكل من أشكال الذكاء الموزع الذي يستفيد من حكمة الجمهور. حجتي هي من جهة أن أنونيموس هو شكل موزع ومترابط من الذكاء والفعل الجمعي، وأنه من جهة أخرى هناك محاور للمعرفة والفعل في هذه الشبكة، أن هناك تناقضات للقوة (تماما كما هو الحال في جميع المنظمات التي توجد في المجتمع الحديث) وأن هناك تفاوت جوهري في القوة في المجتمع الحديث الذي يسمح لمنظمات قوية مثل مؤسسات الدولة (مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI في حالة أنونيموس) بمراقبة ومحاولة السيطرة على الأبنية الشبكية.

وهناك نشطاء أساسيون لديهم مهارات تقنية ومهارات إعلامية ومهارات تنظيمية محددة يقومون بتنفيذ جوهر أنشطة القرصنة (Olson 2012). ووفقًا لبارمي أولسون Parmy Olson (.ibid)، فإنهم غالبًا ما يجتمعون في قنوات دردشة IRC سرية يخططون فيها للحملات. وتؤكد أولسون (ibid., 9) أنه في العديد من الأفعال كان هناك عدة مئات من النشطاء ولكن مجموعة من حوالي عشرة "الذين أداروا معظم القرارات" (ibid., 74-75, 113-122). وتقول إنه في العديد من هجمات DDoS التي نفذها أنونيموس كان جزءًا صغيرًا فقط من أجهزة الكمبيوتر المشاركة مؤلفًا من آلاف النشطاء الذين استخدموا برمجية LOIC في آن واحد أو أدوات برمجية أخرى (مثل Gigaloader، وJMeter)، بينما كان حوالي ٩٠ في المئة (على سبيل المثال، في الهجوم على موقع PayPal.com) من "قوة النيران" جاءت من شبكات الروبوت، وهي شبكات كبيرة من عشرات أو مئات الآلاف من أجهزة الكمبيوتر "الزومبي" التي يسيطر عليها ناشطون فرديون (مثل Civil and Switch) بمساعدة البرامج الضارة التي تم حقنها في أجهزة

الكمبيوتر الخاصة بالمستخدمين دون معرفتهم في شكل تنزيلات أو فيروسات بحيث تم تمكين التحكم عن بعد المؤقت على أجهزة الكمبيوتر هذه. وأنونيموس هي شبكة قاعدية Rhizomatic من النشطاء الموزعين (Coleman 2011a)، لكن هذه الشبكة ليست غير هرمية ولا بدون صراعات داخلية وأبنية سلطة. وهناك نشطاء لديهم مهارات وأدوار استراتيجية ويشكلون محاور أساسية في الشبكة الناشطة.

ويبدو أن وجود محاور وصراعات في الشبكة له أيضًا آثار على فعل الدولة. فوفقًا لأوسلن Olson (2012) بدأت جينيفر إيميك Jennifer Emick وهي ناشطة سابقة في أنونيموس، في البحث عن معلومات تعريفية عن نشطاء أنونيموس التي جمعتهم في قوائم وقدمتهم إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI، والذي استخدم هذه المعلومات من أجل تعقب وأخيرًا اعتقال قراصنة مثل سابو Sabu وتوبياري Topiary وكايلا Kayla وتفلو Tflow وبونسوس Pwnsauce. ومنذ عام ٢٠١١ تم القبض على العشرات من نشطاء أنونيموس المزعومين، بما في ذلك من ناحية نشطاء أنونبس الذين كانوا يشاركون في عملية دفع الثمن Payback (على سبيل المثال، فنيك Fennic، ونردو Nerdo)، ومن ناحية أخرى قراصنة LulzSec و AntiSec(أناركوس Anarchaos، وكايلا Kayla، وبالاديم Palladium، وبنسوس Pwnsauce، وسابو Sabu، وتفلو TFlow، وتوبياري Topiary) (Olson 2012). ويظهر هذا الظرف أن أنونيموس ليست شبكة منيعة وغامضة، بل تتكوّن من علاقات بين أشخاص حقيقيين، يمكن مثل جميع الحركات الاجتماعية أن تتم مراقبتهم من قبل الشرطة ويتعرضون للعنف من قبل الدول القومية وأجهزتها القسرية. فالقمع هو حقيقة لجميع الحركات الاجتماعية، وأنونيموس ليس استثناءًا من هذا الظرف. وتاريخ الدولة الحديثة هو أيضًا تاريخ لشرطة الحركات الاجتماعية. وتختلف شرطة أنونيموس عن عمل شرطة الشيوعيين في العصر المكارثي أو شرطة الأنشطة التي تم إجراؤها في برنامج COINTELPRO، ولكنها رغم ذلك تشترك في الجانب المتعلق باستخدام سلطة الدولة ضد الحركات ذات الدوافع السياسية. وقد صنف مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) أنونيموس على أنه تهديد، وعرّفه على أنه مجرمو الإنترنت غير الربحيين الذين "يقومون باحتجاجات ويرتكبون جرائم الكمبيوتر كوحدة جمعية" [. . .] وقد شرع أنونيموس في عدد من هجمات الحرمان من الخدمات الإجرامية".(١٨) وفي المقابل، تؤكد غابرييلا كولمان Gabriella Coleman بأن استخدام أنونيموس لهجمات الحرمان من الخدمات DDoS قد أثار الاهتمام حول ما إذا كانت هذه التكتيكات، رغم كونها غير قانونية، هي تكتيكات احتجاج شرعية أخلاقية (Coleman 2011a, 2011b, 2011c, 2011d).

إن توظيف وسائل رمزية للتعبير كقوة رمزية له أهمية خاصة بالنسبة لأنونيموس. وعندما ينضم نشطاء أنونيموس أو ينظمون احتجاجات الشوارع، فإنهم يرتدون أقنعة جاي فوكس Guy Fawkes. وقد شارك جاي فوكس في مؤامرة البارود في عام ١٦٠٥، حيث حاول فيها النشطاء قصف مجلس اللوردات البريطاني. وأصبح قناع فوكس مشهورًا في فيلم "V for Vendetta" الكوميدي لألان مور Alan Moore، والذي

---

(١٨) العنوان http://www.fbi.gov/news/testimony/cybersecurity-responding-to-the-threatof-cyber-crime-and-terrorism، تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

يناضل فيه الثوري V ضد نظام فاشي. واستخدام الأقنعة هو إستراتيجية إعلامية بحد ذاتها لأنها تهدف إلى توجيه الإعلام واهتمام الجمهور إلى أنونيموس. ويعتبر التعبير الرمزي هامًا بالنسبة لأنونيموس، والذي يعتمد على مقاطع الفيديو التي يتم إنشاؤها بطريقة بارعة وتعكس في كثير من الأحيان تعبيرًا عن الإبداع الفني. وهي تحتوي على رسائل سياسية، وإعلانات عن الحملات، وبيانات حول أهداف أوسع، وما إلى ذلك، ويتم نشرها على منصات المحتوى الذي ينشئه المستخدمون مثل يوتيوب أو فيمو.

رابعًا: أنونيموس "الليبرالية والاشتراكية":

يؤكد ستيوارت هول Stuart Hall (1986) بأن هناك أشكال مختلفة من الليبرالية: المحافظة والديمقراطية الاجتماعية والليبرالية الراديكالية. وتمزج النيوليبرالية باعتبارها الشكل السائد لليبرالية اليوم بين السياسة المحافظة الثقافية وبين الليبرالية الاقتصادية في القرن التاسع عشر. ويقول هول أن الشكل الليبرالي المهيمن يرتكز على فكر جون لوك وآدم سميث John Locke and Adam Smith، بينما الشكل الراديكالي من الليبرالية الذي يمتزج تاريخيًا مع الاشتراكية له جذور في النقاشات حول حقوق المرأة لمفكرين مثل ماري ولستونكرافت Mary Wollstonecraft، والنضال من أجل حق المرأة في الانتخاب، واعتماد الشارتيين والأوينيين Chartists and Owenites على الديمقراطية البرلمانية الليبرالية لأهداف اشتراكية، وأعمال توم باين Tom Paine. لقد تطورت هذه العناصر إلى راديكالية الطبقية العاملة وأصبحت فيما بعد عنصرًا أساسيًا في تكوين الاشتراكية الإنجليزية English socialism (Hall 1986, 57). ومن الناحية اللغوية يمكن ملاحظة هذا التناقض في حقيقة أن مصطلح "ليبرالي كان في كثير من الأحيان مصطلحًا جمعيًا لوجهات النظر التقدمية أو الراديكالية، وما زال واضحًا بهذا المعنى لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية" (Williams 1983, 181). والليبرالية هي إيديولوجية متناقضة. وأنونيموس هو تعبير عن تناقضات الليبرالية. وشهدت أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين الصعود السياسي للأيدلوجية النيوليبرالية التي تشدد على الفردية الراديكالية، وريادة الأعمال، والمسؤولية الفردية، وأيديولوجية الرجل الاقتصادي homo oeconomicus، والأسواق والمنافسة كمبادئ حاكمة، ومبدأ عدم التدخل. وتهدف هذه الإيديولوجية إلى "إضفاء الطابع الرسمي على المجتمع على غرار الشركات" (Foucault 2008, 160)، و"إضفاء الطابع الاقتصادي على المجال الاجتماعي برمته" (ibid., 242). وإنشاء "مجتمع الشركات Enterprise Society" (ibid.). وأنونيموس إلى درجة معينة ينسجم مع لغة الفرد الحر الذي تميز الليبرالية المعاصرة، ولكن في نفس الوقت يعبر عن تناقضات الليبرالية. وإلى حدٍ بسيط، يعمل بشكلٍ فعال على تلك العناصر التي يشدد هول أنها كان لها تاريخيًا القدرة على تحويل الليبرالية إلى اشتراكية.

وتشير جودي دين Jodi Dean (2002) إلى أن ثقافة الحوسبة ترتبط دائمًا بعلاقة الدعاية والخصوصية، بالإضافة إلى السرية والشفافية. وتقول إنه في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، كان المبرمجون يُنظر إليهم على أنهم نوع من النخبة الشبيهة بالكهنة ممن لديهم معرفة سرية. وفي السبعينيات من القرن العشرين، تحدي القراصنة هذه الهالة من السرية من خلال القول بأن المعلومات تريد أن تكون حرة وأن الحوسبة يمكن أن تخدم الناس والجمهور. ومع صعود النيوليبرالية في الثمانينيات،

أصبحت هذه الروح الثقافية المضادة لدى المعلومات العامة هي إيديولوجية الرأسمالية التواصلية، بحيث أن "حرية الإنترنت هي حرية السوق، وحرية الشركات لتوسيع قوى السوق في جميع أنحاء المجال الاجتماعي" (ibid., 110). وعلى الرغم من أن أنونيموس يعمل كمنظمة سرية، إلا أنه يشترك في قيمة المعلومات العامة وشبكة الإنترنت الحرة التي تأتي من الثقافة المضادة لدى القراصنة، وأصبحت إيديولوجيا جديدة للرأسمالية، والروح الجديدة للرأسمالية (Boltanski and Chiapello 2005; Fisher 2010). لكن هذا لا يعني أن أنونيموس يدعم بالضرورة الأيديولوجية الرأسمالية، ولكن بالأحرى أن العلاقات المعقدة لأنونيموس بالرأسمالية تعتبر حاسمة لقيمه السياسية. وتفيد الأيديولوجية النيوليبرالية للمعلومات العامة نخبة صغيرة: فهناك وصول "مجاني" إلى خدمات مثل فيسبوك ويوتيوب وجوجل وتويتر، ولكن الربح النقدي للملاك الخاصين؛ وتوجد إمكانيات إنتاج المعلومات للجميع، لكن الرؤية على الإنترنت هي للقلة؛ وتوجد دعوات للنقاشات، والتعبير عن الآراء السياسية، ومشاركة المحتوى الذي أنشأه المستخدم، والأفكار المبتكرة، وما إلى ذلك في "جمهور الإنترنت" ولكن الفوائد المادية والسياسية للنخبة، إلخ. ولأنونيموس (وويكيليكس، انظر Fuchs 2011) دور متناقض في هذا السياق: فمن جهة، يعيدون إنتاج لغة حرية الإنترنت، ومن ناحية أخرى، فإن الاستحواذ الخاص والرأسمالي على المنافع على حساب الجمهور هو إلى درجة معينة موضع تساؤل أيضًا.

وتوضح كولمان Coleman (2009) كيف أن القبض على جون يوهانسن Jon Johansen، الذي برمج برنامجًا يفك شفرة إدارة الحقوق الرقمية لأقراص الفيديو الرقمية DVDs بحيث يمكن تشغيلها على أجهزة كمبيوتر لينكس، وديمتري سكايلاروف Dmitry Sklyarov الذي طور برنامجًا يفتح قفل التحكم في الكتاب الإلكتروني لشركة أدوبي Adobe، أدى إلى الاحتجاجات وتسييس القراصنة. ومن ثقافة غير سياسية إلى حد ما ظهر الموقف السياسي الليبرالي الذي رمز المصدر له هو حرية التعبير. والتشابه بين أنونيموس وحركة البرمجيات الحرة المسيسة التي أشارت لها كولمان هو أن الحركتين سياسيتان وتؤكدان القيمة الليبرالية للحرية. وهناك وجه شبه آخر هو أن كلاهما تعاطى مع هيمنة الشركات على الإنترنت وصناعة البرمجيات (إدارة الحقوق الرقمية والبرمجيات الاحتكارية في حالة حركة البرمجيات الحرة؛ واتفاقية مكافحة التزييف التجارية ACTA، وقانون حماية عنوان الأيبي PIPA والادعاءات القانونية ضد مشاركي الملفات في حالة أنونيموس). وتميل كل من حركة البرمجيات الحرة وأنونيموس إلى التأكيد على حرية التعبير. ونفس القيمة الليبرالية للحرية هي في صميم فكرة حرية الملكية الخاصة التي توجه مصلحة الصناعة الثقافية في تسويق البرمجيات والثقافة والإنترنت، والدفاع عن مصالحها بالوسائل القانونية ضد أولئك الذين يقولون بأن الثقافة والرموز والتكنولوجيا هي المشاعات التي يجب أن تكون متاحة للجميع. ولذلك كانت النتيجة أن يتخلى كل من حركة البرمجيات الحرة وأنونيموس عن التأكيد على الحقوق الفردية والليبرالية، وهي بالتالي تظهر التناقض في أن الحرية في ظل الرأسمالية تفيد أصحاب رؤوس الأموال الخاصة، الأمر الذي يتطلب مساءلة الرأسمالية والليبرالية والتشديد على الحقوق الجماعية للبشر في المعرفة والتكنولوجيا، والتي هي استراتيجية اشتراكية أكثر منها ليبرالية.

ويؤكد كريستوفر كيلتي (Christopher Kelty (2005 بأن المهووسين (منتجي تكنولوجيا المعلومات، وحركة البرمجيات الحرة، ومستخدمي الإنترنت، وما إلى ذلك) يشكلون جمهورًا متكررًا recursive public، "مجموعة يشكلها اهتمام مشترك عميق بإمكانيات الظروف التقنية والقانونية لمجموعتهم" (,.ibid 185). ويقصد كيلتي بمفهوم "جمهو الإنترنت المتكرر recursive Internet public" الفكرة القائلة بأن جميع المهووسين لديهم اهتمام في بقاء الإنترنت حرة من رقابة الشركات والدولة؛ لأن هذه السيطرة تؤثر سلبًا على وجودهم في أدوارهم المختلفة كعمال ومستهلكين وأصدقاء وناشطين، إلخ، والتي تعتمد على الإنترنت لتنظيم علاقاتها الاجتماعية اليومية. ونتيجة لذلك، فإنهم "مهتمون بحماية" الإنترنت ولإبقائها "مفتوحة بشكل راديكالي قدر الإمكان - لأنها الآن شرط لا غنى عنه لأي برنامج أو شبكة أخرى قد يبنونها هم أو أي شخص آخر" (ibid., 202). والإنترنت هي أداة من خلالها يأتي هذا الجمهور إلى الوجود باستمرار. وبتطبيقها على أنونيموس، فإن فكرة الجمهور المتكرر تسمح لنا بالقول بأن أنونيموس لديه اهتمام خاص بسياسات الإنترنت لأن الإنترنت هي وسيلة وجوديّة للحركة وأعضائها والتي تمكّن وتنظم تفاعلاتهم اليومية. وهذه مجرد طريقة أخرى للقول أن أنونيموس يتكون من أشخاص يأتون من جيل أصغر سنًا، تتشكل حياتهم من خلال الإنترنت، والذين لا يستطيعون تخيل حياة بدونها ومن ثم فإن سياسة الإنترنت لها أهمية خاصة بالنسبة لهم. ومع ذلك، فالقول بأن أنونيموس هو جمهور متكرر لا يخبرنا تلقائيًا بشيء عن نوع السياسة التي تنسجم معها الحركة. إن معارضة حقوق الملكية الفكرية، واتفاقية مكافحة التزييف التجارية، وقانون حماية عنوان الأيبي، ومقاضاة مشاركي الملفات، ورقابة الشركات والدولة على الإنترنت، والدفاع عن البرمجيات الحرة، والمشاعات الإبداعية، والوصول المفتوح، والإنتاج النّدي المبني على المشاعات commons-based peer production، إلخ. لا تتطلب أن يتم صياغتها كحرية ليبرالية فردية في الرأي والتعبير، ولكن يمكن بالأحرى أيضًا تصويرها على أنها حق جمعي للبشرية في السلع العامة (مثل المعرفة، والتكنولوجيا، والطبيعة، والرعاية الصحية والاجتماعية، والتعليم والتغذية، إلخ) والتي ينتجها الجميع بشكل مشترك وتحتاج إلى أن توجد وتؤدي إلى حياة جيدة، وبالتالي لا ينبغي أن تكون خاضعة للسيطرة ومملوكة من قبل فئة معينة، بل تكون مفتوحة ومملوكة وخاضعة للسيطرة من قبل الجميع. إن حقيقة أن المهووسين يميلون إلى صياغة سياسات الإنترنت من ناحية الحرية الليبرالية والحقوق الفردية لها علاقة بالظروف التي تتغلغل فيها الثقافة والسياسة النيوليبرالية في مجتمعاتنا بكثافة، في حين أن مفاهيم الحقوق الجماعية والمشاعات تأتي من تقاليد سياسية اشتراكية تم تهميشها سياسيًا خلال عقود النيوليبرالية، لكنها اليوم (من بين ظواهر أخرى في شكل حركة "احتلوا") تحقق نتيجة. والعديد من نشطاء أنونيموس ونشطاء الحركة المعاصرة يأتون من جيل من الناس أصغر سنًا، الذين عانوا من ظروف عمل وحياة غير مستقرة، بالإضافة إلى بطالة مؤقتة أو طويلة الأجل (Norton 2012). وهو الجيل الذي تربى على قيم النيوليبرالية، مثل الفردية والمسؤولية الذاتية والمساعدة الذاتية، ولكن في نفس الوقت عانى في ظل تكثيف النيوليبرالية من عدم المساواة التي أفادت الشركات والأغنياء بحيث يكون لديهم اهتمام أكثر موضوعية بالتشكيك في الليبرالية وإنكارها.

والتركيز على الليبرالية والاشتراكية هي قضية متنازع عليها داخل أنونيموس. ففي أغسطس ٢٠١١، دعا مقطع فيديو لأنونيموس إلى حملة (عملية فيسبوك) "لقتل فيسبوك من أجل خصوصيتك"[١٩]، والتي كانت بداية عملية موجهة ضد منظمة رأسمالية يعتبرها البعض بمثابة استغلال وتسليع للمستخدمين. وفي تشكيكهم في هذه العملية؛ شدد ناشطون آخرون من أنونيموس في فيديو آخر: "على الرغم من أننا لا نتفق مع إجراءات الخصوصية في فيسبوك، إلا أننا نتفهم أن مثل هذا الهجوم لن يؤذي الناس فحسب، بل يضعف قضيتنا أيضًا. ونود أن نطلب من أي من هؤلاء القراصنة والمفخخين ألا يفعلوا هذا الهجوم باسم أنونيموس. فالفيسبوك يتيح للأصدقاء والعائلات التواصل مع بعضهم البعض. ويتفهم أنونيموس أهمية هذا".[٢٠] والسياسات الأكثر اشتراكية التي تشدد على هيمنة الشركات كانت موضع تساؤلات من قبل السياسة الليبرالية، والتي تشدد على أنه الخيار الفردي للمستخدمين لاستخدام فيس بوك، وأن الهجوم على فيس بوك يعني الحد من حرية المعلومات. وفي نوفمبر ٢٠١١، تم إطلاق عملية أخرى طالبت المستخدمين بحذف حساباتهم على فيسبوك في ٢٤ ديسمبر (OpDeleteFB#).[٢١] كما اتخذت هذه العملية موقفاً ليبراليًا إلى حد ما: "نحن نحترم حق فيسبوك في استضافة موقع إلكتروني خالٍ من محاولات القرصنة، وأي هجمات تهدف إلى تشويه أو السيطرة بأي شكل من أشكال على موقع فيسبوك لا ترتبط بأي حال بأسماء أنونيموس، وأعضائه، أو أولئك المؤيدين لـ OpDeleteFB#". وعلى النقيض من هذه العملية، أعلن فصيل آخر في نفس الشهر أنه سيهاجم فيس بوك عن طريق نشر فيروس جاي فوكس على الموقع (#٥٥).

وتم التنازع على دعم الهجوم على بورصة نيويورك (NYSE) داخل أنونيموس: "أنا هنا لتوضيح أن فصائل أنونيموس تسير مع العملية. وفصائل أخرى تعارض ذلك" (#٣٣). ويرى البعض في أنونيموس أن بورصة نيويورك تمثل قوة الـ ١ في المائة، في حين يرى آخرون أن موقعها الإلكتروني "لا يتحكم أو يساهم في أي تجارة أسهم أو تبادل للسندات ضمن الـ ١ بالمائة" (#٣٢). ويظهر هذا الصراع أن السياسة والأهداف الاشتراكية متنازع عليها داخل أنونيموس.

وتفترض الأيديولوجية الليبرالية الحريات الفردية (كالكلام، والرأي، والجمعيات، والتجمع، والصحافة) كحقوق عالمية، لكن الطابع الطبقي الخاص والتقسيمي للرأسمالية يقوض هذه الحقوق العالمية ويخلق عدم المساواة، ونتيجة لذلك، فإن الوصول إلى المجال العام غير متكافئ. ولم يفضِّل يورجن هابرماس Jürgen Habermas (1991) في نظريته في المجال العام public sphere، المجال العام البرجوازي، لكنه شدد على أن هناك قيدين جوهريين للمجال العام البرجوازي الذي تطرحه الرأسمالية ولا يمكن التغلب عليهما:

(١)**تقييد حرية التعبير والرأي العام:** لا يملك الأفراد نفس التعليم والموارد المادية نفسها للمشاركة في المجال العام (ibid., 227).

---

(١٩) العنوان http://www.youtube.com/watch?v=Q6crH8qmyZ8، تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

(٢٠) العنوان http://www.youtube.com/watch?v=-Ig4bZawisQ، تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

(٢١) العنوان http://anoncandyman.blogspot.com/2011/11/opdeletefb.html?m=0، تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

(٢)**تقييد حرية تكوين الجمعيات والتجمع**: المنظمات السياسية والاقتصادية الكبرى "تتمتع باحتكار القلة للقدر الكبير من تشكيل التجمعات والجمعيات ذات الفعالية العلنية والهامة سياسيًا" (ibid., 228).

ويخلق المجال العام البرجوازي قيوده الخاصة وبالتالي نقده الجوهري الخاص. والليبرالية تفترض الحريات الفردية كقيم عالمية، ولكن في واقعها الخاص تقوض بشكل دائم هذه القيم. ويناقش أنونيموس قضية قيود الليبرالية في الرأسمالية المعاصرة. فمن جهة، يؤكد إلى حد ما القيم الليبرالية. ومن جهة أخرى، يشكل نقدًا جوهريًا لهذه القيم من خلال إظهار كيف تنتهك المؤسسات الليبرالية القيم الليبرالية للنظام الذي تمثله - على سبيل المثال، في شكل عنف الشرطة ضد الاحتجاجات، وتطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية التي تشكك في حرية المعلومات، ودعم الولايات المتحدة للأنظمة السياسية التي تنتهك الحقوق الليبرالية للفرد، والقوانين التي تفرض رقابة على الإنترنت أو وسائل الإعلام المستقلة، وتقييد حرية التعبير والمعلومات من خلال تجريم وقمع ويكيليكس. وتشكل مجموعة الآراء العالمية الليبرالية والاشتراكية المتنازع عليها داخليا تهديدًا للمجتمعات الليبرالية التي تعلن القيم الليبرالية، ولكن تنتهك هذه القيم في ممارساتها الاقتصادية والسياسية.

خامسًا: الخاتمة:

يؤكد هوركهايمر وأدورنو Horkheimer and Adorno (2002, 28) بأن إيديولوجية التنوير الليبرالية تتحول إلى نقيضها الذي شككت فيه في البداية بحيث يكون "التقدم الذي لا يقاوم هو انحدار لا يقاوم". "والتنوير، الذي يسعى إلى تقويض أي نظام أصبح قمعيًا، بمجرد تسخيره في نمط الإنتاج المهيمن، فإنه يبطل نفسه" (ibid., 73–74). وعلى الرغم من أن "الحرية في المجتمع لا تنفصل عن التفكير التنويري"، فإن الجدلية السلبية للحرية في الرأسمالية هي أن مفاهيم التفكير التنويري مثل الحرية "لا تقل عن الأشكال التاريخية الملموسة، مؤسسات المجتمع التي تتشابك معها، تحتوي بالفعل على جرثومة الانحدار الذي يحدث في كل مكان اليوم" (ibid., xvi). والحريات المعلنة من قبل إيديولوجية التنوير الليبرالية تجد انتهاكها الفعلي في ممارسة الرأسمالية: يتحول مبدأ الحرية إلى واقع مناقض – عدم الحرية. ووصف ماركس Marx (1867, 272-273) عدم الحرية unfreedom هذا بأنه سمة جوهرية للرأسمالية عندما تحدث عن دور العامل في الرأسمالية وشدد على أن العامل:

> "حر في الشعور المزدوج بأنه كفرد حر يمكنه أن يتصرف في قوته العمالية كسلعته الخاصة، وأنه من ناحية أخرى، ليس لديه سلعة أخرى للبيع، أي، هو يتخلص منها، وهو خالٍ من جميع الأشياء اللازمة لإدراك *[Verwirklichung]* قوته العمالية".

ويتحدث ماركس عن "حرية" العامل بطريقة ساخرة للتأكيد على أن العامل غير حر بمعنى مزدوج: يجب عليه بيع قوته العمالية كسلعة من أجل البقاء حيًا وهو الغير مالك لوسائل الإنتاج والسلع المنتجة. إن وجود الطبقات يضمن الحريات الليبرالية لمن هم في السلطة فقط، ويحرم هؤلاء التابعين من هذه الحريات. ويشكل التفاوت الطبقي والنزعات الاحتكارية المتأصلة في الرأسمالية الانحدار الحتمي لمباديء الحرية إلى عدم الحرية.

ويصف أنونيموس نفسه بأنه "التنوير في القرن الواحد والعشرين" (#٣٥). بل هو أكثر من هذا؛ فأنونيموس هو جدلية التنوير للرأسمالية المعلوماتية في القرن الواحد والعشرين. إنه يبرهن ويفصح عن تناقضات الحرية والايديولوجية الليبرالية من خلال المطالبة بالحقوق والقيم ذاتها التي تعلنها الرأسمالية ودساتيرها وسياسيوها والتي تتحول في الواقع الاقتصادي والسياسي إلى عكسها. ويظهر أنونيموس الفرق بين الجوهر المعلن والوجود الفعلي لليبرالية. فإذا كان أنونيموس، على سبيل المثال، يؤيد حرية التجمع والتعبير عن حركة احتلوا وينتقد العنف الذي تمارسه الشرطة ضد النشطاء، فإنه، من ناحية، يظل ضمن فئات الفكر الليبرالي. وفي الوقت نفسه، يظهر كيف أنه في الولايات المتحدة، الدولة الأكثر تشديدًا في العالم على القيمة الليبرالية للحرية، أن الحرية هي في الواقع مقيدة بتصرفات الدولة، الأمر الذي يجعل إعلان القيم الليبرالية سخيف ويظهر وجودها الفعلي المتناقض. وهكذا فإن أنونيموس يجري نقدًا سياسيًا جوهريًّا عمليًا لليبرالية. ومع ذلك كثيرًا ما يخطيء في أخذ هذا النوع من النقد إلى الخطوة التالية والتقدم من النقد الجوهري نحو نقد متعال يرى محدودية تحقيق القيم الليبرالية داخل الرأسمالية ويدعو إلى تأسيس بديل للرأسمالية يمكن من خلاله أن توجد القيم الفردية والجمعية من خلال بعضها البعض، وهي مجرد صيغة أخرى للقول بأن الليبرالية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا في شكل ديمقراطي من الشيوعية. وفي حالة حركة احتلوا، تمكن أنونيموس إلى درجة معينة من صياغة قيم سامية من خلال تناول قضايا عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والطبقية، والرأسمالية.

ويمكن للمرء أن يفهم أن أنونيموس ليس فقط كنقد جوهري لليبرالية، ولكن أيضًا كمسرح تهكمي وسخيف لليبرالية. ويصبح الارتباط بين أنونيموس وحركة (عصابات المرح) واضحًا: الفكاهة إلى درجة معينة تستخدم كسلاح سياسي. ويسخر أنونيموس من خصومه السياسيين ويستخدم المهرجين (على شكل جيوش جي فوكس) كاستراتيجية رمزية لكسب اهتمام وسائل الإعلام والجمهور. وهناك أيضًا صلة بين أنونيموس ومسرح العبث لبريخت Brech (عام ١٩٦٧): من خلال إعلان القيم الليبرالية وانتقاد كيف تم انتهاكها في الواقع الرأسمالي، ويظهر أنونيموس جدلية الليبرالية المتناقضة.

ولا يمكن أن تتحقق الحريات التي تنكرها الرأسمالية إلا في مجتمع من الملاك والمشاركين المتساوين، أي ديمقراطية تشاركية. وأنونيموس هو مسرح لليبرالية، وفي مطالبه السياسية يوضح بشكل واضح الصراع بين الليبرالية والاشتراكية التي يتم التعبير عنها في وجود المواقف السياسية الثلاثة التي تم تحليلها في هذا الفصل. وبالمقابل؛ تنفي مباديء التنوير الليبرالية نفسها في الرأسمالية وتتحول إلى عكسها. وأنه فقط إبطال الجدلية السلبية للتنوير من خلال تأسيس مجتمع جديد يمكنه التغلب على عواقب الجدلية السلبية. إن تأسيس مجتمع جديد هو الطريقة الوحيدة لمعالجة أوجه القصور في الجدلية التنويرية. ويتطلب ذلك بناء اشتراكية جديدة تهدف إلى "تكوين جماعة من الرجال الأحرار الذين يعملون بوسائل إنتاج مملوكة للجميع، وينفقون أشكالهم المتعددة المختلفة من قوة العمل بوعي ذاتي كامل كقوة عمل اجتماعية واحدة" (Marx 1867, 171). والحرية تتطلب التملك، والسيطرة المشتركة والإنتاج من المشاعات، بما في ذلك مشاعات الاتصالات.

المراجع

AG Spaß muss sein, ed. 1997. *Spaß Guerilla.* 3rd ed. Münster: Unrast.

Bloch, Ernst. 1985. *Das Prinzip Hoffnung.* Frankfurt: Suhrkamp.

Boltanski, Luc, and Eve Chiapello. 2005. *The New Spirit of Capitalism.* London: Verso.

Brecht, Bertolt. 1967. *Gesammelte Werke, Band 15: Schriften zum Theater 1.* Frankfurt: Suhrkamp.

Coleman, E. Gabriella. 2009. Code Is Speech: Legal Tinkering, Expertise, and Protest among Free and Open Source Software Developers. *Cultural Anthropology* 24 (3): 420–454.

———. 2011a. Anonymous: From the Lulz to Collective Action. In *Politics in the Age of Secrecy and Transparency*, edited by Gabriella Colleman. http://mediacommons.futureofthebook.org/tne/pieces/anonymous-lulz-collective-action.

———. 2011b. The Ethics of Digital Direct Action. *Al Jazeera*, September 1. http://english.aljazeera.net/indepth/opinion/2011/08/20118308455825769.html.

———. 2011c. Hacker Politics and Publics. *Public Culture* 23 (3): 511–516.

———. 2011d. Is Anonymous Anarchy? *OWNI*, August 22. http://owni.eu/2011/08/22/is-anonymous-anarchy.

———. 2012. Our Weirdness Is Free. *Triple Canopy* 15. http://canopycanopycanopy.com/15/our_weirdness_is_free.

Coleman, E. Gabriella, and Alex Golub. 2008. Hacker Practice: Moral Genres and the Cultural Articulation of Liberalism. *Anthropological Theory* 8 (3): 255–277.

Dean, Jodi. 2002. *Publicity's Secret.* Ithaca, NY: Cornell University Press.

Deleuze, Gilles, and Félix Guattari.1987. *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

della Porta, Donatella, and Mario Diani. 1999. *Social Movements: An Introduction.* Malden, MA: Blackwell.

Diani, Mario. 1992. The Concept of Social Movement. *Sociological Review* 40 (1): 1–25.

Fisher, Eran. 2010. *Media and New Capitalism in the Digital Age: The Spirit of Networks.* New York: Palgrave Macmillan.

Foucault, Michel. 2008. *The Birth of Biopolitics: Lectures at the Collège de France 1978–1979.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Fuchs, Christian. 2006. The Self-Organization of Social Movements. *Systemic Practice and Action Research* 19 (1): 101–137.

———. 2011. The Political Economy of WikiLeaks: Power 2.0? Surveillance 2.0? Criticism 2.0? Alternative Media 2.0? *Global Media Journal—Australian Edition* 5 (1): 49–76.

Habermas, Jürgen. 1991. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society.* Cambridge, MA: MIT Press.

Hall, Stuart. 1986. Variants of Liberalism. In *Politics and Ideology*, edited by James Donald and Stuart Hall, 34–69. Milton Keynes: Open University Press.

Horkheimer, Max, and Theodor W. Adorno. 2002. *Dialectic of Enlightenment.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Kelty, Christopher. 2005. Geeks, Social Imaginaries, and Recursive Publics. *Cultural Anthropology* 20 (2): 185–214.

Marx, Karl. 1867. *Capital.* Vol. 1. London: Penguin.

Norton, Quinn. 2011. Anonymous 101: Introduction to the Lulz. *Wired Magazine Online*, November 8. http://www.wired.com/threatlevel/2011/11/anonymous-101.

Norton, Quinn. 2012a. 2011: The year Anonymous took on cops, dictators and existential dread. *Wired Magazine Online.* http://www.wired.com/threatlevel/2012/01/anonymous-dicators-existential-dread/.

Norton, Quinn. 2012b. How Anonymous picks targets, launches attacks, and takes powerful organizations down. *Wired Magazine Online.* http://www.wired.com/threatlevel/2012/07/ff_anonymous/all/.

Olson, Parmy. 2012. *We Are Anonymous.* New York: Little, Brown.

Ralph, Michael, and Gabriella Coleman. 2011, September 29,. Is it a crime? The transgressive politics of hacking in Anonymous. OWNI. http://owni.eu/2011/09/29/is-it-a-crime-the-transgressive-politics-of-hacking-in-anonymous/.

Reissmann, Ole, Christian Stöcker and Konrad Lischka. 2012. *We Are Anonymous: Die Maske des Protests. Wer sie sind, was sie antreibt, was sie wollen.* Munich: Goldmann.

Stryker, Cole. 2011. *Epic Win for Anonymous.* New York: Overlook Duckworth.

Surowiecki, James. 2005. *The Wisdom of Crowds.* New York: Anchor Books.

Williams, Raymond. 1983. *Keywords*. New York: Oxford University Press.

القسم الثالث: مواجهة مدنية ضد التقشف.

الفصل الخامس: صعود النازية والويب؛ وسائل التواصل الاجتماعي كمنصات للخطابات العنصرية في سياق الأزمة الاقتصادية اليونانية.

الفصل السادس: أكثر من مجرد منبر إلكتروني مؤقت؛ حضور الويب الناشط كإطار فعل جمعي ومصدر صحفي وأداة مراقبة شرطية أثناء احتجاجات مجموعة العشرين في لندن في عام ٢٠٠٩.

الفصل السابع: التجمعات؛ البث المباشر للمعارضة في "ربيع كيبيك".

الفصل الخامس: صعود النازية والويب

وسائل التواصل الاجتماعي كمنصات للخطابات العنصرية في سياق الأزمة الاقتصادية اليونانية

بانوس كومباتسيرز ويانيس ميلوناس *Panos Kompatsiaris and Yiannis Mylonas*

أولاً: المدخل:

في ١ أكتوبر ٢٠١٢ في مقابلة مع قناة تلفزيونية يونانية محلية، أدلى إلياس كاسيدياري Ilias Kasidiaris، أحد أكثر أعضاء البرلمان ظهورًا والمعروف على نطاق واسع من الحزب النازي اليوناني "الفجر الذهبي Golden Dawn" (GD)، بالتصريح التالي: "لحسن الحظ لدينا تحت تصرفنا سلاح ضخم هو الإنترنت، حيث تمكن مئات الآلاف من مواطنينا أن يعرفوا من نحن".[١] وفي مقابلة أخرى بعد شهرين، اعترف نفس النائب مرة أخرى "نحن [GD] استخدمنا الفيسبوك كمنصة لنشر رؤيتنا؛ نظرًا لإنه لم تعطنا أي قناة تلفزيونية أخرى منبرًا.[٢] وفي ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣، وبعد أيام قليلة من مقتل مغني الراب المناهض للفاشية بافلوس فيساس Pavlos Fyssas واعتقال العديد من أعضاء الفجر الذهبي، يحذِّر شاهد مجهول وعضو حزبي سابق في شهادته أمام استجواب المحاكمة: "لذا من أجل حماية غير المشبوهين والشباب على وجه الخصوص، أريد أن أقول إنه سيكون من الجيد أن يتم التحكم في وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك وما إلى ذلك)، لأنه من خلالها تحدث أنشطة مثل الدعوة إلى الاحتجاج، والدعاية والتواصل".[٣]

ومما لا شك فيه، وكما تشير البيانات السابقة، في السنوات القليلة الماضية كان الحزب نشطًا بشكل خاص في مشاهد وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أطلق أعضاؤه بشكل فعال صفحات رسمية ومعجبين، وملفات شخصية، ومجموعات مغلقة في منصات الويب ٢.٠، مثل فيسبوك ويوتيوب وتويتر؛ مما يتيح الظهور والتوزيع غير المنقطع للمواد. وعلى الرغم من أن الفجر الذهبي استخدم (واستُخدم) من قبل وسائل الإعلام الرئيسية لجذب انتباه الرأي العام بحضور المقابلات مع مجموعة متنوعة من مقدمي وصحفيي

---

(١) تم سماع هذا في "مقابلة مع إلياس كاسيدياريس في تلفزيون ١٠ في تريكالا، ١٠ يناير ٢٠١٢"، نشر على يوتيوب في ٣ أكتوبر ٢٠١٢ من قبل المستخدم "مليتالنسولا Melitalnsula" http://www.youtube.com/watch?v=ZqCa81BNAPk، العبارة المحددة يمكن أن تسمع في الدقيقة ٧:٤٠ (باللغة اليونانية، ترجمة المؤلف).

(٢) هناك شيوعيون جيدون أيضًا. . . 'مقابلة مع إلياس كازيدياريس في قناة "Sportdog "، في ٢ أكتوبر ٢٠١٣. http://www.sportdog.gr/article/153736/yparxoyn-kai-kaloi-kommoynistes%E2%80%A6 (باللغة اليونانية، ترجمة المؤلف).

(٣) شهود "يحرقون" الفجر الذهبي: كيف يصطادون المؤيدين، وكيف يتغلبون على الأجانب في "شكاوى رودو Parapona Rodou" http://parapona-rodou.blogspot.com/2013/09/blog-post_7141.html#.UlFOcxBFqYQ تم الوصول إليه في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٣ (باللغة اليونانية، ترجمة المؤلف).

البرامج الحوارية، والنشرات الجديدة، والصحف الشعبية والجرائد، إلا أنه وجد داخل وسائل التواصل الاجتماعي فرصة للمشاركة بشكل مباشر والشرعنة بشكل محتمل لنسخته التاريخية والسياسية، من خلال تجاوز قنوات الاتصال الرسمية. ودلاليًا، فإن نشر خطاب الكراهية والدعوة إلى العنف ضد جميع أعداء الفجر الذهبي، والخطاب العنصري والمعاد للسامية، والمديح المطلق للديكتاتوريين اليونانيين السابقين، والإشارات المباشرة إلى الأيديولوجيات الفاشية الأقل شهرة والثناء عليها، والمزيد من الإشادات المخفية لهتلر وألمانيا النازية؛ قد وجدت مضيفًا غير متوقعًا في شبكات التواصل الاجتماعي. وكما سنرى فيما بعد، يمكن اعتبار استخدام الفجر الذهبي الإستراتيجي للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي جزءًا من حرب إيديولوجية تهدف إلى بناء "نظم للحقيقة Regimes of Truth" محلية (Foucault 1980) ذات صلة بالهوية الوطنية، لتمكين المتجانسين من إيجاد بعضهم البعض وبناء الروابط بين الأعضاء.

وفي هذا الفصل، ندرس الاستخدام الاستراتيجي لوسائل التواصل الاجتماعي من قِبل الفجر الذهبي، مع التركيز على الطرق التي يحاول بها إضفاء الشرعية على تخيلاته وتكتيكاته واستراتيجياته وأبنيته الواقعية، بالاستفادة من الاضطراب الاجتماعي الذي جلبته سياسة التقشف وإعادة الهيكلة النيوليبرالية منذ أواخر عام ٢٠٠٩. وفي حين أن شرعية الفجر الذهبي العامة تتداخل بشكل وثيق مع سلطة الدولة القائمة، ويتجلى ذلك في علاقته الوثيقة وتعاونه المتكرر مع قوات الشرطة، فإن رؤيته السياسية تختلف أيضًا عن رؤية الأخيرة إلى حد أنه يرغب في تمكين قوة مضادة تأسيسية تهدف إلى تفكيك أبعادها الليبرالية واحتلال أجهزتها. ويتعامل "الفجر الذهبي" مع جهاز الدولة الليبرالية كشريك وخصم لاختراقه وإخضاعه. وترتبط فكرة سلطة الدولة هذه بأنها شريك وخصم للسياسات الفاشية بالاتجاهات الماركسية الجديدة للفاشية (Poulantzas 1970; Vajda 1976) التي ترى الفاشية كقوة "مستقلة نسبيًا" ونتيجة لظروف تاريخية محددة، وبدرجة أقل تعتبر "مرحلة حتمية" من التطور الرأسمالي (Kitchen 2003, 58). وفي الاتجاه المعاكس، فإنه في الوقت الذي توظف فيه القوة الليبرالية غالبًا الخطاب والممارسات الفاشية في شكل "حكم استبدادي" (Dean 2010)، يمكنها أيضًا في لحظات محددة - كما في حالة الاضطهاد الأخير لأعضاء الفجر الذهبي في اليونان - أن تدين صراحة الفاشية وتقمعها.

وكما يشير تحليلنا، فإن منصات الويب ٢.٠ التي عززت الوصول السهل إلى المعلومات الغير منظمة ونشرها، يمكن أن تكون فعالة بشكل خاص لإظهار وربما بناء هالة من "التقوى" حول الممارسات والخطابات الفاشية. وتفاعل الفجر الذهبي مع وسائل التواصل الاجتماعي يحمل أوجه تشابه مع ما صاغه مؤخرًا ميج ميكليجن Meg McLagan وياتس ماكي Yates McKee بمسمى "السياسات المحسوسة sensible politics" (2013)، أي الممارسات السياسية التي تهدف إلى أن تصبح مرئية من خلال المطالبة بجزء في "توزيع المحسوس Distribution Of The Sensible"[٤] (Rancière 2006). وفي حين

(٤) بالنسبة لرانسيير Rancière يشير توزيع المحسوس إلى "نسق الحقائق الواضحة ذاتيًا للادراك الحسي الذي يكشف بشكل متزامن عن وجود شيء مشترك والتحديدات التي تحدد الأجزاء والمواقف الخاصة في داخله. وبالتالي فإن توزيع المحسوس يؤسس في وقت واحد في نفس الوقت شيء شائع مشترك وأجزاء حصرية" (Rancière 2006, 12).

يشير ميكليجن وماكي بشكل رئيسي إلى كيفية أداء هذه الأنواع من السياسات من قبل الحركات اليسارية والاجتماعية، فإننا نلفت الانتباه إلى أن توليد العاطفة والتأثير والاستجابات المحسوسة هي أمور حاسمة أيضًا بالنسبة للسياسات الفاشية الصريحة. ويبدو أن سياسات الفجر الذهبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي في شكل تداول الأشكال الجمالية للغاية ضمن الشبكات الاجتماعية والسياقات يسهل تيسيرها من خلال الانفتاح والمشاركة لدى وسائل التواصل الاجتماعي؛ مما يوفر إمكانات للاتصال والتواصل دون وساطة المؤسسات القائمة أو الدولة أو غير ذلك. وهذه نقطة يجب التأكيد عليها، كما هو الحال في المراحل الأولى من ظهور الفجر الذهبي، أنه عندما لم تخاطر الاحتكارات الإعلامية القائمة بالارتباط المباشر أو غير المباشر بالنازيين طواعية، فإن وسائل التواصل الاجتماعي كانت هي القنوات الوحيدة للاتصال القادرة على توزيع خطاب نازي صريح.

وبعد توفر المناخ السياسي الذي أدى إلى نشأة حزب نازي في اليونان، قمنا بتوسيع هذه الأطروحة من خلال مناقشة كيف يتشابه استخدام الفجر الذهبي لوسائل التواصل الاجتماعي مع مبادئ الدعاية الخاصة بجوزيف جوبلز Joseph Goebbels، وتحديدًا فإن فهمنا لتصور جوبلز للدعاية يأتي من الورقة "مبادئ جوبلز للدعاية Goebbels' Principles of Propaganda" لليونارد دابو Leonard W. Doob، التي نشرت في عام ١٩٥٠ والتي استندت إلى المخطوط المكون من ٦٨٠٠ صفحة من مذكرات جوبلز والتي عثر عليها في برلين من قبل السلطات الأمريكية في عام ١٩٤٥. ومن بين مصادر أخرى، نستخدم ورقة برامستيد Bramsted "جوزيف جوبلز والدعاية الاشتراكية القومية ١٩٢٦-١٩٣٩"، والتي كتبت في عام ١٩٥٤، والتي تصف بطريقة مختصرة للغاية مبادئ الدعاية السابقة على الحرب، وكذلك الاختلافات بين الفترة التي سبقت الخلافة النازية في السلطة والتي خلفتها. وهدفنا في هذا الفصل هو إظهار كيف يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للترويج والمساهمة الفعالة في بناء مجتمعات فاشية في ظل ظروف اجتماعية غير مستقرة يمكن أن تستغل وتهدد أسس الدولة الليبرالية. وبعد ذلك، نود أن نشير إلى خطر التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الويب ٢.٠ باعتبارها تحررية وثورية بطبيعتها (Dean 2009)، ونقترح بدلاً من ذلك أن ننظر إليها كمنصات لتمكين أشكال من العداء الاجتماعي العام.

وتتبع المادة الدعائية التي يتم دراستها هنا بشكل عام المبادئ التي وصفها والتر بينجامين Walter Benjamin بأنها "جمالية السياسة aestheticization of politics" (2008)، وهي تعني نقش الشؤون السياسية على التمثيل الوجداني، أو "المشهد الفاتن للوهم الخداعي" (Jay 1992, 45). وتهدف إلى تجنب الجدل العقلاني وكبح التفكير السياسي في الشؤون الاجتماعية، وذلك من خلال إفساح المجال للإغراء الحسي الحاد. والوسيلة الرئيسية التي تتخذ من خلالها الجماليات الشكل المادي هي بشكل عام الصورة سواء كانت متحركة أو ثابتة، وعادة ما تكون مصحوبة بمقولة موثوقة. كما رأى جوبلز أن وسائل الإعلام المرئية مثل الأفلام والملصقات لها مصداقية أكبر لدى المجال النازي، وقدم "دليلاً" على أن الكلمات المنطوقة أو المكتوبة لا يمكن أن توفر ذلك (Doob 1950, 427). ووفقًا لمُنظِّر الثقافة البصرية جي ميتشل J. Mitchell، فإن الوضوح التمثيلي للصور يوفر "تمثيلًا مباشرًا، وبدون وسيط، وتمثيل دقيق للأشياء، بدلاً من وصف غير مباشر وغير موثوق حول الأشياء" (quoted in Jay 2002, 269). ولا تستحوذ الصور

فقط هذا النوع من "قوة الإثبات" (Barthes 1981; Tagg 1988) ولكنها أيضًا أكثر ملاءمة لتوفير روايات توضيحية بسيطة في السياقات التشتتية للويب. ويمكن للنقاء المزعوم والنمط الاتصالي غير التعقيدي للصور النازية بالتالي أن يقدما توجهًا حسيًّا في عالم فوضوى من الأزمات تسود فيه التعقيدات. وعلى غرار الصورة، يمثل "الشعار" و"العنوان" أشكالًا أخرى من السياسات المحسوسة التي توفر فهمًا مكثفًا وغير معقد إلى حد كبير للشؤون السياسية. ولقد كان الشعار والعنوان والصورة هم الإعلام الرئيسي الذي أرسل من خلاله الفجر الذهبي خطابه عبر بيئة الإنترنت غير المنتظمة والتي لا نهاية لها في تدفق المعلومات.

- **المنهجية؛ الإثنوغرافيا متعددة المواقع في المجتمعات الافتراضية:**

تم استخلاص مواد البحث الخاصة بنا من مجموعة متنوعة من المنصات، والأكثر أهمية من فيسبوك ويوتيوب، وهما أشهر موقعين للويب ٢.٠ يستخدمهما النازيون اليونانيون. وتختلف هذه المواقع إلى حد كبير عن بعضها البعض من حيث الإمكانات التي توفرها لإنشاء المحتوى والتفاعل (Fischer, Smith and Yongjian 2012)؛ ومع ذلك، تم الجمع بينهما على أساس أنهما خدمات مستوحاة من مبادئ الويب ٢.٠، "التي تمكن المستخدمين من إنشاء محتويات رقمية ومشاركتها" (Giglietto, Rossi and Bennato 2012, 145). وباعتبارها منظمات مستقلة نسبيًا عن سلطة الدولة القائمة؛ تقدم خدمات الويب ٢.٠ إمكانيات للتواصل والتشارك والتفاعل والترابط الجماعي الأكثر كثافة. وتعمل وسائل التواصل الاجتماعي على تعزيز العلاقات وتمكين الصداقات وغيرها من "العلاقات الوسيطة" (Chambers 2013)، مع كون تفاعلات المستخدمين هي على السواء "ما ينتج في لحظة كونه اجتماعيًا، وكذلك الشيء الذي يحدث حوله النشاط الاجتماعي" (Fischer, Smith and Yongjian 2012, 102). وبعد ذلك، يركز تحليلنا على كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي تفسير علاقات القوة داخل الإطار الاجتماعي التاريخي المحدد (Patelis and Hatzopoulos 2013a). ودائمًا ما تكون علاقات القوة في عملية تفاوض (Foucault 1980)، وفي هذه الحالة تكون نتيجة غير ثابتة للطرق التي يتم بها التعبير عن الممارسات والأحداث خارج وعبر الإنترنت، أو توزيعها، أو تأكيدها، أو ربما التنازع عليها. وتتطلب هذه الممارسات والأحداث ترجمة وتفسير من المستخدمين، ونتيجة لذلك، هناك حراك وإعادة تنظيم مستمرين لهوية المجتمع وفهم الذات.

ويمكن وصف الطريقة التي نستخدمها لدراسة الأنشطة النازية على الإنترنت على أنها "إثنوغرافيا افتراضية متعددة المواقع Multi-Sited Virtual Ethnography"، وهي ممارسة تتضمن تتبع الطرق التي تتجلى بها الظاهرة الثقافية قيد الدراسة وتناقلها وإعادة إنتاجها عبر المواقع الافتراضية. ووفقًا لجورج ماركوس George Marcus فإن الإثنوغرافيا المتعددة المواقع "يتم تصميمها حول سلاسل أو مسارات أو خيوط أو روابط أو مواضع للأماكن" (1995, 105)، وهي مناسبة لاستكشاف الروابط المجردة بين المواقع، وتوضيح عدم التجانس والتعددية، فضلاً عن دراسة الاختلاف عبر مرور الوقت. وهنا، كجزء من ممارستنا الإثنوغرافية، أمضينا وقتًا طويلاً في المواقع التي يرسل فيها النازيون اليونانيون موادهم وينفذون هوياتهم، وفي الغالب في مجموعات على الفيسبوك مثل المجموعة الشهيرة التابعة للفجر الذهبي "الشبكة اليونانية Ellinon diktyo"، وحسابات يوتيوب مثل حسابات إيوانز ميتاكسس "iwannis metaxas"

وباركادوروي "parkadoroi"، والتي تعمل على تزايد مستخدمي الفجر الذهبي، ومراقبة المحادثات عبر الإنترنت والمشاركة فيها. وكما ذكرنا، فإن فيسبوك ويوتيوب هما نظامان لهما بنيات معمارية مختلفة. فيس بوك كشبكة اجتماعية، هو أكثر فعالية في الحفاظ على تدفق المعلومات، وكذلك في أعمال الحشد من خلال "دعوات الأحداث". وعلى الرغم من أن موقع يوتيوب يتمتع بإمكانات التواصل الاجتماعي أيضًا، إلا أن وظيفته تحتاج إلى المزيد من العمل على أرشفة المواد وتوثيقها، والتي من المحتمل بالتالي أن يتم نشرها على الويب.

وبناء على اقتراح ماركوس، فإننا نتتبع "الحجة، والنقاش، والجدل، والاستعارة" (Hamilakis 2007, 24; Marcus 1995) الناتجة عن نشر المادة نفسها. وفي حين أن الإثنوغرافيا التقليدية تتم على مدى فترة زمنية طويلة في موقع أو مكان واحد، إلا أن الإثنوغرافيا المتعددة المواقع تظهر كطريقة تحاول فهم الطرق التي يتم بها تنفيذ الهويات في عالم شبكي، وكيف أن حضورنا المتعدد، أو اليومي، أو الافتراضي أو "الواقعي" يوضح طرق السلوك وإقامة العلاقات والتصرف. والهدف هو إعطاء وصف "للظواهر الاجتماعية التي لا يمكن وصفها بالتركيز على موقع واحد" من خلال اتباع علاقاتها وترابطها. ولتحليل محتوى رسائل الفجر الذهبي على الإنترنت والصور والنصوص، ولرسم خريطة للربط المفاهيمي بين الإيديولوجية النازية التقليدية والفجر الذهبي؛ نستخدم فئات تحليلية من نظرية الخطاب Discourse Theory (Laclau and Mouffe 1985).

ثانيًا: صعود النازية في الأزمة التي ضربت اليونان:

يقول ديمتريس بساراس Dimitris Psarras، الباحث والكاتب والصحفي الذي يدرس الظاهرة اليمينية المتطرفة في اليونان على مدى الثلاثين عامًا الماضية في كتابه *الكتاب المقدس الأسود للفجر الذهبي* الذي صدر عام ٢٠١٢؛ أن الطريقة الأكثر ملاءمة لوصف أيديولوجية الفجر الذهبي وتنظيمه وأساليبه هي أنها لـ "حزب نازي"، لأن جميع المصطلحات الأخرى الفاشية أو اليمين المتطرف أو حتى النازية الجديدة غير كافية. وقد أعطت الانتخابات الوطنية في اليونان في مايو ويونيو ٢٠١٣ ما يقرب من ٧ في المائة من الأصوات إلى الفجر الذهبي، مما مكنه من دخول البرلمان اليوناني كلاعب سياسي شرعي. وقبل ذلك الحين، كان لدى الفجر الذهبي قاعدة صغيرة جدًا من المؤيدين ولم يحصل على أكثر من ٠.٥ في المائة في الانتخابات الوطنية السابقة (2009). وقد عرف الفجر الذهبي كتنظيم نازي بشكل صريح، مشهور بأعماله العنيفة وعلاقاته بالقوات الموازية للدولة في اليونان. وحتى وقت قريب، أشارت استطلاعات الرأي إلى ارتفاع مستمر في شعبية الفجر الذهبي على الرغم من خطاباته غير المنطقية والأكاذيب والممارسات العنيفة وصورته العامة المروعة. ورغم أنه بعد القتل المذكور سابقًا والحركة الجماهيرية المناهضة للفاشية التي أعقبته (التي أدت إلى اضطهاد الفجر الذهبي كمنظمة إجرامية)، وأن استطلاعات الرأي أشارت إلى وجود اتجاه هبوطي في شعبية الفجر الذهبي، إلا أنه في الانتخابات البلدية في ١٨ مايو ٢٠١٤ بدا أن الحزب يوطد ويوسع نطاق قوته الانتخابية.

ويبدو أن النمو المتسارع للنازية اليونانية المعاصرة ينشأ بالتوازي مع الاضطرابات المعنوية والمادية للأزمة الاقتصادية الناجمة عن سياسات التقشف. وبدايةً، تسببت الأزمة الاقتصادية في اضطرابات في الرواية الوطنية المرتبطة بتوقعات وطنية دائمة. وكما يقول تسوكالاس (Tsoukalas (2012, 34 الحداثة الغربية تاريخيًا عبدت "الحضارة اليونانية" كوثن، في محاولة لتشكيل نفسها من خلال التصورات والأساطير الرومانسية لليونان الكلاسيكية. وفي المقابل، تشكلت الهوية اليونانية الحديثة السائدة في علاقة بهذا الخيال الأوروبي، وغالبًا ما يتم تحميلها بعبء الوفاء بتوقعات ثقافة الماضي "المجيد" (Hamilakis 2007). وبشكل خاص في المراحل الأولى من الأزمة، كان يتم التعامل مع اليونانيين في الغالب *كحالة فريدة*، ككل جمعي غير عقلاني كان معروفًا بطريقة ما ومفسرًا من خلال الصور النمطية الثقافية للسائح والمستهلك (Mylonas 2012). وقد جلبت السخرية العامة الدولية إحساسًا بعدم الارتياح والقلق داخل وخارج الأوساط الرئيسية في المجتمع اليوناني، مما ساهم في فتح فراغ في الهوية وبالتالي الحاجة إلى روايات جديدة.

وفي الواقع، في المراحل الأولية للأزمة حتى حوالي عام ٢٠١١، كان هناك راديكالية قوية ورغبة في التغيير الاجتماعي والسياسي في اليونان، متحدية شرعية المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلاقة الترابط بين القوى السياسية الرئيسية في السلطة (Nea Dimokratia and PASOK) منذ عام ١٩٧٤ (Bosco and Verney 2011, 141). وكانت المشاركة الجماهيرية في المظاهرات فضلاً عن تطور الحركات الاجتماعية وأشكال الاحتجاج الجديدة والتي شملت العناصر اليسارية والقومية أيضًا مثل حركات "الغضب" (Αγανακτισμένοι) في اليونان؛ دلالة على الرغبة الشعبية في التغييرالسياسي والاجتماعي. وكان رد فعل الدولة هو القمع العنيف لهذه الحركات الجماهيرية، والذي ترافق أيضًا مع تشويه سمعتها في الخطابات الإعلامية الرئيسية (Mylonas 2012)، التي غالبًا ما كانت تصورها على أنها الأسباب الرئيسية وراء الأزمة وفشل الإصلاحات القاسية.

وعلاوة على ذلك، فإن الإضرابات والحقوق السياسية والاجتماعية، وكذلك الهيمنة الإيديولوجية المفترضة لليسار في المجتمع، كانت عادة ما يتم تقديمها على أنها المصادر الحقيقية لنقاط الضعف في اليونان. وبهذا المعنى، كان رد فعل السلطات السياسية والمالية تجاه المقاومة هو إزاحة جذور الأزمة الرأسمالية عن طريق إلقاء اللوم على الأكثر تضررًا منها، وهي استراتيجية تشكل جزءًا مهمًا من عمليات إعادة الهيكلة النيوليبرالية (Wacquant 2012, 73). وبالتدريج، مع الارتفاع السريع لمعدلات البطالة بين الشباب والطبقات الدنيا والوسطى سويًا مع تحريض العمال اليونانيين ضد المهاجرين، كان كذلك هناك فهم شعبي عرقي للشؤون الاجتماعية مثَّل عاملاً رئيسيًا في ارتفاع شعبية الفجر الذهبي.

وقد تغذى صعود الفجر الذهبي أيضًا من خلال ممارسات الحكومات اليونانية التي عبَّرت منذ عام ٢٠٠٩ عن خطابات عامة وأجندات سياسية معادية للأجانب وعنصرية. ودفعت هذه الأجندات إلى اتخاذ تدابير سياسية حيوية لقضايا "القانون والنظام" و"الصحة العامة" – والتي تعرِّف المهاجرين بالجريمة، والنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية HIV ومتعاطي المخدرات بالتهديدات الصحية، واليسار والاناركيين بـ "الفوضى lawlessness" - سرعان ما تم التقاطها وتضخيمها من قبل وسائل الإعلام الرئيسية، في حين نظمت الآلية القمعية للدولة عمليات واسعة النطاق لاضطهاد المهاجرين، ممن لديهم

تصريح عمل وأوراق أو بدون (Áthanasiou 2012, 33). وأصبحت الخطابات الأخلاقية والقومية محورية في التعبير العام عن التقشف لبناء الانضباط الاجتماعي وصياغة الموضوعات الاجتماعية النيوليبرالية الجديدة (Brown 2003). وبهذا المعنى، فإن عملية إعادة الهيكلة النيوليبرالية الواسعة، والتي تمت هندستها تحت ما يسمى ذريعة أزمة الديون، تسهل التحول نحو دولة استبدادية ناعمة مع الحد الأدنى من الحقوق السائلة والخاضعة للتغيير المستمر.

بالإضافة إلى ذلك، بعد صعود سيريزا Syriza ليصبح حزب المعارضة الرئيسي في البلاد بعد الانتخابات الوطنية ٦ مايو ٢٠١٢، نظرت القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في البلاد بقلق وخوف من إمكانية وجود حكومة يسارية. وفي الأشهر التالية، شن المحافظون والديمقراطيون الاجتماعيون ومعظم وسائل الإعلام، والمدعومين غالبًا من قادة الاتحاد الأوروبي، هجمات ممنهجة ضد "اليسار" لكبح صعوده ككيان مادي ورمزي. وأثار هذا الهجوم انقسامًا كبيرًا في المجتمع اليوناني، وأعاد طرح الموضوعات والمشاعر والصدمات المرتبطة بعصر الحرب الأهلية التي كان يُعتقد أنه تم تسويتها خلال فترة ما بعد الديكتاتورية بعد عام ١٩٧٤. لكن بالتوازي مع الهجوم ضد اليسار ظهرت لغة أخرى في الخطاب العام اعتمدها بشكل رئيسي اليمين الوطني وجزئيًا عناصر من اليسار الوطني، والتي عرَّفت بشكل رمزي "السياسيين" و"المؤسسة الحاكمة" بالخونة الوطنيين.

وقد ظهر الفجر الذهبي في هذا السياق من خلال محاولته للجمع بين الطرفين: كان اليسار هو المسؤول عن الأزمة، وكذلك كان أيضًا المصرفيون والسياسيون البورجوازيون وغيرهم من الخونة الوطنيين. وضع الفجر الذهبي كلا الطرفين في نفس المربع تحت شعار ’نظرية المؤامرة‘، والذي شمل أيضًا مجموعات أخرى مثل "اليهود" و"المثليين جنسيًا". وحاول الفجر الذهبي أيضًا إقامة تحالفات سياسية مع الشركات الكبرى، والتصويت على سبيل المثال ضد فرض الضرائب على مالكي السفن، أو من خلال مهاجمة النقابات اليسارية، حينما دعى إلى العمل منخفض الأجور بمنطق خلق "وظائف لليونانيين [بنفس اللفظ]". وبهذه الطريقة، فإن دور الطبقة الرجعية للفجر الذهبي، والذي وفقًا لبولانتزاس Poulantzas هو جوهريًا لجميع الحركات الفاشية (1970) قد ظهر بشكل علني.

كما أن صعود النازية في اليونان متجذّر أيضًا في الموروثات والمؤسسات اليمينية المتطرفة في الأجهزة المؤسسية للبلاد. ويشير التاريخ السياسي لليونان طوال القرن العشرين إلى وجود جيوب يمينية متطرفة وعميقة مرتبطة بالكنيسة والجيش والشرطة واليمين المحافظ. ويرتبط هذا الإرث بالهستيريا المعادية للشيوعية من الأنظمة خلال أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى الطغمة العسكرية في أواخر الستينات وأوائل السبعينيات. وكان هذا الإرث أيضًا نتيجة لهيمنة اليمين المتطرف التي ظهرت بعد وقت قصير من نهاية الاحتلال النازي للبلاد في أواخر عام ١٩٤٤ والحرب الأهلية التي أعقبته، مع الهزيمة العسكرية اللاحقة للقوى الشيوعية واليسارية في البلاد في نهاية عام ١٩٤٩ (Mazower 2000, 2001; Voglis 2002; Makrides 2004; Dordanas 2011). وكانت المصالح الجيوسياسية لـ "الكتلة الغربية" الناشئة تهدف إلى "يونان غربية" من أجل الحد من التأثيرات الجيوسياسية السوفييتية في جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط.

وعلاوة على ذلك، يرتبط صعود النازية في اليونان المعاصرة بالوجود القوي منذ أواخر التسعينات لخطاب يميني متطرف، وقومي في شبكات التلفزيون الخاصة الشعبية، وفي وقت لاحق في وسائل التواصل الاجتماعي، والتي وجدت لها بعد ذلك تمثيلاً في البرلمان اليوناني من خلال الحزب اليميني لوس 'LAOS' (التنبيه الأرثوذكسي الشعبي)، مستندة إلى حد كبير على قوته في الدعاية (Ellinas 2010). وشارك لوس في حكومة لوكاس باباديموس Lucas Papademos التكنوقراطية غير المنتخبة التي شكلتها الترويكا وبدعم من الحكومة الألمانية. ومن الأعضاء البارزين في هذا الحزب تحديدًا وبعضهم الآن وزراء في الحكومة الحالية لأنطونيس ساماراس Antonis Samaras، هو ماكيس فورديس Makis Voridis الزميل السابق لجان ماري لوبن Jean-Marie Le Pen.

ثالثًا: وسائل التواصل الاجتماعي، والفجر الذهبي، ومبادئ الدعاية النازية:

من خلال النظر فى محتوى مادة الدعاية التابعة للفجر الذهبي في وسائل التواصل الاجتماعي، يمكننا أن نرى أنه يشبه بطرق كبيرة - إن لم يكن نُسخًا مباشرة منها - الدعاية النازية التقليدية كما وصفها ونفذها بشكل أساسي جوبلز Goebbels قبل تقلد النازيين للسلطة في عام ١٩٣٣. وكما سنرى في هذا القسم، من فكرة جوبلز أن صناعة الضوضاء وسيلة فعالة للمعارضة (Bramsted 1954, 72) لنشر المواد البصرية العاطفية "المعادية للأنظمة" وتجعل الاتهامات الموجهة ضدهم مستمرة نسبيًا، ويستخدم الفجر الذهبي وأنصاره تكتيكات الدعاية في وسائل التواصل الاجتماعي على غرار مبادئ الدعاية النازية التقليدية. وتوفر وسائل التواصل الاجتماعي إمكانية الحفاظ على الآثار المادية التي تدعم الإيديولوجية النازية - على سبيل المثال، في شكل مقاطع فيديو يوتيوب، والتي يمكن رؤيتها من خلال تداولها في منصات وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى مثل فيسبوك أو تويتر. وبما أن هذه الوثائق تدخل الواقع اليومي الملموس للمستخدمين، متجنبة القنوات الرئيسية للتواصل ومجتذبة الانتباه بسبب الاهتمام حول الفجر الذهبي بعد دخوله إلى البرلمان، فإنها تصبح موضوعات للنقاش وموضوعات محتملة للاستثمار العاطفي والهوية.

ويشير المحتوى الذي نقوم بدراسته، بالمعنى الدقيق للكلمة، إما إلى مقاطع إيديولوجية أو إلى مقاطع إعلامية تعتزم الرد على أحداث معينة ووصفها. وفي بعض الحالات هناك مزيج من الاثنين، حيث يتم الجمع بين سرد الأحداث مع النظرية أو العكس. وهنا يستند تحليلنا على تكتيكين أساسيين من الدعاية النازية – وهي أنها "الإثارة" و"النسبية". وفيما بعد نصف هذه الأشكال من تكتيكات الدعاية لدى الفجر الذهبي بعد نشرها من خلال منصات التواصل الاجتماعي، والتأكيد على الطرق التي تصبح بها وثائق مقروءة عند دخولها لعالم السياسة.

١. تعريف الأمة من خلال أفكار الفجر الذهبي: المغزى وجوبلز وصنع الأعداء الوطنيين:

ويشير عنصر هام في خطاب الفجر الذهبي إلى الترويج المنهجي لفكرة أن الحزب يمثل المجتمع القومي "النقي" وأن أولئك الذين يختلفون مع هذه الآراء هم منحطين وفاسدين ويعملون بوعي من أجل تدمير الأمة. وبالتالي، يحاول الفجر الذهبي استعمار الدالّة "اليونان"، وجعلها مرادفة تمامًا لما يمثّله الحزب. ويجب أن يكون الأعضاء الفرديون في "المجتمع اليوناني" في هذا الترتيب مطيعين تمامًا للحزب ومستعدون للتضحية

بأنفسهم لمصلحة الأمة (Welch 2004). كانت هذه المعادلة للحزب النازي مع المجتمع الوطني النقي والنظيف بالضبط هي ما تهدف إليه الدعاية النازية بشكل أساسي (ibid., 217). وكما يقول إرنست برامستيد Ernest Bramsted، فإن هجوم جوبلز على النظام والحالة القائمة للأمور في الفترة من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٣ في سنوات جمهورية ويمار Weimar Republic كان الغرض منه وصف أعدائه السياسيين بأعداء "المجتمع القومي" العام (Volsgemeinschaft). وقد روج جوبلز في مادته الدعائية العامة لفكرة أن "كل شيء في الجمهورية. . . كان زائف" وأن الحزب النازي "من شأنه فضح وكشف القناع عن القيم الزائفة" (Bramsted 1954, 72).

وكما تشير مراقبتنا اليومية لصفحات الفجر الذهبي على الفيسبوك، فقد تم تعميم هذه الأفكار على نطاق واسع في المجال العام. وأصبحت محل اهتمام وتعليقات موسعة عبر قنوات التواصل الاجتماعي المرتبطة بالحزب، مثل "Ellinon diktyo" (الشبكة اليونانية)، التي كانت قبل الحظر الأول لها بعد اغتيال فايساس Fyssas قد وصلت إلى أكثر من خمسة وسبعين ألف معجب.(٥) وتعيد (الشبكة اليونانية) نشر عشرات المقالات اليومية من صفحة الويب الرسمية للفجر الذهبي وغيرها من مصادر اليمين المتطرف مثل المدونة العسكرية "defenceNet.gr"، وبالتالي تصل باستمرار إلى تحديثات المستخدمين في فيسبوك، والذين بدورهم ينشرونها في كثير من الأحيان على جدرانهم. ومن المهم هنا أن نذكر أنه بعد فكرة ماكليجن McLagan وماكي McKee عن "السياسة المحسوسة"، والتي بصرف النظر عن مدى قوة تمييز كل مستخدم لمحتوى هذه المشاركات، فإن الدعاية النازية تصبح مرئية وتحتل جزءًا معينًا من الواقع المحسوس وتصبح موضوعًا للنقاش تدور حولها اللقاءات الاستطرادية.

وهناك عنصر آخر في اتجاه الدعاية لجوبلز هو أن "الدعاية يجب أن تعطي وسمًا للأحداث والأشخاص بعبارات وشعارات مميزة" (Doob 1950, 435) وأن هذه الشعارات ينبغي أن تكون سهلة، "لفظ مبتذل" و"يجب أن تكون قابلة لتعلمها بسهولة" (ibid., 436). ووفقًا لهذه الفكرة، وبعد إتباع مذهب جوبلز "استخدام لغة موجزة ومصورة" فقد كان الوسم كممارسة أمرًا مهمًا للغاية في لغة خطاب الفجر الذهبي. ويتم التعبير عن الأهداف الرئيسية القابلة للتمييز لغويًا أكثر أو أقل بنفس الكلمات كما كان الحال في ألمانيا في عهد هتلر: المهاجرون واليهود والبلاشفة، وجميعهم أنجاس ويهددون بإفساد الأمة. ويسهل هذا التكتيك الدعائي بسهولة في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يمكن للشعارات والأوسمة في إطار التدفق الهائل للمعلومات أن تجذب بسهولة انتباه المستخدمين أكثر من المقاطع المطولة.

ويتضح تكتيك تشويه صورة العدو جليًا في الشعار الرئيسي الذي استخدمه الفجر الذهبي بشكل مكثف قبل انتخابات يونيو ٢٠١٢: *"حتى نتخلص من القذارة من هذه الأرض So to rid the filth from this land"*. أصبح شعارًا سريع الانتشار في وسائل التواصل الاجتماعي لدرجة أن المؤيدين والخصوم يميزونه

---

(٥) الصفحة الأصلية "الشبكة اليونانية "Ellinon diktyo"، والتي كان لديها أكثر من خمسة وسبعين ألف معجب خضعت للرقابة من قبل فيسبوك بعد بضعة أيام من مقتل فيساس Fyssas. وتوجد حاليًا صفحة "Ellinon diktyo II"، والتي تحتوي على عدد أقل من الإعجابات. http://www.hellinon.net/Accessed on 18 April 2014

بالحزب. وبدأ يكتسب شعبية عندما ظهر كموضوع كامل في موقع الفجر الذهبي بعد الانتخابات في مايو ٢٠١٢، والتي أعطتهم للمرة الأولى مفاجأة بنسبة ٧ في المائة. وفي هذا المقال القصير مصحوبًا بصور لحشود احتجاجية تلوح بالأعلام اليونانية أمام البرلمان اليوناني، بنى الفجر الذهبي تمثيلًا عاطفيًا ومذهلًا للانتخابات مستوحى من الخيالات الحربية وخطاب التحرر الوطني القادم المفترض:

"في وقت يعاني فيه المجتمع اليوناني من الركود وانعدام الأمن وعدم اليقين، ولا تهتم جميع الأحزاب الفرعية إلا بكيفية وصولها للسلطة وخدمة مصالحها الخاصة . . . خارج هذه المؤسسة الفاسدة، يبقى القوميون اليونانيون وحدهم ضد الجميع".(٦)

وعلاوة على ذلك، ووفقًا لنشيدهم الرسمي، الذي يشتمل حاليًا على أكثر من مائة ألف مشاهدة على يوتيوب، فإنهم يظهرون على أنهم "أتباع الأسلاف العظماء، وأبناء المقاتلين الأمجاد" الذين "يريدون يونانًا جديدًا سيغطي كل الأرض".(٧)

والمستهدف الأول من شعار *"حتى نتخلص من القذارة من هذه الأرض"* كانوا "المهاجرين"، والذين وفقًا لخطاب الفجر الذهبي يعتبرون "قذارة" و"حثالة" و"رجس"، تلوث الأحياء اليونانية، ويجب "محوها" من الأرض. وتدريجيًا مع ذلك، فالمقصود من شعارات الكراهية أن تشمل كل من يختلف مع الحزب، ويسمون الآن باسم "الخونة الوطنيين". ويشكل "خطاب الأعداء" للفجر الذهبي "سلسلة من المساواة" (Laclau and Mouffe 1985, 127) التي يمكن أن تمتد لتشمل أي شخص يبدو في سياقات معينة كعدو للحزب. وتبدأ سلسلة المساواة هذه بالمهاجرين، الذين يتعرضون للعنصرية وإنكار إنسانيتهم، ويمتد نطاقها ليشمل "السياسيين الفاسدين" و"المصرفيين" و"المثليين" و"اللوطيين"، وهي فئة مبهمة منسوبة للتأكيد على الهويات العسكرية والرجولية. علاوة على ذلك فإن استراتيجية تأنيث المخاطب وإعادة التأكيد على التفوق الذكوري في مجتمع أبوي هي طريقة أخرى لإحباط وإهانة الخصم. وعلى هذا النحو يتم استخدام التصريحات الجنسية عادة من قبل أعضاء الفجر الذهبي ومؤيديه من أجل تشويه سمعة الآخرين.

والأهم من ذلك أن النقطة الرئيسية في عداءات الفجر الذهبي هي "اليسار"، والتي ترتبط بكل فئات العداء السابقة وتستدعي كل سماتها المحتقرة، والتي كما في الخطاب النازي اليهودية، والإسلامية، والرأسمالية، والستالينية، والإجرامية، والمتداعية، والشاذة جنسيًا وجزء من "المؤسسة الفاسدة".(٨) إن اتساع الدلالات التي تشكل أعداء النازيين في مصطلحات "معادية للوطنية" تدل على أن أي شخص يمكن أن يُدرج

(٦) النص موجود في الموقع الرسمي للفجر الذهبي في ١٥ مايو ٢٠١٢ (باللغة اليونانية، ترجمة المؤلف). تم الوصول إليه في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣.
http://www.xryshaygh.com/index.php/enimerosi/view/chrush-augh-janagia-na-jebrwmisei-o-topos#.UXPIEMqf-So

(٧) الأغنية الرسمية للفجر الذهبي تم تحميلها على يوتيوب، وتم نشرها في ٢٥ يوليو ٢٠١٢ بواسطة المستخدم "Sereosoo8". http://www.youtube.com/watch?v=I3_g8oSm3MY (باللغة اليونانية، ترجمة المؤلف).

(٨) "اليسار" كمساحة مادية ورمزية يُنظر إليه عادة على أنه حاجز أمام الملف النازي "المناهض للنظام" ومن هذا المنطلق، يعتبر العدو الرئيسي للفجر الذهبي. وقد أعلن الفجر الذهبي بالتالي أنه "يسار اليوم" من أجل جذب المؤيدين الذين يمكنهم اتباع اليسار. وينطوي هذا الأسلوب على استغلال لغة اليسار المناهضة للنظام لجذب انتباه المحتجين ضد الفساد. وبالمثل، يستشهد برامستيد Bramsted كيف نشر جوبلز في عام ١٩٢٧ "الملصقات الغاضبة باللون الأحمر، تصرخ بالطريقة الشيوعية 'الدولة البورجوازية تقترب من نهايتها'" (1954, 71) لتحييد الشعارات الشيوعية من خلال استغلال لغتها من أجل مهاجمة النظام.

في فئة الأعداء من قبل النازيين وفقًا لاستراتيجياتهم وتكتيكاتهم. ويهدف بناء الأعداء إلى الحد من التفكير الناقد، وإبعاد المتعاطفين مع النازيين عن "الآخرين" وإخضاع المجتمع من خلال الإرهاب الرمزي (وكذلك أيضًا المادي)، مثلما ناقشته هانا أرندت Hannah Arendt (1976) في مؤلفها *أصول الاستبداد*. أن عدم وجود تعريفات مستقرة وعقلانية للخصوم يضمن أيضًا الانتباه واالحراك المستمرين، واللذان بحسب أرندت تعتمد عليهما الحركات النازية.

ويتعلق هذا الحراك بحقوق مدنية غير محددة بشكل واضح وهي استثنائية بشكل دائم بسبب المخاطر (المفترضة) الدائمة للتهديدات الإسخاتولوجية[٩] للأمة التي تفرضها الخطابات النازية. وقد خاطب زعيم حزب الفجر الذهبي، نيكوس ميكالولياكوس Nikos Michaloliakos، صراحة ناخبيه ليس كمدنيين ولكن كجنود في "الكتائب العسكرية" لمنظمته. وفي مقابلة معروفة على التلفزيون الرئيسي بعد انتخاب حزبه في البرلمان، قال: *"الحمد لله، لقد تم التصويت لنا بأربعمائة ألف يوناني، وهو ما يعادل ثلاثين أو أربعين فرقة"*.[١٠] إذن من المفترض أن يكون أنصار حزب الفجر الذهبي في حالة دائمة من العسكرة حيث يتم إلغاء حقوقهم، وأن أولئك الذين لا يطيعون أو يتساءلون يمكن أن يخضعون إلى عقوبات "الخيانة" مثل الجنود الحقيقيين، مثلما كشف عنه اضطهاد سبتمبر عام ٢٠١٣ للفجر الذهبي باعتباره منظمة إجرامية.

وقد تم إعادة تمثيل خيال الحرب الرومانسية للفجر الذهبي والاستشهاد به في العديد من السياقات عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتم استخدامه في الصور والملصقات ومقاطع الفيديو والأفلام القصيرة، حيث تم تمثيل الفجر الذهبي الذي يجسد "القوميين اليونانيين"، كقوة "خالصة"، "وحدها ضد الجميع"، والتي ستعاقب الأعداء وتجدد الأمة من رمادها.[١١] وتشمل هذه المادة البصرية بشكل منتظم حشود تلوح بالأعلام اليونانية وتمثيلات منتجة بالحواسيب للمحاربين اليونانيين القدامى، وبشكل رئيسي سبارتانز Spartans، من أجل تحقيق الظهور عبر الخلط التاريخي وتحقيق خيالات بطولية و"خالصة" بشكل افتراضي.[١٢] على سبيل

---

(٩) الإسخاتولوجيا أو علم الأخرويات أو علم آخر الزمان (Εσχατολογία : دراسة الأخرويات) هي جزء من اللاهوت والفلسفة يهتم بما يعتقد أنه الأحداث الأخيرة قبل نهاية العالم. وفي عدة ديانات تشير الإسخاتولوجيا إلى عدة أحداث مستقبلية متوقعة في النصوص المقدسة أو الفلكلور، وتشمل مواضيع متعلقة مثل المسيا أو العصر المسياني واليوم الأخير، وترتبط الإسخاتولوجيا والأبوكاليبس بنهاية عنيفة للعالم، وترى الإسخاتولوجيا المسيحية واليهودية نهاية الزمن كتكميل الله لخلق العالم. (المترجم).

(١٠) المقولة المحددة تأتي من الفيديو "القائد غير المعروف للفجر الذهبي"، وهو مقتطف من مقابلة مع نيكوس ميكالولياكوس أعطيت للصحفي ستافروس ثيودوراكيس في قناة Mega TV. وتم نشر الفيديو عبر الإنترنت من قبل المستخدم"Zappitvideo" في ١١ إبريل ٢٠١٢ على الرابط: http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=Sk7aoZ1JOrQ (باللغة اليونانية، ترجمة المؤلف).

(١١) بعض مقاطع فيديو يوتيوب التي تستخدم الشعار المعني هي كالتالي: "الفجر الذهبي: للتخلص من القذارة" والتي نشرها المستخدم "iakxos serraios" في ٦ أبريل ٢٠١٢. http://www.youtube.com/watch?v=cWBkCE7iaLc&noredirect=1، و"CRITICAROOM.COM للتخلص من القذارة" والتي نشرها المستخدم 'LeonidasAT300' في ٢٣ مايو ٢٠١٢. http://www.youtube.com/watch?v=_Y4bg1CIoQs (باللغة اليونانية، ترجمة المؤلف).

(١٢) توضح الصورة التي يمكن العثور عليها في الرابط أدناه: 'Giannis Lagos — amodern Leonidas' والتي نشرها المستخدم 'Ethnikr' في ١٢ مايو ٢٠١٢. وتم نشر الصورة في مدونة باللغة الإنجليزية مخصصة لـ 'القضايا اليونانية' (بنفس اللفظ)، وتدور هذه بوضوح حول قضايا النازية الجديدة والدعاية. ويظهر عضو البرلمان عن الفجر الذهبي جاينييز لاجوس Giannis Lagos في صور ملصقة يمشي بجانب جيرالد بتلر Gerald Butler مثل "ليونيداس Leonidas" في صورة تم التقاطها من خلال الفيلم "٣٠٠"
http://ethniko.net/blog/%CE%B3%CE%B9%CE%B1%CE%BD%CE%BD%CE%B7%CF%82%CE%BB%CE%B1%CE%B3%CE%BF%CF%82/

المثال، فإن النمط المنتظم في تمثيلات الحرب البطولية والعاطفية لحزب الفجر الذهبي لنفسه بوصفه يجسد الأمة هو استخدام الصور المأخوذة من فيلم ٣٠٠ الشهير. وتهدف صور الاستعراض المفرط للعضلات هذه إلى إظهار روابط الفجر الذهبي "العتيقة" بلحظة بطولية تعتبر محورية للخطابات حول الهوية الغربية: المعركة في ثيرموبيلاي ضد الجيش الفارسي في عام ٤٨٠ قبل الميلاد. يتم إعادة وضع الفيلم في سياق اليونان المعاصرة من أجل التأكيد على الحاجة للقتال ببطولة من أجل إنقاذ الوطن، باتباع مثال الأسلاف اليونانيين الأبطال. ومن خلال إعادة اقتباس الصور المنتجة بالحاسوب للفيلم، يتم نثر خيال اليونانيين باعتبارهم "المحاربون الأوائل" حول وسائل التواصل الاجتماعي لخلق هويات وتعزيز الروابط مع الفجر الذهبي. وهناك عدد من صفحات المعجبين والصفحات المغلقة في فيسبوك ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالفجر الذهبي باستخدام أشكال مختلفة من الشعار *"حتى نتخلص من القذارة من هذه الأرض"* كعنوان لهم وتستخدم على نطاق واسع الصور المرئية من الفيلم (باستخدام الكلمة الرئيسية ξεβρομίσει"["للتخلص"] وفي بحث عبر فيسبوك في يونيو ٢٠١٣، توصلنا إلى أكثر من عشر نتائج من المجموعات المغلقة وصفحات المعجبين المتعاطفة مع الفجر الذهبي. وتحرك الروابط بين الشعار والفيلم الرغبة في الترابط على أساس الخيال الشعبي من أجل خلاص نهائي، "حل نهائي" لاسترداد "المجتمع الوطني".

علاوة على ذلك، يهدف الفجر الذهبي إلى جعل نفسه مركزًا لهوية قوية، وكيانًا مقدسًا يحبه ويعبده أنصار متعصبون. وكما اكتشفنا من خلال دراستنا، فإن المنشورات على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي مثل "الشبكة اليونانية" ترسخ صورة هذه العبادة من خلال المشاركة والإعلان عن الأحداث والطقوس والأنشطة، مثل نقش وشم رموز الفجر الذهبي على أجساد المؤيدين، وتجسيد عقيدة الفجر الذهبي من خلال ملابس محددة، وقصات الشعر، وعادات نمط الحياة وطرق التحدث أو استخدام المواد أو الأشياء الصنمية التي تجسد الفجر الذهبي. ويسعى كل ما سبق إلى بناء الهويات والحفاظ عليها من خلال إنشاء مجموعات مشتركة من المعتقدات والقيم والأخلاق والمواقف بين أنصار الفجر الذهبي. وهكذا، يصبح الفجر الذهبي أكثر من مجرد حزب سياسي، حيث يمثل فكرة وهوية يجب ضمانها بتفاني مدى الحياة. إن النقد أو الاستبطان في هذا الصدد يعتبران مُسيئان ويقابلان بغضب باعتبارهما خسارة وفساد للفاشية السامية. وتحاول تكتيكات الفجر الذهبي العاطفية أن تولد في المؤيدين حالة من النشوة النرجسية في خضم الاكتئاب والاغتراب والاستياء من الأزمة.

٢. "صنع الضجيج وسيلة فعّالة للمعارضة": الأحداث والتواصل والإثارة:

كما أعلن جوبلز، "صنع الضوضاء وسيلة فعالة للمعارضة" لأغراض الدعاية (,Bramsted 1954 72). ووفقًا لبرامستد Bramsted، كان جوبلز مشغولًا باستمرار باختراع "الاعمال المثيرة والحيل الجديدة لجذب الجماهير"، والتي تراوحت "من الملصقات العدوانية الغامضة إلى استخدام الفئران البيضاء والثعابين التي أزعجت الجمهور الأنيق" (.ibid). وبالمثل، وبغض النظر عن الشخصية المضادة للنظام التي يرغب الفجر الذهبي في تنميتها من خلال الدعاية اليومية في وسائل التواصل الاجتماعي، فإن أحد التكتيكات الرئيسية للمنظمة هو إنتاج أحداث صاخبة ومذهلة. يمكن لهذه الفعاليات أن تضمن الدعاية للجماعة لأنها توفر

"رؤية خيالية" لكل الجماهير المحتملة في اليونان والخارج سواء كانت داعمة أو مترددة أو معارضة. بالإضافة إلى ذلك، يُقصد بها إثبات القوة، ولإظهار أن الفجر الذهبي "يقوم بشيء ما" في ظل المناخ الاستثنائي للأزمة. لأن الادعاء العام والمطلب السياسي الظاهر هو أنه يجب على الناس "فعل شيء" لاستعادة البلاد التي ضربتها الأزمة. ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي بدا الفجر الذهبي قادرًا على إصلاح الأحداث المرحلية بطرق مواتية بسهولة من خلال تجاوز الدولة أو المؤسسات التابعة الأخرى. وهنا يجب مرة أخرى ملاحظة أنه من خلال نشر هذه الأحداث "الصادمة"، متبوعة بعناوين مذهلة على صفحات الفيسبوك مثل "الشبكة اليونانية"، يحاول الفجر الذهبي تقديمها على أنها طبيعية باعتبارها "ممارسات الأصدقاء" من خلال الاستفادة من "العاطفة الوسيطة" التي ينميها بشكل روتيني لدى المعجبين.

لقد أصبح عدد من هذه الأحداث التي أثارها أعضاء الفجر الذهبي في المجال العام اليوناني والتي تم تناقلها بشكل مفرط في وسائل التواصل الاجتماعي أمرًا أساسيًا إلى حد كبير بالنسبة لصورة الفجر الذهبي العامة والمسار الاجتماعي-السياسي. وأحد أبرز الأحداث التي جرت في ٧ يونيو ٢٠١٢، في الأيام ما بين الانتخابات الأولى والثانية التي أدت إلى دخول الفجر الذهبي البرلمان، في مائدة حوارية في قناة ANT1-TV الشعبية، في منتصف العرض ألقى إلياس كاسيدياريس Ilias Kasidiaris عضو الفجر الذهبي بالبرلمان والذي كان مدعوًا للبرنامج الماء من الكوب في وجه عضو حزب سيريزا Syriza بالبرلمان رينا دورو Rena Dourou. بعدها ضرب عضوة البرلمان من الحزب الشيوعي اليوناني ليانا كانيلي Liana Kaneli ثلاث مرات في الوجه. وبعد الحادث تم إصدار أمر بالقبض على كاسيدياريس، الذي اختفى. ثم ظهر أخيرًا في مركز للشرطة بعد ٤٨ ساعة، حيث رفع دعوى قضائية ضد ليانا كانلي واتهمها بمهاجمته أولاً. هذا الحدث، والذي كان مقصودًا أن يظهر على أنه "فعل عفوي"، تم تصميمه كما أوضح بسارس Psarras (2012)، وفق تقليد لإنتاج مشاهد تلفزيونية. وكما يشير بساراس، فإن هذا الحدث له أوجه تشابه لافتة للانتباه مع حدث وقع في روسيا في عام ١٩٩٥ وأشاد به الفجر الذهبي، عندما ألقى السياسي اليميني المتطرف فلاديمير جيرينوفسكي Vladimir Zhirinovsky كوبًا من عصير البرتقال على أحد خصومه السياسيين.

كان هذا هو الحدث الأول الذي كشف عن العنف والسمعة السيئة للفجر الذهبي في المجتمع، وأدانته جميع الأحزاب السياسية الأخرى. ونظرًا لطابعه المثير؛ فقد أصبح هذا الحدث سريع الانتشار في وسائل التواصل الاجتماعي، مما جعل الفجر الذهبي موضوعًا شائعًا للنقاش عبر الويب اليوناني. وتم تحميل الفيديو على العديد من القنوات المختلفة وتمت مشاهدته أكثر من مليوني مرة (تم حسابها بالنتائج الناتجة عن البحث في الكلمات الرئيسية "كاسيدياريس كانيلي kasidiaris kanelli" أو "κασιδιάρης κανέλλη" [باليونانية] في أكتوبر ٢٠١٣). والفيديو الأكثر مشاهدة (حاليًا ما يقرب من ٩١٠.٠٠٠ مشاهدة) مُحمل على قناة متعاطفة مع النازيين تسمى "SuperBestvidzGr" وتحمل اللقب العسكري "كانلي يتعرض للهزيمة

من قبل كاسيدياريس في العرض".[١٣] وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأنه بعد فضح هذا الحادث لن يحتفظ الفجر الذهبي بشعبيته في انتخابات ١٧ يونيو التالية، إلا أنه تمكن من الحفاظ على النسبة المئوية نفسها، مما يثبت كيف أن الشعبية السلبية في ظل ظروف معينة تكون حاسمة تمامًا مثل الشعبية الإيجابية بالنسبة للجماعات المتطرفة لتضخيم صوتها الهامشي وإثبات وجودها بشكل علني.

بعد الحدث مباشرة، تم إنشاء صفحة على فيسبوك بعنوان "كاسيدياريس، يدك مباركة ,Kasidiaris blessed is your hand"، واستقبلت أكثر من ستة آلاف إعجاب في غضون أيام قليلة (Hatzopoulos and Patelis 2013b) (حاليًا، في أكتوبر ٢٠١٣، صفحة المعجبين المحددة متوقفة وأخذت مكانها مجموعة مغلقة بـ ٦٨٧ عضوًا). واعتبر مشرفو الصفحة وأعضاءها أن كاسيداريس هو بطل شعبي كان شجاعًا بما يكفي لتحدي النفاق والكياسة السياسية للسياسيين ووسائل الإعلام الرئيسية والصحفيين. وأثار الحادث أيضًا الخيال الشعبي والإنتاج الثقافي. وظهرت موسيقى "ريمكس هيب هوب" للحدث على يوتيوب، يُدَّعى أنها حققت نجاحًا في صيف ٢٠١٢، (في أكتوبر ٢٠١٣ وصلت إلى ما يقرب من أربعمائة ألف مشاهدة) وتم استنساخها بسرعة على قنوات أخرى على يوتيوب وكذلك مواقع الويب، وتلقت عمومًا تعليقات إيجابية جدًا.[١٤] وتعيد الأغنية تجميع العبارات التي قالها المشاركون أثناء الحادثة، مع التأكيد على وجه الخصوص على عبارة كاسيدياريس *"اشتراكية دموية"* والتي كانت موجهة ضد كانيلي، وكذلك "αντε βρε νούμερο"، وهي عبارة عامية يمكن ترجمتها بشكل غير حرفي إلى "كفى تمثيلك السخيف" موجهة إلى دورو. كما تم تقديم أداء موسيقي أكثر تقليدية لهذا الحدث، تم تأليفه على الطراز الموسيقي الشعبي اليوناني للرمبتيكا Rembetika من قبل مؤلف الأغاني باريس مافروماتس Paris Mavromatis بعد بضعة أشهر. وكانت هذه الأغنية تحمل عنوان "إلياس كازيداريس"، ومرة أخرى تم استنساخها على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي (حوالي ٢٥ ألف مشاهدة على يوتيوب في أكتوبر ٢٠١٣). وكانت الجملة المتكررة بالأغنية، التي كانت مصحوبة بآلة البوزوكي اليونانية التقليدية، والتي لها علاقة بالطبقة العمالية، تقول: "كاسيداريس، يدك مباركة، يصرخ العالم كله أنك فتى شجاع ".[١٥]

وفي حدث آخر تم عرضه آلاف المرّات على وسائل التواصل الاجتماعي (أكثر من ثلاثمائة ألف مشاهدة باستخدام الكلمة الرئيسية "Χυτηριο" [شيتيريو] في أكتوبر ٢٠١٣)، خارج مسرح شيتيريو، صاح

---

(١٣) "هزيمة كانيلي Kaneli من قبل كاسيدياريس Kasidiaris في برنامج تلفزيوني!" تم نشره على يوتيوب من قبل المستخدم "SuperBestVidzGR" ، في ٧ يونيو ٢٠١٢. http://www.youtube.com/watch?v=2Hk2FqoZoOQ

(١٤) يمكن العثور على "ريمكس" الحدث، من بين قنوات أخرى على يوتيوب، هنا: "Άντε βρε νούμερο (ضربة صيف ٢٠١٢) من قبل المستخدم ZLow تم نشرها من قبل المستخدم 'MelitaInsula' في ١٥ يونيو ٢٠١٢. http://www.youtube.com/watch?v=3q2ODAbVjdY و"Άντε βρε νούμερο" تم نشرها من قبل المستخدم ZLow في ٢٢ يونيو ٢٠١٢ http://www.youtube.com/watch?v=n6Vjw2yWjWw

(١٥) تم نشر أغنية "Paris Mavromatis - Ilias Kasidiaris" على يوتيوب بواسطة المستخدم "parismavros" في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ http://www.youtube.com/watch?v=B8w0f_9ZhJM (باللغة اليونانية، ترجمة المؤلف).

أحد نواب الفجر الذهبي بالبرلمان إلياس باناجيوتاروس Ilias Panagiotaros للجمهور والممثلين بإحدى المسرحيات بكلمات الكراهية الجنسية والعنصرية التالية، في ما يظهر على الكاميرا كأداء هذيان:

> "أنتم أيها المهبل الصغير، تغطوا. هل سمعتم ذلك؟ تغطوا أيها الشاذون الصغار. أنتم "تلصقونها على المؤخرة" أيها الملاعين. ممثلين مؤخرتي. نعم، استمروا في التحديق لي أيها العاهرات الصغيرات. وقتكم انتهى. الفيلم، اذهبوا للفيلم [لي] لقد تم استغلالكم جنسيًا من قبل الباكستانيين. أنتم تستغلون السفلة الألبان جنسيًا، صحيح، أنتم تستغلون السفلة الألبان جنسيًا".(١٦)

وتشمل الأحداث المحورية الأخرى التي جلبت الفجر الذهبي إلى مركز دعاية وسائل التواصل الاجتماعي في اليونان والخارج؛ الهجمات المُدبرة على تجار المهاجرين في أسواق السلع المستعملة في اليونان، بشكل أساسي في الفترة من ٧ إلى ٨ سبتمبر ٢٠١٢، واحتجاج الفجر الذهبي خارج محطة التلفزيون اليونانية الخاصة الرئيسية قناة ميجا Mega Channel من أجل عرض المسلسلات التركية في ٢٥ مارس ٢٠١٣. وفي هذا الحدث الأخير، تبول نائب الفجر الذهبي بالبرلمان والمحبوس حاليًا كريستوتس باباس Christos Pappas خارج مدخل المحطة الرئيسي كشكل من أشكال الاحتجاج، وهو حدث تم تصويره وتعميمه حول وسائل التواصل الاجتماعي وبعد ذلك نوقش في البرلمان. كما تم افتعال أحداث خلال الاحتجاجات المتلاحقة حول الأعياد السنوية وإحياء الذكرى، مثلما حدث في جنازة الضابط بالطغمة العسكرية نيكوس درتاليس Nikos Dertilis في ٣١ يناير ٢٠١٣، أو ذكرى ما يسمى أزمة إيميا Imia crisis (٢ فبراير ٢٠١٣). وفي نفس الوقت، كان الفجر الذهبي يخلق ضوضاء في البرلمان بشكل رئيسي عن طريق أداء اليمين على أعضاء البرلمان الآخرين أو من خلال تقديم مزاعم استفزازية تعتمد في كثير من الأحيان على نظريات المؤامرة، والتي عادة ما يعشقها النازيون (Taguieff 2004). ومن الدلائل على ذلك أنه في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٢ قرأ إلياس كاسيدياريس في البرلمان مقتطفًا من الخدعة المثبتة المعادية للسامية "بروتوكولات حكماء صهيون" كما لو كانت وثيقة حقيقية، ليشير إلى أن "مراكز القوة العالمية تحارب الفجر الذهبي بمنهجية".

وتسارع شبكات الفجر الذهبي الإعلامية إلى إنشاء عناوين كبيرة من مثل هذه العروض المسرحية ونشرها عبر يوتيوب. وفي الوقت نفسه يسارع الناشطون الإعلاميون في الجماعة إلى نشر التعليقات والرد على التعليقات المعارضة بالتعبيرات العنيفة والمبتذلة والإلهائية. ويبدو أن التعليقات تستهدف المشاهدين ممن لديهم مستوى معين من عدم التقبل للجماعة من أجل إبهارهم والتأثير عليهم من خلال إظهار قوة الخطاب والهجوم. وبصرف النظر عن التعليقات فإن عناوين المنشورات أو مقاطع الفيديو مهمة أيضًا في خلق مظهر الاستقامة. وكانت بعض عناوين مقاطع الفيديو على يوتيوب والمأخوذة من قناة الفجر الذهبي الشعبية التي تنتمي إلى المستخدم الشائع "iwannis metaxas"، مؤشرًا على نبرة ومحتوى الخطاب السياسي للفجر

---

(١٦) مقطع الفيديو الذي يقسم فيه الشخص المحدد على النص المقتبس "MAT –Chytirio Theatre": والذي نشره المستخدم "elsabeh5318" في ١١ أكتوبر ٢٠١٢ على الرابط http://www.twitlonger.com/show/jk3k7s

الذهبي والرسالة العاطفية ذات الاتجاه الواحد التي يسعى المشهد النازي إلى خلقها (مقاطع الفيديو التالية حاليًا بين ٥٠.٠٠٠ و١٥٠.٠٠٠ مشاهدة):[١٧]

- اعتقال تاجر أدوية مناهض للاستبداد عمره ٣٥ سنة (٢٠١٢/٠٦/١٦).
- الصراعات في كورفو بين السكان والغجر (٢٠٠٩/٠٦/١٠).
- محاكمة معذب حيوان ألباني (٢٠١١/١٢/٢٦).
- اليساريون الفوضويون ضربوا فتيات + أحرقوا علمًا (٢٠١٢/٠٦/١٧).
- وظائف لليونانين من الفجر الذهبي (٢٠١٢/٠٩/٢٩).

وبشكل عام تقوم قنوات التواصل الاجتماعي التابعة للفجر الذهبي بتغذية جمهورها وعامة الجمهور بشكل مستمر ومنظم بمشاهد خبيثة تخلقها. وبهذه الطريقة يحاولون تطبيع مواقفهم العنيفة والعنصرية، وعبادة الأبطال لأعضائه والإساءة لأعدائهم. وفي مثل هذه الفيديوهات يتم بناء الشخصية العامة للنازية من أجل أن تكون نموذجًا يحتذى به لأنصار الجماعة، مصحوبة بهالة من الاستقامة وعدم القابلية للهزيمة. وكما قال أدورنو (Adorno (1991, 133 في تحليله حول توسيط الفاشية، والرتابة، والتكرار الثابت، وندرة الأفكار، أنها لا غنى عنها في أسلوب التعبئة الجماهيرية ضد الديمقراطية. وفي فترات الأزمات التي تبدو فيها الهويات أكثر مرونة، وبالتالي يسهل اجتذابها من خلال "التمزقات" المفترضة في السياسة العادية، تثبت وسائل التواصل الاجتماعي فعاليتها بشكل خاص في تسهيل الدعاية التي تحدث الضوضاء من خلال توفير ظهورًا مطولاً للجماعة.

٣. نسبية الاتهامات والهجوم المستمر:

النسبية Relativisation هي استراتيجية يتبعها الفجر الذهبي بشكل علني على غرار النازيين. وهي تنطوي على تكرار الاستجابة بأن الأفعال التي يرتكبونها لا تقارن بتلك التي فعلها السياسيون الذين حكموا اليونان حتى الآن. وكما يقول دووب Doob فإن النسبية للاتهامات الموجهة ضدهم كانت استراتيجية نازية أخرى تهدف إلى تشويه سمعة المعارضين فضلاً عن تكثيف الدعاية ضدهم. على سبيل المثال عندما تم اتهام ألمانيا بإساءة معاملة اليهود، اعتقد جوبلز أن أفضل إستراتيجية كانت هي محاربة خصومها باسم الإنسانية. كما يوضحها دوب:

> عندما تعرضت ألمانيا للهجوم بسبب معاملتها لليهود، بدت سياسة "الصمت الكامل" غير حكيمة: "من الأفضل أن نمتلك زمام الهجوم ونقول شيء عن القسوة الانجليزية في الهند أو الشرق الأدنى (M3o64) "وكذلك أن نكثف . . . الدعاية المناهضة للبلاشفة" (1950, 430) (M32'25).

هذه هي الاستراتيجية التي يتبعها الفجر الذهبي بشكل ممنهج. ومن المؤشرات على ذلك – وهي حالة واحدة فقط من بين العديد من الحالات - في مقابلة تمت بعد بضعة أيام من أول انتخابات في مايو ٢٠١٢

(١٧) هنا يجب أن نقول أيضًا أن إيوانيس ميتاكساس Ioannis Metaxas، والذي تستعير منه هذه القناة اسمها، كان دكتاتورًا يونانيًا. يمكن رؤية القناة هنا: https://www.youtube.com/channel/UCsAbvgQlvEGQzzjm_C-IIXQ

وعُرضت أكثر من نصف مليون مرة على موقع يوتيوب (العدد مستند إلى نتائج البحث من عنوان العرض التلفزيوني στα άδυτα της χρυσής αυγής [في أعماق الفجر الذهبي])، لعضو آخر مسجون الآن وهو جيانيس لاغوس Giannis Lagos، عندما سُئل عما إذا كان الفجر الذهبي له علاقة بديكتاتورية الكولونيلات العسكرية في اليونان خلال ١٩٦٧-١٩٧٤ المسماه "الطغمة العسكرية"، أجاب: "سأعكس السؤال وأسألك عما إذا كان ما نعيشه اليوم هو الطغمة العسكرية، لأنه بالنسبة لي ما نعيشه اليوم هو الطغمة العسكرية".[١٨]

والشاهد على ذلك؛ توجد مثل هذه التكتيكات النسبية في عناوين المواضيع التي شاركتها صفحة "الشبكة اليونانية" على موقع فيسبوك من ٧ إلى ٨ أكتوبر ٢٠١٣، بعد إلقاء القبض على العديد من أعضاء الفجر الذهبي، والاتهامات القانونية لها لكونها منظمة إجرامية:[١٩]

- لماذا لا يعتقل الحزب الشيوعي الذي يريد تعطيل الدستور؟
- منظمة إجرامية أم حزب سياسي؟؟ ٩٠ + ١ جرائم المنظمة الإجرامية "الحركة الاشتراكية اليونانية PASOK"
- استفسار: هل من المجرم أن تعلن أنك قومي؟ ما هي العقوبة التي تستتبعها؟

وتعتبر استراتيجية النسبية مهمة للغاية بالنسبة للفجر الذهبي لأن المصطلحات الحاسمة لخطابهم مثل "النازية" أو "هتلر" أو "الديكتاتورية" تحمل دلالات سلبية للغاية في المجال العام اليوناني. وهكذا فمنذ لحظة انتخابه وصعوده ليصبح تنظيمًا جماهيريًّا؛ حاول الفجر الذهبي إخفاء هويته النازية بالقول إنهم "قوميون يونانيون"، ولكنه أيضًا من خلال الممازحة بها يحاول دائمًا التهوين من معنى النازية. وبهذه الطريقة تكون الجرائم النازية نسبية في تصريحات مثل "التاريخ سيحكم على هتلر في الوقت المناسب" أو "لا نعتقد أن هتلر هو المسؤول عن مشاكل العالم".[٢٠] وقد قال نيكوس ميكالولياكوس Nikos Michaloliakos المعروف عنه "التحية النازية" لجمهوره في تجمع جماهيري لمنظمته، "هذه الأيدي قد تلوح في بعض

---

(١٨) "صدمة الفيديو: في عمق الفجر الذهبي" تم النشر بواسطة المستخدم "Radio9gr" في ٩ مايو ٢٠١٢. يقول لوجاس Lagos العبارة المحددة في الدقيقة ٤:٣٠. http://www.youtube.com/watch?v=3etEoYRLI3I. تم الوصول إليه في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣.

(١٩) يمكن العثور على المقالات التي أعيد نشرها. وتم الوصول إليها في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣. هنا: "لماذا لم يتم القبض على الحزب الشيوعي الذي يريد تعطيل الدستور؟" نشرت في صفحة الفجر الذهبي الرسمية في ٨ أكتوبر ٢٠١٢ على:

http://www.xryshaygh.com/index.php/enimerosi/view/giati-den-diwkontai-oi-kkedes-enw-dhlwnoun-aperifrasta-oti-einaiantisuntag

"منظمة إجرامية أم حزب سياسي ؟؟ ٩٠ + ١ جرائم المنظمة الإجرامية PASOK" نُشر في صفحة الفجر الذهبي الرسمية في ٧ أكتوبر ٢٠١٣ على:
http://www.xryshaygh.com/index.php/enimerosi/view/ta-901-kakourghmataths-egklhmatikhs-organwshs-pasok#.UlRbdxBFqYR

"سؤال: هل من المجرَّم أن تعلن أنك قومي؟ ما هي العقوبة التي تستلزمها؟" تم نشرها في موقع الويب القومي"التنبيه اليوناني"
http://www.greekalert.com/2013/10/blog-post_5932.html

(٢٠) "الفجر الذهبي: صرح عضو برلماني أن التاريخ سيحكم هتلر". تم نشره في بوابة الأخبار "بينيكيو Pinikio" على الرابط: http://www.pinnokio.gr/arthro/xrysh-aygh-boyleythsdhlwse-o-xitler-tha-krithei-en-kairw-apo-thn-istoria-vid (باللغة اليونانية، ترجمة المؤلف). تم الوصول إليه في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣.

الأحيان بهذه الطريقة، لكنّها أيدي نظيفة، لم تسرق أيّ شيء أبدًا".(٢١) ويحاول الفجر الذهبي أيضًا تقديم التحية الفاشيّة على أنها "دوريك Doric"، وهي تحية "يونانية قديمة"، وبناء على ذلك يدَّعي الرعاية اليونانية القديمة للصليب المعقوف Swastika.(٢٢) مثل هذا التكتيك الخطابي يقلل ويخفف جرائم هتلر، ويهيئ الجمهور لقراءة نازية لهتلر ومراجعة تاريخية نازية، تُفقد مصداقية الحرب العالمية الثانية على اعتبار أنها مفبركة بمؤامرات يهودية.

وينتهك أسلوب المناقشة لدى كاسيداريس (وغيره من أعضاء الفجر الذهبي) قواعد العقل من خلال استخدام التعميمات الاعتباطية، و"الحقائق" والمواقف غير المثبتة، والاستنتاجات التي لا تدعمها الأدلة أو البيانات. ومحاولة النازيين لتدمير المحادثة في الوقت الذي يعطون الانطباع الوهمي للمشاهد أن خصمهم هُزم. وعلاوة على ذلك، عادة ما يصاحب الأداء العام في الفجر الذهبي صوت حازم وموقف جسدي يهدف إلى إذهال المشاهدين وأن يصل بهم إلى التساؤل والافتتان. والهدف من مثل هذه التكتيكات هو أن تقوم الشخصيات العامة في الفجر الذهبي ببناء نفسها كخوراق بشرية (Horkheimer 2004) فالثقافة العامة لعبادة الشخصية هي استراتيجية نازية-فاشيّة كلاسيكية، حيث يضع الأشخاص الفاشيون أنفسهم في مشهد الرمز.

ومن خلال عدم الكشف عن النازية؛ تمكن الفجر الذهبي من الحفاظ على ارتباطه بأتباعه المتشددين النازيين، الذين يتفهمون ذلك كاستراتيجية ضرورية لأن المجتمع لم يصل بعد إلى "الراديكالية الكافية"، وبجماهير أوسع من المحافظين أو المواطنين الساخطين الذين قد يعتبرون الفجر الذهبي حزب سياسي صادق لأنهم ليسوا "الصوصًا". وفي الوقت نفسه، فإن إعلان الفجر الذهبي إدانة العنف والإعلان عن إيمانهم بالدستور يهدف إلى تدعيم موقفه كحزب شرعي.

وعلى صفحة الويب الخاصة بالفجر الذهبي بالإنجليزية والتي تم نشر برنامجهم من خلالها عبارة "خالية من الدعاية الماركسية الغربية" بحسب تعبير الجماعة، والتعليقات التي تتم الموافقة عليها هي فقط تلك التي تأتي من أشخاص متقاربين في الرأي في جميع أنحاء العالم، ومصحوبة بالتعبيرات النازية الصريحة، وذلك لخلق وهم بالتضامن الدولي مع قضيتهم:

- مجهول ٢٩ ديسمبر ٢٠١٢ الساعة ١٢.٥٦ صباحًا. مرحبًا الفجر الذهبي !!!! بمجرد أن تستعيد بلدك، أعتقد أن الآخرون سيتبعونك.
- سلوفينسكي دومولجب slovenski domoljub ٧ مارس ٢٠١٣ في الساعة ١٢:٢١ م مرحبًا الفجر الذهبي، آمل أن تتمكنوا قريبًا من فتح أحد مكاتبكم في سلوفينيا لأننا بحاجة إلى

---

(٢١) "ميكالولياكوس: هذه الأيدي نظيفة". تم نشرها على يوتيوب بواسطة المستخدم "serreosoo8" في ٢١ أكتوبر ٢٠١٢ على الرابط: http://www.youtube.com/watch?v=Jh5-c7IiGe8 (باللغة اليونانية، ترجمة المؤلف). والمقصود أن يده تلوح بالتحية النازية لكنها يد نظيفة. (المترجم).

(٢٢) الصليب المعقوف Swastika أو الصليب المعكوف صليب متساوي الأضلاع مع أذرع ممتدة بزاوية قائمة إلى اليمين أو إلى اليسار. كان الصليب المعقوف يستخدم في كل أنحاء العالم لكن قل استخدامه في الغرب بعد ارتباطه بالنازية التي استخدمته شعارا لها. (المترجم).

واحد، وكل بلد أوروبي يحتاج إلى واحد ولكن علينا أن نعمل بجد من تلقاء أنفسنا أولاً حتى يمكن تحقيق ذلك، لذلك بصفتي نازيًّا أقول: أيها الرفاق، إذهبوا إلى العمل:).

- مجهول ١ مارس ٢٠١٣ الساعة ٤:٢٣ صباحًا الاحترام للفجر الذهبي من السويد! فلتقضي قوى الخير على الأيديولوجية الصهيونية الشريرة.
- جلين م Glenn M ٥ فبراير ٢٠١٣ الساعة ١٢:٠٧ صباحًا إن مظاهرة أثينا القوية التي تبلغ ٥٠ ألفًا يوم (٢٠١٣/٢/٤) كانت رائعة، وتقشعر لها الأبدان، وملهمة جدًا للقوميين البيض في جميع أنحاء العالم، بعد ٤٢ سنة ناشط أمريكي، لم أفكر أبدًا بأنني سأعيش لأرى أي شيء مثل ذلك، لقد أعطيتم لنا كل الفخر والأمل، مرحى لليونان، ومرحى للشعب اليوناني في كل مكان.[٢٣]

وهكذا تُستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بشكل انعكاسي من خلال الحفاظ على التواصل مع أنصار النازية المتشددين وبتكييف القادمين الجدد على المصطلحات النازية والأيديولوجية، وتشويه سمعة الإجماع بعد الحرب العالمية الثانية على شرور النازية.

وعادة ما تعمل استراتيجية النسبية جنبًا إلى جنب مع الترويج لصورة إيجابية للحزب، تتعلق بشكل أساسي بـ "العمل الاجتماعي"، مثل التبرع المتكرر بالدم والغذاء "فقط من أجل اليونانيين" وحقوق الحيوان والأنشطة البيئية (التي تشمل إعداد "المكتب" "الذي يسعى للتوظيف" لليونانيين فقط، "يقترح متوسط أجر يومي يبلغ ثمانية عشر يورو، حتى عندما تضمن قوانين التقشف دخلاً يوميًا يبلغ حوالي ٢٥ يورو!).[٢٤] وفيما يتعلق بالإيكولوجيا، هناك العديد من الإجراءات البيئية التي نظمها الحزب وتم الإعلان عنها عبر الإنترنت في محاولة لخلق صورة للمسؤولية. وفي مقابلة أجريت مؤخرًا وتم الترويج لها على نطاق واسع على صفحات الويب التابعة للفجر الذهبي، يمكننا أن نلاحظ كيف أن النائب باناجيوتاروس Panagiotaros (الذي كان يصرخ بالتخاريف العنصرية والجنسية خارج احتجاج المسرح) يتحول من "محارب وحشي" إلى رجل محب للحيوان، ورجل حساس يهتم بإخلاص بالحيوانات المهددة بالانقراض وحقوق الحيوان والبيئة. ومع ذلك، تصبح هذه المناسبات فرصة لتشويه صورة المهاجرين واليسار. فباناجيوتاروس على سبيل المثال، في المقابلة السابقة يمثل مشهدًا جديدًا من خلال مهاجمة المهاجرين على "أكلهم للكلاب"، واتهم أيضًا

---

(٢٣) في ما يلي الرابط الخاص بصفحة الويب الخاصة بـ"الغرف الإخبارية للفجر الذهبي" حيث يمكن العثور على هذه المناقشات: http://golden-dawn-international-newsroom.blogspot.gr/p/the-program-of-golden-dawn.html (باللغة اليونانية، ترجمة المؤلف). تم الوصول إليها في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣.

(٢٤) في المقال "الحزب الشيوعي اليوناني: تجارة الرقيق في مكاتب توظيف الفجر الذهبي "يشرح الصحفي ديمتريس جالانز Dimitris Galanis من صحيفة "Vima" كيف يتهم الحزب الشيوعي اليوناني الفجر الذهبي بالانخراط في ممارسات "تجارة الرقيق" الحديثة من خلال اقتراح أجر يومي من ١٨ يورو http://www.tovima.gr/politics/article/?aid=476918 تم نشره في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٢. كما تم الكشف عن الدور الطبقي للفجر الذهبي من خلال دعم الجماعة لحالة الإعفاء من الضرائب لأصحاب السفن بالإضافة إلى الدعم المنفصل لنشاط تعدين الذهب الفاضح لشركة "Eldorado Gold" الكندية متعددة الجنسيات، شمال اليونان، على الرغم من الاحتجاجات الجماهيرية في جميع أنحاء البلاد ضدها.

المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الحيوان بحمايتهم لأنها تتبع اليسار.(٢٥) ويتم اتخاذ إجراء إيجابي من الفجر الذهبي بشكل منتظم عندما يتم اتهام الحزب باستخدام تكتيكات عسكرية أو قاسية تجاه المهاجرين. وفي هذا الصدد، يكون للعمل الإيجابي في الغالب "دور توازني" بين التطرف النازي والحساسية البرجوازية الصغيرة لجزء كبير من الجمهور. وبشكل عام من حيث التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ تعمل الصورة الإيجابية التي ينمّيها الفجر الذهبي على تقديم حجج بالاستراتيجية النسبية، في الوقت الذي ترسم فيه صورة "شريرة" لخصومهم.

رابعًا: ملاحظات ختامية:

على الرغم من فظاظته وتفاهته، تمكن الفجر الذهبي من حشد الناس من مختلف الطبقات الاجتماعية لقضيته. لقد أوضحنا في هذا الفصل أن وسائل التواصل الاجتماعي لعبت دورًا مهمًا في هذه التعبئة، مما جعل الخطابات والممارسات المتطرفة مرئية، وهو مالم يكن من السهل ترويجه من قبل وسائل الإعلام الرئيسية. كما أوضحنا كيف أن التقنيات المستخدمة من قبل الفجر الذهبي في سياق الوسائط الرقمية، مثل الإثارة والنسبية وخلق الضوضاء هي مطابقة لتلك المستخدمة من قبل جوبلز. ويمكن لوسائل التواصل الاجتماعي توفير أرضية خصبة للتداول السريع للصور العاطفية والشعارات ويمكنها المساهمة في إضفاء الشرعية على الخطاب النازي، خاصة في فترات الأزمات. ومن ثم يمكن أن تصبح وسائل التواصل الاجتماعي - من خلال حسابات أعضاء الأحزاب التي تحاول بشكل يومي خلق "علاقة ألفة وسيطة" - أداة للنطاق الأوسع من النازيين لتفكيك واحتلال القوة الليبرالية وجهاز الدولة في شكله الحالي على حد سواء.

إن تأثير الاجتزاء من السياق لوسائل التواصل الاجتماعي كما رأينا في توظيف فيلم هوليود ٣٠٠ الذي يتم استنساخ رموزه باستمرار في مشهد الويب القومي مهم جدًا للتواصل وإقامة علاقات مجردة بين الفترات والجماهير والأفكار. وتعمل هذه الروابط المجردة على تشكيل "أنظمة الحقيقة Regimes of Truth" (Foucault 1980) التي توفر أطرًا خاصة للنظر في الأمور ومناقشتها. وكما وجدنا في جميع أجزاء بحثنا يسمح فيسبوك ويوتيوب للفجر الذهبي بتنفيذ عدد من الإجراءات والتي لا يمكن تصور تنفيذها بمثل هذا النطاق من خلال وسائل الإعلام الموجودة، مثل إنتاج التاريخ، وتعبئة الفعل، وأن تصبح منظمة حميمة وموثوقة وأن تعلق يوميًا على الشؤون السياسية الحالية.

وفي الأوقات غير المستقرة للنيوليبرالية، يبدو أن أفكار النازيين اليونانيين تملأ الفراغ من خلال توفير الأهداف، وتنظيم العلاقات الاجتماعية، وإعطاء نوع من المعنى الوهمي لبيئة فوضوية خلاف ذلك. وتسعى دعاية الفجر الذهبي أيضًا جنبًا إلى جنب مع الجانب المرعب إلى بناء المجتمع والهوية في لحظات من الاكتئاب الاجتماعي ونزع الشرعية المؤسسية. ويعمل كلا الجانبين كمكملين لبعضهما البعض ووسائل

(٢٥) هذه العبارة مأخوذة من مقابلة أجراها إلياس باناجيوتاروس Ilias Panagiotaros على البوابة الإخبارية على الإنترنت "Madatofors" بعنوان "مقابلة مع نائب الفجر الذهبي إلياس باناجيوتاروس" التي يمكن العثور عليها على الرابط: https://vimeo.com/64226460#at=0 يقول باناجيوتاروس العبارة المحددة في الدقيقة ١١:٢٥ (باللغة اليونانية، ترجمة المؤلف) وتم الوصول إليها في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣.

التواصل الاجتماعي مهمة جدًا في كلتا الحالتين. ومن خلال سهولة الوصول وإخفاء الهوية التي تقدمها للمستخدمين، فإنها تمنح الفجر الذهبي الفرصة لجعل خطابه مرئيًا والانخراط في حوار مع محاورين آخرين. ومن خلال جعل العالم الاجتماعي كحالة من الحرب الدائمة من خلال الانخراط في "سياسات محسوسة" (مفرطة) فإن النازيين يحاولون خلق جيش من المتعصبين المتشبثين بإجابات مبسطة على الأسئلة المعقدة. لقد كان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل دعاية فعالة على غرار جوبلز علامة على منطقة خطرة داخل المشهد الاجتماعي والسياسي اليوناني تدعو إلى تكثيف وتوسيع الفعل المناهض للفاشية.

المراجع

Adorno, Theodor. 1991. *The Culture Industry.* London: Routledge.

Arendt, Hannah. 1976. *The Origins of Totalitarianism.* New York: Harcourt.

Áthanasiou, Athena. 2012. *Η κρίση ως «κατάσταση έκτακτης ανάγκης: κριτικές και αντιστάσεις* [The crisis as a state of emergency: Critiques and resistances]. Athens: Savvalas.

Baird, Jay W. 1982. Goebbels, Horst Wessel, and the Myth of Resurrection and Return. *Journal of Contemporary History* 17 (4): 633–650.

Barthes, Roland. 1981. *Camera Lucida: Reflections on Photography.* New York: Hill and Wang.

Benjamin, Walter. 2008. *The Work of Art in the Age of Mechanical Reproduction*. London: Penguin Books.

Bosco, Anna, and Susannah Verney. 2011. Electoral Epidemic: The Political Cost of Economic Crisis in Southern Europe, 2010–11. *South European Society and Politics* 17 (2): 129–154.

Bramsted, Ernst. 1954. Joseph Goebbels and National Socialist Propaganda 1926–1939: Some Aspects. *Australian Journal of International Affairs* 8 (2): 65–93.

Brown, Wendy. 2003. Neo-liberalism and the End of Liberal Democracy. *Theory & Event* 7(1): 1–25.

Chambers, Deborah. 2013. *Social Media and Personal Relationships: Online Intimacies and Networked Friendship.* Houndmills, UK: Palgrave Macmillan.

Dean, Jodi. 2009. *Democracy and Other Neoliberal Fantasies: Communicative Capitalism and Left Politics.* Durham, NC: Duke University Press.

Dean, Mitchell. 2009. *Governmentality: Power and Rule in Modern Society.* London: SAGE.

Doob, Leonard W. 1950. Goebbels' Principles of Propaganda. *Public Opinion Quarterly* 14 (3): 419–442.

Dordanas, Stratos. 2011. *Η γερμανική στολή στη ναφθαλίνη. Επιβιώσεις του δοσιλογισμού στη Μακεδονία, 1945–1974* [The German uniform in mothballs: Survivals of collaborationism in Macedonia, 1945–1974]. Athens: Estia.

Ellinas, Antonis. 2010. *The Media and the Far Right in Western Europe: Playing the Nationalist Card.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Falzon, Mark-Anthony. 2009. *Multi-sited Ethnography: Theory, Praxis and Locality in Contemporary Social Research.* Aldershot: Ashgate.

Fierke, Karin. 2007. *Critical Approaches to International Security.* Cambridge, UK: Polity Press.

Fischer, Eileen, Andrew Smith and Chen Yongjian. 2012. How Does Brand-Related User-Generated Content Differ across YouTube, Facebook, and Twitter? *Journal of Interactive Marketing* 26 (2): 102–113.

Foucault, Michel. 1980. *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972–1977.* New York: Random House Digital.

Giglietto, Fabio, Luca Rossi and Davide Bennato. 2012. The Open Laboratory: Limits and Possibilities of Using Facebook, Twitter, and YouTube as a Research

Data Source. *Journal of Technology in Human Services* 30 (3–4): 145–159.

Hamilakis, Yannis. 2007. *The Nation and Its Ruins: Antiquity, Archaeology, and National Imagination in Greece.* Oxford: Oxford University Press.

Horkheimer, Max. 2004. *The Eclipse of Reason.* London: Continuum.

Jay, Martin. 1992. “The Aesthetic Ideology” as Ideology; Or, What Does It Mean to Aestheticize Politics? *Cultural Critique* 21: 41–61.

———. 2002. Cultural Relativism and the Visual Turn. *Journal of Visual Culture* 1 (3): 267–278.

Kitchen, Martin. 2003. Fascism and the Capitalist System: A Marxist view. In *The Fascism Reader,* edited by Aristotle Kallis, 57–63. London: Routledge.

Laclau, Ernesto, and Chantal Mouffe. 1985. *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics.* London: Verso.

Makrides, Vasilios. 2004. Orthodoxy in the Service of Anticommunism: The Religious Organization Zoë during the Greek Civil War. In *The Greek Civil War: Essays on a Conflict of Exceptionalism and Silences*, edited by Phillip Carabott and Thanasis Sfikas, 159–175. London: King’s College.

Marcus, George E. 1995. Ethnography in/of the World System: The Emergence of Multi-sited Ethnography. *Annual Review of Anthropology* 24: 95–117.

Mazower, Mark. 2000. *After the War Was Over: Reconstructing the Family, Nation, and State in Greece, 1943–1960.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

____. 2001. *Inside Hitler's Greece, the Experience of an Occupation 1941–1944.* New Haven, CT: Yale University Press.

McLagan, Meg, and Yates McKee, eds. 2012. *Sensible Politics: The Visual Culture of Nongovernmental Activism.* Cambridge, MA: MIT Press.

Mylonas, Yiannis. 2012. Media and the Economic Crisis of the EU: The "Culturalization" of a Systemic Crisis and Bild-Zeitung's Framing of Greece. *tripleC—Cognition, Communication, Co-operation: Open Access Journal for a Global Sustainable Information Society* 10 (2): 646–671.

Patelis, Korinna, and Pavlos Hatzopoulos. 2013a. The Comrade Is Violent: Liberal Discourses of Violence in Anti-austerity Greece. *Theory & Event* 16 (1).

———. 2013b. Introduction: Understanding Social Media Monopolies. *First Monday* 18 (3–4). http://journals.uic.edu/ojs/index.php/fm/article/view/4614/3418.

Poulantzas, Nicos. 1970. *Fascism and Dictatorship: Third International and the Problems of Fascism.* London: Verso.

Psarras, Dimitris. 2012. *Η μαύρη βίβλος της χρυσής αυγής* [The black bible of the GDGD]. Athens: Polis.

Rancière, Jacques. 2006. *The Politics of Aesthetics.* London: Continuum

Sevastakis, Nicolas. 2008. Φιλόξενος μηδενισμός: μια σπουδή στον homo democraticus [Hospitable nihilism: A study on homo democraticus]. Athens: Estia.

Tagg, John. 1988. *The Burden of Representation: Essays on Photographies and Histories.* Minneapolis: Minnesota Press.

Taguieff, Pierre-Andre. 2004. *Conspiracy Theories, Esoterism, Extremism.* Athens: Polis.

Tsoukalas, Constantinos. 2012. *Greece of Oblivion and Truth: From a Prolonged Adolescence to a Violent Maturation [Ελλάδα της λήθης και της αλήθειας, από τηνμακρά εφηβεία στην βίαιη ενηλικίωση].* Athens: Themelio.

Vajda, Mihaly. 1976. *Fascism as a Mass Movement.* London: Allison & Busby.

Voglis, Polymeris. 2002. *Becoming a Subject: Political Prisoners during the Greek Civil War, 1945–1950.* New York: Berghahn Books.

Wacquant, Loïc. 2012. Three Steps to a Historical Anthropology of Actually Existing Neoliberalism. *Social anthropology* 20(1): 66-79.

Welch, David. 2004. Nazi Propaganda and the Volksgemeinschaft: Constructing a People's Community. *Journal of Contemporary History* 39 (2): 213–238.

الفصل السادس: أكثر من مجرد منبر إلكتروني مؤقت

حضور الويب الناشط كإطار فعل جمعي ومصدر صحفي وأداة مراقبة شرطية أثناء احتجاجات مجموعة العشرين في لندن في عام ٢٠٠٩

جوناثان كيبل Jonathan Cable

أولاً: المدخل:

في إبريل ٢٠٠٩، عُقدت القمة الدولية لمجموعة العشرين (G20) في لندن، ومثلها مثل القمم السابقة قوبلت بمظاهرة جماهيرية. والاحتجاجات ضد القمة تتسق مع سلسلة من المظاهرات المناهضة للعولمة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية أو نحو ذلك. واكتسبت احتجاجات القمة هذه أهمية دولية لأول مرة في اجتماع منظمة التجارة العالمية (WTO) في سياتل بواشنطن، في ديسمبر ١٩٩٩ (DeLuca and Peeples 2002). وكانت الاحتجاجات في لندن تحت قيادة حركة "إسقاط مجموعة العشرين 'جي ٢٠ ميلتداون G20Meltdown'"،[١] وهي منظمة جامعة تمثل حوالي ستين مجموعة (G20Meltdown 2009o).[٢] وكانت أهداف الجماعة هي تسليط الضوء على قضايا الحرب وتغير المناخ والجرائم المالية والحدود البرية، وكلها مرتبطة بالموضوع الشامل للرأسمالية. وكان استخدام قمة مجموعة العشرين كمنصة للاحتجاج هو على خلفية الاهتمام الصحفي بالأزمة المصرفية وفضيحة نفقات النواب (Curtice and Park 2010, 131). والهدف من هذا الفصل هو النظر تحديدًا في الاستراتيجيات الإعلامية التي تستخدمها حركة جي ٢٠ ميلتداون لإيصال رسائلها وحشد الدعم، وتمثيلها بواسطة الصحافة. وأثناء القيام بذلك، سيقوم الفصل بدراسة استخدامهم للإنترنت واستكشاف العلاقة المتبادلة بين رسائل المحتجين والتغطية الصحفية وتكتيكات الشرطة. ويرجع ذلك إلى أن الطريقة التي يصور بها الناشطون أنفسهم والرسائل والصور التي يروجون لها عبر الإنترنت يتردد صداها خارج دوائر النشطاء. وسيتضح ذلك في التقارير الصحفية وتجميع المعلومات الاستخباراتية الشرطية. والسؤالان المهمان المطروحان في هذا الفصل هما:

(١) كيف يتم استخدام منصات الإنترنت من قبل الناشطين؟

(٢) كيف يتم استخدام وتفسير رسائل الناشطين عبر الإنترنت من قبل الصحافة والشرطة؟

---

(١) جي ٢٠ ميلتداون G20Meltdown، أي احتجاجات لانهيار أو إسقاط مجموعة العشرين.

(٢) لم يعد موقع G20Meltdown موجودًا. ويمكن العثور على نسخة مخزنة مؤقتًا على:
Internet Archive Wayback Machine (G20Meltdown 2009f).

وقبل تناول هذه الأسئلة، سيقدم الفصل خلفية نظرية موجزة للأبحاث السابقة لوضعها ضمن مناقشات أكاديمية أوسع.

ثانيًا: الفرص السياسية والإعلامية:

تستخدم الجماعات الاحتجاجية العديد من الأساليب المختلفة للتواصل وتكتيكات الاحتجاج، والتي يثير كل منها مجموعة متنوعة من ردود الأفعال من الصحافة والمؤسسات المهيمنة.[٣] وتوفر الأفعال وردود الأفعال على الاحتجاج فرصة لاكتساب فهم أعمق للعمليات التي تشكل الفعل الجمعي. ومن الناحية النظرية فإنه لوضع التأثيرات على الفعل الجمعي في سياقها يجب النظر في الفرص السياسية. ويربط تعريف الفرص السياسية النجاح والفشل النسبيين لمجموعات الاحتجاج بالمتغيرات السياسية والمؤسسية والبيئية التي تشكل الفعل الجمعي (Eisinger 1973; Gamson and Meyer 1996; Meyer 1993; Meyer and Minkoff 2004; Sireau 2009). ولم يتم منح دور وسائل الإعلام في الفرص السياسية في السابق ما يكفي من الأهمية النظرية. وهي تحتاج ذلك لأن وسائل الإعلام اليوم هي النقطة المركزية والساحة السياسية. لقد أصبحت نظرية الفرص السياسية تحت مزيد من التدقيق وتم توجيهها نحو إطار أكثر توسطًا. هذا هو الموضع الذي تكتسب فيه وسائل الإعلام أهمية متزايدة؛ إنه في نجاح وفشل مجموعات الاحتجاج في نشر رسائلها (Cammaerts 2012; McCurdy 2012). وقد وصف ولفزفيلد Wolfsfeld أساس علاقة القوة هذه بشكل فعال: "إن القوة النسبية لأي من الجانبين - وسيلة إخبارية معينة وخصم معين - تتحدد بقيمة خدماتها مقسومة على حاجتها إلى تلك التي يقدمها الآخرون" (2003, 84). وتشير القوة في هذه المقولة إلى "الاعتماد النسبي" (ibid., 84)، أو ببساطة من يحتاج إلى من أكثر. وتتوقف أهمية معادلة القوة هذه على وسائل الإعلام، لأنها غير ملزمة بتغطية مجموعات الاحتجاج. ويترتب على ذلك أن قوة وسائل الإعلام ومشاركتها في السياسة النضالية هي قدرتها على توجيه المؤسسات المسيطرة إلى القضايا التي ينبغي منحها أهمية متزايدة. وهذا يعني أن أجندة الإعلام مهمة ليس فقط بسبب تأثيرها على الأجندة السياسية والعامة ولكن أيضًا بسبب قدرتها على زيادة أهمية القضايا (Behr and Iyengar 1985, 38)، وهذا هو الموضع الذي تكون فيه الفرص الإعلامية مهمة لترويج رسائل المحتجين، لأنه إذا تمكنت إحدى المجموعات من تسليط الضوء على قضية في الصحافة، فمن المحتمل أن تحرك أجندة وسائل الإعلام. علاوة على ذلك، إذا كانت القضايا موضوع الاحتجاج موجودة بالفعل على أجندة وسائل الإعلام، فمن المرجح أن يتم تناولها بشكل إيجابي. ومع ذلك، تتنافس جماعات الاحتجاج مع مصادر أخرى قوية أكثر مؤسسية تحاول أن تجعل من تصورها لقضية ما هو التصور السائد.

١. رسائل جماعة الاحتجاج والتمثيل الذاتي:

يضع هذا الاتجاه تركيزًا متزايدًا على الرسائل وطريقة التواصل التي تستخدمها مجموعات الاحتجاج وهو يتبع اتجاه الرسالة السياسية لدياني Diani فيما يتعلق بالفرص السياسية. ويؤكد أن الرسائل الجماعية

---

(٣) المؤسسات المهيمنة في هذا الفصل يقصد بها المؤسسات السياسية المركزية والشرطة.

الناجحة للاحتجاج تحدث ضمن العديد من السياقات الإعلامية والسياسية المختلفة (1996, 1067). إن دراسة رسائل جماعات الاحتجاج هي دراسة أطر الفعل الجمعي الواردة في اتصالات المتظاهرين. وهذه تمثل تفسير مجموعة المحتجين لقضية لا تتم فلترتها من قبل وسائل الإعلام الرئيسية. وظيفة أطر الفعل الجمعي في هذا السياق هي تشخيص وتعريف القضية كقضية، وتسليط الضوء على القضايا واقتراح الحلول الممكنة للمظالم (Gamson 2003; Sireau 2009; Snow and Benford 1992; Entman 1993). ولإدخال هذه القضايا إلى دائرة الاهتمام العام، تستخدم مجموعات الاحتجاج عددًا من التكتيكات الاحتجاجية والإعلامية المختلفة (McAdam and Su 2002; Lipsky 1968; Eisinger 1973). ويؤكد روتش Rucht بأنه في الرد على نقص التغطية الإعلامية، يمكن للناشطين استخدام مزيج من الرباعي أ Quadruple A، وهو يقصد به الامتناع عن وسائل الإعلام، ومهاجمة وسائل الإعلام، والتكيف مع وسائل الإعلام، وإنشاء بدائل لوسائل الإعلام الرئيسية (37-36 ,2004). وفي حالة حركة جي ٢٠ ميلتداون، كانت تكتيكات الاتصالات مزيجًا من التكيف وخلق البدائل عبر الإنترنت على وجه الخصوص. ولتنظيم هذا الاستخدام للوسائط الرقمية أكثر، يقدم هاندس Hands استكشافًا لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في النشاط وعلاقته بالقوة (2011). ويتحدث هاندس بالتحديد عن الرأسمالية باعتبارها القوة الشاملة التي يستهدفها النشاط عبر الإنترنت ويهدف إلى إذابة علاقات القوة فيها (ibid., 8). وعلاوة على ذلك، يذكر هاندس أن أحد الاستخدامات الرئيسية للنشاط على الإنترنت هو تعبئة وتنسيق الأفعال الاحتجاجية. وهذا يعني أنه في الفترة التي تسبق يوم الاحتجاج وفي يومه، يمكن تحريك المشاركين بشكل أكثر فعالية، وتعديل تكتيكات الاحتجاجات ربما لإيجاد أسلوب مباشر أكثر (ibid., 124-125). وسيوضح هذا الفصل كيفية استخدام حركة جي ٢٠ ميلتداون للاتصالات عبر الإنترنت للترويج لرسائلهم، لكنه سيؤكد أيضًا على كيفية تفسير هذه الرسائل من قِبل الصحافة والشرطة.

٢. المظاهرات الجماهيرية والتغطية الإعلامية:

يستحضر انتقال رسائل المتظاهرين إلى التغطية الإعلامية مفهوم إنتمان Entman لعملية صنع لإطار Framing؛ التي تبني وتقدم فيها النصوص الإعلامية "بصمة للقوة an Imprint of Power" (1993). وفي هذا الصدد، تلعب وسائل الإعلام دور "المدقق Validator" للأطر والتأثيرات المتنافسة "التي يجب أخذ آرائها مأخذ الجد" (Gamson and Meyer 1996, 290). علاوة على ذلك، فإن اختيار الجماعة لتكتيكات الاحتجاج له تأثير كبير على محتوى وحجم التغطية الإعلامية. وتتراوح مجموعة التكتيكات المتاحة للجماعات الاحتجاجية من أحداث ديمقراطية مباشرة، مثل التصويت، إلى عنف كثيف أو إحراق (Kriesi et al. 1992, 228). وكلما كانت التكتيكات الاحتجاجية أكثر إثارة وتصادمية كلما زادت الدعاية التي تتلقاها الجماعة، ولكن الصحافة ستقوم بشكل حاسم بفصل الاحتجاجات عن القضايا الأساسية، وإزالة السياق الذي يفسر سبب قيام مجموعة ما بالاحتجاج (Rosie and Gorringe 2009a; Wykes 2000; Gitlin [1980] 2003; DeLuca 1999; Wahl-Jorgensen 2003]). إن استخدام تكتيكات المواجهة مثل الأعمال المثيرة وأحداث الصور من قبل جماعات الاحتجاج، يعترف بالقيم الإخبارية ويؤثر فيها.

ويؤكد جامسون وماير Gamson and Meyer بأن الصورة والمشاهد التي أوجدها الاحتجاج هي القيمة الإخبارية الأساسية له، وهذا صحيح بشكل خاص عندما تتحول الاحتجاجات إلى مزيد من العدوانية، وحتى العنف: "حرق المباني وإحراق الإطارات يجعل التلفزيون أفضل من الوقفات الاحتجاجية السلمية والمسيرات المنظمة" (288 ,1996). هذا ما وجدته واهل يورجنسن Wahl-Jorgensen في بحثها عن مظاهرات يوم مايو في لندن عام ٢٠٠١. فالمقالات الصحفية الأولى في الفترة التي سبقت الاحتجاج ضبطت النغمة على توقعات العنف (2003). وأدى هذا إلى فشل التغطية في ثلاث فئات مختلفة:

(١) القانون والنظام، حيث يشكل المتظاهرون مشكلة للشرطة.
(٢) الاقتصاد والتأثير السلبي للاحتجاج عليه.
(٣) المشهد - التركيز على عمليات ونتائج الاحتجاج (ibid., 131).

وهناك دائمًا احتمال أن يتم تغطية احتجاجات المواجهة في الصحافة بموضوعات مهيمنة من الاضطراب وتوقع العنف.

ثالثًا: الأسلوب:

للدراسة الكاملة لأطر الفعل الجمعي لحركة جي ٢٠ ميلتداون، والتغطية الصحفية ورد فعل الشرطة والمؤسسات المسيطرة؛ تم استخدام مجموعة من الأساليب التجريبية المختلفة. كالتالي:

أولاً: تم دراسة الموقع الرسمي لحركة جي ٢٠ ميلتداون وتغذيته على تويتر وصفحات الفيسبوك والنسخ الإلكترونية من المنشورات التي تم العثور عليها في موقع الويب الرسمي الخاص بها. وبشكل أكثر تحديدًا، تم دراسة هذه المصادر لاستخلاص القضايا الرئيسية في قلب الاحتجاج، أو إلقاء اللوم بالنسبة للمشكلات، أو الحلول المقترحة، أو بلورة مناسبة الاحتجاج، أو بصراحة أكثر، لماذا حان الوقت للتحرك، وتوقعات النجاح وتعبئة الموارد. هذه الجوانب من الاتصالات الاحتجاجية هي في صميم صياغة الفعل الجمعي (Sireau 2009, 136–137, 162; Gamson and Meyer 1996, 286).

ثانيًا: لإنشاء صورة مفصلة عن كيفية تقديم حركة جي ٢٠ ميلتداون في الصحافة تم إجراء تحليل محتوى للصحافة الوطنية البريطانية. وتكشف المناقشات حول القضايا والاحتجاجات الموجودة في الصحف عن "استراتيجيات القوة أو استراتيجيات تعريف العقلاني والبديهي" (Wahl-Jorgensen 2003, 133–134). وتم أخذ العينة من الصحف البريطانية في الفترة ما بين يناير ٢٠٠٩ ويونيو ٢٠٠٩، واشتملت على الصحف الشعبية، والمتوسطة المبيعات، وأوراق الجرائد الكبيرة المنتشرة عبر الأيديولوجيات السياسية. وتم استخدام قاعدة البيانات الصحفية عبر الإنترنت LexisNexis لجمع التقارير الصحفية. وتم التركيز على المقالات التي تحتوي على اسم المجموعة حركة جي ٢٠ ميلتداون، وأسماء خمسة من أشهر الأعضاء المشاركين في الحملة.

وقد سمح التركيز على اسم المجموعة بدلاً من احتجاجات مجموعة العشرين بشكل عام بتضمين نطاق أوسع من المنشورات، واستهدافًا مركّزًا لرسائل المجموعة وتكتيكات الاحتجاج. وهذه الطريقة أسفرت عن

سبعة وتسعين تقريرًا صحفيًا في الإطار الزمني المحدد. ولدراسة الإطار البصري لعينات الصحافة الخاصة بالاحتجاج، تم الحصول على الصور المصاحبة للمقالات من النسخ الورقية من الصحف وتحليلها. وكان هذا للكشف عن أي أنماط في الصور المستخدمة، وكيف أكملت هذه الصور أو تناقضت مع المواد المكتوبة، وما إذا كانت هذه الصور ساهمت في التأطير الشامل للاحتجاج. ويوفر التفاعل بين النص والصورة نظرة قيمة على التأطير السائد في الأحداث الاحتجاجية. وأخيرًا، في أعقاب احتجاجات مجموعة العشرين، تم إنتاج عدد من التقارير الحكومية والشرطية؛ وقد تم دراستها من أجل بناء صورة عن ردود فعل المؤسسات المهيمنة على الاحتجاج. وسوف ينتقل هذا الفصل الآن إلى تفاصيل نتائج الأساليب التجريبية، والآثار المترتبة على النتائج بالنسبة للجماعات الاحتجاجية والأبحاث الأكاديمية المستقبلية.

رابعًا: وسائل الإعلام والفرص السياسية في قمة مجموعة العشرين:

تقع أعمال حركة جي ٢٠ ميلتداون ضمن السياق السياسي والإعلامي لقمة مجموعة العشرين في لندن. وتمثل هذه الأنواع من القمم الدولية فرصة سياسية وإعلامية كبيرة للجماعات الاحتجاجية للفت الانتباه؛ لأن القمم الدولية تجتذب الكثير من التركيز الإعلامي، والذي يمكن لجماعات مثل حركة جي ٢٠ ميلتداون استغلاله. وحدثت قمة مجموعة العشرين في أعقاب الأزمة المصرفية في بريطانيا والأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، وتبعت صيف الفضيحة السياسية في عام ٢٠٠٧، بالإفراج عن أعضاء فضيحة نفقات البرلمان (Curtice and Park 2010, 131). إن مكان الأزمة المصرفية وقمة مجموعة العشرين بالنسبة للفرص السياسية والاحتجاجية لحركة جي ٢٠ ميلتداون قد تم تفصيلها في مقابلة مع أحد أعضاء الشبكة الأكثر شهرة مارينا بيبر Marina Pepper، في *مجلة شيفت Shift Magazine*: "مع الأزمة وعمليات ضخ السيولة تمكن عدد كاف من الناس أن يرى في النهاية النزيف واضحًا: لا تسأل المشكلة عن حلول. نحن الحل" (2009).

وتعرض هذه المقولة الرأسمالية باعتبارها المشكلة الرئيسية في قلب الاحتجاج وتقدم حركة جي ٢٠ ميلتداون باعتبارها البديل. إن تركيز الصحافة على الأزمة المصرفية قد أتاح الفرصة للجماعة لتسليط الضوء على قضاياها ولعب دورًا كبيرًا في احتجاجات حركة جي ٢٠ ميلتداون. أما المتغير الآخر الذي يؤثر على الفرص السياسية والإعلامية لحركة جي ٢٠ ميلتداون فهو عدم وجود منافسة على الاهتمام. كان الإلهاء الوحيد المحتمل هو تحالف المنظمات غير الحكومية (NGOs) والنقابات العمالية وغيرها من جماعات الحملات التي احتجت تحت شعار "ضع الشعب أولاً PUT PEOPLE FIRST". وقد نظموا احتجاجهم في عطلة نهاية الأسبوع قبل بدء القمة (Put People First 2009)، ولم يتنافسوا مباشرة مع احتجاجات حركة جي ٢٠ ميلتداون والتي حدثت بعدها بأسبوع. وهذا يعني أنه بالنسبة لحركة جي ٢٠ ميلتداون أن الفرص السياسية والإعلامية وفرص الاحتجاجات يمكن القول بأنها مفتوحة، وكما توضحه المقولة السابقة؛ أن النشطاء أدركوا السياق السياسي والإعلامي لأعمالهم الاحتجاجية.

١. استخدام حركة جي ٢٠ ميلتداون للإنترنت:

سوف يستكشف هذا القسم إطارات الفعل الجمعي لحركة جي ٢٠ ميلتداون من خلال دراسة استخدامهم للاتصالات عبر الإنترنت. وسيوضح ذلك أن طرق الاتصال المختلفة المستخدمة من قبل حركة جي ٢٠ ميلتداون حاولت خلق رواية متماسكة. وحدثت معظم اتصالاتهم عبر الإنترنت من خلال الموقع الرسمي لحركة جي ٢٠ ميلتداون وعلى الشبكات الاجتماعية تويتر وفيسبوك. وتمثل الإنترنت فرصة إعلامية بديلة لجماعات الاحتجاج للوصول إلى الجمهور، والذي لا يفلح من قبل وسائل الإعلام الرئيسية. وكانت هذه المنصات عبر الإنترنت مكانًا يمكن لحركة جي ٢٠ ميلتداون من خلاله شرح مشكلاتها بشكل كامل وتقديم إطارها المفضل للحلول المحتملة للمشكلات. ويقع استخدام حركة جي ٢٠ ميلتداون للإنترنت ضمن أربع فئات رئيسية:

١. التعبئة والإعلان عن الأحداث.
٢. تقديم تفاصيل عن أهداف وتكتيكات الاحتجاج.
٣. شرح الدوافع والقضايا وراء الاحتجاج.
٤. الرد على التغطية الصحفية وتكتيكات الشرطة.

وكل واحدة من هذه سوف تناقش الآن بشكل فردي. تظهر التعبئة والإعلان عن الأحداث أن الإنترنت تُستخدم كأداة تنظيمية وتساعد في بناء رواية اتصالية أوسع. وتُعد التغريدة التالية مثالًا لحركة جي ٢٠ ميلتداون وهي تشجع على المشاركة والإعلان عن إعداد ما قبل الاحتجاج: "الـ Meltdown يلتقون اليوم. راجع الموقع والفيسبوك للحصول على التحديثات" (G20Meltdown 2009i). وإلى جانب تشجيع المشاركين في الاحتجاج، فقد حاولت رسائل حركة جي ٢٠ ميلتداون إحداث شعور بأن أي شخص شارك في الاحتجاج سيكون جزءًا من شيء أكبر، واحتوت التفاؤل بأن حركة جي ٢٠ ميلتداون يمكن أن تنجح. إن احتمال النجاح أمر أساسي لاتصالات مجموعة الاحتجاج، لأن السلبية ستكون في نهاية المطاف هزيمة ذاتية وتثني الناس عن المشاركة.

ويرتبط الجانبان الثاني والثالث من رسائل حركة جي ٢٠ ميلتداون عبر الإنترنت ارتباطًا وثيقًا. ويرجع ذلك إلى أن تكتيكات الاحتجاج مرتبطة بطبيعتها بقضايا الاحتجاج الأساسية. ويلمح اسم الجماعة "Meltdown" إلى ارتباط بالمشاكل الأساسية، ويمثل "الانهيارات الاقتصادية والبيئية والسياسية". وقد تم بناء المسيرة نفسها على أربع مسيرات للتغذية تجتمع على هدف الاحتجاج ببنك إنجلترا. وتمثل كل من المسيرات المغذية قضية مختلفة، وكان يقودها دمية حصان كبير لتكوين "فرسان رؤيا يوحنا الأربعة Four Horseman of the Apocalypse". وكانت الخيول والقضايا التي قيل أنها تمثلها كما يلي:

١. الحصان الاحمر – الحرب.
٢. الحصان الأسود - التشرد، الذي يُشار إليه أيضًا باسم سياج/حدود الأراضي "للاحتفال بالذكرى الـ٣٦٠ للحفارين".[٤]

---

(٤) ظهر الحفارون في عام ١٦٤٩ بعد الثورة الإنجليزية وطالبوا بإعادة الأرض إلى الشعب وأسموها "الخزانة المشتركة للجميع common treasury for all".

٣. الحصان الفضي - الجرائم المالية.
٤. الحصان الأخضر - تغير المناخ (G20Meltdown 2009e).

وعلى الرغم من أن هذه القضايا الأربعة تبدو متنوعة وغير متصلة ببعضها، فإن حركة جي ٢٠ ميلتداون ستستخدم الرأسمالية لربط القضايا ببعضها البعض وتوسيع الرواية الإجمالية. ويتم تقديم هذه القضايا كنقطة دخول لانتقاد الرأسمالية؛ كما يقول بيير Pepper، "سوف يصل الناس إلى فهم أنها جميعها جزء من نفس المشكلة" (2009). وكان هذا الجزء من إطار الفعل الجمعي لحركة جي ٢٠ ميلتداون جزءًا ثابتًا من كل ما فعلوه. على سبيل المثال، كان حدث الفيس بوك لحزب حركة جي ٢٠ ميلتداون يحمل شعارًا، "الرأسمالية ليست في أزمة، الرأسمالية هي الأزمة!" (G20Meltdown 2009d). ما هو واضح أيضًا من اتصالات المجموعة هو أنهم لم يروا بديلاً للرأسمالية التي يقدمها النظام السياسي السائد، وأن حركة جي ٢٠ ميلتداون تمثل البديل. وتقول مجموعة فيسبوك الخاصة بهم: "لا نرى أي خيار متاح إلا بين المصرفيين والمصرفيين والمزيد من المصرفيين، وبين الرأسمالية والرأسمالية والمزيد من الرأسمالية" (G20Meltdown 2009h).

وإلى جانب رسائلهم عبر الإنترنت أنتجت حركة جي ٢٠ ميلتداون عدة منشورات. وعند فحص المنشورات نفسها يتم تجنب مصطلح "الاحتجاج" ويتم الترويج لفكرة الكرنفال. ولقد استخدمت المظاهرات البريطانية تاريخياً مصطلح الكرنفال - على سبيل المثال، كان الاحتجاج ضد مجموعة الثمانية في اسكتلندا في عام ٢٠٠٥ يسمى كرنفال للاستمتاع الكامل Carnival for Full Enjoyment، وعقد الكرنفال ضد رأس المال Carnival against Capital في لندن في عام ١٩٩٩ (Molyneaux 2005, 109, 111). وتتمثل الخصائص البارزة للمنشورات في استخدامها للفكاهة واللغة والصور غير المهذبة ومزيجًا من اللغة العسكرية ولغة المواجهة (G20Meltdown 2009k; 2009l; 2009c). وتم إدخال الفكاهة في اسم المظاهرة "يوم الحمقى الماليين"، وفي صور الأوراق النقدية المتهالكة وخرائط لمسيرات المغذيات (G20Meltdown 2009k). وكان المنشوران اللذان كان لهما صدى كبير مع الصحافة أكثر تصادمًا وعدوانية في لغتهما. الأول يتضمن شعار "اقتحام البنوك" (G20Meltdown 2009l)، وهذا هو الرأي الذي تم استغلاله من قبل الصحافة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنشور يتحدث عن " الربيع الهجومي"، و"عودة القتال". وتضيف الصور المصاحبة للنص إلى الحديث العنيف، مع صورة ساخرة للمصرفي المعلق (ibid.). ويعيد المنشور الأخير التأكيد على هذا الإحساس العسكري الذي تجسد من قبل مع صورة لبنك إنجلترا وصورة متراكبة لفارس نهاية العالم (G20Meltdown 2009c). وتدفع اللغة التظاهرة مرة أخرى إلى حافة المواجهة، مشيرة إلى أن "الآلاف من الناس سيحاصرون" بنك إنجلترا (ibid.).

ومع ذلك، عندما تتم مقارنة هذه المنشورات بالبيان الصحفي الرسمي لحركة جي ٢٠ ميلتداون المتعلق بالاحتجاج يكون لا يزال هناك حديث عن الثورة، ولكن هذا الشعور يضعف من خلال التركيز على الاحتجاج السلمي:

توجه إلى بنك إنجلترا من أجل "ثورة إنجليزية قوية"

سوف تتخذ "الثورة" شكل تجمع حر منظم بشكل مفتوح في مكان عام خارج بنك إنجلترا، وستكون حفلة شارع سلمية وممتعة! (Barrett 2009)

وكان الاستخدام النهائي لوسائل التواصل الاجتماعي من قبل حركة جي ٢٠ ميلتداون هو للاستجابة للأحداث والتغطية الصحفية قبل وأثناء وبعد احتجاجات مجموعة العشرين. تم استخدام تويتر لإعطاء ردود فعل فورية للأحداث، وكذلك الإعلان والتخطيط لمزيد من الاحتجاجات. وتمثل القائمة التالية تغريدات مختارة من موجز حركة جي ٢٠ ميلتداون الرسمي وتغطي الإعداد للاحتجاجات، وأيام حدوثها وما بعدها:

- ١٩ مارس – الساعة ١٢:٥٤ صباحًا - المتآمرين في كل مكان. . . . من يقول الحقيقة؟ ما هو التحذير الحقيقي؟ ما تكتيكات التخويف؟ من هم هؤلاء جنرالات الكراسي؟[٥] (G20Meltdown 2009b)
- ٢٦ مارس – ١٢:٣٦ مساء - عندما نُسأل عن توقعات العنف نقول: "نأمل أن تحتفظ الشرطة بالهراوات في أحزمتها، ولكن من يدري؟" (G20Meltdown 2009n)
- ١ أبريل – ٣:٢٣ مساءً - وصلت أكياس الشاي. ذهبت الغلاية [. . .] روزرز Rozzers الآن في معدات مكافحة الشغب: تجهيزات خاطئة تمامًا (G20Meltdown 2009m)
- ١ أبريل – ٣:٥١ مساءً - بكل إنصاف. الشرطة تتعامل. حسنًا لماذا لم يكونوا كذلك؟ هل فاتني شيء ما؟ يدون قادة مجموعة العشرين ملاحظة: لقد استعدنا القوة (G20Meltdown 2009g)
- ٢ أبريل – ١:٥٩ مساء - تجمع ١٠٠ شخص خارج البورصة القديمة في بنك إنجلترا. إنزل وانضم إلينا. هتافات العار عليك للشرطة. (G20Meltdown 2009a)
- ٨ أبريل – ١٠:٥٣ صباحًا - يتجمع الزخم بسرعة من أجل عرض صامت: تجمع قسم شرطة بيثنال غرين Bethnal Green ١١:٣٠ يوم السبت. الأحداث التي سبقت موت إيان توملينسون Ian Tomlinson أغضبت الجميع (G20Meltdown 2009j)

ما يوضحه هذا الجدول الزمني هو أن وسائل التواصل الاجتماعي سمحت لجماعة حركة جي ٢٠ ميلتداون بتكوين منصة للرد على التصريحات في الصحف والرد على تكتيكات الشرطة. وتساعد هذه التعليقات الفورية على تويتر في إيصال ما يحدث على الأرض أثناء الاحتجاج، وتسلط الضوء على تصور المتظاهر للمظاهرة. ومع ذلك، وكما أظهرت آخر تغريدة في الجدول الزمني، فإن موت إيان توملينسون هيمن على اتصالات حركة جي ٢٠ ميلتداون. ويشير تمثيل الاحتجاج والقضايا في رسائل حركة جي ٢٠ ميلتداون إلى إطارات الفعل الجمعي للمجموعة. ويوضح القضايا التي تهمهم، وكيف يريدون معالجة هذه القضايا وما هي أهداف احتجاجاتهم. إن الكلمات التي يستخدمها الناشطون لوصف أعمالهم الاحتجاجية تزداد أهمية عند دراسة التغطية الصحفية وتفسيرات الاحتجاج. وقد قدم النشطاء سردًا لمظاهرة على حافة المواجهة، ولكن نيتهم كانت للاحتجاج السلمي، كما يتضح من البيان الصحفي المذكور لـ G20Meltown

(٥) شخص عين نفسه محللاً استراتيجيًا، ويفتقر عادة إلى الخبرة العسكرية الفعلية. (المترجم).

والذي يؤكد على الاحتجاج بأنه "حفلة شارع هادئة وممتعة" (Barrett 2009). إنه ذلك الفارق بين تمثيل النشطاء والصحف للاحتجاج؛ والذي يسلط الضوء على التناقضات في تأطير المظاهرات الجماهيرية والسياسات النضالية.

٢. التغطية الصحفية لحركة جي ٢٠ ميلتداون:

سيتم مناقشة تفسير رسائل حركة جي ٢٠ ميلتداون من قبل الصحافة والشرطة في هذا القسم. وستتم مناقشة الموضوعات الرئيسية التي تم الحصول عليها من تحليل المحتوى وأهميتها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم الكشف عن تأثير رسائل حركة جي ٢٠ ميلتداون وتكتيكات الاحتجاج على التغطية الصحفية والشرطة. في البداية، اتسمت التغطية الصحفية بموضوعات القانون والنظام ومشهد الاحتجاج. بعبارة أخرى، ركزت الأنباء على تأثير التظاهر وبنية وطبيعة الاحتجاج. والتأطير السائد المستخدم في التغطية الصحفية، في جزء منه، أوجده بيان لشرطة العاصمة نُشر في صحيفة *الجارديان* في فبراير ٢٠٠٩ (Lewis 2009a, 1). ويستحضر البيان سيناريوهين محددين:

(١) أن الاحتجاج سيكون عنيفًا مثل أعمال الشغب في استفتاء الضرائب عام ١٩٩٠.
(٢) أن النشطاء سوف يخرجون من سكونهم بنية إحداث المزيد من الاضطراب (ibid., 1).

ويذكر التقرير أيضًا احتمال "صيف الغضب"، متوقعًا أن تكون احتجاجات مجموعة العشرين جزءًا من سلسلة متصاعدة من احتجاجات المواجهة (ibid.). وقدمت الأطر المطروحة في المقالة قالبًا سرديًا يمكن استخدامه كثيرًا في التقارير الصحفية، وهذا يمثل القوة التعريفية للشرطة. وقد تم قبول تصريحات شرطة العاصمة كما هي، ولم يكن هناك أي طعن قدمته أي من الجماعات الناشطة المذكورة. وتعكس الإحصاءات التالية هذه الموضوعات. وقد تظهر الفئات ذات المستوى الأعلى عدة مرات في إحدى المقالات، ولكن الفئات الفرعية مرة واحدة فقط. ومن عينة الـ ٩٧ مقال، تظهر الموضوعات الرئيسية التي وجدت في عشر مقالات أو أكثر في الجدول ٦.١.

ما يبينه الجدول ٦.١ هو أن موضوعات مشهد الاحتجاج، والقانون والنظام ظهرت في العينة بتكرارات أعلى بكثير مقارنة بالفئات الأخرى. وتمثل هاتان الفئتان معًا نسبة ٨١ في المائة من جميع مواضيع القصة الإخبارية. ويتم التأكيد على ذلك أكثر عندما يهيمن تأثير الاحتجاج وأعمال الاحتجاج على الفئات الفرعية الأكثر تواترًا. ويبين الجدول ٦.٢ الفئات الفرعية التي ظهرت في خمسة عشر تقريرًا صحفيًا أو أكثر (٥ في المائة من العينة).

ما يوضحه هذا الجدول بوضوح تام هو كيف أوجدت الموضوعات الموجودة في بيان شرطة العاصمة قالبًا قويًا كان له صدىً في الصحافة. وينعكس ذلك في المواضيع الثلاثة الأكثر تكرارًا في الحدوث في التغطية:

(١) الخوف وتوقع العنف.
(٢) الإشارات إلى الاحتجاجات التاريخية والتي كانت مدمرة وعنيفة.

(٣)التركيز على الاضطراب والعنف.

جدول ٦.١ الفئات الشاملة للقصص الصحفية

فئات القصة ذات المستوى الأعلى	ن	%
مشهد الاحتجاج	١٣٦	٤٥.٠
القانون والنظام	١١٤	٣٥.٩
الاقتصاد	٣٩	١٢.٦
الاعتراف بالاحتجاج	١١	٣.٦
المجموع (بما في ذلك الفئات غير المدرجة)	٣٠٩	١٠٠

جدول ٦.٢ أعلى الفئات الفرعية في مقالات الصحف

الفئات الفرعية	ن	%
توقع العنف	٥٣	١٧.٢
بنية الاحتجاج	٣٧	١٢.٠
عملية الشرطة	٣٥	١١.٣
الاحتجاج التاريخي المستحضر	٢٢	٧.١
تكاليف الشرطة	٢٠	٦.٥
تعطيل للتجارة	١٩	٦.١
تعطيل للجمهور	١٧	٥.٥
عنف المتظاهرين	١٥	٤.٩
المجموع (بما في ذلك الفئات غير المدرجة)	٣٠٩	١٠٠

ومع ذلك، يجب التأكيد على أن هذا لم يكن بسبب عدم وجود أصوات المتظاهرين في التقارير الصحفية. بل على العكس تمامًا - كما تبين الإحصاءات التالية - عندما تمت إضافة مصادر المتظاهرين[٦] معًا بدت الأكثر تكرارًا في التغطية الصحفية (١٢٩، أو ٤١ في المائة من مجموع المصادر). ويقارن ذلك بشكل إيجابي بمصادر الأخبار القوية المؤسسية للسياسيين[٧] (٥١ أو ١٦ في المائة) والشرطة (٥٠ أو ١٦ في المائة).

وعلى الرغم أنه تم استخدام النشطاء في إنشاء القصص، إلا أن هذا لا يعني أن الكمية تعادل النوعية في التمثيل، ولا أن أطر المتظاهرين ستصبح الأبرز. بل بدلاً من ذلك، من الواضح أن التغطية الصحفية لاحتجاجات مجموعة العشرين هي خلق وترويج توقع العنف الذي ظهر في ثلاثة وخمسين مقالة من أصل سبعة وتسعين (أو ٥٤ في المائة). ويساعد هذا التوقع للعنف على انفصال البعض عن الرسائل والقضايا الأساسية في قلب الاحتجاج، ويصرف اهتمام الصحافة عن مناقشة إيجابيات وسلبيات حجج الاحتجاج. ولإعطاء مثال عن كيفية بناء توقع للعنف في الصحافة، فقد طُبع العنوان *الرئيسي* بعنوان "العد التنازلي للفوضى" وقت الإعداد للاحتجاجات (Anon 2009, 5). وساعدت الصور المصاحبة للمقالات في تعزيز هذه الرواية مع صور من واجهات المحلات، وحواجز السلامة، والشرطة التي تقوم بفحص الأمن في المجاري والأنهار (O'Neill 2009d, 16–17; Penrose 2009, 9). ويمكن وصف هذا الاستعداد جزئيًا بـ "تهديد الإرهاب للقمم الدولية"، لكن تم استخدام هذه الصور المحددة مقترنة بالمقالات الخاصة بالاحتجاج.

ويتجلى دور المحتجين كمصدر إخباري في التغطية الصحفية من خلال التصوير المتزامن للنشطاء كتهديد غير مرئي وخطر واضح. وهذا النوع من التصوير يخلق تهديدًا خفيًا من المتظاهرين الذين يخططون لحدوث فوضى عارمة واضطراب كبير، وكتلة من الناس عدوانية بشكل صريح وغير محددة عازمة على العنف (Rosie and Gorringe 2009a). ويضمن تصوير المحتجين بهذه الطريقة أن تدرج الصحافة الاحتجاج في التغطية الإخبارية مع استبعاد القضايا. ويبرز دور الوسائط عبر الإنترنت في هذا التصوير الصحفي عيبًا كبيرًا للمجموعات التي تستخدم منصة إعلامية مفتوحة، مثل الإنترنت أو المنشورات، كجزء من رسائلها. وذلك لأن البيانات المكتوبة على هذه المنصات يمكن بسهولة أخذها وإعادة تفسيرها من قبل الصحفيين، وإزالة المعنى الأصلي عند القيام بذلك. إن استخدام هذه الموارد يخرجها من سياقها الأصلي، وأوجدت الاقتباسات والصور أبرز نقطة نحو تأطير الصحافة المفضل للاحتجاج. وقد يقع هذا إما في التركيز على التصريحات العدوانية أو التركيز على الأصوات الأكثر اعتدالًا.

ولتوضيح هذه النقطة بشكل أكبر، استخدمت الصحافة المواقع والنشرات الخاصة بالمحتجين كمصدر ٢٥ مرة (٨ في المائة من جميع المصادر)، من خلال عمل شبكة الإنترنت كشبكة توزيع إلكترونية للمعلومات. ويختلف إسناد هذه المصادر بين تحديدها كمصادر عبر الإنترنت، ولكن ربما لا يتم تسمية الموقع

(٦) هذا هو الكل المركب الذي يشمل أعضاء جماعات احتجاج محددة، ومتظاهرين غير محددين، ومنظمات غير حكومية، ومنشورات أو مواقع ويب للمتظاهرين.

(٧) كان من بين هؤلاء أعضاء البرلمان ومجلس اللوردات وأعضاء جمعية لندن وأعضاء المجالس ومصادر حكومية مجهولة.

الإلكتروني. على سبيل المثال، "يحث أحد المواقع المتظاهرين على "التعبير عن غضبهم" ويعدهم بـ "يوم من الـ***ـة للقمة" (O'Neill 2009e, 5). ومن ناحية أخرى، يمكن أن لا تنسب روايات إخبارية أخرى التصريحات إلى مصادر عبر الإنترنت، على الرغم من أنه يمكن إرجاعها إلى موقع الويب الخاص بحركة جي ٢٠ ميلتداون ومنشوراتها. ولم يكن هذا سائدًا أكثر من الخرائط المصورة ومسارات الاحتجاج التي رافقت المقالات لأن هذه كانت مأخوذة بوضوح من مصادر عبر الإنترنت. وقد شمل ذلك المعلومات المتعلقة بمواقع المناسبات الاحتجاجية والطرق المختلفة للمسيرات المغذية التي تم دمجها في خرائط "بؤر التوتر" المحتملة (Edwards and Gammell 2009, 5; O'Neill 2009b, 3). وعلاوة على ذلك، عرضت الصحافة جداول زمنية للاحتجاج، وتصنيف ديموغرافي للمتظاهرين وعدد الأشخاص في الاحتجاج. وتم تسجيل عناصر التغطية هذه على أنها بنية الاحتجاج في تحليل المحتوى، وترتبط بالتخطيط والبناء وعمليات الاحتجاج التي تظهر في سبعة وثلاثين مقالاً (أو ٣٨ في المائة من الإجمالي). وقد ساعدت إعادة طبع خطط النشطاء هذه على عمل بعض الترويج الإعلامي لحركة جي ٢٠ ميلتداون بالنسبة لهم من خلال الإعلان وإعلام الجمهور بالاحتجاجات.

وقد كررت لغة المقالات العبارات الموجودة في المنشورات وعلى الإنترنت. على وجه الخصوص، مصطلح "اقتحام البنوك": ذكرت صحيفة *"التايمز"* على سبيل المثال أن "المشاعر العنيفة" التي اكتشفت على المواقع الإلكترونية كانت تشجع النشطاء على "اقتحام البنوك" و"سحق المصرفيين" (O'Neill 2009a, 8). وذهبت صحيفة *"إكسبريس"* إلى أبعد من ذلك، ففسرت المنشورات على أنها تعزز "مخاوف من إراقة الدماء" وذكرت أن الصور المستخدمة "قاتلة" و"تنشر رسالة الكراهية (Dixon 2009, 27). وتم استخدام رسائل المتظاهرين في هذه الأمثلة كدليل من الصحافة على الخوف المتصاعد من الاحتجاجات العنيفة. وتم دمج استخدام وسائل الإعلام عبر الإنترنت والشبكات الاجتماعية بواسطة حركة جي ٢٠ ميلتداون في رواية الصحافة عن الخوف. وكان يعني أن الاحتجاجات تم تصويرها على أنها عالية التنظيم بمستويات التخطيط والدقة العسكرية. وأشارت صحيفة *التايمز* إلى "تكتيكات تويتر" واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتهرب من الشرطة. وذهبت *"ديلي ميل"* إلى أبعد من ذلك، واصفة استخدام الموارد عبر الإنترنت باسم " الفوضويين من غوغل الذين يستهدفون المدينة"، وذكرت أن وسائل التواصل الاجتماعي كانت تستخدم لإثارة "الفوضى" في احتجاجات مجموعة العشرين (Wright 2009). وقد ساعد على هذا الإحساس المتزايد بالعنف والاضطراب المحتملين طريقة وضع احتجاجات مجموعة العشرين في السياق. وكثيرًا ما كان يتم ذكر سياق تاريخي في التقارير الإخبارية وظهر في ٢٢ مقال (٢٣ في المائة من المجموع). ومع ذلك، فقد اتسمت هذه الإشارات التاريخية باحتجاجات انتهت بالعنف والاضطراب، مثل منظمة التجارة العالمية في سياتل في عام ١٩٩٩، وقمة مجموعة الثماني في عام ٢٠٠١ في جنوة، واحتجاجات عيد العمال في لندن عام ٢٠٠٠، وأعمال شغب استفتاء الضرائب في عام ١٩٩٠.

وصحيفة *ديلي تلغراف*، على سبيل المثال، ناقشت احتجاجات سياتل عام ١٩٩٩، قائلة: "لقد مر عقد من الزمن منذ اندلاع الحركة المناهضة للرأسمالية في شوارع سياتل (Pitcher 2009, 24). وأضافت إلى ذلك من خلال الإشارة إلى احتجاجات مجموعة الثماني في جنوة في عام ٢٠٠١ على أنها "تمرد" انتهى بوفاة

المحتجين (.ibid). وغالبًا ما كان ذكر الاحتجاجات التاريخية مصحوبًا بأسماء الجماعات المعنية، مما يعزز من فكرة "خروج النشطاء من السكون" للاحتجاج. وتتضمن المقولة الآتية من صحيفة *صنداي ميرور* كل من الاحتجاجات التاريخية والجماعات المشتركة لتعزيز روايتها: "الفوضويون من أعمال الشغب في استفتاء الضرائب عام ١٩٩٠ سيخرجون من السكون لارتكاب الفوضى"، و"قيام الجماعات السيئة السمعة مثل الحرب الطبقية Class War، وهومبل Wombles، وجماعة وايت تشابل Whitechapel الأناركية بالتحالف سرًا" (Penrose 2009, 9).

إن تصوير الصحف للاحتجاج من داخل هذا السياق التاريخي يعطي احتجاجات مجموعة العشرين إطارًا موضوعيًا. ويزداد هذا الأمر من خلال الإشارة إلى المجموعات والمساعدات البارزة تاريخيًا في وضع الاحتجاج في سرد متسلسل ولكن هذا - كما سبق ذكره - من داخل إطار الاحتجاجات المدمرة والعنيفة. كان عنف الاحتجاجات السابقة في هذه الحالة بمثابة مرتكز تاريخي للصحافة لمحاولة وضع احتجاجات مجموعة العشرين في سياقه. وكان هذا الإطار المهيمن لتوقع العنف والخوف يعني أن جميع المتظاهرين المشاركين في الاحتجاجات تم الحكم عليهم في هذا الإطار. وساعد الإطار على خلق تصور مسبق لكيفية تفسير الاحتجاجات قبل حدوثها، وهذا بدوره يشتت الانتباه عن القضايا الأساسية وأسباب الاحتجاج. وهذا لا يعني أن حركة جي ٢٠ ميلتداون كانت لا لوم عليها تمامًا في هذا التصوير، لأن اختيارهم للكلمات في الاتصالات عبر الإنترنت والمنشورات أصبح جزءًا من السرد الصحفي المستمر. وكان لرسائلهم المرتبة الثانية في التأثير على تجميع المعلومات الاستخبارية الشرطية وتكتيكات النظام العام التي تم نشرها.

٣. تفسيرات الشرطة لرسائل حركة جي ٢٠ ميلتداون:

سوف يدرس هذا القسم المعلومات الاستخبارية الشرطية عن المظاهرات لإظهار أن رسائل المتظاهرين عبر الإنترنت استُخدمت بطريقة تشبه الطريقة التي تستخدمها بها الصحافة. وتتعلق أوجه التشابه هذه بتوقعات العنف ووضع احتجاجات مجموعة العشرين في سياق تاريخي من الاضطراب والعنف. وتم تقديم المستندات التي تم الاستناد إليها في هذا القسم بعد وفاة أحد المارة "إيان توملينسون Ian Tomlinson" (Lewis 2009b, 1). وأجريت التحقيقات المتعلقة بتكتيكات النظام العام بواسطة مفتشية الشرطة التابعة لصاحبة الجلالة (HMIC) واللجنة المشتركة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة الشؤون الداخلية. وتسلط الوثائق الرسمية الضوء على تأثير رسائل المتظاهرين على الشرطة، وتأثير البيان المتعلق بهذه المعلومات الاستخباراتية على الصحافة ومن خلالها. وذكرت وثائق HMIC بعنوان "التكيف مع الاحتجاج" أن مواقع النشطاء كانت مصدرًا هامًا للمعلومات بالنسبة للاستخبارات الشرطية. وهي تردد ما ذكرته التقارير الصحفية حول التظاهر، والتي من خلالها تم تفسير التطلعات للتظاهر من خلال المواد على الإنترنت. ومن ثم كانت معلومات الشرطة محدودة، وتوضح التأثير المحتمل لرسائل المحتجين على تكتيكات الشرطة. ويشير التقرير إلى أن المعلومات الاستخباراتية للشرطة قد كشفت عن "مستويات غير مسبوقة من الاتصال بين مجموعات

الاحتجاج المتباينة" و"من المتوقع حدوث عدد كبير من الاحتجاجات لم يتم الإخطار عنها(٨)" (ibid., 42). وتمضي الوثيقة الشرطية لتوضيح أن المعلومات الاستخبارية عن أي احتجاجات "لم يتم الإخطار عنها" قد تم الحصول عليها من "مواد مفتوحة المصدر" مثل مواقع الناشطين على الإنترنت والمنشورات (ibid., 101). إن استخدام وسائل الإعلام عبر الإنترنت من قبل جماعات الاحتجاج ربما يعطي المبادرة التكتيكية للشرطة ويزيل عنصر المفاجأة. فالخرائط التي يتم نشرها عبر الإنترنت، على سبيل المثال، تسمح للشرطة بالتخطيط وفقًا لنقاط الالتقاء والطرق المفصلة في رسائل المحتجين.

وفي وقت لاحق، عندما ذكرت الشرطة نوايا المتظاهرين، قدرت أنه فقط "عددًا صغيرًا من المتطرفين" كانوا يخططون للعنف (ibid., 42). كما يتحدث التقرير عن "موضوع متكرر" في المعلومات الاستخبارية للشرطة يدعي أن المتظاهرين كانوا يطمحون إلى "إيقاف المدينة" (ibid., 42). ولم تعرف الشرطة كيف سيكون الاحتجاج أو عدد الأشخاص الذين سيحضرون. واعترف قائد شرطة العاصمة سايمون أوبراين Simon O'Brien بأنهم لا يعرفون كيف سيكون حجم الاحتجاج، ولكنه اعترف بأن الشرطة كانت "تراقب غرف الدردشة ورسائل البريد الإلكتروني، ومصادر مفتوحة للمعلومات" (Metropolitan Police 2009). إن استخدام مواقع الاحتجاج على الإنترنت من قبل الشرطة والصحافة يعني أن محتوى رسائل المحتجين عبر الإنترنت قد اكتسب أهمية تمثيلية متزايدة. وكان يجري أخذ رسائل المتظاهرين الخاصة وتفسيرها خارج سيطرتهم.

والتشابه الأخير بين التصورات الشرطية والصحفية لمظاهرات مجموعة العشرين هو وضع الاحتجاج في سياق تاريخي. ويستخدم تقرير HMIC الاحتجاج التاريخي بطريقة مشابهة للصحافة باحتوائه على الجدول الزمني لاحتجاجات القمة الدولية وإشارته الى تفاصيل عدد الاعتقالات، وإذا ما كان هناك اضطراب، وبنية الاحتجاجات (HMIC, 2009). ومرة أخرى، فإن هذا الاستخدام لرسائل المتظاهرين والسياق التاريخي يخلق تصور عام مسبق لما سيحدث في الاحتجاج. وكانت استعدادات الشرطة موجهة نحو توقع العنف، وهذا التصور هو ما نقلوه إلى الصحافة.

خامسًا: الخاتمة:

النقطة الأساسية التي يجب فهمها هي أن "الأفكار الراديكالية تتطلب مساحة أكبر من الأحداث" (Doherty, Plows and Wall 2003, 675)، وأن حركة جي ٢٠ ميلتداون حاولت فتح هذه المساحة من خلال استخدام مظاهرة جماهيرية. وعلى الرغم من أن استخدام المشهد من قبل مجموعة الاحتجاج يدخل ضمن ما يقول عنه غامسون Gamson أنه "حاجة الصحافة إلى الدراما والترفيه" (2003, para. 69)، وإن ما آلت إليه الاحتجاجات في مجموعة العشرين كان يعني أن مشاهد العنف وإتلاف الممتلكات هيمنت على التقارير الصحفية. ويصعب على المجموعات الاحتجاجية التغلب على التصور المسبق للصحافة حول

---

(٨) قسمت الشرطة الجماعات إلى فئات "تم الإخطار عنها" و"لم يتم الإخطار عنها"، اعتمادًا على ما إذا كانوا قد أبلغوا الشرطة بمظاهراتهم قبل حدوثها (HMIC 2009, 99–101).

توقع العنف والخوف والسياق التاريخي. والقضية الثانية هي توقيت الاحتجاج. وكان موعد انعقاد القمة وبالتالي تاريخ المظاهرة معروفًا سلفًا. وهذا يخلق "حفرة الأخبار" بين الإعلان عن القمة ومتى ستحدث الاحتجاجات. ثم يتم ملء الحفرة بالتوقعات الصحفية حول طبيعة الاحتجاج، وهذا يخلق الإطار الذي سيتم من خلاله تصور الاحتجاج وتناوله إعلاميًا. وكان هناك شهر بين طبع البيان الصحفي للشرطة في صحيفة *الجارديان* وعندما تم الاحتجاج. وكان تأثير التغطية المسبقة للاحتجاج هو، "أنه في كل الأحوال [،] أكثر أهمية من الكيفية التي يتم بها تناول الحدث في حد ذاته إعلاميًّا" (Rosie and Gorringe 2009b, 2.9). وتساعد التغطية الاستباقية للاحتجاج على خلق سياق إعلامي يعتبر "ضروريًّا لفهم كامل لأي احتجاج" (ibid., 2.9). ويتجلى تأثير رسائل حركة جي ٢٠ ميلتداون بشكل خاص في هذا الصدد لأن طموحاتهم وشعاراتهم وصورهم أُخذت خارج السياق ووضعت في إطار هائل من الخوف والتنبؤ بالعنف. ولم يؤد أثر رسائل المتظاهرين الخاصة سوى إلى زيادة شعور الصحافة بالخوف، وأثّر على أساليب الشرطة حيث فُسرت نواياهم على أنها عنيفة بطبيعتها.

إن استخدام الإنترنت من قبل حركة جي ٢٠ ميلتداون هو أكثر من مجرد مسألة تشاؤم أو تفاؤل لأن هناك آثار مختلطة بالنسبة للمحتجين والصحافة والشرطة. وتتيح شبكة الإنترنت للناشطين فرصة إعلامية على منصة عالمية محتملة للاتصال بالأشخاص ذوي التفكير المماثل، ولكن يجب عدم تضخيم ذلك من خلال حقيقة أن الانفتاح على الإنترنت يعني أن أي شخص يمكنه رؤية المعلومات المتاحة علانية. وهناك نوعان من المخاوف الرئيسية تنبع من هذا؛ الأول: يرتكز على قدرة النشطاء على التحكم في رسائلهم وتمثيلاتهم. فالطبيعة العلنية لرسائل حركة جي ٢٠ ميلتداون تعني أن الصحافة والشرطة على ما يبدو أخذت هذه الرسائل وأعادت ترجمتها إما لتلائم الرواية الإخبارية أو لتوجيه تكتيكات الشرطة. الشاغل الثاني: يتعلق باستراتيجيات وسائل الإعلام النشطة - لقد أصبحت المعلومات المنشورة على الإنترنت بالنسبة للصحافة والشرطة مصدرًا للمعلومات يسهل الوصول إليه. وهذا الاستخدام للرسائل الناشطة عبر الإنترنت يقلل من فعالية المتظاهرين في أن يصبحوا أكثر تكاملاً للرواية الإخبارية لأن المعلومات المطلوبة قد تم أخذها من مصادر أخرى. وتوضح حالة حركة جي ٢٠ ميلتداون الإمكانيات اللامحدودة التي توفرها الإنترنت للجماعات لنشر قضاياها وأنشطتها، ولكن يجب أن تدرك هذه الجماعات نفسها أن الرسائل عبر الإنترنت موجودة كمصدر متاح بسهولة للصحافة والاستخبارات الشرطية.

المراجع

Anon. 2009. Countdown to Chaos; Anarchists’ Warning as We Track Down Fred the Shred after Attack on His Home. *Daily Mirror*, 26 March. p. 5.

Barrett, Mark. 2009. G20 Meltdown Movement Calls for “Very English Revolution” to Start Debate for New Future. *Google groups.* http://groups.google.com/group/21st-century-network/browse_thread/thread/f829ef334d3c3f9b/8739430126d0ed49?q&hl=en.

Behr, Royl L., and Shanto Iyengar. 1985. Television News, Real-World Cues, and

Changes in the Public Agenda. *Public Opinion Quarterly* 49 (1): 38–57.

Cammaerts, Bart. 2012. Protest Logics and the Mediation Opportunity Structure. *European Journal of Communication* 27 (2): 117–134.

Curtice, John, and Alison Park. 2010. A Tale of Two Crises: Banks, MPs' Expenses and Public Opinion. In *British Social Attitudes: The 27th Report: Exploring Labours Legacy*, edited by Alison Park, 131–152. London: SAGE.

DeLuca, Kevin M. 1999. *Image Politics: The New Rhetoric of Environmental Activism.* New York: Guilford Press.

DeLuca, Kevin M., and Jennifer Peeples. 2002. From Public Sphere to Public Screen:

Democracy, Activism, and the "Violence" of Seattle. *Critical Studies in Media Communications* 19 (2): 125–151.

Diani, Mario. 1996. Linking Mobilization Frames and Political Opportunities: Insights from Regional Populism in Italy. *American Sociological Review* 61 (6): 1053–1069.

Dixon, Cyril. 2009. Alert after Threats of G20 Mayhem. *Daily Express*, 27 March. p. 27.

Doherty, Brian, Alexandra Plows and Derek Wall. 2003. "The Preferred Way of

Doing Things": The British Direct Action Movement. *Parliamentary Affairs* 56 (4): 669–686.

Edwards, Richard, and Caroline Gammell. 2009. Demonstrators. *Daily Telegraph*, 1 April. p. 5.

Eisinger, Peter K. 1973. The Conditions of Protest Behaviour in American Cities. *American Political Science Review* 67 (1): 11–28.

Entman, Robert M. 1993. Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm. *Journal of Communication* 43 (4): 51–58.

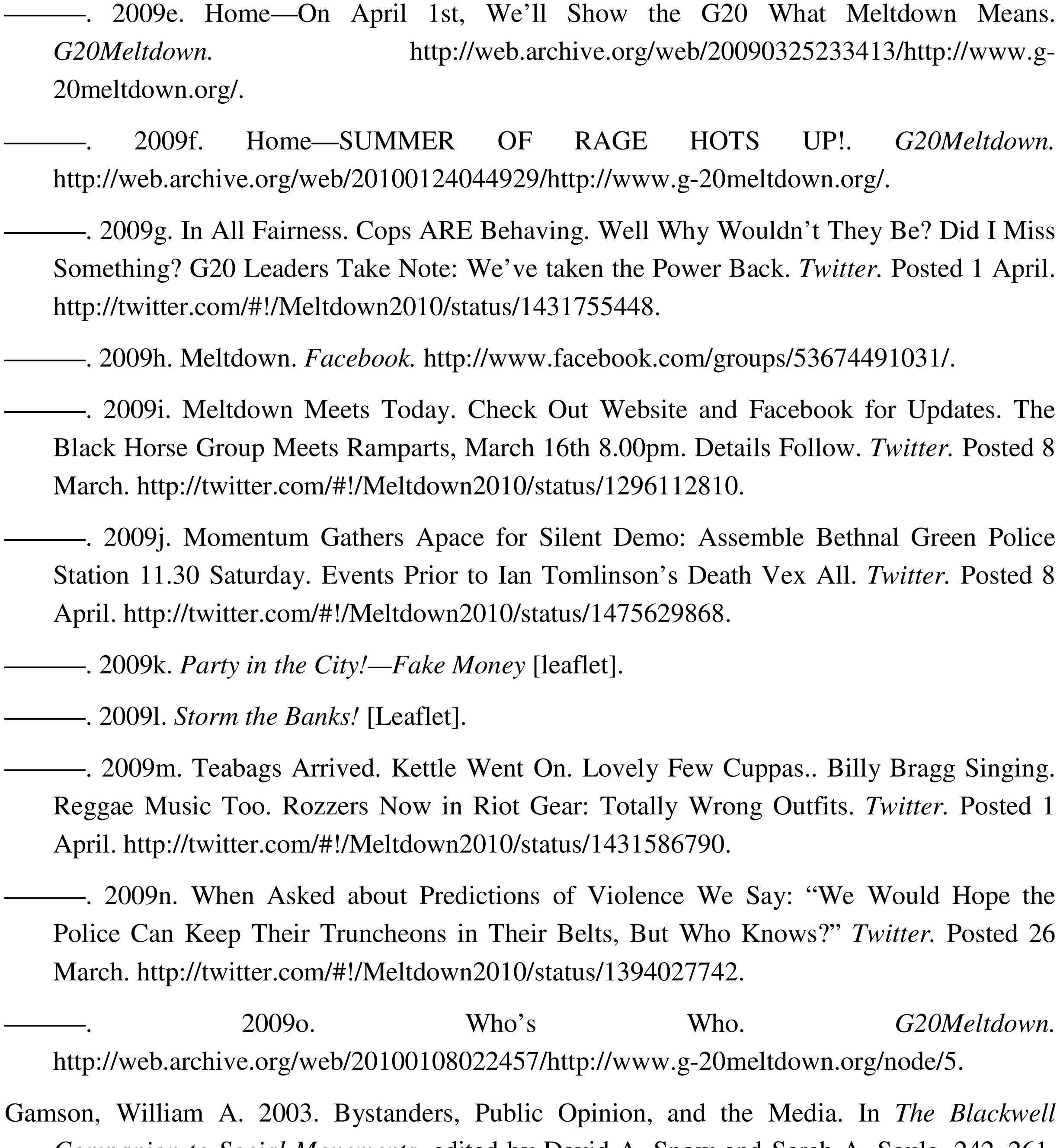
G20Meltdown. 2009a. 100s Have Gathered outside the Old Exchange at the Bank of England. Come Down and Join Us. Chants of Shame on You to the Police.

Someone. . . . *Twitter.* Posted 2 April. http://twitter.com/#!/Meltdown2010/status/1438094602.

———. 2009b. Conspirators Are Everywhere. . . . Who Tells the Truth? Which Is Genuine Warning? What Scare Tactics? Who Are These Armchair Generals?. *Twitter.* Posted 19 March. http://twitter.com/#!/Meltdown2010/status/1351739785.

———. 2009c. *G20 Meltdown in the City* [leaflet].

———. 2009d. G20 Meltdown Party 1st & 2nd April. *Facebook.* 1 April. http://www.facebook.com/events/69116968752/.



———. 2009e. Home—On April 1st, We'll Show the G20 What Meltdown Means. *G20Meltdown.* http://web.archive.org/web/20090325233413/http://www.g-20meltdown.org/.

———. 2009f. Home—SUMMER OF RAGE HOTS UP!. *G20Meltdown.* http://web.archive.org/web/20100124044929/http://www.g-20meltdown.org/.

———. 2009g. In All Fairness. Cops ARE Behaving. Well Why Wouldn't They Be? Did I Miss Something? G20 Leaders Take Note: We've taken the Power Back. *Twitter.* Posted 1 April. http://twitter.com/#!/Meltdown2010/status/1431755448.

———. 2009h. Meltdown. *Facebook.* http://www.facebook.com/groups/53674491031/.

———. 2009i. Meltdown Meets Today. Check Out Website and Facebook for Updates. The Black Horse Group Meets Ramparts, March 16th 8.00pm. Details Follow. *Twitter.* Posted 8 March. http://twitter.com/#!/Meltdown2010/status/1296112810.

———. 2009j. Momentum Gathers Apace for Silent Demo: Assemble Bethnal Green Police Station 11.30 Saturday. Events Prior to Ian Tomlinson's Death Vex All. *Twitter.* Posted 8 April. http://twitter.com/#!/Meltdown2010/status/1475629868.

———. 2009k. *Party in the City!—Fake Money* [leaflet].

———. 2009l. *Storm the Banks!* [Leaflet].

———. 2009m. Teabags Arrived. Kettle Went On. Lovely Few Cuppas.. Billy Bragg Singing. Reggae Music Too. Rozzers Now in Riot Gear: Totally Wrong Outfits. *Twitter.* Posted 1 April. http://twitter.com/#!/Meltdown2010/status/1431586790.

———. 2009n. When Asked about Predictions of Violence We Say: "We Would Hope the Police Can Keep Their Truncheons in Their Belts, But Who Knows?" *Twitter.* Posted 26 March. http://twitter.com/#!/Meltdown2010/status/1394027742.

———. 2009o. Who's Who. *G20Meltdown.* http://web.archive.org/web/20100108022457/http://www.g-20meltdown.org/node/5.

Gamson, William A. 2003. Bystanders, Public Opinion, and the Media. In *The Blackwell Companion to Social Movements*, edited by David A. Snow and Sarah A. Soule, 242–261. Oxford, UK: Blackwell.

Gamson, William A., and David S. Meyer. 1996. Framing Political Opportunity. In *Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilising Structures, and Cultural Framings*, edited by Doug McAdam, John D. McCarthy and Mayer N. Zald, 275–290. New York: Cambridge University Press.

Gitlin, Todd. (1980) 2003. *The Whole World Is Watching: Mass Media in the Making and Unmaking of the New Left.* London: University of California Press.

Hands, Joss. 2011. *@ is for Activism: Dissent, Resistance and Rebellion in a Digital Culture.* London: Pluto Press.

HMIC. 2009. *Adapting to Protest*. Her Majesty's Inspectorate of Constabulary .5 July. http://www.hmic.gov.uk/media/adapting-to-protest-20090705.pdf.

Kriesi, Hanspeter, Ruud Koopmans, Jan Willem Duyvendak and Marco G. Giugni. 1992. New Social Movements and Political Opportunities in Western Europe. *European Journal of Political Research* 22 (2): 219–244.

Lewis, Paul. 2009a. Britain Faces Summer of Rage—Police: Middle-Class Anger at Economic Crisis Could Erupt into Violence on Streets. *Guardian*, 23 February. p. 1.

———. 2009b. Revealed: Video of Police Attack on Man Who Died at G20 Protest: Footage Shows Man Thrown to Ground by Officer: Guardian Hands Dossier to Police Watchdog. *Guardian*, 8 April. p. 1.

Lipsky, Michael. 1968. Protest as a Political Resource. *American Political Science Review* 62 (4): 1144–1158.

McAdam, Doug, and Yang Su. 2002. The War at Home: Antiwar Protests and Congressional Voting, 1965 to 1973. *American Sociological Review* 67 (5): 696–721.

McCurdy, Patrick. 2012. Social Movements, Protest and Mainstream Media, *Sociology Compass* 6: 244–255.

Metropolitan Police. 2009. Operation Glencoe Policing and Security for the G20 London Summit. [press release]. 2 April.

Meyer, David S. 1993. Protest Cycles and Political Process: American Peace Movements in the Nuclear Age. *Political Research Quarterly* 46 (3): 451–479.

Meyer, David S., and Debra C. Minkoff. 2004. Conceptualizing Political Opportunity. *Social Forces* 82 (4): 1457–1492.

Molyneaux, Lydia. 2005. The Carnival Continues. . . . In *Shut Them Down!: The G8, Gleneagles 2005 and the Movement of Movements* , edited *by* David Harvie, Keir Milburn, Ben Trott and David Watts, 119–126. Leeds: Dissent! And Autonomedia.

O'Connor, Gavin. 2007. Is There Still Room for Our Best-Loved Old Pubs? *South Wales Echo*, 21 July. p. 20.

O'Neill, Sean. 2009a. Bankers Seek Security as Vandals Strike at Sir Fred. *Times*, 26 March. p. 8.

———. 2009b. City Told to Expect Week of Protests; Hundreds of Anti-G20 Activists to Converge on Bank. *Times*, 21 March. p. 3.

———. 2009c.G20 Activists Hope Twitter Tactics Will Keep Them One Step ahead of the Police. *Times*, 28 March. p. 5.

———. 2009d. Hospital All Set for Victims of G20 Violence: London Is Braced for Riots in City Streets as Protesters Vent Anger. *Times*, 27 March. pp. 16–17.

———. 2009e. Summit Police Fear Attacks on Hotels Used by the G20 Leaders: Security Will Be Bolstered against "Guerrilla" Raids. *Times*, 18 March. p. 5.

Penrose, Justin. 2009. Anarchy Back in the UK; Exclusive the London Summit 2009 Countdown to World Leaders' G20 Summit Meeting Rioters Come Out of Retirement Secret Plans to "Take Over" City. *Sunday Mirror*, 29 March. p. 9.

Pepper, Marina. 2009. Interview with Marina Pepper/G20 Meltdown. *Shift Magazine.* http://libcom.org/library/interview-marina-pepperg20-meltdown.

Pitcher, George. 2009. Violent Class War Must Be Condemned, Not Understood. *Daily Telegraph*, 27 March. p. 24.

Put People First. 2009. Put People First: March for Jobs, Justice and Climate ahead of the London G20 Summit. http://www.putpeoplefirst.org.uk/.

Rosie, Michael, and Hugo Gorringe. 2009a. the "Anarchist World Cup": Respectable Protest and Media Panics. *Social Movement Studies* 8 (1): 35–53.

———. 2009b. What a Difference a Death Makes: Protest, Policing and the Press at the G20. *Sociological Research Online* 14 (5). http://www.socresonline.org.uk/14/5/4.html.

Rucht, Dieter. 2004. The Quadruple "A": Media Strategies of Protest Movements since the 60s. In *Cyberprotest: New Media, Citizens and Social Movements*, edited by Wim Van De Donk, Brian D. Loader, Paul G. Nixon and Deiter Rucht, 29–56. London: Routledge.

Sireau, Nicolas. 2009. *Make Poverty History: Political Communication in Action.* London: Palgrave MacMillan.

Snow, David A., and Robert D. Benford. 1992. Master Frames and Cycles of Protest. In *Frontiers in Social Movement Theory*, edited by Aldon D. Morris and Carol McClurg Mueller, 133–155. New York: Vali-Ballou Press.

Wahl-Jorgensen, Krain. 2003. Speaking Out against the Incitement to Silence: The British Press and the 2001 May Day Protests. In *Representing Resistance: Media Civil Disobedience, and the Global Justice Movement*, edited by Andy Opel and Donnalyn Pompper, 130–148. Westport, CT: Praeger.

Wolfsfeld, Gadi. 2003. The Political Contest Model. In *News, Public Relations and Power*, edited by Simon Cottle, 81–95. London: SAGE.

Wright, Stephen. 2009. Google Anarchists Targeting the City. *Daily Mail*, 2 April.

Wykes, Maggie. 2000. The Burrowers: News about Bodies, Tunnels and Green Guerillas. In *Environmental Risks and the Media*, edited by Stuart Allan, Barbara Adam and Cynthia Carter, 73–90. London: Routledge.

الفصل السابع: التجمعات.

البث المباشر للمعارضة في "ربيع كيبيك"

إليز دانييل ثوربورن Elise Danielle Thorburn

أولاً: المدخل:

في ٢٢ مارس ٢٠١٢، انطلقت مظاهرة ضخمة في شوارع وسط مدينة مونتريال. وكانت الأضخم في سلسلة من المظاهرات المتصاعدة التي حدثت مع تحول فصل الشتاء إلى الربيع، احتجاجًا على ارتفاع الرسوم الدراسية المقترحة في المقاطعة. وقد أدت الارتفاعات المسئولة عن ذلك - ٣٢٥ دولارًا سنويًا لمدة خمس سنوات، بزيادة إجماليّة قدرها ١.٦٢٥ دولارًا - إلى أكبر إضراب طلابي في تاريخ المقاطعة؛ أكثر من ١٥٠.٠٠٠ طالب مضرب في أعلى مرة. ومسيرات متنقلة اتسمت بها الليالي. واضطرابات اقتصادية اتسم بها النهار. وكانت تحتفل المظاهرات التي تضم ما لا يقل عن ربع مليون شخص بذكرى الاضراب كل شهر. وحضر الطلاب المضربون التجمعات العامة اليومية في أقسامهم وكلياتهم، وأرسلوا ممثلين إلى التجمعات الشهرية للتحالف على مستوى المقاطعة الذي يقود إضراب الفصل CLASSE.[1] وعبر كل هذا التهديد والتوقع طاردت فرق مكافحة الشغب الطلاب في الشوارع، وبحلول منتصف الصيف، تم اعتقال ما يقرب من خمسة آلاف شخص على مدار الإضراب.[2] وفي خضم الهدوء النسبي للتجمعات العامة والفوضى في مظاهرات الشوارع، قامت مجموعة من الطلاب والنشطاء الإعلاميين بمشروع إحداث ثورة في الصحافة وثقافة المراقبة واستخدام التكنولوجيا في الحركات الشعبية. وباستخدام أحدث تقنيات البث المباشر، خرجت فرق من الناشطين الإعلاميين من قناة CUTV في مونتريال (تلفزيون جامعة كونكورديا) إلى الشوارع، وساروا إلى جانب المحتجين، وصوّروا المظاهرات، وعلى الفور بثوا هذه الصور إلى الإنترنت، والتي نقلتها إلى أجهزة الكمبيوتر في جميع أنحاء المقاطعة، والدولة والعالم أجمع في الحقيقة. ومن خلال المزج بين الإنسان والآلة، والسياسة والصحافة، والتكنولوجيا والتقنية؛ أدى البث المباشر لقناة CUTV من خلال المكونات المتنوعة وغير المتجانسة إلى خلق تجمع دولوز Deleuzo، وهو عبارة عن تجمع لصيرورة قوة الأقلية. ويشير هذا التجمع إلى أشكال سياسية ناشئة محتملة ويعطي نظرة ثاقبة عن المخاطر والإمكانيات

---

(1) Coalition large de l’Association por une Solidarité Syndicale Étudiante

(٢) أنظر: المركز الكندي لبدائل السياسات قام بنشره فيليب هارتيو Phillippe Hurteau في ٦ يونيو ٢٠١٢ على الرابط:
http://www.behindthenumbers.ca/2012/06/06/thestudent-strike-in-quebec/
وتقرير أخبار مونتريال على قناة CBC News Montreal من ٢٢ مارس ٢٠١٢ وتم العثور عليه على الرابط:
http://www.cbc.ca/news/canada/montreal/story/2012/03/22/montreal-student-protests.html
وكلاهما تم الوصول إليه في ١٥ يونيو ٢٠١٣.

الكامنة في المجتمع والحركة الاجتماعية المركزية والمراقبة للغاية، مما يعقد التحليلات السهلة لدور وسائل التواصل الاجتماعي في النضال.

ويتناول هذا الفصل مفاهيم دولوز جيوتاريان Deleuzo-Guattarian صيرورة قوة الأقليات Becoming Minoritarian، والأسلحة والأدوات Weapons and Tools، ويجمعها مع المفهوم الملائم لها من التجمعات بشكل وثيق. ثم يتم طرح هذه المفاهيم في مداولة مع المثال الملموس للحركة الاجتماعية ووسائل التواصل الاجتماعي. ومن المهم تجنب تسليم أنفسنا إما للتقديس التكنولوجي (الاعتقاد بأن الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي هي مفتاح النشاط الناجح في الظروف الحالية) أو القدرية التكنولوجية (الاعتقاد بأن التكنولوجيا ليس لها سوى تداعيات سلبية على الحركات الاجتماعية، وتقدم لنا فقط الروابط الضعيفة والمشاركة السطحية في النضال[٣]) – وهو ما أسماه كريستيان فاكس Christian Fuchs "الأبعاد المعيارية للحتمية التكنولوجية" (Fuchs 2012, 387). وتقدّم هذه الحتمية رؤيةً أحادية البعد للتكنولوجيا وتوفر علاقة سببية بين وسائل الإعلام والتكنولوجيا والمجتمع، حيث تفترض أن "وسائل إعلام معينة أو تكنولوجيا معينة لها تأثير محدد واحد على المجتمع والأنساق الاجتماعية" (Fuchs 2012, 387). ومن المهم وضع تحليل لوسائل التواصل الاجتماعي والحركات الاجتماعية، وأن يكون أيضًا مركب ومعقد وجدلي، بحيث يضع نظريات نقدية للتكنولوجيا والتغيير الاجتماعي.

ويحاول هذا الفصل إذن تقديم تحليل جدلي ونقدي لدور تكنولوجيا البث المباشر في النشاط في الحركات. وهو يسعى إلى تخيل الطرق التي يمكن أن يؤدي بها تقارب معين بين وسائل التواصل الاجتماعي والحركة الاجتماعية إلى فتح مواقع لسلطة الدولة وجهاز مراقبة الدولة، ولكن يمكنه أيضًا التحايل على سلطة الدولة، وإنشاء مواقع مقاومة، وبناء قوى مضادة. ومن أجل تطوير هذه النظرة المتوازنة، فإني أقترح نظرية التجمعات Assemblages التي انبثقت عن ديليز Deleuze وجوتاري Guattari، لكن مع التكهن بما يمكن أن تبدو عليه هذه التجمعات على اعتبار أنها تحديدًا تكوينات سياسية، وتحديدًا تكوينات راديكالية. ما هي تجمعات السياسات الراديكالية وما هي التجمعات المحتملة التي تنشأ عندما يستخدم النشطاء تقنيات ووسائل الإعلام والأجهزة الجديدة؟ ما الأسلحة أو الأدوات التي يتم إنشاؤها؟ أنا أزعم أن حالة الأداة أو السلاح لمشاريع مثل بث قناة CUTV المباشر هي بالكامل نتيجة للتجمع الآلي الجمعي الذي تنشأ فيه. ومن أجل فهم هذه المسألة بشكل كامل، سنبدأ بتفصيل موجز للمفاهيم المستخدمة في التحليل في هذا الفصل، ومن ثم تفعيل هذه المفاهيم فيما يتعلق بتغطية قناة CUTV لإضرابات الطلاب.

في ربيع وصيف عام ٢٠١٢، شاركت في حركة طلاب كيبيك. لقد تطوعت مع فريق قناة CUTV للبث المباشر، حيث كنت أسير في شوارع مونتريال كجزء من التجمع البشري الآلي، وحقيبة ظهر بها أنظمة توصيل لاسلكية تنقل فيديو HD عالي الوضوح مربوطة في ظهري، وهو سلك أسود سميك يربطني بمشغل

(٣) الفكرة عن وسائل التواصل الاجتماعي كقوة تنظيمية تؤدي إلى روابط ضعيفة فقط، وبالتالي ضعف النشاط قدمها مالكولم جلادويل Malcolm Gladwell في مقال نيويوركر ٢٠١٢ New Yorker. للحصول على رد مستند إلى الحركات الاجتماعية انظر (Nunes (2012.

كاميرا. تجمع في بعض الأحيان يشبه الأخطبوط مع مخالب فصل - إعادة توصيل، وفي أوقات أخرى كائنات إلكتروني بأجساد بشرية وملحقات ميكانيكية، وقد وجد فريق البث المباشر نفسه في كثير من الأحيان في مقدمة ووسط هجمات الشرطة، ويجري بشكل فوضوي في الشوارع، ومطارد من قبل شرطة مكافحة الشغب، أو موقوف لساعات في وسط غلاية الشرطة. وقد تم حرق أعضاء قناة CUTV برذاذ الفلفل، وكسرت أضلاعهم بهراوات الشرطة أو الركلات السريعة واعتقلوا في أكثر من مناسبة (على الرغم من إطلاق سراحهم في النهاية).[٤] وقد شارك فريق البث المباشر لقناة CUTV والمتظاهرين ومشاهدي بث قناة CUTV في عملية جمعية شبيهة بصيرورة قوة الأقلية، ومواقع على الأرض للمشاركين والمشاهدين المحتملين لصيرورة قوة الأقلية. وقد سمح البث المباشر لـ CUTV بإمكانية تأليف مواضيع جديدة، ومجال اجتماعي جديد وأنماط جديدة للمقاومة.

إن مشروع خلق مواضيع جديدة ومجال اجتماعي لما بعد الرأسمالية ليس شيئًا يمكن تقريره أو التخطيط له مسبقًا. وكما أشار ماركس Marx (1976) أن العالم المستقبلي لا ينعقد في وصفة يمكن صياغتها لمطابخ المستقبل. بل إن العالم يتكون في علاقات متقلبة ومتغيرة من القوة، وعالم من التدفقات والتغيرات التي يمكن تحويلها إلى تجمعات مختلفة من الصيرورات، وسياسات متنوعة للأغلبية، أوالأقلية، أو عضو في الأقلية. وتتمثل المهمة في استخلاص شريك جديد، وتجمعات تحررية جديدة من صيرورات قوة الأقلية، والتي ستنشأ عن المشاركة في العلاقات التكنولوجية والرأسمالية التي نعيش فيها، ونضع سياساتنا الخاصة بالأقليات في ارتباط واضح بالصراع الطبقي. ويجب أن يكون هذا النضال صيرورة، وكل الصيرورات، من خلال تعريف ديليوزان Deleuzian هي قوة أقليات. ومن هنا، يجب أن يكون الصراع الطبقي في العصر الرقمي المعاصر صراعًا لصيرورة قوة الأقلية.

ثانيًا: صيرورة قوة الأقلية:

في الفلسفة السياسية لديلوز وغواتاري Deleuze and Guattari، كل الصيرورات البشرية تعتبر سياسية. والصيرورة لا تكون مُقلدة أو مشابهة. فإذا كان على المرء أن يصير جرذًا، على سبيل المثال، فإن المرء لا يشبه الجرذان. بالأحرى تبنِّي المرء للعلاقات مع الفئران يجعل "النوع البيولوجي للمرء يدخل في تكوين مع *شيء آخر*" (Deleuze and Guattari 1987, 274). وعلى الرغم من أن الصيرورات تعتبر غير مادية إلا أنه بالمعنى السياسي قد تكون ملموسة. إنها تتعلق بفصل السياسة الليبرالية باعتبارها تقليد مجرد عن علاقات القوة والهيمنة، وهي تقدم سياسة من المشاركة والتكوين الإبداعي. وبالنسبة لديلوز وغواتاري فإن هناك ثلاثة خيارات سياسية: سياسة الأغلبية كتعبير بوجه السلطة أو المعيار. وسياسة الأقلية باعتبارها سياسة الهوية لمجموعة اجتماعية تابعة، وتأكيد السلطة والحياة لتلك المجموعة، وتنطوي بالضرورة على النضال لتحقيق الاستقرار للأقلية المذكورة؛ وأخيرًا، سياسة الأقلية وهي غير سياسة الهوية وهي عملية للصيرورة (تلك التي تنفي كل من المعيار وانحرافه، وخلال العملية تشكّل شيئًا جديدًا تمامًا). إن

---

(٤) لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر ثوربورن Thorburn (2012b).

الأقلية ليست كيان أو هوية بل هي "*عمليات وتعاملات* في الحياة" (Thoburn 2003, 6). إن قوى الأقليات ليست قليلة، إذن، بل بالأحرى *صيرورة* ليس لهوية ثابتة واحدة أن تتملكها. والسياسة الخاصة بصيرورات قوة الأقلية لا تتعلق بالتمثيل، وإنما بالتكوين، تتعلق بخلق شعب بدلاً من تمثيله، وتكوين شيء جديد.

وتعكس سياسات "صيرورة قوة الأقلية" هذه النضالات الأخيرة في عام ٢٠١١ "حركة الميادين"[٥]، حيث تضاءلت سياسة التمثيل، واستعيض عنها بسياسة تكوينية للتجمع. إن التجمعات وعملياتها الديمقراطية المباشرة ليست جديدة - ولديها تاريخ طويل لدى اليسار[٦] - ولكنها مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بتأثيرات الإنترنت وأنماطها الاتصالية والتنظيمية، وخصوصًا "ويب ٢.٠". ورغم ذلك في كثير من الأحيان تُمنح وسائل التواصل الاجتماعي الكثير من الاستقلالية في تطوير هذه الحركات. على سبيل المثال، قام الأكاديميان الأسبانيان خوسيه مانويل سانشيز وفيكتور سامبريدو بلانكو Jose Manuel Sánchez and Victor Sampredo Blanco "بتفسير تصرفات حركة الغضب Indignados [في إسبانيا] بأنها نوع من *الانتقال* إلى شوارع ممارسات التعاون التي ظهرت أولاً على شبكة الإنترنت" وادعوا أن "الشبكة كانت هي الميدان" (Gerbaudo 2012, 96). ويشمل منطق الإنترنت الذي تم نقله إلى الحياة العامة، وفقاً لهذين المُنظِّرين، ممارسات "استدعاء الذات، ومداولات المنتديات، واستهلاك المعلومات المضادة، ونسج الشبكات العاطفية والفعالة" (ibid.). وكذلك توجد سمات الاتصال مثل "التعاون، والفورية، والتغذية الذاتية، والأفقية، واللامركزية، والمرونة، والدينامية، والترابط" (ibid.) في التواصل في المجال الرقمي، ولكنها ليست حصرية له. هذه الديمقراطية المباشرة والأشكال الأفقية للتواصل، وتنظيم وفهم السياسة لها تاريخها البارز في الحركات الراديكالية - خاصة تلك التي ينخرط فيها العمال في النضال من أجل الإدارة الذاتية الديمقراطية - والتي يجب عدم تجاهلها.[٧] ويمكن القول إن تحليل دور وسائل التواصل الاجتماعي في الحركات الاجتماعية يمكن أن يعمق فهم الإمكانات الكثيرة التي تمتلكها هذه الحركات. فلا يتطلب مشروع البث المباشر لـ CUTV هويات معينة أو تحالفات أيديولوجية وبدلاً من ذلك يقدم سياسة للأقليات من خلال التقريب بين التقنيات البشرية والآلية.

ثالثًا: البشري والآلي في تلفزيون جامعة كونكورديا:

قناة CUTV هي محطة تلفزيونية يديرها الطلاب والمجتمع المحلي ومقرها جامعة كونكورديا في مونتريال، كيبيك، وتبث عبر شبكة تلفزيون الدائرة المغلقة، وإصدارات دي في دي، وشبكات توزيع الإنترنت وقنوات الوصول العامة. إنها أقدم محطة تلفزيونية جامعية في كندا، تأسست في عام ١٩٦٩. وعبر

---

(٥) "حركة الميادين" هو مصطلح شامل للحركات الاجتماعية في عام ٢٠١١، والتي تميزت باحتلال الفضاء العام، خاصة ساحات الميادين بالمدن والحدائق العامة والساحات العامة، وتشمل الثورة في مصر، والغضب في إسبانيا، واحتلوا، ولكن يمكن أيضا أن تصف النضال في تونس واليونان، فضلا عن الانتفاضات التركية والبرازيلية الأخيرة.

(٦) انظر ثوربورن Thorburn (2012a).

(٧) للاطلاع على مزيد من تاريخ نضالات العمال حول إنشاء مؤسسات الإدارة الذاتية الديمقراطية والسيطرة العمالية، انظر نيس وأزيليني Ness and Azzelini (2011)، ولمعرفة المزيد عن الجمعية المعاصرة انظر ثوربورن Thorburn (2012a).

مرورها بسلسلة من التغييرات خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠،[(٨)] ظهرت المحطة في دائرة الضوء العامة الأوسع بقرارها - في شتاء عام ٢٠١٢ - بالحصول على معدات بث مباشر عالي الوضوح، والبدء في بث لقطات الفيديو من المظاهرات الجارية في مونتريال وجميع أنحاء المقاطعة كجزء من إضراب طلاب كيبيك.[(٩)]

وقد استأجرت المحطة معدات من LiveU - مزود الجهاز – واشترت مساحة موقع من شركة Livestream عبر موقع livestream.com. وقامت شركة LiveU بتزويد محطة CUTV بحقيبة ظهر LU60، تحتوي على التكنولوجيا اللازمة لبث فيديو مباشر إلى منصة ويب. ويتضمن ذلك ترميز الأجهزة وكابل جدار الحماية واتصال لاسلكي مدمج بستة أجهزة مودم 3G متوازنة التحميل تقدم البيانات عبر شبكات الهاتف الجوال 3G و4G. وتحتوي حقيبة الظهر LU60 على نظام نقل يتصل عبر سلك طويل بأي كاميرا محمولة على الكتف. ويأخذ نظام الإرسال صور الفيديو، ويفككها، ويربطها ويرسلها عبر الشبكات الخلوية إلى موقع Livestream، حيث يتم إعادة تجميعها وتحميلها. وتحتوي حقيبة الظهر أيضًا على مودم وراوتر خاص بها؛ وهو ما يجعلها نقطة اتصال Wi-Fi متنقلة، مما يسمح مرة أخرى بالاتصال المستمر مع السماح أيضًا للأجهزة المحمولة الأخرى بالاتصال بالإنترنت. ويقوم نظام الإرسال أيضًا في نفس الوقت بتحليل الظروف في المكان، ويوصي بإعدادات الفيديو الأكثر ملائمة للظروف السائدة.[(١٠)]

وفي حين لا يتم اعتبار بث الفيديو المباشر من بين المواقع التي تعتبر "وسائل تواصل اجتماعي" بشكل مباشر، إلا إنني في هذه الحالة أرغب في ربط الأجهزة والممارسات ونتائج العمل في مشروع البث المباشر لقناة CUTV بـ "وسائل التواصل الاجتماعي" كما تم تعريفها واعتبارها مسبقًا، وخاصة فيما يتعلق

---

(٨) في عام ٢٠٠٩ شهد استفتاء في الجامعة زيادة في ضريبة الطلاب الموجهة لقناة CUTV (ما يصل إلى أربعة وثلاثين سنتًا لكل طالب)، مما ضاعف فعليًّا ميزانية المحطة، وقد سمح هذا للمحطة بتوظيف الموظفين، وقد تم تعيين لورا كنييل Laura Kneale كمدير للمحطة في عام ٢٠١٠، وكذلك ليث معروف Laith Marouf مديرًا للبرامج.

(٩) تركزت المظاهرات التي عبرت كيبيك وترددت صداها في بقية كندا في شتاء وربيع وصيف عام ٢٠١٢ حول معارضة الطلاب لزيادة الرسوم الدراسية في الجامعات التي تمولها الحكومة في كيبيك، وقد شملت الحركة كل حُرم الجامعات والكليات ما قبل الجامعية CEGEP في جميع أنحاء المقاطعة، وكان يقودها إلى حد كبير تحالف من الروابط الطلابية واتحادات الطلاب الفردية تحت عنوان حركة الفصل CLASSE (الائتلاف الكبير)، والتي كانت تعمل على أساس اتخاذ القرار الديمقراطي بشكل مباشر من خلال الجمعيات العامة العادية. وسرعان ما اكتسبت المظاهرات الشهرية دعمًا شعبيًّا واسعًا، وشملت ٢٥٠.٠٠٠ – ٤٠٠.٠٠٠ شخصًا، بما في ذلك النشطاء العماليون والمجموعات المجتمعية، واستمرت المظاهرات الليلية لعدة شهور متتالية. كما بدأت الاحتجاجات "الأواني"، والمستوحاة من احتجاجات الأواني في شيلي عام ١٩٧٠، وبدأت أيضًا جمعيات الأحياء في جميع أنحاء مدينة مونتريال، ودمج أعضاء المجتمع في تنظيم وهيكل الإضراب الطلابي. وكان يدور الإضراب دائمًا - ولكن اتضح في ذلك الحين - حول أكثر بكثير من مجرد رسوم التعليم، وبدلاً من ذلك كان هجومًا مستمرًا على سياسات التقشف للحكومة الليبرالية. ومع ما يقرب من ١٥٠.٠٠٠ طالب مضربون بحلول مايو من عام ٢٠١٢، سرعان ما طويت الحكومة الليبرالية الصفحة وأعلنت الانتخابات، والتي خسرتها. وقد تم مؤخرًا إعادة التفاوض على الزيادات في الرسوم من قبل حكومة الحزب الكيبيكي Parti Quebecois المنتصرة، وستكون على المدى الطويل بمثابة زيادات أكبر مما اقترحه الحزب الليبرالي أصلاً. لذلك على الرغم من الهدوء الآن يمكن أن تندلع الإضرابات الطلابية مرة أخرى بسهولة في كيبيك في الأشهر والسنوات المقبلة. لمزيد من الكتابات عن إضراب الطلاب لعام ٢٠١٢، انظر الجزء ١ و ٢ من صحيفة إعلام الجوال WI: Journal of Mobile Media 6, no. 2 (2012).

(١٠) يمكن العثور على جميع المعلومات حول حقيبة LiveU LU60 من خلال موقع LiveU على الرابط: http://www.liveu.tv

بالحركات الاجتماعية. ويعد تعريف وسائل التواصل الاجتماعي مسعى صعبًا لأن جميع وسائل الإعلام بالضرورة اجتماعية. ورغم أنها تقليديًا تعتبر سلسلة من التطبيقات الاتصالية عبر الإنترنت التي تطورت من الأسس النظرية والتكنولوجية للويب ٢.٠، فإن "وسائل التواصل الاجتماعي" كمصطلح محدد يصف المواقع والفضاءات عبر الإنترنت التي تقرب البشر المتباعدين مكانيًا، والنصوص، والصور، والفيديو (Joseph 2012). و"الويب ٢.٠" هو مصطلح ومفهوم وضعه تيم أورايلي Tim O'Reilly ويصف الإنترنت المعتمد بشكل كبير على المحتوى الذي ينشئه المستخدم. و"الويب ٢.٠" هو عبارة عن "مجموعة من المبادئ والممارسات التي تربط نظامًا شمسيًا حقيقيًا من المواقع التي يتوفر بها بعض أو كل هذه المبادئ" (O'Reilly 2005). إذن في شبكة الإنترنت ٢.٠، وسائل التواصل الاجتماعي هي المواقع التي يمكن من خلالها للمستخدمين والمشاركين التفاعل والتواصل وإنشاء ومشاركة النصوص والصور والفيديو. ووسائل التواصل الاجتماعي إذن هي جزء من الإنترنت عالية المشاركة – وهي مواقع يتم من خلالها توفير منصة الاتصال، ولكن يتم إنشاء المحتوى من قبل المشاركين. وتلتزم تقنية البث المباشر بهذا التعريف المحدد لوسائل التواصل الاجتماعي في بعض النواحي، وتبتعد عنه في نواحي أخرى. وسائط البث عبارة عن محتوى لبيانات مرئية بشكل عام يتم تلقيه باستمرار وعرضه للمستخدم النهائي أثناء تسلمه من قبل المقدم. أما البث الحي، الذي يتم بثه مباشرة عبر الإنترنت فيشير إلى "التوزيع المتزامن لمحتوى الوسائط المتدفقة إلى عميل واحد أو أكثر" (Padmanabhan et al. 2002). ويشمل هذا تصوير الفيديو المرسل من خلال جهاز ترميز لرقمنة المحتوى، وهي شبكة توصيل المحتوى (النظم الموزعة من الخوادم، والتي تشمل مراكز بيانات متعددة للإنترنت)، والناشر الإعلامي أو المنصة مثل Livestream.

ويعتمد موقع البث الإعلامي على المستخدمين لتقديم المحتوى، ولكن بث الفيديو المباشر أقل تشاركيًا أو تفاعليًا من الأشكال الأخرى لوسائل التواصل الاجتماعي - على سبيل المثال تويتر، وتطبيق تويتر الجديد لمشاركة الفيديو Vine، وبعض منصات البث المباشر - على سبيل المثال Livestream وVeetle - تقدم غرف دردشة أسفل أو بجانب وسيلة البث، ومن ثم يكون التفاعل ممكنًا، ولكن ليس تحديدًا بنفس الطريقة الموجودة في وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى. ومع ذلك، يُعتبر البث المباشر هنا أحد أشكال "الشبكات الاجتماعية" بشكل أساسي لأنه يتصل بالعديد من تعريفات الويب ٢.٠ التي قدمها أورايلي (O'Reilly 2005). وباستخدام تقنية رقمية جديدة تسمح مواقع البث المباشر للفيديو للمستخدمين بإنشاء محتوى وتحميله على الإنترنت على الفور، ويمكن للمشاهدين والمنتجين التواصل مع بعضهم البعض عبر غرف الدردشة المتوفرة، ومن ثم تتناسب مع "بنية المشاركة" (O'Reilly 2005). وهي لا تعتمد على فئة محترفة من أجل التواصل مع جماهير كبيرة، ولأنها مباشرة ومحملة على الإنترنت فإنها تصبح في متناول مجموعة واسعة من الناس. ورغم ذلك في الغالب يمكن اعتبار تقنية البث المباشر "وسائل تواصل اجتماعي" من خلال تفاعلاتها والتقائها مع *الأشكال أخرى من وسائل التواصل الاجتماعي*. فعلى سبيل المثال، في تجربتي مع البث المباشر لـ CUTV، أتت قدرتنا على التواصل مع المشاهدين من خلال اتصالنا في الوقت نفسه مع وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى مثل تويتر. وهكذا، يمكن أن يُنظر إلى البث المباشر على أنه وسائل إعلام اجتماعية بذاتها، ولكنه يصبح أكثر وضوحًا هكذا لأنه يصبح جزءًا من شبكة من أساليب الاتصال

الممكنة التي يستخدمها الناشطون ووسائل الإعلام المعاصرة. وفي شتاء وربيع عام ٢٠١٢ كانت CUTV تبث كل ليلة من وسط المظاهرات. وكانت الكاميرا والطاقم على أرض الواقع، وفي الحشد، وبغض النظر عما إذا كانت مظاهرة مسالمة (رغم أنها سريعة) سيرًا على الأقدام في شوارع مدينة مونتريال أو بالقرب من ساحة الحرب في منطقة فيكتوريا فيل Victoriaville، حيث هاجمت قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي المتظاهرين، فأدت إلى جرح البعض وتحويل آخرين للمستشفى. ولم تبقى محطة CUTV بعيدة عن النضال، بل كانت جزءًا منه، وبالتالي أثبت أنها ليست مجرد إعلام سلبي وموضوعي، وهامشي وإنما كقناة مشاركة في بناء موضوعات قوة أقلية جديدة. وتلاقت المكونات التكنولوجية والبشرية لتجمُّع قناة CUTV، بحيث أصبح شكل وسائل التواصل الاجتماعي جزءًا من التحولات البشرية الجارية في إضراب طلاب كيبيك.

وقد مثل طاقم CUTV والمنظور الذي قدموه مكونًا أساسيًا لجعل تجمع البث المباشر هذا ممكنًا. وعلى الرغم من أن حقيبة LiveU والكاميرا المحمولة على الكتف يمكن ارتداؤها من قبل عامل واحد، إلا أن محطة CUTV اختارت التعامل مع المظاهرات كوحدة، مثل مجموعة ألفة صغيرة لحساب نفسها.[11] وتم الجمع بين فرق البث المباشر مع فريق متناوب من المتطوعين، يلعب كل منهم دورًا مختلفًا. وعلى الأرض كان هناك وظيفتان تقنيتان - مشغل كاميرا ومشغل تقني يحمل حقيبة الظهر. وكان هناك أيضًا مراسل وباحث ومدير. وفي بعض الأحيان كان هناك أيضًا مراقب.[12] وتم الربط بين عاملة الكاميرا والعامل التقني ماديًا عبر كابل سلكي يتم تشغيله من حقيبة الظهر إلى الكاميرا. ويشارك العامل التقني أيضًا في دعم عاملة الكاميرا خلال الحشود الضيقة أو حول العوائق، لتنبيهها إلى التغييرات في تضاريس الشارع أو إلى الأخطار خارج نطاق رؤية عاملة الكاميرا.[13] ويتجول المراسلون بحرية بالميكروفونات اللاسلكية، ويجرون مقابلات مع المشاركين ويقدمون التعليقات باللغتين الرسميتين. ويقوم الباحث بالبحث في المعلومات الأساسية، بالتحقق من اسم المؤسسات المحاصرة والأسباب المحتملة لحصار مؤسسة معينة أو استهدافها على سبيل المثال. كما يتواصل الباحث عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع مشاهدي البث المباشر ويسعى إلى المعلومات ويشاركها على تويتر.[14] وفي النهاية، يحاول مخرج التصوير الحفاظ على البنية الشكلية والتماسك والاتفاق بين

---

(١١) مجموعات التقارب (الألفة) هي مجموعات صغيرة من الأفراد تتكون حول اهتمامات مشتركة أو أهداف مشتركة. وفي كثير من الأحيان تعمل مجموعات الألفة بطريقة غير هرمية، ويتم اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، وهي توفر طريقة تنظيم صغيرة ومرنة وغير مركزية ضمن أنشطة أو مظاهرات أو أحداث أكبر.

(١٢) ظل المراقب spotter على علم بتحركات الشرطة والمتظاهرين الآخرين، وأدار المهمات عند الضرورة.

(١٣) على سبيل المثال، بينما كنت أعمل كمُشغل تقني، كان فريقنا في حشد هاجمته الشرطة بقنابل يدوية وقنابل الغاز المسيل للدموع. وبسبب الذعر الذي تسببه القنابل اليدوية، بدأ فريقنا جنبًا إلى جنب مع المتظاهرين الآخرين بالركض عبر الأرصفة وعبر الحدائق وعبر الأراضي غير المستوية. وأثناء الركض كان على أن أحافظ على الاتصال البصري والجسدي مع عامل الكاميرا، لكي أضمن أنه لن يتعثر بالأرصفة أو جذور الأشجار حيث كانت الرؤية ضعيفة بشكل كبير بسبب تعطل الكاميرا والعدسة. وهذا يدل على دور التضامن كجزء لا يتجزأ من عمليات البث المباشر لقناة CUTV "التجمع" كمثال على إمكانية صيرورة قوة الأقلية.

(١٤) نظرًا لأن المظاهرات كثيرًا ما يتم تقسيمها وتفريقها من قبل الشرطة، فإن هذه الوظيفة لوسائل التواصل الاجتماعي تصبح مهمة للغاية في إعادة التجميع بعد الانتشار. على الرغم من أنها ليست فعالة على الدوام (لأن الشرطة، كما سيتم مناقشته،

الأجزاء المختلفة لمجموعة البث المباشر. وهي لديها شيئًا مثل السلطة المطلقة على الفريق، استنادًا إلى المناقشة الجماعية السابقة، ويمكنها إجراء مكالمات بخصوص ما هو أفضل لتصويره، والاتجاه الذي سينتقل إليه الطاقم وموعد وقف البث والعودة إلى الاستوديو. ويمكنها أن تقرر في لحظة ما إذا كانت ستنتقل إلى موقع أكثر أمنًا، أو تجري، أو تتمسك بالمكان. ويتنازل أعضاء الفريق الآخرون عن بعض الصلاحيات للمدير من أجل الحفاظ على تماسك المشروع، وتجنب التفكيك المؤدي إلى الفوضى.(١٥)

إن التواصل المسيّس للإنسان والآلات في أثناء العمل في فريق البث المباشر لقناة CUTV أمر مهم للوصف الشامل لوسائل التواصل الاجتماعي كعنصر في تجمعات صيرورة قوة الأقلية، وبالنسبة لهذه الصيرورات هي نماذج للمقاومة والأبنية المكوِّنة التي تتحدى وتنكر الأجهزة المتعددة للدولة. كما أن خصوصيات البث المباشر لمحطة CUTV أثناء إضراب الطلاب في كيبيك تقدم لنا نماذج لتكوين شخصيات بديلة - وهي تحول الطلاب من شخصيات ليبرالية إلى ثورية في بعض الحالات. وسوف يناقش القسم التالي أيضًا محطة CUTV باعتبارها عنصرًا في عملية صيرورة قوة الأقلية عن طريق اختيار تمثيلي لأمثلة مأخوذة من تجربتي الخاصة وتجارب الآخرين مع قناة CUTV. ومن خلال هذا سنستمر في مناقشة المخاطر التي تشكلها كل من قوة الأقلية كاستراتيجية سياسية، والتقنيات المحددة للبث الحي والمباشر والفيديو الرقمي.

رابعًا: صيرورة قوة الأقلية من خلال البث المباشر لقناة CUTV:

ساهمت تغطية CUTV المستمرة وغير الخاضعة للرقابة والصريحة لعنف الدولة في عملية صيرورة قوة الأقلية. وتحدت الفيديوهات المباشرة لعنف الشرطة سلطة وشرعية الدولة، وقوة الدولة بالنسبة للمشاهدين والمشاركين على حد سواء، والذي كشف أن الدولة – في الأساس - عنيفة وقمعية بشكل أساسي. وهذا هو العنف الذي يشكل موقف الأغلبية؛ ويتم تعريف الدولة نفسها بأنها "إدامة أو الحفاظ على أجهزة السلطة" (Deleuze and Guattari 1987, 357). إن نشر الشرطة لتهدئة وسحق المظاهرات - سواء قبل القانون ٧٨ (أو القانون ١٢) وبعد تطبيقه لكن بطريقة أكثر تناسقًا(١٦) – يبرهن على المدى العنيف الذي ستذهب إليه الدولة للحفاظ على السيطرة والنظام. كما يسلط الضوء على نقاط ضعف الدولة ويشير إلى الثغرات التي

ستستفيد أيضًا من مواقع وسائل الإعلام الاجتماعية هذه)، واستخدام النصوص ووسائل التواصل الاجتماعي بهذه الطريقة يمكن أن يساعد الأفراد المعزولين على إعادة التجمع بعد توجيه الاتهام إليهم وتقسيمهم من قبل الشرطة ويزيد السلامة.

(١٥) بيد أن شرعية السلطة المؤقتة للمدير تأتي بالكامل من خلال الموافقة التي يتم الحصول عليها في عمليات المناقشة الجمعية وصنع القرار والتي تعقد مسبقًا. وتناقش الفرق مستويات الراحة، والقيود الشخصية، والنفور من الاعتقال وما شابه ذلك قبل التوجه إلى مظاهرة ما؛ حتى يتمكن المدير من اتخاذ قرارات مستنيرة. ولمحاولة المشاركة في صنع القرار الجمعي وتقييم موقف كل عضو في الفريق حينما يكون في وسط المظاهرات يمكنه أن يلغي أوقات الاستجابة الفورية المباشرة للبث والبث المباشر، ولذلك يجب أن يأخذ أحد مكونات الفريق موقعًا مؤقتًا ومرنًا وتناوبيًّا للسلطة من أجل توفير التماسك والتوجه السياسي للمشروع.

(١٦) أقرت حكومة كيبيك القانون رقم ٧٨ في مايو ٢٠١٢، وسعت إلى عرقلة قدرة المضربين على حصار مداخل الجامعات. كما أنها جعلت أي احتجاج أو تجمع عام لخمسين أو أكثر من الناس غير قانونيًّا ما لم يتم تقديم إشعار ومسارات السير إلى الشرطة قبل ثماني ساعات.

تجعل سلطتها غير شرعية. كل هذا يجعل من الممكن إعادة تقييم سياسة الأقلية - الليبرالية – باعتبارها المجال الافتراضي للنضال، ويُظهر إمكانية قوة الأقلية.

على سبيل المثال، أدت التغطية المستمرة لمحطة CUTV للمظاهرات وتزايد عنف الشرطة، مع فقدان بعض المتظاهرين لعيونهم والدخول إلى المستشفى، إلى جلب العديد ممن لا يصنفون فعليًا كنشطاء إلى الشوارع للتظاهر ضد الدولة وعنف الدولة. وكما أشار بعض من أجريت معهم المقابلات والمشاركون في الحركة الطلابية، أن النشطاء الذين يشكلون بالفعل اتجاهات متباينة سرعان ما تفوق عليهم في العدد قطاعات أكبر من الجماهير الذين شهدوا عنف الدولة على CUTV ومن خلال استخدام وسائل الإعلام الرئيسية للقطات قناة CUTV. وتدفق عدد كبير من سكان كيبيك - وحلفاء من مختلف أنحاء كندا - إلى الشوارع معبئين بغضبهم من تصرفات الشرطة. وسرعان ما تم نقل أساليب التنظيم المستخدمة من قِبل CLASSE ومنظمي الطلاب مثل التجمع من الجماعات الناشطة إلى المجتمع المحلي بتشكيل تجمعات مستقلة للأحياء السكنية. وبعد مرور عام، ظلت مؤسسات الديمقراطية المباشرة على مستوى الحي هذه تعمل في بعض مناطق مونتريال. ولا يزال الأقوياء من بين هؤلاء الذين تم تأسيسهم يجتمعون بانتظام لمناقشة وتخطيط الأحداث التي تدور حول قضايا متنوعة، بما في ذلك قمع الشرطة وحقوق المهاجرين والاستطباق.[١٧] وهذه التجمعات المستقلة في الحي هي إرث تلك اللحظة في كيبيك التي اندمجت فيها السياسة والتكنولوجيا بطرق سياسية فعالة وبقوة. إن التجمعات هي إرث الإضراب نفسه وتغطيته من قبل محطة CUTV، وبالسياسات التي اعتنقوها واستلهموها.

وكان الأثر الفوري والمباشر لتقارير البث المباشر لقناة CUTV واضحًا في شوارع مونتريال في تلك الأشهر من الإضراب الطلابي. وينظر إلى هذه اللقطات المصورة لأفعال الشرطة على أنها تهديد خطير للحفاظ على سيطرة الدولة يتضح في نظرية الشرطة Policing Theory. وقد لاحظ نيونهام وبيل Newnham and Bell (2012, 38) أن اللقطات الحية أو تكاد تكون فورية "لها عواقب كبيرة على الحكومات وشرطة مكافحة الشغب والوكالات الأخرى التي يمكن تحميل كل تحركاتها لكي يراها العالم". ويمكن أن تكون الاستجابة من الدولة في كثير من الأحيان عنيفة، ويمكن أن تؤدي إلى آثار متتالية بين السكان. وقد روى مدير البرامج ليث معروف Laith Marouf عن كثرة المرات التي تم مهاجمته فيها من قبل الشرطة أثناء تشغيل كاميرا البث المباشر، وأثر هذه الهجمات التي تم بثها مباشرة على الجمهور بشكل عام:

> "بالنسبة لي، في مثل ٣ أو ٤ أيام على التوالي كانوا يهاجمون، ويرشون الفلفل على الكاميرا وعلي أنا، ومباشرة في عيني. لم يكون هناك أي متظاهرين أو شيء من هذا القبيل، في العديد من تلك اللحظات. لذا سترى هذه الحوادث غير مبررة، حوادث عنف غير مبررة، مباشرة عبر البث . . كان هذا يجعل الناس منزعجين مما كان يحدث في مجتمعنا" (Marouf, pers. comm.).

(١٧) السراوة أو الاستطباق في المناطق الحضرية هو احلال الطبقة المتوسطة من المجتمع بطبقة أرقى منها نتيجة لزيادة القيمة الايجارية للوحدات السكنية. انظر لاكوف Lakoff (2013).

وبسبب ضيق الجماهير من تصرفات الشرطة وتنفيذ القانون ٧٨ جاءت *الأواني* ليلاً،[١٨] وهو فعل من التحدي ضد سلطة وشرعية الدولة. ففي حين طالب القانون رقم ٧٨ بأن يتم إبلاغ الشرطة بالتجمعات العامة مسبقًا، كانت *الأواني* عفوية ومستقلة: استجابة لدعوة على فيسبوك ولكن لم يقودها أو ينظمها أي شخص غير أولئك الذين غادروا منازلهم ليلاً في الساعة ٨ مساءً، وشهدت *الأواني* الآلاف من سكان مونتريال مسلحين بالقدور والمقالي ينضمون بصخب إلى جيرانهم في الشوارع. وشكلوا معًا أوركسترا عفوية من الضجيج المتحدي، ويسيرون في شوارع المدينة نحو قلب المدينة، ويلتقون بمجموعات أخرى من الجيران، ومع أفراد، ويتزايدون ويتجولون معظم الليل في جميع أنحاء مونتريال. ورغم أن قناة CUTV ليست مسؤولة بمفردها عن توسيع الانتفاضة ضد حكومة ولاية كيبيك، إلا أنها قدمت مساهمات عميقة لتوسيع الحركة. وتلقت تغطية البث المباشر للتظاهرات عشرات الآلاف من الزيارات، وكانت وسائل الإعلام الرئيسية تستخدم لقطات قناة CUTV في نشرات الأخبار المسائية وأُجبر أولئك الذين يشاهدون في المنزل (سواء على البث المباشر أو على الأخبار التلفزيونية الرئيسية) على النزول إلى الشوارع للاحتجاج على تصرفات الشرطة والتشكيك في شرعية الدولة. لقد تجاوزت إذاعات البث المباشر لـ CUTV، التي تعمل بالتنسيق مع الحركة الطلابية وكجزء منها، المنطقة الآمنة لجهاز الدولة وذراعها الشرطي، وكشفت عبر البث المباشر الدوافع العنيفة للدولة والتشكيك في شرعيتها.

وفي حين أن الحركة الطلابية كانت منقسمة على مسألة الدولة، لا يزال من الممكن النظر إلى عناصر واسعة من الحركة وقناة CUTV على أنها قد قدمت سياسة صيرورة قوة الأقلية. وبشكل عام، لم يكن للحركة أي طموح في سلطة الدولة،[١٩] ولم تسعى CUTV إلى محاكاة أو بعث جديد لوسائل الإعلام الرئيسية أو إعلام الشركات، كما أوضح موظفو المحطة كنيل Kneale ومعروف Marouf مرارًا وتكرارًا.[٢٠] لم تحاول المحطة أن تبني لنفسها أو من نفسها نمط للسلطة قائم على هوية ثابتة؛ فلم تحاول أن تشكل نفسها أو المشاركين بها كأقليات في علاقة ثنائية التفرّع[٢١] وخاضعة للسلطة كطريقة للوصول لتلك السلطة. بل بدلا من ذلك، كانت محاولات البث المباشر لقناة CUTV هي إزاحة وخلخلة أو تفكيك سلطة الدولة تمامًا، وفتح مساحة لخلق شيء مختلف في مكانها: بناء قوى تأسيسية تميل نحو الصيرورات، والمشاركة في عملية إبداع من شأنها أن تؤدي إلى نتائج غير متوقعة وغير منظورة ولا سبيل لمعرفتها في خلقها لشيء جديد تمامًا.

---

(١٨) تأتي الأواني من تقاليد المتظاهرين الشيليين المناهضين لبينوشيه في الثمانينات، وفي الحالتين كان أفراد الجمهور يقفون في زوايا الشوارع أو على الشرفات أو أمام منازلهم ويطرقون الأواني والمقالي معًا في تحد صاخب لسلطة الدولة.

(١٩) رغم أن هذا الأمر مزعج، فقد تقدم بعض قادة الحركة الطلابية ليصبحوا مرشحين للأحزاب السياسية وأيد آخرون الأحزاب اليسارية بشدة. لكن بشكل رسمي، وعمليًا، ناضل العديد من النشطاء ضد مواءمة الحركة مع حزب معين أو الاستثمار في سلطة الدولة.

(٢٠) أعلن معروف "نحن متحيزون!"، لكنه تحيز تجاه المحرومين، تجاه أولئك الذين لا صوت لهم أو وصول إلى مقاليد السلطة. والهدف بالنسبة لمعروف وقناة CUTV في ذلك الوقت، كان وضع أيديهم على أذرع السلطة وسحبها من خلال قوة بثهم الحي غير الخاضع للرقابة.

(٢١) التعامل مع سلطة الدولة من ناحية، والسعي لإسقاطها من ناحية أخرى. (المترجم).

وبطبيعة الحال، لا تتحمل CUTV وحدها مسؤولية زعزعة الاستقرار والتفكك وتحدي الوجه الاستبدادي للأغلبية. إن قناة CUTV ما هي إلا جزء واحد من تجمع أكبر - حركة الطلاب على سبيل المثال - يتجمع ويتفرق ويقوم بالفعل ورد الفعل حسب المواقف. وكانت عمليات البث المباشر التي تبثها CUTV، في خطورتها، عمليات ضد الدولة، وبالتالي خلخلة وزعزعة استقرار للدولة وأجهزتها. وتتيح عملية الخلخلة إمكانية حدوث تحول جذري في سياسة الشعب وإمكانات المقاومة والمناصرة. ومع ذلك، فإن العملية تتيح أيضًا إمكانات خطيرة لإعادة تشكيل السلطة ذات الأغلبية. وقد ذكر بنجامين Benjamin (1986)، في كتابه *"نقد العنف"* الطرق التي أدت بها أعمال الإضراب، كأفعال، إلى التشكيك في احتكار الدولة للاستخدام الشرعي للقوة، وبالتالي إلى خلخلة الدولة. ولكن من خلال عملية الخلخلة هذه تمكنت الدولة من إعادة تماسك وإحياء شرعيتها ودمج "الحق" في الإضراب في النموذج القانوني. وبالمثل، لم تجد الدولة قوة الحركة الطلابية ولا البث المباشر لـ CUTV عقبة لا يمكن التغلب عليها لإعادة بناء نفسها كسلطة: وبدلاً من ذلك تم إحباط الحركة الطلابية من خلال الدعوة للانتخابات، وإبعاد السلطة عن الحزب السياسي المسيء وانتخاب حزب أبدى دعمه للطلاب حتى تم انتخابه، وهو الوقت الذي تم فيه استعادة السياسة (وسلطة الدولة) كالمعتاد.

كذلك، لا تزال هناك احتمالات مقلقة فيما يتعلق بمراقبة الدولة باستخدام التكنولوجيا الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي (خاصة لقطات الفيديو) والمظاهرات السياسية. وكما أشار هاردت ونيجري Hardt and Negri (2000) بحق أن الآلات والتكنولوجيات ليست كيانات محايدة، وليست صفحات فارغة يمكن أن نكتب عليها أي نص نختاره. إنها بالأحرى "أدوات سياسية حيوية منتشرة في نظم إنتاج محددة، تسهل بعض الممارسات وتحظر أخرى" (ibid., 406). إن "استغلال مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الناشطين السياسيين" هو أمر لا ينبغي "التقليل منه" (Newnham and Bell 2012, 42) من قبل الشرطة والدولة. وبالتالي يجب النظر بعناية في مخاطر وكذلك احتمالات أي اندماج لما هو سياسي وتكنولوجي في عملية صيرورة قوة الأقلية. ما يتبقى من هذا الفصل إذن مكرس للتمعن في المخاطر والإمكانيات التي تنطوي عليها صيرورة قوة الأقلية من خلال تقنيات البث المباشر. وبما أن هذا يتطلب مواجهة مع التجمع، فمن المهم تعريف "التجمعات Assemblages" والعمل بها كمصطلح وتطبيق عملي. ثم سنركز بقية النقاش حول مفهوم المراقبة، واستخدام البث المباشر من قبل الشرطة كجناح لجهاز الدولة: تكنولوجيا البث المباشر وعملية الصيرورة التي تشارك فيها CUTV على اعتبار أنها في الوقت نفسه لحظة التأكيد على سيطرة الأغلبية من خلال استخدام الدولة للبث المباشر للتعقب وتحديد الهوية وربما الاعتقال.

خامسًا: التحرر الخطير؛ تجمع الأقلية في مجتمع السيطرة:

التجمع Assemblage هي ترجمة إنجليزية لكلمة *Agencement* الفرنسية. ويبدو أن الكلمة الفرنكفونية تأخذ بشكل أفضل معنى القوة، والفعل، الذي يشير إليه المصطلح بأنه: تجمعًا كالربط الفعال بين الأشياء المتفرقة معًا في تباينها. والتجمعات هي تعدديات وإقامة صلات *بين* التعدديات، بين المكونات

المتغايرة. وبهذا المعنى، فهي أقرب إلى الجماعات، إلى المجتمعات.[٢٢] إنها تركيبات للقوى، وهي الشكل الأولي لواقعنا الاجتماعي - نحن نعيش في التجمعات ومن خلالها على اعتبار أنها أهم الأبنية التي تشغل العالم الاجتماعي السياسي. وتعتمد التجمعات على علاقات الداخل - بين التعدديات في الداخل - وعلاقات الخارج – وهي التعاطي مع التعدديات الخارجية. وبهذه الطريقة، لا يمكن دراسة أي تجمع أو أي جزء مكون في عزلة: يجب دراسة الأفراد والمؤسسات والأجهزة جميعها في علاقتها ببعضها البعض وفيما يتعلق بالإمكانيات الجوهرية التي تخلقها الاختلافات. على سبيل المثال، اختراع رِكاب السرج، كما أشار ديليوز وجوتاري Deleuze and Guattari "يستلزم تعايش جديد بين الإنسان والحصان ويستلزم في الوقت ذاته أسلحة جديدة وأدوات جديدة". ويخلق أحد العناصر في علاقته بآخر تجمّع جديد ويوسع القديم. وهي ليست بالضرورة عشوائية، بل يمكن أن تكون مجموعات محسوبة ومنسقة من العناصر غير المتجانسة. إنها "كل مجموعة من المفردات والخصائص المقتطعة من التدفق - المختارة والمنظمة والمصنفة - بطريقة تتعلق بالتلاقى (الاتساق) بشكل مصطنع وطبيعي؛ إن التجمع بهذا المعنى هو اختراع حقيقي" (ibid., 406). ويمكن أن تكون التجمعات كبيرة مثل الثقافات، أو حتى "العصور"، أو صغيرة مثل الذرات.

وعلى الرغم من أن التجمعات غالبًا ما تعتبر مناقضة للهيمنة، إلا أنها ليست تحررية بشكل تلقائي. فبالنسبة لفوكالت Foucault تتضمن بعض التجمعات الجماعية المدرسة والجيش والمصنع والمستشفى والسجن. هذه التجمعات السلطوية تحتوي على سلطة صغيرة وفاشية صغيرة. لكن تجمعات السلطة أقرب إلى "التجمعات الفاشلة". فهي مدمرة، ومقيِّدة، وليست مبدعة. ويصف ديليوز وجوتاري Deleuze and Guattari (1987, 89) التجمع الإقطاعي من خلال توضيح صفة رباعي التكافؤ المتأصلة به، مع الأخذ بعين الاعتبار كل التداخلات بين الهيئات التي تميز مؤسسة الإقطاع:

> "هيئة الأرض والهيئة الاجتماعية؛ هيئة الأسياد والتابعين وعبيد الأرض؛ هيئة الفارس والحصان وعلاقتهما الجديدة بالرِكاب؛ الأسلحة والأدوات التي تضمن تعايش الهيئات - تجمع آلي كامل. علينا أيضًا أن نأخذ بالاعتبار التصريحات والتعبيرات والنظام القضائي للنبلاء، وكل التحولات غير الملموسة، وعلى وجه الخصوص، الأيمان ومُتغيِّراتها (يمين الطاعة، وكذلك قسم الحب، إلخ): التجمع الجماعي للنطق بها".

وتتضح المكونات الأربعة هنا - الإقليمية وغير الإقليمية، والمحتوى والتعبير. وعناصر الاستقرار وعدم الاستقرار، وتحدث تحولات مادية وغير مادية لإنشاء تجمع الإقطاع. ويدل الإقطاع على الإمكانية الاستبدادية للتجمعات، وإمكانيتها للإمبريالية والاستبدادية. إن ما نحتاجه نظريًّا وواقعيًّا هو دراسة وخلق *تجمعات قوى الأقليات*، أو *تجمعات لصيرورات قُوَى الأقليات*، تلك المنفتحة على وجه التحديد على إمكانيات التحرير، أو تميل بشكل أكبر نحو المتحرر في جميع الاتجاهات الأربعة لتكافؤاتها. وقد اقترب مشروع

---

(٢٢) على الرغم من أن دولوز وجوتاري لم يستخدما مثل هذا الوصف.

CUTV للبث المباشر[٢٣] في تكوينه لذاتية بديلة وإعلانه عن حقائق بديلة من هذا التركيب لتجمع الأقلية خلال إضراب طلاب كيبيك ٢٠١٢.

سادسًا: محطة CUTV كتجمع أقلية؛ الوعد والسبق:

تعتبر قناة CUTV في حد ذاتها تجمعًا. وتتكون CUTV من متطوعين بشريين، وتقنيات رقمية وهياكل مؤسسية (الجامعة، وكذلك وسائل الإعلام الرئيسية والبديلة)، وهي مرتبطة بالتجمع الأوسع لحركة الطلاب في كيبيك، وعلى مستوى العالم. وعملت كتجمع بالأجزاء المكونة لها في تكامل محكم - الأفراد والمؤسسات والتكنولوجيات متسقين معًا في عدم تجانسهم. وعكس فريق البث المباشر هذا من الناحية العملية، من خلال هيكل الفريق غير الهرمي نسبيًا والتركيز على اتخاذ القرارات المستندة إلى التوافق قبل التصوير.[٢٤] إن مشروع البث المباشر كتجمع ليس ضرورة منطقية - فهو لا يتطبع ككائن كلي. بل بدلاً من ذلك، فإن وضعه كتجمع - وهو قوة أقلية - ناتج عن مفاوضات دقيقة، وتضامن، والتطور المشترك للأجزاء المكونة، والآلي والعضوي، من خلال عملهم. وهذا يدل على أن التجمعات هي نتيجة ليست للفوضى والعشوائية، ولكنها تطورت من "طبقات متقاطعة من التنظيم" (see 2007, 132) - من العفوية، نعم، ولكن من التنظيم والترابط الإلزامي بشكل مشروط أيضًا. هذا هو الاتساق في اللعبة، فبالنسبة لـ CUTV، بين الأجزاء المكونة البيولوجية - الكائنات البشرية التي تعيش وتتنفس والحركات - والتكنولوجية بشكل صريح - الأجهزة الرقمية وكذلك المؤسسات التي هي واحدة من شروط وجود CUTV. وبالتالي تساهم التجمعات وقناة CUTV، في فكرة الكمال الذي لا يفسح المجال للكليات، بل يؤدي لانفتاحنا - المشاركين والمراقبين - على إمكانيات أخرى متنوعة.

وقد أصبحت العلاقات الخارجية ممكنة وموسعة من خلال استخدام CUTV للتكنولوجيات الرقمية. ونقلت المحطة المعلومات البصرية إلى أفراد آخرين وتجمعات أخرى حول العالم. كما تم التعبير عن هذه العلاقات الخارجية من خلال استخدام فريق البث المباشر للرسائل الفورية ورسائل SMS والدردشات والتغريدات للتواصل مع المشاهدين والمشاركين الآخرين في الحركة. هذه العلاقات الخارجية (الاتصال والتصوير الحي) يمكن أن تغير التكوينات الذاتية لكل من المشاهدين والفاعلين في الحركة: فكلاهما يمكن أن يتبنى الموقف الذاتي لشيء آخر غير الأقلية التابعة، وفتح الاحتمال (إن لم يكن بعد الواقع) لصيرورة قوة أقلية قوية وإبداعية. على سبيل المثال، أكد الموظفون آنذاك كنيلي ومعروف، أن إلتزام CUTV لم يكن التحدث عن المتظاهرين الطلاب، أو العمل بموضوعية، مثل وسائل الإعلام الرئيسية أو إعلام الشركات. بل سعت إلى السماح للمتظاهرين والطلاب في الشارع بتقديم أنفسهم للعالم. لقد سعت CUTV لإعطاء صوت إلى "المجموعات التي ليس لديها أي تمثيل أو تم تمثيلها بشكل غير صحيح في الإعلام الرئيسي" و"إعطاء

(٢٣) أو بالأحرى، حقائق تختلف عن تلك التي قدمتها وسائل الإعلام الرئيسية.

(٢٤) هذا صحيح على الأقل بالنسبة لفرق البث المباشر، لأنهم كانو يتجمعون ليلاً. وكان هناك بعض الجدل حول الطبيعة الهرمية للمحطة ككل خلال العام الماضي، وتم التعامل معه من خلال حركة دوران في الكثير من الوظائف ومن خلال الجمعيات العمومية التي غيرت مهمة المحطة وتكوينها إلى حد كبير.

منبر للطلاب للتعبير عن آرائهم".[٢٥] مثل رامي السهام المثبت مع ركاب السرج والصلب الذي يفتح الباب لإمكانية الغزو الاستعماري، فإن المسار السياسي المحدد لتجمّع البث الحي في CUTV يخلق تأثير لإمكانات سياسية جديدة وصيرورات قوة أقلية، مما يحدث تغييرات في الطريقة التي يتم بها تدارس السياسات والذاتية.

إضافة إلى ذلك، تقدم CUTV نفسها كمثال محتمل لصيرورة قوة أقلية من خلال تبديلها لمواقع السلطة ضمن فريق البث المباشر وتنظيم وبنية المحطة ككل. وهذا يشير إلى سياسات لا تتحول إلى حزازيات للسلطة، ولكنها تعمل لتجنب استدعاء الفاشية الصغيرة. إنه هذا التركيب الخاص لـ CUTV كتجمع يحتفظ بأجزاءه غير المتجانسة معًا دون تكثيفها في التماثل أو الانحدار إلى الفوضى المتباينة. وبدلاً من إنشاء نموذج للهيمنة، تفتح CUTV التجمع على إمكانية لصيرورة قوة الأقلية. إن تجمع CUTV يعطي التماسك والتوجيه للمكونات غير المتجانسة حيث يمكن من خلاله لهذه المكونات المتباينة أن تتلاحم مع سياساتها المبنية بعناية وغير الهرمية. وهذا يمثل تحديًا للسياسات المبنية على الهوية، وهنا يكمن وعدها.

وفي حين يوجد مثل هذا الوعد، فلا يمكن تناول هذه السياسات دون بعض الخوف. إن توسيع السياسات التحررية خارج نطاق مشروع البث المباشر لقناة CUTV يجلب معه إمكانية الافتراس من قبل الدولة - كما يمكن أن يصبح البث المباشر مندمج أو جزء من جهاز المراقبة الخاص بتجمع الدولة. ويمكن استخدام تجمع CUTV، إذن، لمنع صيرورات قوة الأقلية، وإحباط السياسات المقاومة أو التأسيسية، وبشكل أعم؛ مطاردة واعتقال وحبس النشطاء.[٢٦] وعلى الرغم من أنه تم الكشف عن القليل من الأدلة التي تشير إلى حدوث هذا أثناء إضراب كيبك، إلا أن الظهور في البث المباشر قيد العمل، وهذا يجعل الأفراد على الأرجح شركاء في تكتيكات مراقبة الدولة دون إرادتهم. كما أشار تروتير (2012) Trottier أن أشكال وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة تضخم العمل الشرطي بسبب تشبعها الاجتماعي إلى حد كبير. ففي كيبيك، استفادت الشرطة بفاعلية من استخدام تويتر، وكثيرًا ما كانت تتصل مباشرة بتغذيات تويتر الخاصة بـ CUTV، وتعطي إيحاء في كثير من الأحيان أن الفريق "يحزم أمتعته ويعود إلى المنزل"، ومن خلال هاشتاغ *Manifencours* تحث الآخرين على التواصل عبر الإنترنت للقيام بالمثل. وبالتالي، هناك إمكانية لربط مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت بالمشاركين في الاحتجاج لأغراض إعاقة المعارضة. ويطرح فيديو البث المباشر بالتالي مشكلة التحول ليس إلى تجمع تحرري، بل بالأحرى تجمع للمراقبة، كأداة في خدمة الدولة.

ومثل كل التجمعات، فإن تجمع المراقبة هو احتمالية. وغالبًا ما يأخذ الناشطون عملية المراقبة على أنها شيء يخافونه: تستخدم تقنيات المراقبة لسحق المعارضة وتحديد الأهداف وترويع المواطنين. وتحول تجمعات المراقبة الأجساد البشرية إلى خطوط للبيانات، ومعلومات يتم جعلها متاحة للتدقيق أو مستهدفة للتدخل. وتجمعات المراقبة هي واجهة تعامل بين التكنولوجيا والجسدية، وتتكون من "واجهات الاتصال [...]

(25) Marouf, pers. Comm.

(٢٦) شوهد هذا في وقت سابق في عام ٢٠١٠، في احتجاجات مجموعة العشرين في تورونتو - أونتاريو. وقد نوقش أيضًا في بحث ترويتر (2012) Trottier.

بين الأشكال الحية وشبكات المعلومات، أو بين الأعضاء الحيوية (أجزاء الجسم) والدخول (نظم الإسقاط)" (Bogard 1996, 33). الأهم من ذلك، أنها تقع في تقاطع أشكال وسائل الإعلام المختلفة، وبالتالي لا يمكن التعامل معها بطرق غير وسيطة. ومع ذلك، لا يمكن تفكيك تجمعات المراقبة ببساطة عن طريق استهداف تقنيات معينة - كاميرات رقمية أو فيديو بث مباشر على سبيل المثال - ولا بالتركيز على مؤسسة أو بيروقراطية واحدة. وفي الواقع، هناك القليل من الناشطين يمكنهم فعل ذلك لتجنب إمكانية أن يتم أخذ لقطات الفيديو الخاصة بهم كأداة للدولة - مثلما أشار تروتير Trottier (2012) أنه يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن توجد شركاء غير مقصودين وغير راغبين من المستخدمين والدولة. إن محاولة النضال ضد مظاهر معينة ومعزولة للمراقبة تشبه "الجهود المبذولة لمقاومة موجة مد المحيط بمكنسة - وهو تركيز محموم على تكنولوجيا أو ممارسة غير مستساغة في الوقت الذي يغسل المد العام للمراقبة فوقنا جميعًا[٢٧]" (Haggerty and Ericson 2000, 609). وهكذا، بدلاً من استئصال التكنولوجيا نفسها، يجب أن تكون الممارسات داخل تجمع الإنسان والآلة - سياق تكوين التجمع – هي المصدر والموقع لتقليل احتمالات الضرر. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون البث المباشر لـ CUTV سلاحًا وأداة في آنٍ واحد، وسلاحًا أكثر منه أداة اعتمادًا على خصائص التجميع.

ويخدم "السلاح" و"الأداة" باعتبارهما مصطلحات أهدافًا مميزة في أعمال ديليوز وجوتاري. وهما لا يشيران إلى أشياء محددة مثل خزان أو مطرقة. بل بدلاً من ذلك، يتم إعطاء الأشياء أهمية (حالة السلاح أو الأداة) من خلال سياق النسق الذي تتلائم معه، والتجمع الذي تنشأ فيه. تتماشى الأداة مع نسق حالة العمل، حيث يكون العمل هو السبب المحرك الذي "يفي بالمقاومات، ويعمل وفقًا للخارج، ويتم استهلاكه وإنفاقه في تأثيره، ويجب تجديده من لحظة إلى أخرى" (Deleuze and Guattari 1987, 397). ويتماشى السلاح مع نسق النشاط المتنقل-الحر، والذي من خلاله يكون النشاط الحر هو أيضًا سبب محرك، لكنه بدون مقاومة للتغلب عليه، والذي "يعمل فقط وفقًا للجسم المتحرك نفسه، ولا يتم استهلاكه في تأثيره، ويستمر من لحظة إلى الأخرى" (ibid.). ويعرف ديليوز وغواتاري العمل بالمعنى الرأسمالي، كما وصفه ماركس بالعمل المأجور، ويربطونه بتجمع الأداة. إن عمل ماركس باعتباره نشاط بشري حر لا يتم تصنيفه من قبل رأس المال يرتبط بتجمع النشاط الحر للسلاح. وهكذا يرتبط السلاح بالنشاط الحر للناشطين، وترتبط الأدوات بالعمل (تحديدًا في هذه الحالة؛ أعمال المراقبة) للدولة. والسلاح ليس سحريًا بالمقارنة مع الأداة. كلاهما يخضعان لنفس القوانين، إنهما يشتركان في مجال مشترك. وبالمثل، لا تحدد التكنولوجيا نفسها استخدامها. بل بالأحرى "الآلة الاجتماعية أو الجمعية، والتجمع الآلي الذي يحدد ما هو العنصر التقني في لحظة معينة وما هو استخدامه وامتداده واستيعابه وما إلى ذلك" (ibid., 397-398)؛ إن خصوصية التجمع تعطي السياق للشيء لكي يصبح إما سلاحًا أو أداة. والتقنيات والآلات هي في حد ذاتها مجرد أجزاء مكونة لآلات اجتماعية أكبر - أجهزة LiveU جزءًا من الكيان الاجتماعي CUTV - وهذه الآلات الاجتماعية الأكبر هي في حد ذاتها "تجمع متصل وظيفيًا للكائنات البشرية والآلات التقنية، الأشخاص والأدوات" (Dyer-Witheford

---

(٢٧) أي كثافة المراقبة. (المترجم).

and de Peuter 2009, 70) أو بالطبع الأسلحة. إنه التجمع الذي يشكل النسق، الذي يقرر سمة السلاح أو الأداة لشيء أو نشاط ما. وبالتالي يصبح السؤال تحديد السمات التفاضلية التي تفتح شيئًا على تجمع دون الآخر. ويعتبر رامي السهام للفارس كما يشير ديليوز وجوتاري تجمعًا يؤدي إلى "مشاريع اجتماعية من الاستعمار والغزو" (1987, 353)، في حين أن تجمع البث المباشر لـ CUTV يمكن أن يؤدي، من بين أمور أخرى، إلى إمكانية وجود ذاتية مسيسة راديكاليًا، وذاتيات للصيرورة، لأولئك الذين يرون أنفسهم على صورها وفيها.

وتشكل قناة CUTV تجمعًا لصيرورة قوة الأقلية، من خلال توجيهها السياسي المحدد، وكذلك أيضًا في الممارسات التي تشارك فيها والطريقة التي تشغل بها تكنولوجيا البث المباشر لصالح مجتمع واسع. والدولة كجهاز للسيطرة تحاول استخدام نفس الأشياء أو الأدوات كأدوات للمراقبة وتثبيت الاستقرار أو تثبيت الدولة. عمل بث CUTV المباشر، في ربيع عام ٢٠١٢، كسلاح على وجه التحديد بسبب التجمع، وكان البث: ديمقراطيًّا، ومنفتح ومنتج لخصائص ذاتية وروايات إخبارية بديلة جديدة. ولأن المتظاهرين تمت مقابلتهم وسُمح لهم برواية قصصهم والتعبير عن آرائهم وشرح دوافعهم دون مقاطعة أو تحرير أو رقابة، فقد تمكنوا من البدء في تعريف أنفسهم خارج رواية أوصاف وسائل الإعلام الرسمية، وهي الأوصاف التي غالبًا ما تبدأ من فهم محدود. في هذه الأثناء، أصبحت صور القمع الحكومي شائعة وانتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي خارج حدود كيبيك، وتم التقاطها من قبل وسائل الإعلام الرئيسية. وإلى جانب إمكانيات التعريف الذاتي التي سمح بها البث المباشر، فإن التقاط الصور الحية ضمن أيضًا أن تتم مشاهدتها. ولم تستطع الشرطة مصادرة الأقراص أو الملفات أو الأقراص الصلبة ومحو الصور. بل بدلاً من ذلك كان يتم تصوير الصور ونقلها في وقت واحد، وحفظها على الخوادم البعيدة. ويعني بث الصور الاحتجاجية مباشرة الإنترنت، بالطبع، أن الشرطة بإمكانها مشاهدة الصور ومراقبتها وتسجيلها، وتحديد من هو المشارك الدائم استنادًا إلى من هو الذي تتم مشاهدة صوره بانتظام، وتوجيه الضباط مباشرة إلى المشاهد التي قد يكون طاقم البث المباشر يقوم بتصويرها، واختيار الأفراد للضباط لكي يستهدفونهم، كل ذلك من مكان آمن وبعيد. إن إمكانيات البث المباشر تسير في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن استخدام البث المباشر للتحرير ليس أبدًا بسيطًا ولا مضمونًا.

باختصار، تصير الأسلحة والأدوات إلى ما هي عليه ويتم تغييرها عندما تدخل في علاقات أخرى أو يتم استخدامها من قبل تجمعات مختلفة. ويمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تسمح بتشكيل تجمعات جديدة، وفي هذه التجمعات تأخذ التقنيات الجديدة شكلها أو تحصل على سماتها - رغم أنها قد تكون غير دائمة ومتقلبة. إن عمل الناشط إذن هو تحديد نوع التجمع الذي سيوجه التكنولوجيات الجديدة أكثر نحو وضع السلاح، ثم استخدام السلاح بعناية، مع نية؛ إلى أن يتوقف هذا السلاح عن كونه سلاحًا، وإلى أن تتحول التجمعات وتتغير ويمكن للمرء أن يرى حالة الأداة للشيء تندرج ضمن نسق السلاح. وهذا يعني أنه ليس هناك تكنولوجيا - ولا سيما في هذه الحالة (تكنولوجيا الصور الحية المستخدمة من قبل CUTV) – يمكن استخدامها دون حذر، ودون نية، ودون يقظة دائمة، وإعادة تقييم لنوع التجمع الذي تستخدم فيه، وأنواع

التجمعات التي ترتبط بها، وتتصدى لها، وتتفاعل معها في علاقاتها الخارجية. وهذا يعني أنه في مرحلة معينة، قد يتم التخلص من التكنولوجيا المفيدة فورًا.

إن التمييز بين السلاح / الأدوات واستخدام التقنيات النشطة من قبل الدولة - الفوضى التي أمكن تحقيقها من خلال نشوء الأقليات وسياستها - لا يمكن تجنبه تمامًا. لا يمكننا، كما أشار ديلوز وغواتاري، أن نتبنى نظامًا جديدًا ونعتبر أنفسنا آمنين. ولكن النظر بعناية، من الناحيتين النظرية والعملية، إلى أن معالم التجمع التحرري بدأت تتبلور. ويجب أن نركز - جنبًا إلى جنب مع تكنولوجياتنا - على تطوير البناء الدقيق لتجمع ما، مع الاتجاه السياسي الذي نحدده نحن بأنفسنا. وهذا يعني أن الممارسات التي ننظم من خلالها أنفسنا ومؤسساتنا تؤثر بشكل كبير على كيفية استخدامنا للتكنولوجيات المتاحة لنا. إن التجمع يشبه إلى حد كبير سياسات التجمع التي استخدمها نشطاء كيبيك في تنظيمهم، والتي لها تاريخ طويل في السياسة اليسارية - فهم يستهدفون أيضًا إمكانية إنشاء منظمات غير هرمية يمكن أن تمنع احتمالات الفاشية الصغيرة الداخلية وتوسع التحرر. إن السياسة التي تم استثمارها بعناية في تجمعات صيرورة قوة الأقلية، في الديمقراطية المباشرة والاستخدام المدروس للتكنولوجيا، تساهم في مشروع خلق نضال "ترقيع patchwork" بديل. إنها تدعم نضالنا لتكوين المقاومة التي تشكل أيضًا شيئًا جديدًا، نمطًا جديدًا للحياة، مجتمعًا جديدًا. هذا لا يعني أننا نتجاهل الأخطار الكامنة في أسلحتنا الجديدة، ولكن على العكس من ذلك نستجوبها بعمق ونعالج مشكلاتها. فبالنسبة لـ CUTV، على سبيل المثال، أصبحت سياسة تجنب تصوير الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أثناء المظاهرات إذا فضلوا عدم كشف هويتهم بشكل مرئي. كما كان مقصودًا أيضًا عدم تصوير أعمال التخريب العرضية و المتفرقة، وإذا تم القبض عليهم، يتم تفادي تصوير وجوه أولئك الذين شاركوا في تحطيم النوافذ. فعل بسيط لكنه بداية. وجميع الثورات - الرقمية أو البيولوجية، والبشرية أو الآلية - يجب أن تكون لها بداية. حيث أننا نأخذ خطواتنا الأولى في تلك البداية فتسهم في تحديد أهدافنا.

المراجع

Benjamin, Walter. 1986. *Reflections: Essays, Aphorisms, Autobiographical Writings.* New York: Schoken Books.

Bogard, William. 1996. *The Simulation of Surveillance: Hypercontrol in Telematic Societies.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Deleuze, Gilles, and Felix Guattari. 1987. *A Thousand Plateaus.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Due, Reidar. 2007. *Deleuze.* Cambridge: Polity Press.

Dyer-Witheford, Nick, and Greig de Peuter. 2009. *Games of Empire.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Foucault, Michel. 1980. *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings.* Ed. Colin Gordon. Random House, New York.

Fuchs, Christian. 2012. Social Media, Riots, and Revolution. *Capital and Class* 36 (3): 383–391.

Gerbaudo, Paolo. 2012. *Tweets and the Streets: Social Media and Contemporary Activism.* London: Pluto Press.

Gladwell, Malcolm. 2010. Small Change: Why the Revolution Will Not Be Tweeted. *New Yorker*, October 4. http://www.newyorker.com/reporting/2010/10/04/101004fa_fact_gladwell.

Haggerty, Kevin D., and Richard V. Ericson. 2000. The Surveillant Assemblage. *British Journal of Sociology* 51 (4): 605–622.

Hardt, Michael, and Antonio Negri. 2000. *Empire.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Joseph, Sarah. 2012. Social Media, Political Change, and Human Rights. *Boston College International and Comparative Law Review* 35 (1): 145–188.

Lakoff, Aaron. 2013. Quiet Streets, Emboldened Hearts. *Canadian Dimension* 47 (5). http://canadiandimension.com/articles/5526/.

Marx, Karl. 1976. *Capital*. Vol. 1. London: Penguin Books. Ness, Immanuel, and Darid Azzelini. 2011. *Ours to Master and to Own.* Chicago: Haymarket Books.

Newnham, Jack, and Peter Bell. 2012. Social Network Media and Political Activism: A Growing Challenge for Law Enforcement. *Journal of Policing, Intelligence and Counter Terrorism* 7 (1): 36–50.

Nunes, Rodrigo. 2012. The Lessons of 2011: Three Theses on Organization. *Mute Magazine*, June. http://www.metamute.org/editorial/articles/lessons-2011-threetheses-organisation.

O'Reilly, Tim. 2005. What Is Web 2.0? http://oreilly.com/web2/archive/what-is-web-20.html.

Padmanabhan, Venkata N., Helen J. Wang, Philip A. Chou and Kunwadee Sripanidkulchai. 2002. Distributed Streaming Media Content Using Cooperative Networking. *Proceedings of 12th International Workshop on Network and Operating Systems Support for Digital Audio and Video (NOSSDAV)*, May 12–14. Miami, FL. 177–186. New York: ACM. http://dl.acm.org/citation.cfm?id=507670.507695.

Thoburn, Nicholas. 2003. *Deleuze, Marx, and Politics.* London: Routledge.

Thorburn, Elise. 2012a. A Common Assembly. *Interface: A Journal for and about Social Movements* 4 (2): 254–279.

———. 2012b. Squarely in the Red: Dispatches from the Quebec Student Strike. *Upping the Anti.* http://uppingtheanti.org/journal/article/14-quebec. Trottier, Daniel. 2012. Policing Social Media. *Canadian Review of Sociology/Revue canadienne de sociologie* 49 (4): 411–425.

القسم الرابع: سلطة الدولة المطلقة والمتنازع عليها.

الفصل الثامن: خلق فضاءات للمعارضة؛ دور وسائل التواصل الاجتماعي في الثورة المصرية ٢٠١١.

الفصل التاسع: نشاط وسائل التواصل الاجتماعي ورقابة الدولة.

الفصل الثامن: خلق فضاءات للمعارضة.

دور وسائل التواصل الاجتماعي في الثورة
المصرية ٢٠١١

سارة سالم Sara Salem

أولاً: المدخل:

تشكل الثورة المصرية عام ٢٠١١ واحدة من أهم الأحداث الاجتماعية - السياسية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث. بعد ثمانية عشر يومًا فقط، من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير، بدأت الثورة باحتجاجات في الشوارع تدعو إلى إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وانتهت باستقالة الرئيس حسني مبارك. ووصل المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى السلطة مؤقتًا، ووعد بالانتخابات البرلمانية والرئاسية خلال العام.

وجاءت الثورة المصرية في أعقاب الثورة التونسية، وكانت جزءًا من موجة من حركات الاحتجاج في أنحاء المنطقة، والتي أطلق عليها الربيع العربي. لقد أدت هذه الحركات إلى طرح العديد من الأسئلة التي تناولت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي اجتمعت معًا لتحقيق الربيع العربي. وفي بحثي، بحثت في روايات المتظاهرين في محاولة لفهم العوامل المختلفة التي أدت إلى الثورة. وكان الإعلام الاجتماعي جزءًا مهمًا من الإطار النظري، وكان موضوعًا مهيمنًا في العديد من الروايات.

ومنذ بداية الانتفاضات العربية التي انتشرت في الشرق الأوسط في عام ٢٠١١، تم إبداء الكثير من الاهتمام لدور وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام، وفيسبوك وتويتر على وجه الخصوص. وإن القول بأن فيسبوك وتويتر كانا مسؤولين عن الثورة هو أن نأخذ قوة الفعل بعيدًا عن ملايين المصريين الذين نزلوا إلى الشوارع، وكذلك من المنظمات والناشطين الذين عملوا بلا كلل لسنوات لتعبئة المصريين. ومع ذلك، تلعب حتمًا وسائل التواصل الاجتماعي دورًا في معظم الانتفاضات اليوم بسبب الطبيعة المتغيرة للمجتمع المعاصر. وتوضح الطبيعة المتغيرة للنضال السياسي اليوم أنه يمكن دمج وسائل التواصل الاجتماعي بشكل إبداعي داخل الحركات الاجتماعية - السياسية واسعة النطاق (Cottle 2011, 651).

والهدف العام من هذا الفصل هو إظهار دور الإعلام الاجتماعي في خلق انفتاح سياسي في الفضاء المصري العام والسياسي الذي سمح في نهاية المطاف بالتعبئة الجماهيرية التي أطاحت بمبارك. فقبل الثورة، كانت مصر دولة بوليسية استبدادية، حيث كان المعارضة العلنية مقيدة للغاية، وكثيرًا ما يُعاقب عليها. ومع ذلك، فإن انتشار التكنولوجيات الجديدة وصعود وسائل التواصل الاجتماعي سمح للمصريين الشباب بالتواصل والتنظيم بطرق خارجة عن سيطرة الدولة. وبدأت هذه الحركة في اكتساب الزخم، وبلغت ذروتها في نهاية المطاف في ثورة عام ٢٠١١ نفسها، والتي اعتمدت في بعض النواحي على الاستخدام الإبداعي للتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي.

وسوف يستخدم هذا الفصل روايات المتظاهرين المصريين لاستكشاف ثلاثة أسئلة، كالتالي:

أولاً: كيف تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي خلال ثورة ٢٠١١؟

ثانيًا: ما هي الطرق التي تتحدى بها وسائل التواصل الاجتماعي الدولة في المجال العام؛ مما يخلق فضاءات جديدة للمعارضة؟

ثالثًا: كيف تتقاطع الهويات الاجتماعية مع وسائل التواصل الاجتماعي لإنتاج علاقات جديدة من الإدماج والإقصاء؟

وسوف يلقي تناول هذه الأسئلة الضوء على الطرق المعقدة التي يتم فيها دمج وسائل الإعلام الجديدة داخل الحركات الاجتماعية. وليس هدفي إثبات مدى اعتماد المصريين على وسائل التواصل الاجتماعي، ولا إلى المدى الذي يمكن إليه الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي لنجاح التعبئة الجماهيرية التي تم مشاهدتها أثناء الثورة. لا يتعلق الأمر بما إذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي سمحت أو منعت حدوث ثورة ما بالطريقة التي حدثت بها؛ بل بدلاً من ذلك يجب أن يكون التركيز على العديد من الطرق التي تفاعلت بها وسائل التواصل الاجتماعي مع الثورة (Cottle 2011, 652).

ثانيًا: ثورة ٢٠١١:

تعد الانتفاضات الجماهيرية من بين الظواهر الاجتماعية الأكثر تعقيدًا، الناتجة عن ترتيب للعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتجمع في لحظة معينة لتؤدي إلى التعبئة الجماهيرية. وفي مصر، يمكن إرجاع هذه العوامل إلى بداية الدولة المصرية الحديثة في عهد محمد علي، وكذلك تحت رئاسة كل من جمال عبدالناصر وأنور السادات. ومن الناحية الاقتصادية، تحولت مصر من اشتراكية تقودها الدولة في عهد عبد الناصر[١] إلى رأسمالية السوق الحرة في ظل السادات، الذي حرر الاقتصاد من خلال تشجيع الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، على الرغم من معدل نمو سنوي يبلغ ٦ في المائة. وسياسيًا، كانت مصر دولة استبدادية لأكثر من ستين عامًا، مع زيادة مركزية السلطة والقمع المكثف من جانب الدولة. ومع تضاعف السياسات النيوليبرالية، كانت هناك حاجة إلى المزيد من الإكراه لقمع الاضطرابات الاجتماعية المتنامية؛ مما أدى إلى زيادة سطوة قوات الشرطة. وعلى المستوى الاجتماعي، كان نظام التعليم متدهورًا، والأبنية الأسرية تتعرض لضغوط متزايدة، وكان هناك تزايدًا كبيرًا في عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين، ويواجه غالبية المصريين انعدام الأمن في جميع جوانب حياتهم تقريبًا (Hudson 2011).

وقد نتجت ثورة مصر من مزيج من كل هذه العوامل. لقد كانت حركة شعبية، على عكس الانقلاب العسكري عام ١٩٥٢، الذي يُفهم على نطاق واسع أنه كان ثورة، وكانت مطالبها الرئيسية هي الخبز والحرية

(١) على الرغم من أن الخطاب الذي كان يستخدمه عبد الناصر كان يدور حول الاشتراكية العربية، إلا أن النظام الاقتصادي المهيمن في تلك الحقبة يوصف بشكل أفضل بأنه الرأسمالية التي تقودها الدولة.

والكرامة الإنسانية.[٢] ويجب أن نفهم في سياق الثورات المصرية الحديثة السابقة، بما في ذلك ثورة ١٩١٩ للإطاحة بالاستعمار البريطاني والانقلاب العسكري عام ١٩٥٢، بقيادة ناصر والضباط الأحرار؛ أن كل هذه الثورات تضمنت مطالبًا بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية (El Shakry 2011).

وقد ركزت معظم قصص الثورة على تصورين مهيمنين: إما أن الجهات الفاعلة اكتسبت وعيًا جديدًا ونهضت ضد الظلم أو أن تراكم المشكلات الاجتماعية دفع السكان إلى الحافة. في كلتا الحالتين، يجب أن توضع أفعال الجماهير في سياقها. فأحد التفسيرات للثورة يمكن أن يكون انخفاض قدرة الحكومة على الإكراه: يمكن أن يتجلى مثل هذا التحول في القوة من خلال معارك الشوارع بين المتظاهرين والشرطة خلال ٢٥ و٢٨ يناير (El Shakry 2011). وقد يكون هناك تفسير آخر هو أن الاحتجاجات كانت تتراكم لسنوات، وأن حدثين أعطوا النزاعات المحلية مع الدولة تركيزًا وطنيًا: قتل خالد سعيد في عام ٢٠١٠ والتزوير الكثيف للانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠. وكلاهما أدى إلى عنف الدولة وغضب واسع النطاق بين الجماهير المصرية.

وقد يكون التركيز على الدولة هو أكثر ما يميز الانتفاضات العربية لعام ٢٠١١ عن الحركات السابقة في الشرق الأوسط (Khalidi 2011). وكانت جميعها موجهة إلى الداخل في مجتمعاتها الخاصة بدلاً من الخارج إلى القوى الإمبريالية. ففي مصر، تم توجيه الفعل نحو التعدي المستمر للدولة على كرامة الفرد المصري وعلى كرامة الأمة الجمعية. فقد عارضت رأي الدولة عن المواطنين بأنهم عديمي القيمة، وهو ما استوعبه المصريون من قبل وتجلى في مجموعة من المشاكل الاجتماعية تشمل التحرش الجنسي، والصراعات الطائفية، والزيادة في الجريمة، والشعور بالإحباط العام.

والكرامة، سواء على المستوى الشخصي أو الجمعي، هي قضية حاسمة (Khalidi 2011). إذن، فإن استعادة الكرامة يمكن القول أنه كان أحد الأهداف الرئيسية للثورة. ويمكن ربط ذلك بالاستعمار الفرنسي والبريطاني، الذي عانى فيه المصريون من عقود من القهر، بالإضافة إلى حقبة تعويضية من القومية العربية، والتي قدمت رواية اجتماعية وسياسية عربية (Kazam 2011, 19). لقد عانى هذا الشعور بالفخر بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ (التي انتهت بهزيمة هائلة للعرب) ومرة أخرى في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر. لذا يمكن اعتبار استعادة الإحساس بالكرامة هو التغيير الأكثر أهمية في الوعي العربي (Kazam 2011, 19).

ثالثًا: البحث:

تم استخلاص الروايات المستخدمة في هذا الفصل من العمل الميداني الذي أجري في مصر في يونيو ويوليو ٢٠١١، بعد عدة أشهر من الثورة. وأجريت المقابلات في القاهرة، وكان معظمها بين المصريين من

(٢) وصف معظم المتظاهرين الذين تمت مقابلتهم هذه الأشياء بأنها المطالب الرئيسية التي رأوها خلال الانتفاضة.

الطبقة الوسطى، ومعظمهم شاركوا في الثورة. وتتكون عينتي من ما مجموعه ٢٠ مقابلة متعمقة.[٣] واعتمدت على طريقة كرة الثلج كوسيلة لجمع العينة، مما أدى إلى أن تكون العينة ضيقة للغاية من حيث الطبقة الاجتماعية ولكنها متوازنة من حيث العمر والمهنة والجنس. وتراوحت أعمار المستجيبين من أوائل العشرينات إلى أواخر الستينيات، وكانت العينة متساويةً بين الرجال والنساء. ورغم أنه من الناحية النظرية، يمكن لعينة أكثر تمثيلاً أن تؤدي إلى نتائج مختلفة، فإنه يمكن تعميم هذه العينة على عدد أكبر من الجمهور في العديد من الجوانب الهامة، خاصة بالنظر إلى أن الثورة لها العديد من الأهداف المشتركة التي تقاسمتها الطبقة الاجتماعية.[٤] والتي شملت مطالب بإصلاح وزارة الداخلية والقضاء على وحشية الشرطة. ومطالب تركز على الكرامة. ومطالب حول الحرية والعدالة. واختلفت الطرق التي حدد بها المصريون كل مطلب على أساس الطبقة وخصائص أخرى، ولكن المطالب الجوهرية كانت متشابهة في الغالب.

وقد كانت المقابلات مركّزة وشبه منظمة بحيث كانت تشبه محادثة شعر فيها المجيبون بالحرية لإثارة قضايا رأوا أنها ذات صلة أو مهمة. كما أتاحت المرونة في اختيار القضايا للتركيز عليها أو تغيير اتجاه المقابلة. ولقد بدأت بمجموعة من أسئلة المقابلة والتي اكتملت في معظم المقابلات. ومعظم الأسئلة كانت مفتوحة. وأجريت جميع المقابلات شخصيًا وتم تسجيل معظمها، باستثناء الحالات التي طرأت فيها صعوبات تقنية (في حالتين). كل المقابلات كانت باللغة الإنجليزية. ويتمثل أحد العوائق في المقابلات شبه المنظمة المركزة في أنها تستغرق وقتًا طويلاً، مما ترتب عليه صغر حجم عينة.

وظهرت العديد من المواضيع المهيمنة من روايات المتظاهرين. وهي تشمل: الطبقة الاجتماعية، وطبيعة الدولة المصرية، والاختلافات بين الأجيال، ودور وسائل التواصل الاجتماعي. وكل هذه المواضيع مترابطة، ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض بشكل واضح. وجميعها يتناول الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري المعاصر.

ومن أجل التعامل مع تعقيدات الروايات تحليليًا، طبقت بوعي نظرية التقاطع Theory of Intersectionality على البيانات. "يوفر المنظور التقاطعي إطارًا شاملاً لتصور عمليات الهوية الاجتماعية" (Thomas et al. 2011, 531). فبدلاً من دراسة مفهوم واحد فقط من مفهومات الهوية، فمن المفيد النظر إليها على أنها تؤثر في بعضهما البعض. ويسمح هذا المنظور بالتركيز على الطريقة التي تتفاعل بها المواضيع المختلفة مع بعضها البعض ويسمح للمرء برؤية الروابط بين وسائل التواصل الاجتماعي والمؤسسات المختلفة، بالإضافة إلى الطريقة التي تم بها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لاستهداف الجماهير المحلية والإقليمية والعالمية المختلفة.

(٣) تم إجراء ١١ من هذه، وتم اختيار الباقين من مجموعة من المقابلات التي أجراها طلاب الجامعة الأمريكية في القاهرة والتي كانت متوفرة على الإنترنت لفترة من الزمن، بالإضافة إلى بعض المقالات التي نشرت في مجلة journal Cairo Review التابعة للجامعة الأمريكية في القاهرة (ربيع عام ٢٠١١).

(٤) هذا لا يعني أن "الطبقة الاجتماعية" اختفت خلال الثمانية عشر يومًا أو تم التغلب على الانقسامات مؤقتًا؛ فلا شك أن الانتفاضة وعناصرها كانت مصنفة إلى حد كبير حسب الطبقة. ومع ذلك، هناك بعض الأهداف التي أدت إلى الربط بين الطبقات الاجتماعية.

رابعًا: وسائل التواصل الاجتماعي والمجال العام المصري؛ أسئلة حول التعبئة والطبقة وتحدي الدولة:

من أجل فهم ديناميات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مصر، سوف أستخدم المفهوم الشامل للمجال العام كطريقة مفيدة لربط ثلاثة مواضيع مهمة: الإعلام الاجتماعي والتعبئة؛ الإعلام الاجتماعي والدولة؛ والإعلام الاجتماعي والطبقة. ومن خلال توفير بعض السياق التاريخي، ستصبح الروابط بين هذه المواضيع واضحة، وتحديدًا تلك التي بين سلطة الدولة واستخدام المتظاهرين لوسائل التواصل الاجتماعي لخوض معركة عبر الفضاء العام المصري.

ويمكن تعريف المجال العام كمساحة في الحياة الاجتماعية يمكن فيها تشكيل الرأي العام (Habermas, Lennox and Lennox 1974, 49). وقد تحدث هابرماس لاحقا عن التأثير الذي يمكن أن تحدثه الجماهير البديلة على المجال العام، مدعيا أنها يمكنها أن "تقاوم التمثيلات الجماهيرية عبر وسيط، وتخلق تدخلاتها السياسية الخاصة" (Downey and Fenton 2003, 187). وعلى الرغم من أن هابرماس أعرب عن شكوكه بشأن المدى الذي تستطيع أن تؤثر به هذه المجالات العامة البديلة - التي تم إنشاؤها من خلال وسائل الإعلام الجديدة - واقعيًا على المجال السياسي، فإني سأزعم أنه في حالة مصر تم تحقيق نجاحات واضحة في المجال السياسي بسبب استخدام وسائل الإعلام. ويؤكد داوني وفنتون Downey and Fenton بأن "المجال العام لوسائل الإعلام الجماهيرية سيصبح أكثر انفتاحًا على الرأي الراديكالي نتيجة لتصادف الأزمات المجتمعية مع تنامي المجالات العامة المضادة الافتراضية" (ibid., 199). وكان لنمو هذه المجالات العامة المضادة في مصر تأثير ملحوظ على المجال العام لوسائل الإعلام الجماهيرية والمجال السياسي.

ويمكن النظر إلى وسائل التواصل الاجتماعي على أنها أداة تكنولوجية وكذلك مساحة يتم فيها تنفيذ الأعمال السياسية (Lim 2012, 234). وبهذا المعنى، يعتبر التفاعل بين وسائل التواصل الاجتماعي والمجال العام مجالًا مثيرًا للاهتمام بشكل خاص للبحث. ويمكن القول أن وسائل الإعلام تشكل جزءًا من عمليات الاتصال داخل المجال العام (Fuchs 2010, 175). والمجال العام في مصر هو فضاء حاسم يمكن من خلاله فهم العديد من القضايا السياسية والاجتماعية. ومع ذلك، فهو أيضًا مكان متنازع عليه للغاية، حيث يتمتع النظام الحاكم بسيطرة قوية عليه.

١. تاريخ وسياق وسائل الإعلام:

تقليديًا، شاركت الدولة المصرية في اختيار الكثير من وسائل الإعلام المتاحة للمصريين. وقد وفرت هذه الوسائل الشرعية للتسلّطية التي تقوم عليها أبنية الدولة (Cottle 2011, 650). ولم تكن وسائل التواصل الاجتماعي أول حالة تستخدم فيها التكنولوجيا لتحدي هيمنة الدولة داخل المجال العام. إذ يبدو أن هناك إجماعًا على أن التليفزيون الفضائي قد وضع الأساس لنشاط وسائل التواصل الاجتماعي التي ظهرت خلال العقد الماضي. وقد لعبت هذه القنوات دورًا في خلق رأي عام عربي يمتد عبر الفضاء الجغرافي. وفي حين يؤكد

البعض بأن هذه الأنواع الجديدة من وسائل الإعلام تؤثر على اللغات والثقافات المحلية، فإن الأمر كذلك أيضًا أنها تؤدي إلى انفتاح في المجال العام العربي (Ghareeb 2000, 399).

وكان لانتشار التليفزيون الفضائي على وجه الخصوص تأثيرات كبيرة على الجماهير المصرية (Alterman 1998). وكانت العديد من هذه القنوات والتي كانت مملوكة للقطاع الخاص تتضمن برامج سياسية بشكل واضح. وكانت البرامج الحوارية على وجه الخصوص عديدة، وقد أدت المناقشات السياسية عبر هذه البرامج إلى ارتفاع التوقعات بين الجماهير. وعلاوة على ذلك، كانت هذه البرامج الحوارية بمثابة فضاءات يمكن من خلالها بث مواضيع حساسة مثل حرية التعبير، وإرساء الديمقراطية، والمشاكل الاقتصادية. ومع ذلك، يجدر ملاحظة أن هذه القنوات الفضائية الجديدة في كثير من الأحيان لها أجندات سياسية خاصة بها. فالقناة الفضائية MBC الأكثر شعبية حتى بداية بث قناة الجزيرة، كانت تهدف إلى نشر وجهات نظر الحكومة السعودية في جميع أنحاء العالم العربي. ورغم أنها تناولت بعض المواضيع المحرّمة، إلا أنها تجنبت انتقاد ممالك الخليج والسعودية (Ghareeb 2000, 402). وبالمثل، فقد تم اتهام الجزيرة العربية ببعض الامتناع عن انتقاد قطر وكونها مؤيدة للإسلاميين.

وكان للجزيرة (AJ) على وجه الخصوص وقع مؤثر للغاية على الإعلام المصري. وتم إطلاق الجزيرة في عام ١٩٩٦ في قطر. ومن البداية، لم تبتعد الجزيرة عن الموضوعات السياسية المثيرة للجدل وكذلك الضيوف. وقد حظيت بإدانة واسعة من العديد من الدول العربية لتغطيتها للطابع الاستبدادي لكثير من الأنظمة في المنطقة. ويتمثل الهدف المعلن لشركة الجزيرة في توفير جانبي القصة (الرأي والرأي الآخر)، ومنذ البداية، تحدت القناة صراحةً الوضع الراهن في السياسة الشرق أوسطية. ومثلت الجزيرة القناة الأولى المتاحة للجمهور العربي التي قدمت وجهة نظر مختلفة عن القنوات التلفزيونية التي تسيطر عليها الدولة.

وكانت الجزيرة ضرورية لخلق مجال عام جديد في مصر يمكن أن تتنافس فيه الإيديولوجيات المختلفة. ومن خلال إطارها واتجاهها النقدي للأحداث في الشرق الأوسط، تمكنت الجزيرة من إعادة التأكيد بوضوح على الهوية العربية المشتركة، وكذلك لفت الانتباه بشكل واضح إلى السلطوية التي تسود المنطقة.[٥] "لقد حولت برامجها الحوارية *الرواية* العربية إلى *مجال عام* عربي مشترك من خلال الحجة".[٦] وكان هذا بلا شك مدعومًا بحقيقة أن الجزيرة أصبحت واحدة من أكثر القنوات مشاهدة في الشرق الأوسط.[٧] كما مثلت الجزيرة مفهومًا للهوية العربية التي لم تكن تابعة للغرب المهيمن. وتتشبع الأجواء العامة العربية بالإحباط من

---

(٥) مارك لينش Marc Lynch، العلوم السياسية والمجال العام العربي الجديد. السياسة الخارجية. تم النشر في ١٢ يونيو ٢٠١٢.

http://lynch.foreignpolicy.com/posts/2012/06/12/political_science_and_the_new_arab_public_sphere?wp_login_redirect=0

(٦) المرجع نفسه.

(٧) قناة الجزيرة تقود القنوات الإخبارية العربية. الشرق الأوسط الخاص بك. تم النشر في ٢٢ مايو ٢٠١٣.

http://www.yourmiddleeast.com/news/aljazeera-leads-arab-news-channels_15263

السياسات الاستعمارية الأوروبية-الأمريكية في الشرق الأوسط، والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ومجموعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية (Lynch 2003, 60).

٢. من الفضائيات إلى وسائل التواصل الاجتماعي:

من الطرق المفيدة للتنظير حول وسائل التواصل الاجتماعي هو مشاهدتها كشكل من أشكال الوسائط النقدية (Fuchs 2010) وتعرَّف وسائل الإعلام النقدية بأنها وسائط إعلامية معارضة تتحدى الأشكال المسيطرة للإعلام. و"هذا المحتوى يعبر عن وجهات النظر المعارضة التي تشكك في جميع أشكال الهيمنة والسيطرة" (ibid., 179). وبهذا الفهم، يعطي الإعلام النقدي صوتًا للجماعات التي تم تهميشها واستبعادها تقليديًا. والإعلام النقدي هو جزء من السياق السياسي الأوسع، ويهدف إلى إعادة تخيل النظام الاجتماعي.

وفي مصر، قدمت وسائل التواصل الاجتماعي منصة بديلة يمكن للأفراد استخدامها للمناقشة والحوار وتحويل الخطابات المجتمعية بطرق لا تتحدى علانية هيمنة الدولة في المجال العام. وكان لهذا تأثير على العلاقة بين الدولة والحركات الاجتماعية، ولا سيما في السنوات التي سبقت الثورة، عندما كان للعديد من الحركات وجود قوي على الإنترنت.

ويعتبر عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في مصر منخفض بشكل ملفت للانتباه بالنسبة لدولة كانت محور الاهتمام في المناقشات حول وسائل التواصل الاجتماعي والحركات الاجتماعية. وقبل ثورة ٢٥ يناير، قدر عدد مستخدمي فيسبوك في مصر بأربعة ملايين. وبحلول يونيو ٢٠١٢، قفز هذا الرقم إلى ١١ مليون، وهو الأكبر في العالم العربي.[٨] ويمثل هذا تغلغل بنسبة ١٧ في المائة، ومن جهة أخرى، لدى تويتر عدد أقل بكثير من المستخدمين المصريين النشطين - أقل من مائتي ألف. وهذا يعني أن أقل من ٥ في المائة من المصريين يستخدمون تويتر.

إن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للانخراط في النشاط له تاريخ يسبق ثورة عام ٢٠١١. فمن بين احتجاجات الشوارع السبعين التي جرت بين ٢٠٠٤ و٢٠١١، شارك أربعة وخمسون منهم في النشاط على الإنترنت (Lim 2012, 232). وتمثل حركة كفاية عام ٢٠٠٤ بداية النشاط في مصر التي استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي في تنظيمها. وخلال المظاهرات، قامت كفاية بنشر المعلومات عبر الإنترنت من خلال مواقع الويب. وسمحت اتصالات الهاتف النقال على وجه الخصوص للتنظيم بتنسيق الأنشطة وأصبحت أقل اعتمادًا على وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة.

وتمثل حركة شباب ٦ أبريل حركة أخرى استغلت الإعلام الاجتماعي لنشر رسالتها. ففي عام ٢٠٠٨، قاموا بإنشاء صفحة على الفيسبوك لحشد الدعم للحركة العمالية المصرية. ومثلت الإضرابات العمالية واحدة من أهم التحديات الاجتماعية والسياسية للدولة المصرية في السنوات التي سبقت الثورة. كما استفادت ٦

---

(٨) تقرير الإعلام الاجتماعي العربي: الإعلام الاجتماعي في العالم العربي: هل يؤثر على التغيير المجتمعي والثقافي؟ مدرسة دبي الحكومية. تم النشر في يوليو ٢٠٠٢.
http://www.dsg.ae/en/Publication/Pdf_En/826201211212209347849.pdf

أبريل من تويتر وفليكر والمدونات ويوتيوب والبريد الإلكتروني والرسائل النصية. وبحلول عام ٢٠٠٩، كان لدى مجموعة الفيسبوك أكثر من سبعين ألف عضو في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي عدد مستخدمي موقع فيسبوك المصري تسعمائة ألف (Lim 2012, 240). إلا أن هذا الحضور الملحوظ على الإنترنت لم يؤثر على النشاط في الشوارع. واستمرت مظاهرات ٦ أبريل في جذب أعداد صغيرة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ردود الشرطة العنيفة بشكل مفرط، وكذلك أيضًا لأن حركات قليلة هي التي كانت قادرة على ترجمة دعمها الكبير عبر الإنترنت إلى دعم ملموس في الشوارع.

وقد كان التدوين على وجه الخصوص أداة مهمة استخدمها النشطاء المصريون خلال العقد الأخير من عهد مبارك. وبحلول عام ٢٠٠٦ كان هناك أكثر من ١٨٠٠ من المدونين المصريين النشطين الذين شكلوا مجالًا عبر الإنترنت للتفاعل السياسي والاجتماعي البديل. ويوفر التدوين مساحة يمكن من خلالها إجراء مناقشات وحوارات حرة بين النشطاء المصريين. ويحتاج المتظاهرون إلى الشعور بأنهم يشتركون في نفس المظالم مع العديد من الأشخاص الآخرين (Lim 2012; Lynch 2011). وأصبحت حركات مثل كفاية تعتمد بشكل معقد على عالم التدوين، وقد تمكن هذا الاتصال من خلق شكل جديد من المشاركة العامة التي كانت تزعزع الدولة (Radsch 2008, 8). والسبب في أن التدوين كان غاية في التمكين للنشطاء بالإضافة إلى كونه خطرًا على الدولة؛ هو أنه أيضًا قد أوجد فضاءًا يمكن للأفراد غير المترابطين، وبخلفيات ومعتقدات مختلفة أن يجتمعوا ويتصرفوا كقوة معارضة (Lim 2012, 237).

وردت الدولة بعنف على التحدي الذي يشكله المدونون. وتم اعتقال المدونين وبدأ بعضهم يتحدث عن "الحرب على المدونين" (Younis 2007). وزادت كثافة ذلك بعد أن بدأ المدونون ينشرون عن تعذيب الشرطة على مدوناتهم، مما يورط قوات الشرطة بشكل مباشر في جريمة إكراه الدولة والعنف. كان الإعلان عن أفعال الشرطة مثل التعذيب أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى التعبئة الجماهيرية خلال ثورة عام ٢٠١١.

وتمثل مجموعة الفيسبوك "كلنا خالد سعيد" حركة أخرى هامة على الإنترنت في مصر. وتم إنشاء المجموعة في عام ٢٠١٠ بعد مقتل شاب من الاسكندرية على يد ضباط الشرطة. وقد تم أخذ سعيد البالغ من العمر ثمانية وعشرين عامًا من مقهى للانترنت وسحب إلى الخارج، قبل أن يتعرض للضرب حتى الموت وتركه على جانب شارع قريب. وبينما يعتقد البعض أن "جريمة" سعيد الوحيدة هي رفض إظهار بطاقة هويته للشرطة، إلا أن آخرين افترضوا أنه مستهدف بسبب شريط فيديو يمتلكه يدين ضباط الشرطة بالكسب من بيع المخدرات. وكان التفسير الرسمي المقدم هو أن سعيد قد ابتلع المخدرات وتوفي نتيجة لذلك. وبعد وفاته بوقت قصير، بدأت صور جسده ووجهه الذي تعرض لأضرار بالغة في الانتشار على الإنترنت. وتم إنشاء صفحة الفيسبوك بعد فترة وجيزة.

وقد خرج عدد كبير من المصريين إلى الشارع بعد أن دعت الصفحة إلى الاحتجاجات ضد مقتل سعيد. وفي حين أن هذه الصفحة لم تكن أول من تناول قضية تعذيب الشرطة في مصر، إلا أنها كانت الأولى التي لديها أيقونة واضحة وقوية يمكن أن تحرك الشباب المصريين. وأصبحت الصور الملتقطة لوجه خالد سعيد

رمزًا ذا أهمية عاطفية كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن رسالة الصفحة - أن ما حدث لسعيد يمكن أن يحدث *لأي* مصري - كانت رسالة مهمة. وبالنسبة للكثيرين، كان سعيد يمثل الشباب العادي من الطبقة المتوسطة ولم يكن ناشطًا سياسيًا فسمح لهم ذلك بالتعرف عليه. وقد قدم هذا التعبير حافزًا قويا للتعبئة. وواصلت مجموعة كلنا خالد سعيد إطلاق الدعوة الأولية للاحتجاجات، وقال العديد من الذين تمت مقابلتهم إنهم خرجوا إلى الشوارع بسبب ذلك: "اكتشفتها من خلال حدث على فيسبوك من صفحة كلنا خالد سعيد وكان يتم تداولها، والكثير من النكات عن ذلك، والكثير من السخرية، كيف ستبدأ ثورة من حدث عبر فيسبوك؟".

ويوضح هذا التاريخ الموجز أن وسائل التواصل الاجتماعي تمكنت من اختراق المجال العام الحالي، وإلى حد ما دمقرطته. ووفقًا لهذا الرأي، فإن وسائل التواصل الاجتماعي تشكل وسيلة يمكن من خلالها لروايات مختلفة أن تدخل المجال العام وبالتالي تتنافس مع تلك التي تروجها النخبة، بمعنى إحلال الديمقراطية في المجال العام. وهناك طريقة أخرى تتمثل في رؤيتها على أنها خلقت مجالًا عامًا مضادًا (Fuchs 2010, 184). وفي هذا الرأي الأخير، يعمل المجال العام المضاد كمعارض لهيمنة المجال العام (الذي تتحكم به الدولة). وبالتالي فإن المجال العام المضاد هو رد على احتكار الدولة في المجال السياسي. وهذا واضح بشكل خاص في تراكمات ما قبل ثورة عام ٢٠١١.

٣. وسائل التواصل الاجتماعي والتعبئة:

انتشرت الدعوة الأولية للاحتجاجات في ٢٥ يناير عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتعاونت ٦ أبريل و"كلنا خالد سعيد" من أجل إصدار الدعوة للمشاركة عبر الإنترنت. وتمت مشاركة الملصقات والبنرات والفيديوهات على نطاق واسع من خلال البريد الإلكتروني والمدونات والفيسبوك. وتم الإعلان على تويتر عن علامة التصنيف (هاشتاج) Jan25 # . وأنشأت صفحة "كلنا خالد سعيد" حدثًا لتظاهرة ٢٥ يناير، والتي أكد لها أكثر من خمسين ألفًا حضورهم. وكان معظم المستجيبين قد سمعوا عن الاحتجاجات من خلال وسائل الإعلام على الإنترنت، وفي الغالب حدث الفيس بوك.

أحد المستجيبين، والذي كان في كندا قبل الثورة، قرأ عنها أيضًا عبر فيسبوك:

> "لدي حساب على فيسبوك، وخلال هذا الوقت (الأيام التي سبقت ٢٥ يناير) كنت أتحدث مع الأصدقاء عبر الإنترنت وكان هناك الكثير من المناقشات حول ثورة، ولكن لم يسمها أحد كذلك في ذلك الوقت. وبعد تونس، اشتعلت الأمور على الفيسبوك وأتذكر الدردشة مع المصريين الذين كانوا يعيشون في الخارج حول ما إذا كان الأمر يستحق العناء. وكان الكثيرون يفكرون بالعودة إلى مصر".

وقد تم التأكيد على دور وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بالتعبئة الأولية. وأشار العديد من المجيبين إلى أنه كان مفيدًا جدًا في البداية، من أجل تجميع الناس في الشوارع.

ولا ينبغي الاستهانة بالروابط بين الاتصال عبر الإنترنت والاتصال بدونها. حيث تم بذل الجهود أيضًا للتعبئة خارج الإنترنت، من خلال توزيع المنشورات، والرسائل النصية، والأهم من ذلك، الكلام الشفهي.

"كنت أتحدث إلى الناس في الشارع وكانوا يعرفون أن الـ ٢٥ لن يكون مجرد احتجاج آخر ضد حسني مبارك أو مجرد إضراب آخر. ومن خلال الإنترنت بشكل أساسي، ومن وسائل التواصل الاجتماعي، ومن التفاعل مع الأشخاص في الشوارع".

وقال مستجيب آخر:

"كان هناك الكثير من الكلام حول الاحتجاجات، وخاصة الأسبوع قبل الخامس والعشرين. الجميع كان يتحدث عن ذلك. أعطوا أماكن وهمية وكانت هناك أماكن سرية حتى لا تعلم الشرطة، وأخبرني صديقي عن هذه الأمور".

ويعد انتشار المعلومات من خلال الكلام الشفوي جانبًا حاسمًا من الثورة غالبًا ما يتم تجاهله. وأصبح أهميته واضحة بشكل خاص عندما قطعت الحكومة الإنترنت أثناء الثورة. ورغم ذلك، فإن المعلومات حول موقع واحتياجات الاحتجاج كانت لا تزال قادرة على الانتشار على نطاق واسع، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى فاعلية الاتصال الشفهي.

وقد اعتمدت أغلب وسائل الإعلام التقليدية، بما في ذلك القنوات الإخبارية الرئيسية، بشكل مكثف على وسائل التواصل الاجتماعي لتغطية الثورة. ووفرت التغريدات، وحالات فيسبوك، ومقاطع فيديو مباشرة تأتي مباشرة من المتظاهرين على الأرض لقطات نادرة ومفيدة للغاية كان من الصعب الحصول عليها.[٩] وكان هناك أيضًا وعي بين المحتجين بأن الصور والشعارات والمعلومات التي تأتي من الاحتجاجات يتم بثها في جميع أنحاء العالم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وهذا يفسر العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي والجانب العاطفي. وتم تسجيل ونشر المشاهد والشهادات ذات الطبيعة العاطفية، قبل بثها إلى الملايين حول العالم (Cottle 2011, 648). وكانت إحدى نتائج ذلك أن شجاعة ومثالية المتظاهرين المصريين وكذلك القوة الوحشية للدولة أصبحت متاحة للناس في جميع أنحاء العالم. وكان غالبًا يتم الربط بين المتظاهرين في الشارع والملايين الذين يشاهدون في المنزل من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وكانت الصور على وجه الخصوص وسيلة مهمة تم من خلالها نقل المشاعر والمطالب. وصور الشهداء على سبيل المثال كانت قوية للغاية. وعلاوة على ذلك، استطاع المتظاهرون بتكرار المطالب على وسائل التواصل الاجتماعي، أن يعبروا للمصريين في المنازل عما كانوا يناضلون من أجله، وحقيقة أنه كان لصالح جميع المصريين. وكان هذا مثالًا ملموسًا على وسائل التواصل الاجتماعي التي تتصدى مباشرة لروايات الدولة التي كانت تنتشر عبر التلفزيون الوطني.

وكانت أفلام الفيديو وصور وحشية الشرطة على وجه الخصوص ذات أهمية كبرى في حشد الناس ضد النظام. كان خالد سعيد على وجه الخصوص موضوعًا متكررًا في المقابلات:

(٩) كان هذا هو الحال بشكل خاص بعد أن بدأت الحكومة باستهداف الصحفيين، غالبًا بعنف.

"رأيت صور خالد سعيد على صفحة الفيسبوك، قبل وبعد. مروع. ولم يكن هناك أي تحقيق، مما جعل الناس غاضبين. على الرغم من أنه لا يوجد إنسان يمكنه ابتلاع المخدرات مثل ما قالت الشرطة. قال المحامي العام إنه ابتلع علبتين، وهو أمر مستحيل".

لذلك، كان انتشار مقاطع الفيديو والصور قبل ٢٠١١ عاملاً محوريًا في تراكم الشعور المناهض لمبارك، ويفسر سبب وضع الكثير من التركيز على وزارة الداخلية. إن انتشار قصة خالد سعيد (كقصة مضادة لتلك التي قدمتها وزارة الداخلية) يمثل مثالاً ملموسًا على كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتحدي الروايات الرسمية.

٤. السلطة والدولة والمجال العام:

وبالعودة إلى فكرة المجال العام فإنه من المفيد أن ندرس المعركة عبر الفضاء العام. وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا مركزيًا في خلق مساحات جديدة للنشاط والمعارضة. ومن خلال التنظير حول وسائل التواصل الاجتماعي في مصر من منظور الإعلام الناقد، يمكن أن يتضح أن وسائل التواصل الاجتماعي قد أعطت صوتًا لمن لا صوت لهم؛ من خلال تجاوز الرقابة التي تطبقها الدولة على المجالات العامة الأخرى (Fuchs 2010, 179). ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الاختلاف بين وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة - حيث تشكل الأولى مساحة تسمح بمستوى معين من المعارضة، في حين أن الأخير يمثل مساحة لا تخضع لسيطرة الدولة بإحكام فقط، ولكن أيضًا تستخدم بفاعلية من قبل الدولة كوسيلة للتحكم في الخطابات المجتمعية.

وقد قدمت وسائل التواصل الاجتماعي للمصريين طرقًا جديدة لتحدي الدولة *في الفضاء العام*. وسمحت تقنيات الاتصالات الجديدة لمختلف الروايات بالتنافس في المجال العام بطرق جديدة، وساهمت هذه الروايات بشكل مباشر في الثورة. وهذه الفضاءات متنازع عليها بشدة، وقد غيرت وسائل التواصل الاجتماعي الطريقة التي تحدث بها هذه النزاعات. وأحد الأمثلة الملموسة على ذلك هو الفرق بين الروايات التي طرحها النشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي مقارنة بالروايات التي ظهرت من وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة. وهذا مثال واضح على الروايات المتنافسة الموجودة في الفضاء العام ويمنح المصداقية للفكرة القائلة بأن وسائل التواصل الاجتماعي قامت بالفعل بمنح الجميع فرصًا متساوية إلى حد ما.

وقد زعم العديد من المتظاهرين الذين تمت مقابلتهم أن الثورة لم تكن لتحدث دون استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي الجديدة، لأن هذه سمحت للناشطين بالتنظيم في مكان مغلق أمام الدولة المصرية بشكل عام والشرطة المصرية و*أمن الدولة* بشكل خاص. وقد أكد ذلك الجيل الأقدم من المصريين الذين تمت مقابلتهم. لقد زعموا أنه قبل وسائل التواصل الاجتماعي لم يكن هناك مكان يمكن لجماعات الناشطين أن ينظموا أنفسهم فيه، حيث كان *أمن الدولة* قد اخترق بشكل شامل وعنيف الفضاء العام:

"لماذا لم نفعل أي شيء (خلال ناصر والسادات). كنا نتقدم في العمر. لم نكن معتادين على طرق التواصل الجديدة. كان الناس يخرجون (للاحتجاج)، مثل نقابة الصحفيين، والنقابة الطبية، وكان

> المحامون يخرجون، والقوة العاملة. لكنها لم تكن منظمة، وسرعان ما كان يخترقها *أمن الدولة* Amn El Dawla. السبب وراء نجاح الشباب هو عدم وجود قيادة لهم؛ كان من خلال الفيسبوك حيث قال الجميع هيا نتقابل".

وجاءت الرقابة الصارمة على التعبئة التي يمارسها *أمن الدولة* في عدد من المقابلات:

> "تم اختراق جميع المظاهرات الصغيرة أو حتى الاجتماعات. تم التنصت على جميع الهواتف. لا يمكنك تنظيم أي شيء بأعداد كبيرة. اعتادوا الذهاب إلى المصانع والنقابات واعتقال الناس. كان جميع العاملين بالتلفزيون تحت السيطرة، وفُرضت الرقابة على الكتب والأفلام. يمكنهم وقف أي شيء. لهذا أعتقد أن فيسبوك لعب دورًا مهمًا في الثورة، لأن *"أمن الدولة"* لا يستطيع السيطرة عليه بنفس الطريقة".

وهكذا أصبح من الواضح أن السبب في اعتبار وسائل التواصل الاجتماعي ذات أهمية خاصة للثورة هو بسبب الرقابة الشديدة التي مارسها *أمن الدولة* على الفضاءات *الواقعية*. وفي كثير من الأحيان، كان تجمع الأعداد الكبيرة أو تنظيم الاجتماعات أو الاحتجاجات الصغيرة يوقفها *أمن الدولة* قبل أن تتحول إلى حركات يمكن أن تتحدى النظام. "ظللنا نحاول تنظيم أنفسنا في معارضة لمدة عشرين عامًا، وكانت الدولة الأمنية فعالة، بحيث إذا بدأنا في أي وقت في تكوين أي نواة لحركة تغيير سنجد الأمن هناك على الفور". لقد غير فيسبوك ذلك بمعنى أنه مثل مصدرًا موثوقًا للمعلومات، بالإضافة إلى أنه وسيلة فعالة يمكن من خلالها نشر الأخبار والفعاليات.

وشدد مستجيبون آخرون على حقيقة أن الشرطة وقوات الأمن لم تكن تتوقع تعبئة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي: "كانوا يتوقعون طريقة تقليدية للاتصال لبدء الثورة". وسائل التواصل الاجتماعي كانت خارج سيطرتهم، وبالتالي لم يتمكنوا من السيطرة على تيارات التواصل قبل وأثناء الثورة. وأشار العديد من المجيبين أن *أمن الدولة* لم يكن متعاطيًا مع وسائل التواصل الاجتماعي كما هو شائع، وأنها ببساطة كبيرة للغاية وعلى نطاق واسع لا يمكن السيطرة عليها. وذكر أحد المستجيبين أن الحكومة المصرية كانت على دراية بالخطر الذي يشكله الإعلام الاجتماعي على النظام، وأنها حاولت بالفعل الاستعداد له:

> "قرأت أن الحكومة المصرية أرسلت بعض المتخصصين إلى فيسبوك لمحاولة التوصل إلى صفقة حول إغلاقه في مصر، ورفض الفيسبوك. فعلت الحكومة ذلك لأنها كانت عاجزة أمام هذه التكنولوجيا الجديدة. لديك مليوني شخص يمكنهم تنظيم أنفسهم بعيدًا عن سيطرتك".

وترتبط هذه الحالة من عدم الإلمام بوسائل التواصل الاجتماعي بمقولة أن الوتيرة التي يتم بها إدخال التقنيات الجديدة يكون لها تأثير على الاستجابات الوطنية (Price 2002, 235). ويجب تجديد استراتيجيات الرقابة باستمرار من أجل مراعاة التغييرات في طريقة تداول الأفكار. وطبيعة وسائل التواصل الاجتماعي تعني أنها لا مركزية وبالتالي يصعب السيطرة عليها (Bennett in Couldry and Curran 2003, 7).

وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا بديلاً لوسائل الإعلام الحكومية. وقد تم طرح هذه الثنائية مرات عديدة من أجل إبراز ميزة وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر جديد للمعلومات غير المتحيزة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن وسائل الإعلام بحد ذاتها لا يمكن أبداً أن تكون "غير متحيزة" – فيمكن فهم وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أفضل على أنها تقدم روايات مختلفة عن وسائل الإعلام الحكومية، بدلاً من أنها وسيلة "أفضل" أو "أكثر موضوعية".

إن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مع ذلك لا يمثل أبدًا عملية ذات اتجاه واحد. "تتحالف التكنولوجيا أيضًا مع القوة. ويمكن أن تكون التكنولوجيا أداة للقوة عندما تسمح للدولة بالتحكم في وساطة النظام القانوني" (Price 2002, 244). وعلاوة على ذلك، ظهرت المراقبة وغيرها من أشكال السيطرة بشكل مباشر من خلال أحدث التقنيات. وقد عادت الدولة المصرية إلى الرد على التحديات التي تفرضها وسائل التواصل الاجتماعي. وبينما تتم مناقشة وسائل التواصل الاجتماعي عادةً كأداة تنشر الديمقراطية، فإنها تستخدم بالمثل بطريقة قمعية (Morozov 2012). ولقد أضافت تقنيات القهر الجديدة إلى القدرات الواسعة بالفعل للدول المتسلطة (Nisbet and Meyers 2010). والمراقبة هي مثال واضح على ذلك. وتم إنشاء أقسام محددة ضمن *أمن الدولة* لتتبع النشاط عبر الإنترنت (Lynch 2011, 306). وعلاوة على ذلك، لدى الدول القدرة على قطع اتصالات الإنترنت والهاتف المحمول، كما حدث أثناء ثورة عام ٢٠١١. كما أن استهداف الصحفيين، وخاصة الأجانب منهم، كان يهدف إلى منع انتشار المعلومات.[١٠] ومع ذلك، فقد وجد النشطاء في الغالب وسائل للتحايل على الرقابة - على سبيل المثال، من خلال استخدام الخطوط الأرضية أو البروكسي.

وفي حين أشار العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يعد تطوراً إيجابيًا، وهذا ربما يمكن تفسيره من خلال حقيقة أنه غالبًا ما يستخدمه النشطاء الذين يعملون من أجل التغيير الإيجابي، فمن المهم ملاحظة أن النظام المصري قد استخدم أيضًا التكنولوجيا الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي. وقد أرسل كل من الحكومة والجيش رسائل نصية خلال الثورة وقاموا بإرسال البيانات عبر كل من فيسبوك وتويتر منذ ذلك الحين وكما فعل الرئيس مرسي. كما استجابت الدولة بقوة لاستخدام التكنولوجيا عن طريق قطع الإنترنت وشبكات الهاتف المحمول في بداية الثورة. ومع ذلك، فقد أدى هذا إلى نتائج عكسية أدت في الواقع إلى خروج العديد من الناس إلى الشوارع لمعرفة ما كان يحدث لأنهم لم يعودوا قادرين على الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي للبقاء على اطلاع. "أغضبني حجب الإنترنت، وأظهر لي ولأشخاص آخرين مدى قدرة النظام على قمع واضطهاد الناس. كانت هذه قوة دافعة رئيسية للناس للذهاب إلى الاحتجاجات". وعلاوة على ذلك، وجد الناس طرقًا لضمان وصول تغريداتهم إلى الجماهير في الداخل والخارج، إما من خلال استخدام البروكسي أو من خلال إملائها إلى أشخاص خارج مصر باستخدام الخطوط الأرضية.

(١٠) من الصعب فرض الرقابة على القنوات الفضائية، وهو ما يفسر سبب استهداف الصحفيين أو المكاتب بشكل مادي.

وقد تحدى النشطاء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الدولة. وكان هناك حالتان خاصتان ملحوظتان بشكل خاص. الأولى أعقبت حادثة خلال مظاهرة مناهضة للقوات المسلحة، عندما تم جر امرأة مصرية من قبل الشرطة العسكرية حتى تم نزع عباءتها لتكشف عن حمالة صدرها تحتها.(١١) واتخذت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة على الفور موقفًا دفاعيًا، مدعية أن المرأة لم ترتدِ عن عمدًا شيئًا تحت عباءتها، وأنها أهانت الشرطة العسكرية. وردت وسائل التواصل الاجتماعي على مستويات متعددة: برفض الاتهامات الجنسية حول ما كانت المرأة ترتديه / أو لا ترتديه، وكذلك على الاتهامات بإهانتها للشرطة العسكرية، قائلة أنه حتى لو فعلت ذلك، فلم يكن هناك أي عذر لما حدث. بالإضافة إلى ذلك، تمت مشاركة الفيديو والصور الفوتوغرافية على نطاق واسع. وبعد فترة وجيزة، ظهرت الكتابة على الجدران Graffiti، والتي تنتقد تصرفات الشرطة العسكرية. والمثال الثاني هو الحملة المنظمة ضد المحاكمات العسكرية للمدنيين، وهي العملية التي كانت موجودة في مصر منذ تطبيق قانون الطوارئ في عام ١٩٥٨. وأصبحت حملة "لا للمحاكمات العسكرية" واحدة من أبرز حملات مناهضة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى وجودها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

٥. تسلسلات هرمية جديدة للإقصاء؛ وسائل التواصل الاجتماعي والطبقة الاجتماعية:

في حين أن دور وسائل التواصل الاجتماعي في خلق فضاءات جديدة للمعارضة داخل المجال العام يعد إنجازًا هامًا، فمن الضروري الإشارة إلى الأنماط الجديدة للاحتواء والإقصاء التي توجدها هذه الحالة، أو بالأحرى تعيد إنتاجها. والعلاقة بين الطبقة الاجتماعية ووسائل التواصل الاجتماعي هي علاقة ناقشها العديد من العلماء. وتعد الطبقة وإمكانية الوصول مهمة بشكل خاص لمراعاة السياق المصري. وقد أدى تكثيف السياسات الاقتصادية الرأسمالية النيوليبرالية في عهد مبارك إلى أزمة اجتماعية عميقة نمت فيها الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل هائل. وينعكس ذلك في معدلات الفقر فضلاً عن الانخفاض الشديد في الحراك الاجتماعي. وتفاقمت التوترات الطبقية، ومن غير المستغرب أن أحد المطالب الرئيسية للثورة هو العدالة الاجتماعية.

لقد استطاعت مجموعة من الشباب المصريين المتحررين ذوي الميول الغربية التأثير على الرأي العام العالمي من خلال تويتر وفيسبوك. وفي حين أنه لا يوجد شك في أن هذه الجماعة كانت نشطة في الثورة، فمن الجدير بالذكر أن التركيز عليها أدى إلى تمثيل خاطيء لمصر والناشطين والمتظاهرين. إن التركيز على هذه النخبة الصغيرة يؤدي إلى تمثيل للنشطاء المصريين على أنهم ليبراليون و"مثلنا تمامًا" في الإعلام الغربي، بينما يتجاهلون حقيقة مهمة أن هذه المجموعة ليست ممثِلة بأي شكل من الأشكال.

وقد كانت قضية الطبقة الاجتماعية موضوعًا مهيمنًا في جميع المقابلات تقريبًا. وظهرت الطبقة الاجتماعية كواحدة من أهم العناصر التصنيفية في المجتمع المصري، وتخللت العديد من القضايا التي طرحها المستجيبون. وتم ذكر حقيقة أن الطبقات الاجتماعية المختلفة شاركت في الثورة في جميع المقابلات

---

(١١) صورة امرأة مجهولة يتم ضربها من قبل الجيش المصري تتردد أصداؤها حول العالم. أهداف سويف. الجارديان. نُشر في ١٨ ديسمبر ٢٠١١.
http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/dec/18/egypt-military-beating-female-protester-tahrir-square

تقريبًا، مما يشير إلى وعي شديد بفكرة الطبقة. وتحدث الكثيرون عن "المسافة" بين الطبقات التي اختفت خلال الثمانية عشر يومًا، والروابط التي تم تأسيسها خلال تلك الفترة والتي نجحت في تجاوز التقسيمات التقليدية.

وتمثل الطرق التي تتقاطع بها الطبقة الاجتماعية مع وسائل التواصل الاجتماعي مجالًا مهمًا للبحوث. وقد أشار أحد المستجيبين إلى أنه في الوقت الذي لم تصل فيه وسائل التواصل الاجتماعي إلى الكثيرين، فإنها لعبت دوراً في التعبئة:

> "لم تصل إلى جميع السكان. في ٢٥ يناير، لم يكن المتظاهرون بالملايين، بل بضعة آلاف فقط، لكن ذلك جعل الكرة بأكملها تتدحرج. ومن ثم فإن الناس بشكل واضح ليسوا جميعًا على الإنترنت، وهناك حركة ٦ أبريل التي توزع المنشورات يدويًا، وهي تقوم بعمل جيد في زيادة الوعي. وكان الناس مستعدين للاحتجاج، وأرادوا فقط رؤية شخص يأخذ الخطوة الأولى. لقد كسر حاجز الخوف".

وفي حين ليس هناك شك في أن وسائل التواصل الاجتماعي لا تزال أداة حصرية في البلدان النامية، فمن الجدير بالذكر أن الثورة في مصر كانت ناجحة بسبب نشر الكثير من محتوى الإنترنت دون اتصال بالشبكة، إما من خلال العمل الدؤوب من النشطاء والجماعات التي وزعت المنشورات والملصقات، أو من خلال قنوات مثل قناة الجزيرة، أو من خلال الكتابة على الجدران وغيرها من أشكال الفن العام والموسيقى أو من خلال الكلام الشفوي. وبالتالي فإنه سيكون أكثر فائدة رؤية وسائل الإعلام الاجتماعي كأداة سهلت حشد المتظاهرين في البداية، وكانت بمثابة "أداة المراقبة" لوسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة (Cottle 2011, 652).

وفي مثل هذا المجتمع المقسم طبقيًا بعمق، فإن الحصول على بعض السلع الاستهلاكية (مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر، إلخ)، بالإضافة إلى الأدوات التي تأتي معها يتوقف بشكل كبير على الطبقة. وكما تم ذكره سابقًا، فإن عدد مستخدمي فيسبوك يمثل أقل من ٢٠ في المائة من السكان المصريين. وفي حين أن غالبية المصريين يملكون هواتف نقالة، إلا أنها من غير المرجح أن تكون من مجموعة الهواتف الذكية، التي توفر الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الاتصال المتقدمة. ومن الواضح إذن أن الطبقات العليا والمتوسطة تتمتع بوصول أسهل إلى وسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي إلى الروايات والمناقشات التي يتم إنشاؤها ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي. لذا من المهم أن نتذكر أن وسائل التواصل الاجتماعي ليست مجرد وسيلة تحريرية لنشر الديمقراطية في المجتمع؛ بل هي بالمثل وفي ذات الوقت وسيطًا يخلق التسلسل الهرمي الخاص به للقوة.

خامسًا: الخاتمة:

من الواضح أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كان بمثابة تهديد للسيطرة على الفضاء العام والخاص والتي يمارسها النظام المصري. كأداة يمكن أن تنشر تجاوزات النظام، بالإضافة إلى ربط النشطاء والسماح بتنظيمهم، فهي واحدة من أهم التحديات التي تواجه الدول السلطوية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك،

فإن محدودية وسائل التواصل الاجتماعي مهمة ليتم وضعها في الاعتبار. وأشارت معظم المقابلات إلى وسائل التواصل الاجتماعي على أنها أداة مهمة ساعدت على *التعبئة*. إلا أنه على الرغم من ذلك، يبدو أن وسائل التواصل الاجتماعي لديها تأثير أقل كثيرًا مما يُفترض. وفي الواقع، يبدو أنه بعد الثورة، تمكنت الدولة والعديد من المؤسسات من إعادة تجميع صفوفها وتأكيد عودة ظهور أنماط الهيمنة السابقة للثورة. وسرعان ما أدرك الناشطون أن تحدي هذا يتطلب نشاطًا في فضاءات متعددة، وليس فقط عبر الإنترنت. فالمعركة من أجل الرواية والعدالة تحدث على جبهات متعددة. والإنترنت واحدة منها، لكن المصانع وأماكن العمل ومؤسسات الدولة والمدارس هي أمثلة على غيرها. وفي حين أن وسائل التواصل الاجتماعي قد تلعب دورًا في تحدي روايات الدولة، إلا أن المعركة أكبر بكثير من هذا، وبالتالي فإن الأدوات اللازمة تتخطى قدرات وسائل التواصل الاجتماعي. بعبارة أخرى، في الوقت الذي أثبتت وسائل التواصل الاجتماعي أنها فعالة للغاية في حشد المتظاهرين، كانت أقل فعالية في تنظيم القاعدة الشعبية والحملات السياسية - وكلاهما يعتبر جوهري لعملية بناء الدولة. وهكذا في أعقاب الثورة، أثبتت وسائل التواصل الاجتماعي عدم فعاليتها في بناء المنظمات والمؤسسات.[١٢] وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة وسائل التواصل الاجتماعي تعني أن الأخبار الدرامية والمثيرة تنتقل بسرعة أكبر من الأخبار العادية. ففي حين أن الثورة نفسها كانت مفعمة بالمشاعر وتتبعها الملايين في جميع أنحاء العالم، فإن ما تلاها والنضال لإعادة بناء الدولة الجديدة لم يتمكنوا من اجتذاب نفس الاهتمام.

ومن الأمثلة الواضحة على محدودية وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بإحداث تغييرات ملموسة الاستفتاء الأول الذي تم إجراؤه بعد الثورة. تم إجراء الاستفتاء للتصويت على تعديلات دستورية محددة. وخلال هذا الاستفتاء، أشار رأي الأغلبية على وسائل التواصل الاجتماعي إلى أن النتيجة ستكون لا. وكانت النتيجة النهائية هي أن أكثر من ٧٧ في المائة صوتوا بنعم. أدى ذلك إلى فترة من التأمل الذاتي بين العديد من النشطاء على تويتر، الذين أدركوا أن ما تتم مناقشته عبر الإنترنت لم يكن بالضرورة ما تم مناقشته في فضاءات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، في حين أن وسائل التواصل الاجتماعي كان لها تأثير مدمر على المجال العام، يمكن القول أيضًا أن هذا قد أثر سلبًا على المجال العام التقليدي.[١٣] وهناك نقد مهم آخر هو أن المجال العام ليس بديلا عن الديمقراطية، خاصة لأنه لا يوفر وسائل ملموسة يمكن أن تؤدي إلى تغييرات مؤسسية (Lynch 2003, 67).

ويبدو أنه في أعقاب الثورة الأولى في عام ٢٠١١، تراجعت وسائل التواصل الاجتماعي إلى حد ما في خلفية السياسة المصرية على الرغم من استمرار اهتمام الأكاديميين. وفي حين أن العديد من المصريين لا يزالون نشطين على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد انتقلت المعارك إلى مستويات أكثر واقعية. وتمثّل ثورة

(١٢) مارك لينش، تفويضات تويتر، كيف تضر وسائل التواصل الاجتماعي بالربيع العربي. السياسة الخارجية. تم النشر في ٧ فبراير ٢٠١٣.
http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/02/07/twitter_devolutions_arab_spring_social_media?page=full&wp_login_redirect= 0

(١٣) يورجن هابرماس. غريزة طليعية للعلاقات: المثقفين وجمهورهم. مجلس بحوث العلوم الاجتماعية SSRC. تم الوصول إليه في ٢٤ حزيران ٢٠١٣. http://publicsphere.ssrc.org/habermas-intellectuals-andtheir- public

٣٠ يونيو ٢٠١٣ فصلاً آخر في تاريخ مصر، ويبدو واضحًا أن وسائل التواصل الاجتماعي لعبت دورًا أصغر من الدور الذي لعبته في عام ٢٠١١. وبدلاً من ذلك، كانت عبارة عن عريضة - بدأتها مجموعة تُدعى (تمرد) - والتي أثارت الزخم للاحتجاجات في ٣٠ يونيو، وقيل أنها كانت أكبر من تلك التي حدثت في ٢٠١١. وهكذا، في حين لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا مهمًا في عام ٢٠١١ من خلال فتح المجال العام للمعارضة، شهدت الفترة التي أعقبتها معارك مختلفة تم خوضها. ولعل السبب في ذلك تحديدًا هو أن الفضاء العام أصبح أكثر انفتاحًا بحيث أصبحت هذه المعارك الواقعية والمؤسسية أكثر قابلية للوقوع.

ويمكن للنقاش العام على وسائل التواصل الاجتماعي الاستفادة من المزيد من الفروق الطفيفة. وتمثل قضايا الطبقة وإمكانية الوصول قيودًا على مشاهدة الوسائط الاجتماعية كأداة ديمقراطية أو كوسيط تمثيلي. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن يُنظر إلى وسائل التواصل الاجتماعي على أنها إما إيجابية أو سلبية، بل كأداة محايدة يمكن استخدامها للتغيير الثوري وكذلك القمع والإكراه. وقد استخدم كل من المتظاهرين المصريين والدولة المصرية وسائل التواصل الاجتماعي ولأهداف مختلفة. وفي حين أن النجاح الأولي في التعبئة ربما كان يُعزى إلى وسائل التواصل الاجتماعي وعدم قابليتها للاختراق من قبل *أمن الدولة*، فقد تمكنت الدولة أيضًا من استخدام تقنيات جديدة لممارسة السيطرة على مصر، مع أمثلة رئيسية تشمل المراقبة والسيطرة على وسائل الإعلام الحكومية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمخاطبة الأمة. وبالتالي من الواضح أنه يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل مختلف الجهات الفاعلة، مما يعقد أي تحليل لدورها.

وعلى الرغم من نقاط الضعف هذه، كان لوسائل التواصل الاجتماعي تأثيرًا هائلًا على طبيعة المجال العام في مصر، وبشكل أساسي من خلال تحدي احتكار المعلومات الذي مارسته الدولة لعقود. لكن يبقى أن نرى ما إذا كانت قوة وسائل التواصل الاجتماعي يمكن استيعابها من قبل الدول الاستبدادية أم لا.

وهناك حاجة لمزيد من الأبحاث لمحاولة فهم الطرق المحددة التي تؤثر بها أنواع معينة من وسائل التواصل الاجتماعي على مواقع جغرافية ومجموعات معينة من الناس. وآثار وسائل التواصل الاجتماعي ليست واحدة بأي حال عبر الزمان والمكان. بل بالأحرى لها نتائج محلية للغاية. وفي الوقت نفسه، يمكن أيضًا اعتبار وسائل التواصل الاجتماعي ظاهرة عالمية تؤثر على الطرق التي يتواصل بها الأشخاص من أماكن مختلفة ويرون بعضهم البعض. مطلوب المزيد من الأبحاث لتوضيح التأثيرات المحلية والعالمية لوسائل التواصل الاجتماعي، خاصة في ضوء الانتفاضة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحركة "احتلوا" وحركات إسبانيا واليونان والبرتغال ضد إجراءات التقشف الأوروبية.

المراجع

Alterman, Jon B. 1998. *New Media, New Politics?* Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy.

Cottle, Simon. 2011. Media and the Arab Uprisings of 2011: Research Notes. *Journalism* 12 (5): 647–659.

Couldry, Nick, and James Curran, eds. 2003. *Contesting Media Power: Alternative Media in a Networked World.* Oxford: Rowman & Littlefield.

Downey, John, and Natalie Fenton. 2003. New Media, Counter Publicity and the Public Sphere. *New Media & Society* 5 (2): 185–202.

El-Ghobashy, Mona. 2011. The Praxis of the Egyptian Revolution. *Middle East Research and Information Project* 258. http://www.merip.org/mer/mer258/praxisegyptian-revolution.

El Shakry, Omnia. 2011. Egypt's Three Revolutions: The Forces of History behind This Popular Uprising. *Jadaliyya*, February 6. http://www.jadaliyya.com/pages/index/569/egypts-three-revolutions_the-force-of-history-behi.

Fuchs, Christian. 2010. Alternative Media as Critical Media. *European Journal of Social Theory* 13 (2): 173–192.

Ghareeb, Edmund. 2000. New Media and the Information Revolution in the Arab World: An Assessment. *Middle East Journal* 54 (3): 395–418.

Habermas, Jürgen, Sara Lennox and Frank Lennox. 1974. The Public Sphere: An Encyclopedia Article (1964). *New German Critique* 3: 49–55.

Hudson, Michael. 2011. Egypt on the Brink: The Arab World at a Tipping Point? *Jadaliyya*, February 1. http://www.jadaliyya.com/pages/index/518/egypt-on-thebrink_the-arab-world-at-a-tipping-poi.

Kazam, Azza. 2011. Reclaiming Dignity: Arab Revolutions of 2011. *Anthropology News* 52 (5): 19.

Khalidi, Rashid. 2011. Preliminary Historical Observations on the Arab Revolutions of 2011. *Middle East Monitor*, March 23. http://www.jadaliyya.com/pages/index/970/preliminary-historical-observations-on-the-arab-re.

Lim, Merlyna. 2012. Clicks, Cabs, and Coffee Houses: Social Media and Oppositional Movements in Egypt, 2004–2011. *Journal of Communication* 62 (2): 231–248.

Lynch, Marc. 2003. Beyond the Arab Street: Iraq and the Arab Public Sphere. *Politics & Society* 31 (1): 55–91.

———. 2011. After Egypt: The Limits and Promise of Online Challenges to the Authoritarian Arab State. *Perspectives on Politics* 9 (2): 301–310.

Morozov, Evgeny. 2012. *The Net Delusion: The Dark Side of Internet Freedom.* New York: PublicAffairs.

Nisbet, Erik C., & Myers, Teresa A. 2010. Challenging the state: Transnational TV and political identity in the middle east. *Political Communication* 27 (4): 347–366.

Price, Monroe. 2002. *Media and Sovereignty: The Global Information Revolution and Its Challenge to State Power.* Cambridge, MA: MIT Press.

Radsch, Courtney. 2008. Core to Commonplace: The Evolution of Egypt's Blogosphere. *Arab Media & Society* 6 (Fall). http://www.arabmediasociety.com/?article=692.

Thomas, Anita Jones, Jason Daniel Hacker and Denada Hoxha. 2011. Gendered Racial Identity of Black Young Women. *Sex Roles* 64 (7): 530–542.

Younis, N. 2007. War on Bloggers Unfolds. May 11. http://norayounis.com/2007/05/11/240.

الفصل التاسع: نشاط وسائل التواصل الاجتماعي ورقابة الدولة.

توماس بويل Thomas Poell

أولاً: المدخل:

على مدى السنوات الماضية، بدأت وسائل التواصل الاجتماعي التجارية مثل تويتر وفيسبوك وساينا ويبو Sina Weibo تلعب دورًا مركزيًا في التواصل والتعبئة الاحتجاجية. ومما يلفت الانتباه بشكل خاص استخدام وسائل الإعلام هذه خلال الاحتجاجات الأخيرة في الشرق الأوسط والصين، حيث أن الأنظمة في هذه المناطق بذلت جهودًا متقنة وعنيفة للتحكم في اتصالات الإنترنت. ويدرس هذا الفصل كيف يتشكل نشاط وسائل التواصل الاجتماعي في سياق الرقابة السائدة والقمع الحكومي.

وعند دراسة هذا الموضوع فإن أول حدث احتجاجي كبير كان هو المظاهرات الإيرانية التي أعقبت الانتخابات في عام ٢٠٠٩. وخلال هذه المظاهرات تم إرسال أكثر من مليوني تغريدة تتعلق بالاحتجاجات من قبل مئات الآلاف من المستخدمين (Gaffney 2010). وعلى الرغم من أن الشكوك أثيرت فيما بعد حول ما إذا كان أكثر من بضع مئات من هؤلاء المستخدمين موجودين فعليًا في إيران، فإن التبادل الضخم للتغريدات يشير إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تتطور بسرعة إلى منصات حيوية لتبادل الأخبار حول التنازع السياسي في البيئات الديكتاتورية، حيث يصعب على المنظمات الإخبارية الدولية أن تعمل. وأصبحت الأهمية المتزايدة لوسائل التواصل الاجتماعي للنشاط أكثر وضوحًا في الثورات التونسية والمصرية في أوائل عام ٢٠١١. وخلال هذه الانتفاضات، تم تبادل ملايين التغريدات التي تحمل علامة سيدي بوزيد# وتونس# و٢٨ يناير# ومصر# (Lotan et al. 2011). وعلاوة على ذلك، وربما الأهم من ذلك، شارك المحتجون في تونس ومصر أنفسهم الكثير من الأخبار والمعلومات من خلال الفيسبوك (Tufekci and Wilson 2012). وفي الوقت نفسه، على الجانب الآخر من العالم، أصبح موقع المدونات الصغيرة الصيني المتطور بسرعة ساينا ويبو Sina Weibo منصة الانتقال للتواصل الاحتجاجي. وفي حين أن الصين على مدى العقد الماضي لم تشهد أي احتجاجات واسعة النطاق ضد الحكومة المركزية، فقد تدفق تيار مستمر من النقد السياسي والاجتماعي، وكذلك دعوات للاحتجاجات المحلية والإقليمية، من خلال ويبو بصورة يومية (Bamman, O’Connor and Smith 2012; Yang 2012).

هذه الأمثلة على نشاط وسائل التواصل الاجتماعي مثيرة للإعجاب بشكل خاص، حيث أصبحت الدول الإيرانية والصينية والتونسية، وبدرجة أقل الدولة المصرية، سيئة السمعة لجهودها بعيدة المدى للسيطرة على اتصالات الإنترنت. وعلاوة على ذلك، فهذه الحالات مثيرة للإعجاب لأن البيئة العالمية عبر الإنترنت ككل تتميز بشكل متزايد بالمراقبة. ويظهر الإصدار الأخير من الوثائق السرية من قبل إدوارد سنودن أن الولايات

المتحدة طورت العديد من برامج المراقبة المكثفة على الإنترنت، والتي يعتبر PRISM وUPSTREAM أكثرها شهرة. ومن خلال هذه البرامج، فإن وكالة الأمن القومي (NSA)، بالتعاون مع كبرى شركات الاتصالات والإنترنت، تحتفظ بتتبع منتظم للمكالمات الهاتفية وترصد الاتصالات عبر الإنترنت داخل الولايات المتحدة، وكذلك أيضًا على الصعيد الدولي (Bamford 2013). وبشكل عام كما يؤكد ديبرت وآخرون (Deibert et al. (2012, 21 فإن الدول في جميع أنحاء العالم قد "تحركت بسرعة لتنظيم وتشكيل وتدخل وممارسة السلطة في الفضاء السيبراني عبر جميع مجالاتها". والجهود الصينية والإيرانية والتونسية للسيطرة على الاتصالات عبر الإنترنت هي من أعراض هذا التطور، لكنها تبرز أيضًا في استعداد هذه الدول لاستخدام العنف الصريح والرقابة المنتظمة على الاتصالات. وقد قامت كل من هذه الدول، على مدار السنوات الماضية، بسجن العشرات من مستخدمي الإنترنت، وخاصة المدونين، بسبب التعبير عن النقد السياسي (Kelly and Cook 2011). وعلاوة على ذلك، قامت هذه الدول بحجب المواقع الوطنية والدولية على نطاق واسع، بما في ذلك منصات وسائل التواصل الاجتماعي الرئيسية، وفلترة الاتصال عبر الإنترنت على مستوى "الكلمات المفتاحية"، وتطوير أشكال مستهدفة للغاية من الرقابة على الإنترنت. وأخيرًا، لجأت كل من الصين وإيران إلى إجراءات إلكترونية هجومية، مثل هجمات الحرمان من الخدمة ضد مواقع الويب المعارضة، واختراق حسابات وسائل التواصل الاجتماعي للمعارضين السياسيين (Deibert et al. 2010, 2012).

ويدرس هذا الفصل بشكل نقدي كيف تشكّل ممارسات الرقابة العدوانية هذه نشاط وسائل التواصل الاجتماعي. وفي القيام بذلك يقوم أيضًا بالبحث في كيفية عمل الشركات التي تدير المنصات الاجتماعية الرئيسية في مواجهة رقابة الإنترنت المنتشرة. وكيف تؤثر الاستراتيجيات التقنية والتجارية لهذه الشركات على التواصل والتعبئة الناشطة في البيئات الاستبدادية؟ وبطبيعة الحال تتناول عملية البحث النشطاء أنفسهم. كيف يمكن لهم، في عملية تحدي الأنظمة الديكتاتورية، أن يتنقلوا بطريقة تكتيكية في وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تتشكل في الوقت نفسه من خلال جهود السيطرة للدول، والمصالح التجارية لشركات وسائل الإعلام الاجتماعي؟

ثانيًا: وسائل التواصل الاجتماعي ليست أدوات محايدة:

في الخطاب العلمي الشائع، غالبًا ما يتم تصوير وسائل التواصل الاجتماعي على أنها أدوات يستخدمها المتظاهرون وتعرقلها الأنظمة الديكتاتورية. ويقول الكاتب والاستشاري كلاي شيركي Clay Shirky (2011)، على سبيل المثال، أن "وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت أدوات تنسيقية لجميع الحركات السياسية في العالم تقريبًا، تمامًا مثلما تحاول معظم الحكومات السلطوية في العالم تقييد الوصول إليها". ويصف لاري دايموند (Larry Diamond (2010, 70 وسائل التواصل الاجتماعي بأنها "تكنولوجيا التحرر" التي "تمكن المواطنين من إذاعة الأخبار، وفضح المخالفات، والتعبير عن الآراء، وتعبئة الاحتجاج، ومراقبة الانتخابات، والتدقيق في عمل الحكومة، وتعميق المشاركة، وتوسيع آفاق الحرية". وفي الوقت نفسه، يشدد على أن "الدول الاستبدادية مثل الصين، وبيلاروسيا، وإيران قد اكتسبت (وشاركت) قدرات تقنية

رائعة لفلترة الإنترنت والتحكم فيها، وللتعرف على المعارضين ومعاقبتهم". وهذا الفهم لوسائل التواصل الاجتماعي كأدوات فعالة للتعبئة والتواصل للناشطين تحاول الأنظمة بشدة منعها والسيطرة عليها يتكرر أيضًا في العديد من التقارير الصحفية عن الاحتجاجات الأخيرة في الشرق الأوسط والصين. وتروي هذه التقارير حكايات حول أعداد كبيرة من المتظاهرين يتم حشدها بسرعة من خلال منصات الإعلام الاجتماعي، فضلاً عن سرعة نشر تقارير وسائل التواصل الاجتماعي التي تأتي من شوارع القاهرة وتونس وطهران وبكين.

وفي حين أن هذا التصور لوسائل التواصل الاجتماعي جذاب للغاية وسهلة الفهم، إلا إنه يؤدي إلى سوء فهم أساسي لكيفية تكشف نشاط وسائل التواصل الاجتماعي في الأوساط الديكتاتورية. وهو يشير بشكل خاطئ كما أشار إيفجيني موروزوف Evgeny Morozov (2011) إلى أنه يمكن تعزيز الحرية والديمقراطية بمجرد زيادة توافر المنصات الاجتماعية. وكما أوضح مختلف المنظرين النقديين فإن وسائل التواصل الاجتماعي لا تعمل كأدوات. بل بدلاً من ذلك تتشابك هذه الوسائط في مجموعات معقدة من العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، التي تحدد وتوجه إلى حد كبير *ما* إذا كانت وسائل الإعلام هذه ستصبح فعالة كمنصات لحشد الناشطين والتواصل وكيف ذلك (Aouragh and Alexander 2011; Bennett and Segerberg 2012; Langlois et al. 2009).

وعند استكشاف هذه العلاقات من المهم:

أولاً أن ندرس تطور المنصات الاجتماعية في سياق ما يسمى "رأسمالية المعلومات" أو "الرأسمالية التواصلية" أو الرأسمالية "المعرفية"، والتي يمكن تعريفها بأنها "طريقة تراكم يتكون فيها موضوع التراكم بشكل أساسي من المعرفة، والتي تصبح المصدر الأساسي للقيمة، وكذلك الموضع الرئيسي لعملية تحديد القيمة (Moulier- Boutang 2012, 57; see also Dean 2009; Fuchs 2011). وإنتاج المعرفة مثلما يوضحه فوكس Fuchs (2011, 280) لا يقتصر على الشركات المنتجة للسلع المعرفية ولكن أيضًا الأنشطة اليومية، بما في ذلك "مستخدمي ماي سبيس، ويوتيوب، وفيسبوك، وما إلى ذلك؛ الذين ينتجون محتوىً إعلاميًّا". وفي حالة المنصات الاجتماعية، فإن المحتوى الأكثر قيمة إعلامية هي خاصية بيانات تعريف المستخدم، والتي تسمح للشركات مثل فيسبوك وجوجل بتكوين الملفات التعريفية للمستخدمين ووضع الإعلانات والخدمات المستهدفة (Fuchs 2011; Van Dijck 2013).

وتعد هذه الاستراتيجيات التجارية مهمة لأنها توضح مباشرة البنى التكنولوجية والسياسات الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي، والتي يتم تصميمها وإدارتها أولاً وقبل كل شيء لتسهيل التعريف بالمستخدم. ويوضح يومانز ويورك Youmans and York (2012) أن هذا التركيز التقني التجاري قد يتعارض مع مصالح واحتياجات الناشطين. ويوضح المؤلفون بالاستناد إلى العديد من دراسات الحالة أن السياسات واتفاقيات المستخدمين الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك فيسبوك ويوتيوب وتويتر، قد أدت إلى حظر المستخدمين الناشطين المجهولين، وإزالة المحتوى الخاص بالناشطين، وتسليم المعلومات الحساسة للمستخدم الناشط للحكومات. وسيعمل البحث الحالي على تطوير هذه الدراسة من خلال استقصاء كيفية تأثير البنية التكنولوجية المتطورة للمنصات الاجتماعية على النشاط. ويوضح العمل في تقاليد دراسات البرمجيات

أن هذه البنى - المجموعات المخصصة من البروتوكولات والعمليات الخوارزمية التي تميز المنصات الاجتماعية - تعمل على توجيه نشاط المستخدم (Beer 2009; Chun 2011; Langlois et al. 2009). ويتمثل التحدي في تتبع كيف يؤثر هذا التوجيه التكنولوجي على طبيعة وفاعلية النشاط.

ثانيًا، من خلال متابعة هذا الاستكشاف يتناول الفصل كيف يتشكل نشاط وسائل التواصل الاجتماعي في سياق جهود الدولة المتطورة للتحكم في اتصالات الإنترنت. ويظهر البحث الحالي أن تقنيات وممارسات الرقابة على الإنترنت قد تطورت بشكل كبير خلال العقد الماضي. وقد أوضحت مبادرة الإنترنت المفتوح OpenNet (ONI) في منشورها لعام ٢٠١٢ بعنوان الولوج *المتنازع عليه Access contested*، أنه على مر السنين أصبحت تكتيكات الرقابة على الإنترنت أكثر تنوعًا، وأكثر تركيزًا على توجيه نشاط المستخدم عبر الإنترنت بدلاً من مجرد منع الوصول إلى محتوى معين. وتتضمن هذه التكتيكات "أساليب" أكثر "هجومية" مثل "هجمات شبكات الكمبيوتر" و"إبراز الأفكار المتوافقة مع مصالح الدولة الاستراتيجية". ويتم "وضعها على رأس عمليات الفلترة والحظر القائمة خلال الحقبة السابقة"، وجمعها مع ترهيب واعتقال المدونين والناشطين عبر الإنترنت (Deibert et al. 2012, 10). وفي الوقت الذي تم فيه ممارسة القمع الحكومي والطرق الهجومية بشكل أكثر علانية من قبل الأنظمة الديكتاتورية، تطورت هذه التكتيكات إلى حد كبير في بيئة عالمية عبر الإنترنت تتميز على نحو متزايد بالمراقبة. وجعلت كل من شركات الإنترنت الكبرى والحكومات في كل مكان المراقبة عنصرًا أساسيًا لعملياتها. وكما تشير الأدلة والأبحاث الحديثة فإن هذه الأشكال المختلفة من المراقبة تتشابك بشدة مع بعضها البعض. ويتم إجراء المراقبة التي تقودها الدولة من خلال التعاون بين الشركات: توفر شركات الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي إمكانية الوصول إلى كمية هائلة من بيانات المستخدمين، في حين توفر صناعة الأمن تكنولوجيا المراقبة الضرورية (Fuchs 2013; Hayes 2009). إن صعود هذا التركيبة الصناعية-الأمنية لا يقتصر بأي حال على الولايات المتحدة، حيث يتم تصدير تقنيات المراقبة عالميًا، وتحاول كل الدول الوطنية تقريبًا أن تفرض على شركات الإنترنت التعاون مع برامج المراقبة الخاصة بها.

ثالثًا: نشاط وسائل التواصل الاجتماعي والمراقبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصين:

السؤال هو كيف تتبلور هذه الآليات السياسية والتقنية-التجارية في البيئات الدكتاتورية، وكيف تقود نشاط وسائل التواصل الاجتماعي. وعند تناول هذا السؤال، فإن الدراسات التفصيلية المختلفة حول الثورة المصرية تعتبر مفيدة بشكل خاص، حيث تبين أن جهود التعبئة على الإنترنت وخارجها قد تشكلت بشكل كبير من قبل نظام الرقابة المصرية والخطر الدائم الداهم لقمع الشرطة. أولاً، كان من الواضح أن وسائل التواصل الاجتماعي كانت مهمة في هذا السياق لأن الدولة المصرية كانت تسيطر بشدة على القنوات التليفزيونية الوطنية والصحف الكبرى. وقد جعلت وسائل التواصل الاجتماعي من الممكن إجراء اتصالات بين المجموعات التي كانت منفصله في السابق، وتوفير منصات للتعبير عن المظالم ضد النظام الديكتاتوري (Gerbaudo 2012, 58–59; Lim, 2012, 244). ثانيًا، هذا لا يعني أن التواصل عبر وسائل التواصل

الاجتماعي كان غير مثير للمشاكل. فكما يؤكد جيرباودو (Gerbaudo (2012, 62، فإن العقبة الرئيسية في عملية التعبئة كانت "عدم الثقة المتبادلة بين مستخدمي فيسبوك" و"الخوف من قمع الشرطة". لهذا السبب، إلى جانب حقيقة أن أغلبية السكان لم تكن متصلة بالإنترنت، وبغض النظر عن النشاط على شبكات التواصل الاجتماعي، فإن الشبكات الشخصية خارج الإنترنت والتواصل المباشر وجهًا لوجه كان له أهمية خاصة (Lim 2012; Rinke and Röder 2011). ثالثًا، نظرًا لأن وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة تعمل بشكل أساسي كقنوات دعائية لنظام مبارك، فقد لعب التليفزيون الفضائي وخاصة قناة الجزيرة دورًا حاسمًا في نشر المعلومات حول الانتفاضة إلى الجماهير المصرية (Aouragh and Alexander 2011; Castells 2012; Eltantawy and Wiest 2011). وهكذا، فإن ما تُظهره الدراسات المختلفة هو أن الانتفاضة تم التعبير عنها من خلال تكوين إعلامي معقد تشكل من قبل المتظاهرين أنفسهم جزئيًا، وكذلك أيضًا في جزء هام منه بواسطة نظام الرقابة المصرية. وكانت وسائل التواصل الاجتماعي عنصرًا أساسيًا في هذا التكوين، وكذلك وسائل الإعلام الرئيسية، ووسائل الاتصال المختلفة خارج الإنترنت.

ويمكن الحصول على رؤى مهمة حول كيفية تشكيل الرقابة والقمع الحكوميين لنشاط وسائل التواصل الاجتماعي من خلال البحوث التي أجريت عن الاحتجاجات الأخيرة في إيران والصين. ويصف رحيمي (Rahimi (2011, 173 كيف أن الحرب السيبرانية التي قادتها الدولة الإيرانية ضد المتظاهرين في انتخابات ٢٠٠٩ الرئاسية كان لها تأثير "اجتماعي-نفسي" فوري. ويؤكد أنه في هذه الفترة كانت "البارانويا" حول مخاطر استخدام برنامج مقاومة الفلترة Anti-Filter Software "تنتشر كالنار في الهشيم"، على الأرجح نتيجة لمحاولات فيلق الحرس الثوري الإيراني لمراقبة أنشطة المعارضة على الإنترنت. وهو يصور مناخًا من الخوف وعدم اليقين فيما يتعلق بالمعلومات على الإنترنت، حيث يتم فلترة عدد كبير من المواقع الإلكترونية وحجبها، وتنتشر المعلومات المضللة من خلال مواقع معارضة مزيفة لخداع النشطاء وخنق المعارضة. وتؤكد مؤسسة فريدوم هاوس Freedom House هذه الصورة، والتي تؤكد في تقريرها عن إيران ما بعد الانتخابات، أن الرقابة الذاتية في إيران "واسعة جدًا حاليًا، ولا سيما حول المسائل السياسية. فالاعتقالات الواسعة النطاق للصحفيين والناشطين بعد الانتخابات، وكذلك التصورات عن المراقبة المتفشية؛ خلقت الخوف بين الصحفيين والمدونين على الإنترنت" (Kelly and Cook 2011, 192).

وتتوافق هذه الملاحظات جزئيًا مع البحوث حول الرقابة على الإنترنت الصينية. فمثل إيران، تحظر الدولة الصينية بشكل مكثف المواقع، وتفلتر المحتوى عبر الإنترنت، وفي تحكمها في الإنترنت؛ تعتمد بشكل كبير على الرقابة الذاتية من جانب مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وشركات الإنترنت (Qiang 2011; Yang 2009). لكن الفرق المهم هو أن الدولة الصينية على مدى السنوات الماضية بدأت في استخدام الاحتجاج عبر الإنترنت في عملية حكمها. ويؤكد غانغ وباندورسكي Gang and Bandurski (2011, 39) على أن الحكومة الصينية بشكل متزايد تعتبر الاتصال عبر الإنترنت "صوت الجمهور". وتسمح شبكة الإنترنت للسياسيين الصينيين بقراءة آراء المواطنين في شكل خام وغير مفلتر، مما يسمح لهم بتحديد المشاكل وإصلاحها قبل أن تثير الاضطرابات الشعبية (Shirk 2011, 5, 26). وباتباع هذا النهج، تم

إعطاء مساحة كبيرة لتطور احتجاجات وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما المرتكزة على القضايا المحلية والإقليمية.

وتقدم الأبحاث الحالية مجتمعة رؤى مهمة حول كيفية تشكل الاتصال الاحتجاجي لوسائل التواصل الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصين في الوقت ذاته من خلال المناورة الإستراتيجية للناشطين وجهود السيطرة للدول الديكتاتورية. وباستثناء دراسة يمانز ويورك Youmans and York لا يزال هناك غياب كبير لبحوث تدرس كيفية تأثير الآليات التقنية-التجارية لوسائل التواصل الاجتماعية على النشاط في هذه المناطق. والأهم من ذلك غياب البحوث التي تدرس كيف تتشابك الاستراتيجيات الناشطة والتوجيه التقني-التجاري والتوجيه السياسي مع بعضهم البعض في البيئات الديكتاتورية.

رابعًا: دراسات الحالة:

ولاستقصاء هذه الترابطات سوف يستفيد البحث من ثلاث دراسات حالة حول النضال عبر الإنترنت في تونس وإيران والصين. وتتناول دراسة الحالة الأولى دور تويتر في الثورة التونسية. وتستند هذه الدراسة إلى تحليل المحتوى، بناء على الطرق الرقمية والترميز الناشئ، لمجموعة من أكثر من ١٠٠.٠٠٠ تغريدة بعلامة التصنيف (هاشتاج) سيدي بوزيد#، والتي تم جمعها بين ١٨ ديسمبر ٢٠١٠، و١٥ يناير ٢٠١١، عندما هرب الرئيس بن علي الذي دام حكمه لمدة طويلة من البلاد (see Poell and Darmoni 2012 for methodology). بالإضافة إلى ذلك، أجريت عشر مقابلات شبه منظمة على السكايب مع مستخدمي تويتر، وهو أمر رئيسي في اتصال سيدي بوزيد#. وتستفيد دراسة الحالة الثانية من عشرين مقابلة شبه منظمة أجريت عبر جوجل توك Google Talk، مع مدونين إيرانيين من ذوي التعليم الجامعي. وهي تدرس كيفية تعامل هؤلاء المدونين مع الرقابة على الإنترنت وقمع الدولة على مدى السنوات الماضية. وتستكشف دراسة الحالة الأخيرة كيف كان موقع سينا ويبو Sina Weibo منخرطًا في حلقتين قصيرتين من النضال السياسي، والتي ولّدت الكثير من حركة المرور على الإنترنت الصينية في عام ٢٠١١. وهي تستمد من مجموعات من "الويبو weibos" الأكثر تداولاً (مرادف التغريدات باللغة الصينية) حول الحلقتين (Poell, de Kloet and Zeng 2013).

وسيتم استكمال دراسات الحالة هذه من خلال مجموعة واسعة من الأبحاث الحالية حول نشاط وسائل التواصل الاجتماعي في الشرق الأوسط والصين. وتوفر هذه المادة مجتمعة نظرة ثاقبة حول كيفية استخدام المتظاهرين في أنحاء مختلفة من العالم لوسائل التواصل الاجتماعي في وجه الجهود الحكومية المتقنة للتحكم في اتصالاتهم. وفي المقابل فإنه لفهم كيفية قيام الدول بمحاولة توجيه النشاط الإعلامي الاجتماعي، فإن البحث سوف يعتمد على مجموعة كبيرة من الأبحاث حول الرقابة على الإنترنت، والتي تم إجراؤها بشكل خاص من قبل مبادرة الإنترنت المفتوح ONI ومؤسسة فريدم هاوس Freedom House. وأخيرًا، يستفيد البحث من دراسات البرمجيات والأبحاث الاقتصادية السياسية. وتساعد هذه الاتجاهات على استقصاء كيفية قيام التكنولوجيا ونماذج الأعمال الخاصة بالمنصات الاجتماعية بتوجيه الاتصالات والتعبئة للناشطين. وحتى الآن؛ تم تطوير هذه المنظورات البحثية المختلفة بشكل منفصل. وسيظهر هذا البحث أنه من الضروري

الجمع بين المنظورات لفهم كيف يتشكل نشاط وسائل التواصل الاجتماعي في سياق الرقابة على الإنترنت في كل مكان وقمع الدولة.

خامسًا: الدول المسيطرة:

ما يلفت الانتباه بشكل خاص هو كيف تفرض الرقابة المنتشرة على مستخدمي الإنترنت أن يصبحوا على درجة عالية من الوعي الذاتي فيما يتعلق بكيفية استخدامهم للغة وتقديم أنفسهم عبر الإنترنت. وللتواصل مع بعضهم البعض حول القضايا النضالية فإن العديد من المستخدمين في الصين وإيران على وجه الخصوص يتبنون لغة رمزية، والأخطاء الإملائية المتعمدة للكلمات التي يحتمل أن تكون محظورة، وإخفاء هويتهم من خلال استخدام اسم مستعار.

على سبيل المثال، تؤكد إحدى المدونات الإيرانيات الذين تمت مقابلتهم، وتعمل كمحررة لمجلة على الإنترنت، أنه كان عليها "تغيير كلمة "Dictator " إلى "Dic-ta-tor" واسم الشاعر Sexton إلى "Sekston" لتجنب الفلترة. وتروى إيرانية أخرى أنها حاولت في عام ٢٠٠٩ التدوين عن المشاركة في الاحتجاجات حول الانتخابات الرئاسية، ولكنها كانت تخشى من الكتابة عنها بشكل مباشر. لذا استخدمت "رموز" لوصف الناس في الشوارع، مثل "نحن الأشخاص الذين يحملون زجاجات المياه المعدنية في اليد" (Anonymous interview, 2011). ويمكن ملاحظة استخدام مماثل للغة المشفرة في الصين. ويقدم تشيانغ (Qiang (2011, 210 مثالاً على التلاعب بالألفاظ المستخدم على نطاق واسع حول التعبير الرسمي الصيني الملطّف عن الرقابة، والتي تتم تحت شعار "بناء مجتمع متوافق". ويشرح قائلاً أن "كلمة *'التوافق'* في الصينية (*hexie*)": هي مشترك لفظي[١] لكلمة "سلطعون النهر". وفي اللغة الفولكلورية، يشير السلطعون أيضًا إلى المتنمرين الذين يمارسون السلطة بعنف". وبالتالي، أصبحت صورة السلطعون "رمزًا ساخرًا سياسيًا جديدًا". و"صور السلطعون الخبيث تنتقل عبر عالم التدوين كاحتجاج صامت".

إن استخدام الأسماء المستعارة هو أسلوب آخر يستخدم على نطاق واسع من قبل مستخدمي الإنترنت الذين يواجهون الرقابة والقمع الحكومي. ويؤكد أحد الإيرانيين الذين أجريت معهم المقابلات أن "عدم الكشف عن الهوية يمنح الإحساس بالتحرر، وقد سمح لي بأن أقول أشياء لم أكن لأقولها خلاف ذلك" (Anonymous interview 2012). ويشير أمير إبراهيمي (Amir- Ebrahimi (2008, 102 أنه في إيران، خاصة "النساء والشباب الذين يكتبون عن حياتهم الشخصية أو الخاصة، وكذلك أولئك الذين يتعاملون مع القضايا السياسية والاجتماعية، يقومون بذلك تحت اسم مستعار". ويمكن أخذ ملاحظات مشابهة عن الصين وغيرها من دول الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن استخدام اسم مستعار لا يجعل المرء غير مرئي لسلطات الدولة. ويؤكد تشينغليان (Qinglian (2008، "أولئك الذين يعتقدون أن توظيف أسماء مستعارة على الإنترنت سيسمح لهم بالتحدث بأمان عن ما في أذهانهم يسيئون فهم طبيعة نظم المراقبة. حيث يسمح

---

(١) كلمة لها أكثر من معنى حسب السياق. (المترجم).

مشروع الدرع الذهبي التابع للحكومة الصينية للمسؤولين بتعقب عنوان الأيبي IP لملصق الإنترنت وهويته الحقيقية".

وفي نفس الوقت، يمكن أيضًا أن يُقرأ الاستخدام المتكرر للغة الرمزية والأسماء المستعارة وأخطاء الإملاء كأشكال من الرقابة الذاتية. ويمكن تفسيرها على أنها نتيجة نجاح الدول في توجيه مستخدمي الإنترنت بعيدًا عن التعبير المباشر عن النقد السياسي ومواجهة سلطات الدولة المركزية. ويبدو هذا بالتأكيد هو الحال في الصين، حيث كان النظام الصيني متساهلاً إلى حد ما مع المحاكاة الساخرة والنقد على الإنترنت الموجهين إلى حكام محليين وإقليميين على وجه الخصوص، حيث يمكن استخدام هذه الأشكال من الاحتجاج لكبح وتقليص الإدارات المحلية، ومع ذلك في الوقت نفسه أحبطت بشدة أي محاولة لتعبئة الاحتجاجات ضد الحكومة المركزية. وقد اكتشف كينغ بان وروبرت Pan and Roberts (2012) من خلال تحليل ملايين من مشاركات مواقع وسائل التواصل الاجتماعي من ما يقرب من ١٤٠٠ خدمة مختلفة من وسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء الصين؛ أن نظام الرقابة الصيني يهدف تحديدًا إلى الحد من الفعل الجمعي عن طريق إسكات التعليقات التي تمثل أو تعزز أو تحفز التعبئة الاجتماعية بغض النظر عن محتواها. وقد وجد هؤلاء المؤلفون أيضًا أن "المشاركات ذات النقد السلبي، وحتى اللاذع للدولة وقادتها وسياساتها ليس من المرجح أن تخضع للرقابة". وقد تم تقديم ملاحظات مماثلة في دراسة الحالة لدينا بشأن الاتصال النضالي على ويبو. فالكثير من النكات والنقد التي تستهدف الحكومة ظلت غير خاضعة للرقابة. ومع ذلك، تم حذف المشاركات التي ألمحت إلى الفعل المشترك. وفي بعض الأحيان عند احتمال تصاعد فضيحة أو احتجاج ما، كانت الدولة الصينية تتخذ إجراءات وقائية إضافية. وقد حدث هذا على سبيل المثال في فبراير ٢٠١١، عندما دعت المواقع الإلكترونية باللغة الصينية إلى "ثورة الياسمين" في المدن الصينية الكبرى. وكرد فعل، قامت الدولة بتقليص نشاط وسائل التواصل الاجتماعي بشدة: "تم تعطيل إضافة المشاركات ونشر الصور، وتم حظر البحث عن كلمة *ياسمين*" (Canaves 2011, 77).

ومن نفس وجهة النظر النقدية تجدر الإشارة إلى أن الأسماء المستعارة، وكذلك تسجيلات الدخول المجهولة لا يستخدمها فقط مستخدمو الإنترنت لحجب هويتهم، ولكن أيضًا الأنظمة الصينية والإيرانية استغلت بطرق مختلفة إخفاء الهوية عبر الإنترنت. ويشير يانغ Yang (2009, 50–51) إلى أن "معلقين الإنترنت الصينيين" سيئي السمعة، والذين يقال أنهم يُدفع لهم خمسين سنتًا مقابل كل رسالة ينشرونها، يميلون إلى تسجيل الدخول إلى المنتديات الشائعة عبر الإنترنت "بهوية مستخدم مجهول، مثل أي مستخدم إنترنت آخر". وتحت ستار إخفاء الهوية يحاولون توجيه اتجاه المناقشة العامة وفقًا لمبادئ دوائر الدعاية الحكومية. وهذا يتفق مع الملاحظات السابقة لرحيمي Rahimi (2011) بشأن فيلق الحرس الثوري الإيراني، والذي ينشر معلومات خاطئة عبر مواقع معارضة مزيفة لخداع النشطاء.

وفي حين نجحت الدولتان الصينية والإيرانية على مدى السنوات الماضية في تشكيل التواصل عبر الإنترنت وتوجيه مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بعيدًا عن مواجهة السلطات المركزية مباشرة، فمن الواضح أن الدول التونسية والمصرية لم تنجح في هذا الجهد. ففي سنوات ما قبل الثورة، اتخذت كلتا الدولتين بالتأكيد إجراءات قمعية ضد المدونين، وخاصة تونس طورت نظام رقابة متطور. ومع ذلك يتضح من

الأبحاث والتقارير الصحفية عن ثورات عام ٢٠١١ أيضًا أن أيًا من الدولتين لم تتدخل كثيرًا مع فيسبوك. وفي ظل هذه الظروف، فإن صفحة الفيسبوك "كلنا خالد سعيد"، التي تم إنشاؤها في يونيو ٢٠١٠ للاحتجاج على القتل العنيف لخالد سعيد على أيدي ضباط الشرطة، استطاعت أن تتطور إلى منصة أعرب من خلالها معظم الشباب من الطبقة المتوسطة في مصر عن مظالمهم ضد نظام مبارك. كما تم من خلال هذه الصفحة إطلاق الدعوة وتعميمها من أجل مظاهرة حاشدة في ٢٥ يناير ٢٠١١ (Gerbaudo 2012; Lim 2012). وعلى الرغم من أن هذا لا يفسر بأي حال من الأحوال سبب نجاح الاحتجاجات المصرية، إلا أنه يشير إلى وجود اختلافات جوهرية في كيفية توجيه الدول الديكتاتورية لنشاط وسائل التواصل الاجتماعي والسيطرة عليها.

سادسًا: الآليات التجارية والتوجيه التكنولوجي:

في استجابة للمطالبات الشعبية المتعلقة بالمنصات الاجتماعية كأدوات للناشطين، وضعت الشركات التي تدير هذه المنصات نفسها، ولو بحذر، كحلفاء للمتظاهرين. وقد روّج مارك زوكربيرج Mark Zuckerberg الرئيس التنفيذي لشركة فيسبوك للمنصة، عندما قدمت عرضها العام الأوَّلي (IPO)، كأداة محررة وتحررية. وفي فبراير ٢٠١٢، كتب زوكربيرج في رسالة إلى المستثمرين: "من خلال إعطاء الناس القدرة على المشاركة، بدأنا نرى الناس يجعلون أصواتهم مسموعة على نطاق مختلف عما كان تاريخيًا ممكنًا. سوف تزيد هذه الأصوات في العدد والحجم. ولا يمكن تجاهلها" (Reuters 2012).

ومع ذلك وكما يشير بحث يومانز ويورك Youmans and York (2012)، لا تتطابق بالضرورة الآليات التجارية لوسائل التواصل الاجتماعي مع احتياجات الناشطين. ومع ذلك هذا لا يعني أنها حتميًا تصطدم مع بعضها البعض. فمن ناحية، فإن الشركات الاجتماعية، باعتبارها تعتمد على جمع البيانات الوصفية للمستخدم لتسهيل الإعلانات المستهدفة، فهي لها مصلحة قوية في جذب أكبر عدد ممكن من المستخدمين. ونتيجة لذلك، حاولت هذه الشركات تطوير برامجها بطرق تستوعب على الأقل بعض احتياجات الناشطين. فعلى سبيل المثال، من خلال الاستجابة لتعليقات المستخدمين وتوصيات من قبل خبراء الأمان؛ قامت جوجل بتحسين الأمان على خدماتها المختلفة، والتي تشمل جوجل بلس Google Plus وجي ميل Gmail والمستندات والبحث. وبشكل افتراضي، يقوم المستخدمون الآن بالوصول إلى هذه الخدمات عبر تشفير HTTPS، الذي يضع معيار HTTP فوق بروتوكولات التشفير SSL/TLS، مما يجعل الاتصال عبر الإنترنت أكثر أمانًا (Eckersley 2010; Sullivan 2011). ومن الواضح أن هذا مهم بشكل خاص للناشطين في البيئات الديكتاتورية.

من ناحية أخرى، كثيرًا ما تقوض نفس الآليات التجارية التي تتوافق أحيانًا مع احتياجات النشطاء أنشطتهم. وهذا واضح بشكل مباشر في بعض اتفاقيات المستخدم وسياسات المنصات الاجتماعية، التي ناقشها يومانز ويورك Youmans and York (2012, 318–321)، حيث تُعد سياسات "الاسم الحقيقي" لبعض مواقع الشبكات الاجتماعية الرئيسية، بما في ذلك فيسبوك وجوجل بلس من الأمور المثيرة للمشكلات خاصة للمستخدمين النشطين في البيئات الديكتاتورية. وتتطلب بنود خدمة هذه المواقع من المستخدمين تقديم اسمهم

ومعلوماتهم الحقيقية، والتي تعتبر في مصلحة الشركات؛ حيث أن الهويات الحقيقية أسهل في تحقيق الدخل. وقد تصادمت هذه السياسة مع الجهود التي يبذلها بعض النشطاء ليظلوا مجهولين. ومن الأمثلة البارزة على ذلك التعطيل المؤقت لصفحة "كلنا خالد سعيد" على فيسبوك. وقد تم إنشاء الصفحة من قبل الموظف التنفيذي السابق لدى غوغل وائل غنيم تحت حساب مستعار (الشهيد). وفي نوفمبر ٢٠١٠ قبل الانتخابات البرلمانية المصرية مباشرة، ألغى فيس بوك الحساب والأهم الصفحة، مشيرًا إلى أن الحساب انتهك شروط خدمة فيسبوك. وعلى الرغم من إعادة إطلاق الصفحة، إلا أن ذلك يظهر التوتر المحتمل بين الاستراتيجيات التجارية للمنصات الاجتماعية واحتياجات الناشطين. وفي سياق مماثل أزالت شركات وسائل التواصل الاجتماعي المحتوى الناشط. وتقوم معظم شركات وسائل التواصل الاجتماعي بالسيطرة على منصاتها من خلال آليات الموقع، مما يسمح للمستخدمين بالإبلاغ عن بعضهم البعض لخرق شروط الخدمة، بما في ذلك المحتوى المسيء والبريد المزعج. وتقلل هذه الآليات إلى حد كبير من تكلفة مراقبة المواد التي ينشئها المستخدم، لكنها تعطي أيضًا موظفي الدولة وأنصار النظام الأدوات اللازمة لمحاربة محتوى وسائل التواصل الاجتماعي الناشطة، وهو ما حدث خلال الربيع العربي. وفي حين أنه يمكن استعادة المحتوى الذي تم حذفه ظلمًا، أو نشره من خلال قنوات أخرى، فإن استراتيجيات إدارة المحتوى الخاصة بشركات وسائل التواصل الاجتماعي عرضة بشكل واضح لإساءة الاستخدام.

والأكثر صعوبة في الإلغاء هي التغييرات في بنية المنصات الاجتماعية. فشركات وسائل التواصل الاجتماعي من خلال إطلاعها على النماذج المتطورة الخاصة بأعمالها، فضلاً عن المنافسة الشديدة، فإنها تعبث باستمرار ببنية منصاتها. ويمكن أن تؤثر هذه التغييرات البنيوية بشكل جوهري على كيفية تواصل النشطاء مع بعضهم البعض، ويمكن أن تقوض الممارسات الضعيفة في كثير من الأحيان للتواصل النضالي في البيئات الديكتاتورية. وهذا هو بالضبط ما حدث في حالة جوجل ريدر Google Reader، والذي كان لعدة سنوات، منصة حيوية للمدونين الإيرانيين والصينيين لتبادل الأخبار والآراء. واستطاعت الخدمة أن تلعب دورًا محوريًا لأنها تسمح للمستخدمين بمشاركة العناصر الإخبارية المحظورة وموضوعات المدونات، والأهم من ذلك، إرفاق التعليقات بهذه العناصر. ويشرح المدوّن الإيراني الشهير أمير Amir (2011a) لماذا جعلت الخدمة من الممكن التحايل على الفلترة: "لا يتواجد جوجل ريدر على نطاق منفصل وبفضل بروتوكول https الخاص به، يصعب فلترته بواسطة الحكومة (لفلترة جوجل ريدر يجب فلترة نطاق google.com بالكامل)". ونظرًا لأن العديد من المنصات الاجتماعية الأخرى، مثل تويتر وفيسبوك ويوتيوب وفليكر والعديد من المواقع الإخبارية الدولية مثل BBC و CNN، غالبًا ما كانت محظورة في إيران، فقد استطاع جوجل ريدر أن يعمل وفقًا لأمير كمنبر اجتماعي بالغ الأهمية وموقع لنشر الأخبار على شبكة الإنترنت.

كان ذلك حتى أكتوبر ٢٠١١ عندما ألغت جوجل الوظيفة الاجتماعية للخدمة، وحولتها إلى نظامها الاجتماعي الجديد جوجل بلس +Google. وقد أعلن آلان غرين Alan Green (2011)، أحد مهندسي برامج جوجل، أن "العديد من الميزات الاجتماعية لريدر ستصبح متاحة قريبًا عبر جوجل بلس، لذا في غضون أسبوع واحد، سنوقف أشياء مثل الصداقات والمتابعة ومدونات الروابط المشتركة داخل ريدر.

"كانت هذه على وجه التحديد الوظائف التي جعلت من جوجل ريدر منصة مهمة للعديد من مستخدمي الإنترنت في إيران. وقد أثار قرار جوجل عاصفة من الاحتجاجات في عالم التدوين الإيراني (Amir 2011b; Visual Vortex 2011). وعلى أمل أن تغير الشركة رأيها؛ وقَّع العديد من الإيرانيين إلى جانب العديد من مستخدمي الإنترنت الصينيين عريضة أطلقها بريت كيلر (Brett Keller (2011 "الإنقاذ جوجل ريدر". وتلقت العريضة بسرعة أكثر من ثلاثة عشر ألف توقيع. ولكن هذه الجهود لم تكن مجدية، حيث أن جوجل، والتي تشارك في منافسة عالمية مع فيسبوك، قد تقرر لها تطوير وتعزيز جوجل بلس. ومن المؤكد أن مستخدمي الإنترنت الإيرانيين لم يكونوا راضيين عما كان يمكن لجوجل بلس تقديمه. ويشدد أمير Amir (2011b) على أنه على عكس ما في جوجل ريدر، لا يمكن للمستخدمين مشاركة المحتوى الكامل لمقالة مدونة في جوجل بلس؛ بل يمكن للمرء مشاركة الرابط فقط. وإذا تمت فلترة المدونة أو الموقع الإخباري المرتبط، وهو الأمر الذي يحدث غالبًا، فلن يمكن الوصول إلى المحتوى المحظور. وفي النهاية، في عام ٢٠١٣، قررت جوجل إيقاف ريدر تمامًا.

وتعد هذه التغييرات على جوجل ريدر مثالاً على أنواع التغييرات التصميمية التي تنفذها شركات وسائل التواصل الاجتماعي بما في ذلك فيسبوك وتويتر على أساس منتظم، مما يعيد تشكيل نشاط المستخدم، وبالتالي ممارسات الناشطين بما يتفق مع استراتيجياتهم التجارية العالمية. ويتمتع الناشطون مثل غيرهم من المستخدمين بقدر ضئيل من السيطرة على هذه التطورات التكنولوجية، تمامًا مثلما لديهم القليل من المعرفة حول كيفية توجيه خوارزميات وبروتوكولات وسائل التواصل الاجتماعي لأنشطتهم ومعالجتها لبياناتهم. وشركات وسائل التواصل الاجتماعي التجارية لديها مصلحة تنافسية في وضع الأكواد البرمجية لعملياتها في صناديق سوداء. وعلاوة على ذلك لديها اهتمام قوي بالوصول المحدود إلى البيانات التي تتم مشاركتها وتكوينها على منصاتهم، حيث تسمح لهم هذه البيانات باستهداف الإعلانات والخدمات المخصصة على مستخدميهم. وبالتالي، لا يتحكم النشطاء في بنيات وسائل التواصل الاجتماعي التي يتواصلون من خلالها أو البيانات التي ينتجونها بشكل جمعي من خلال علامات تصنيف (هاشتاجات) تويتر وصفحات ومجموعات فيسبوك. ويتم تركهم مثل أي مستخدم آخر لتخمين ما يحدث بالضبط لهذه البيانات، والتي من الواضح أنها تعتبر إشكالية بشكل خاص للناشطين الذين يواجهون الأنظمة الديكتاتورية.

سابعًا: استراتيجيات النشطاء:

لقد قام الناشطون بتطوير مجموعة من الاستراتيجيات للمناورة التكتيكية في مشهد وسائل التواصل الاجتماعي المعقد، وذلك في إطار مقاومتهم التوجيه التجاري والتحكم التسلطي للدولة. وتتمثل إحدى الإستراتيجيات البارزة، التي تمت مناقشتها سابقًا، في حجب الرسالة الحقيقية والهوية عن طريق استخدام اللغة الرمزية والأسماء المستعارة والأخطاء الإملائية. وعلى الرغم من أن الأبحاث تشير إلى أن هذه الطرق تُستخدم على نطاق واسع وتسمح أيضًا للمستخدمين الذين يواجهون أنظمة دكتاتورية بالاستمرار في التواصل حول مواضيع مثيرة للجدل، إلا أنها ليست غير إشكالية. ولا تقتصر جهود الحجب هذه على تزويد المستخدمين بإحساس غير مبرر بالأمن؛ حيث أن الدول المتقدمة تقنيًا لديها مجموعة متنوعة من الأساليب

المتاحة لها لتعقب المستخدمين وتحديد هويتهم، ولكن يمكن تفسيرها أيضًا كنتيجة للتوجيه الحكومي الناجح في توجيه مستخدمي الإنترنت بعيدًا عن التعبير المباشر عن النقد السياسي ومواجهة سلطات الدولة المركزية. بالإضافة إلى ذلك، لا تحرر هذه الاستراتيجيات الناشطين من الآليات التجارية للمنصات الاجتماعية.

ومن الاستراتيجيات الأخرى التي تستخدم في كثير من الأحيان، هي استخدام أدوات التحايل على فلترة الإنترنت للتهرب من الرقابة والوصول إلى المواد المحظورة والتواصل بشأن القضايا النضالية. وقد أظهرت البحوث التي أجرتها مبادرة الإنترنت المفتوح ومؤسسة فريدم هاوس أنه يتم استخدام مجموعة كبيرة من الأدوات لهذه الأغراض، بدءًا من بروكسيات الويب البسيطة إلى بروكسيات HTTP/SOCKS وخدمات الشبكة الافتراضية الخاصة (VPN) (Callanan et al. 2011; Roberts, Zuckerman and Palfrey 2011). وفي حين أن هناك مجموعة من أدوات التحايل المتاحة، فلا يبدو أن هذه الأدوات تستخدم على نطاق واسع للوصول إلى المواد المحظورة. واستنادًا إلى مسح واسع النطاق حول الاستخدام العالمي لأدوات التحايل؛ فقد توصل روبرتس وآخرون (Roberts et al. (2010, 2 إلى الاستنتاج المذهل "أن ما لا يزيد عن ٣٪ من مستخدمي الإنترنت في البلدان التي تستخدم فلترة حقيقية يستخدمون أدوات التحايل. ومن المحتمل أن يكون العدد الفعلي أقل بكثير". وعلاوة على ذلك، فهم يرون أن المستخدمين يميلون إلى اختيار بروكسيات الويب البسيطة، والتي هي أقل أمانًا، بدلاً من "الأدوات الأكثر تعقيدًا".

وعلى الرغم من أن الاستخدام الكلي لأدوات التحايل في الدول الديكتاتورية يبدو منخفضًا إلى حد ما، إلا أن الأبحاث التي أجريت على مجموعات المستخدمين الأكثر مشاركة سياسية تشير إلى معدلات استخدام أعلى بكثير. واستنادًا إلى دراسة استقصائية نُفذت على مجموعة من ٢٤٤ من المدونين السياسيين، يمكن أيضًا وصف بعضهم بأنهم ناشطون، ذكر روبرتس وآخرون (Roberts et al. (2011, 1 أن "٧٩٪ من المستجيبين في البلدان التي تفلتر بشكل كبير يستخدمون أدوات التحايل على الأقل في بعض الأحيان". وبالتالي يبدو أن استخدام أدوات التحايل هو استراتيجية ناشطة مستخدمة على نطاق واسع في المناطق التي تم دراستها. ومع ذلك يبقى السؤال ما إذا كان هذا التكتيك سيحرر الناشطين من التوجيه السياسي والتجاري. وللوصول إلى جماهير كبيرة في المشهد الإعلامي الحالي، لا يزال الناشطون مجبرون على متابعة جزء كبير من اتصالاتهم والتعبئة عبر الإنترنت من خلال منصات اجتماعية تجارية. وعلاوة على ذلك، وبما أن معظم مستخدمي الإنترنت في بلدان الفلترة لا يستخدمون أدوات التحايل، فإن النشطاء مطالبون بتطوير استراتيجيات اتصال ضمن حدود الرقابة الحكومية.

ولعل الطريقة الأكثر تطورًا وفعالية، والتي قاوم بها النشطاء التوجيه السياسي والتجاري هي "العمل" على بيئة الإعلام العالمية ككل. ويقدم بحثنا حول تويتر والثورة التونسية نظرة ثاقبة حول كيفية تفعيل هذه الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويشرح أحد المشاركين في هذا المشروع البحثي، وهو ناصر ودادي مدير التوعية بالحقوق المدنية في الكونغرس الإسلامي الأمريكي، أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي هو أحد المكونات في اتجاه متكامل بقوله: "لقد ظللنا نعمل لسنوات على تطوير استراتيجية تشمل الآلة الإعلامية الكاملة: فهم العلاقات الإعلامية بين وسائل الإعلام الإذاعية، ووسائل الإعلام المطبوعة، والقنوات الفضائية، ووكالات الأنباء". وهذا يستلزم أيضًا "تحديد، وتوظيف، والتأثير في

المراسلين في الأماكن المختارة إستراتيجيًا، وبناء علاقات معهم". ويؤكد ودادي والآخرون ممن أجريت معهم المقابلات أن تطوير هذه الاستراتيجية كان إلى حد كبير عمل شبكات الشتات العالمية، التي تم بناؤها على مدار عقد من الزمان. ويذكر سامي بن غربية أن عملية البناء بدأت في عام ٢٠٠٢ مع المدونين المصريين الأوائل، وتحسنت السرعة من عام ٢٠٠٦ فصاعدًا بسبب المؤتمرات وورش العمل التي نظمت في بيروت: "هذه اللقاءات المادية ساعدت على خلق مجتمع نشط في الشتات". ولعب تويتر وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى دورًا حيويًّا في هذه العملية. ويقول ودادي "لقد بدأنا ببناء جمهور في جميع أنحاء العالم". وقد ركز التجنيد بشكل خاص على "المفكرين الشباب، الذين يمكن أن يكونوا قادة المستقبل المحتملين في بلدانهم" (Poell and Darmoni 2012).

وخلال الثورات في تونس ومصر، كانت المهمة الرئيسية لشبكة الشتات، بحسب مقابلة مع بن غربية، هي "هروب المعلومات، واستنساخ وتنظيم المعلومات". وقد اشتمل ذلك على مجموعة متنوعة من المنصات الاجتماعية: "كان هدفنا أولاً الحصول على المعلومات من الفيسبوك لأنها منصة مغلقة. ليس لدى الجميع إمكانية الوصول، أو أن يعرفوا كيف وأين يمكن العثور على المعلومات على فيسبوك". وفي الخطوة التالية "ننشرها على مدونة ذات بنية واضحة وصفحات وأرشيف، حيث يتم تحسين قابلية استخدام المعلومات. ويمكن أيضًا إعادة نشرها على يوتيوب. ثم نقوم بتغريد الرابط لنخبر أين يمكن للمرء أن يرى المعلومات". وكان استخدام المدونات أمرًا مهمًا، حيث سمح للناشطين بزيادة تحكمهم في تنظيم المعلومات وتداولها، مما جعلهم أقل اعتمادًا على المنصات التجارية. وفي حالة الثورة التونسية، وبخاصة المدونة الجماعية المستقلة النقدية نوات Nawaat.org قد أنجزت هذه الوظيفة. وعلاوة على ذلك، من خلال تعميم المعلومات عبر موقع تويتر، أصبح "متاحًا على وجه الخصوص للجزيرة، والتي كانت مثلها مثل العديد من القنوات التلفزيونية الأخرى، تتابع بدون توقف حسابنا على تويتر". وأكد بن غربية أنه وزملاؤه تمكنوا من العمل كفرق مناوبات للمعلومات المهمة تحديدًا بسبب شبكة الشتات التي عممت المعلومات وأنجزت الكثير من أعمال الترجمة عبر لغات ولهجات مختلفة (.ibid).

ومن خلال تبني إستراتيجية اتصال متكاملة وبناء شبكة عالمية، كان الناشطون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل اعتمادًا على المنصات الاجتماعية المنفردة أو محاصرون فيها. وركزوا صراحة على تعميم المعلومات عبر مجموعة متنوعة من المنصات. وعلاوة على ذلك، تمكنوا من الهروب من الأنظمة الوطنية لرقابة الدولة. ومن الواضح أن أهمية الاحتجاجات في الربيع العربي قد ساعدتهم، وأتاحت شبكتهم العالمية واستراتيجيتها الإعلامية المتكاملة الفرصة لهم لتوصيل رسالتهم في وسائل الإعلام العالمية.

ثامنًا: الاستنتاجات والتوصيات:

بدلاً من الاحتفاء والترويج لوسائل التواصل الاجتماعي كأدوات ناشطة في النضال ضد الأنظمة الديكتاتورية، تشير هذه الدراسة إلى أنه من المهم بشكل خاص الدراسة النقدية للعلاقات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية المعقدة التي يتضح فيها اتصال وسائل التواصل الاجتماعي النشط. وهذا يتطلب بحوثًا تجمع بين

رؤى من عدد من الاتجاهات النظرية، والتي تولي اهتمامًا شديدًا للسياق الخاص الذي تتبلور فيه عمليات التواصل والتعبئة للناشطين.

أولاً: لا يمكن فهم نشاط وسائل التواصل الاجتماعي في الأوضاع الديكتاتورية دون دراسة كيفية قيام أنظمة الرقابة الحكومية بتشكيل التواصل الناشط. وتظهر الدراسات الحديثة أن الدول أصبحت بشكل تدريجي أكثر تطورًا في التحكم في الاتصال عبر الإنترنت من خلال مجموعة من تقنيات الفلترة، فضلاً عن الأساليب الهجومية. وتشير دراسات الحالة المقدمة إلى أن جهود السيطرة هذه لا توقف التواصل الناشط بالضرورة، بل إنها تشكل الطابع الخاص به. ولمواصلة التواصل حول القضايا النضالية، فإن أولئك الذين يتواجدون داخل الأنظمة الشمولية للرقابة الحكومية قد اعتمدوا مجموعة من التكتيكات لحجب هوياتهم، وكذلك المحتوى الفعلي لرسالتهم. وفي حين أن هذه الأساليب مبتكرة للغاية وفعالة جزئيًا أيضًا في تحدي الأنظمة الديكتاتورية، إلا أنه يمكن في نفس الوقت تفسيرها على أنها أشكال من الرقابة الذاتية. وعلى وجه الخصوص في الصين وإيران، يبدو أن رقابة الدولة وقمعها قد نجح في توجيه الناس بعيدًا عن مواجهة سلطات الدولة المركزية بشكل مباشر.

ثانيًا: بدلاً من تشكيل منصات محايدة أو حتى ودية يمكن من خلالها تحدي الأنظمة الديكتاتورية، فإن وسائل التواصل الاجتماعي إلى حد كبير هي التي تشكِّل اتصال النشطاء، وهي تفعل ذلك بطرق متناقضة. ولفهم كيفية عمل هذا، من المهم أن نعي من خلال متابعة البحوث السياسية الاقتصادية، أن المنصات الاجتماعية الرئيسية هي أولاً وقبل كل شيء عمليات تجارية، تركز على توليد الإيرادات من خلال جمع بيانات المستخدم وتحليلها بشكل منهجي لتسهيل الإعلانات المخصصة ومجموعة من الخدمات. هذه الأهداف التجارية تخبر المستخدم بسياسات ونمط إدارة المنصات الاجتماعية، فضلا عن التغييرات المتكررة في البنية التصميمية الخاصة بها. وبما أن شركات وسائل التواصل الاجتماعي لديها مصلحة قوية في تعظيم نشاط المستخدم، فإن بعض هذه التغييرات والسياسات تلبي احتياجات النشطاء. لكنها غالبًا ما تتعارض مع هذه الاحتياجات، خاصة في الظروف التي يتاح فيها عدد قليل نسبيًا من المنصات لاتصال النشطاء.

ثالثًا: يبقى من المهم أن ندرس عن قرب كيف يتنقل الناشطون في المشهد الإعلامي المعاصر. مثل هذه الدراسة تشير إلى أنه من الصعب في الواقع تحرير المرء نفسه من التوجيه السياسي والتجاري. ومع ذلك، فإن الأبحاث الخاصة باحتجاجات الربيع العربي تظهر أن هناك مع ذلك طرق للتخفيف من تأثير هذا التوجيه بطريقة تكتيكية. لكن هذه التكتيكات تتطلب جهودًا تنظيمية كبيرة. فمن خلال بناء شبكات الناشطين في الشتات على مستوى العالم ومن خلال نقل وتوزيع المحتوى بشكل استراتيجي عبر مختلف المنصات الاجتماعية، تمكن نشطاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مقاومة أن يصبحوا محاطين بمنصات وأنظمة رقابة معينة.

وتشير هذه الملاحظات بقوة إلى أنه من المهم بالنسبة لصانعي السياسات والناشطين والباحثين المهتمين بنشاط وسائل التواصل الاجتماعي في الأوساط الديكتاتورية أن يستقصوا بشكل نقدي كيف يتشكل هذا النوع من النشاط في تكوينات معقدة تقوم فيها الآليات السياسية والتجارية والتكنولوجية بالتعبير عن بعضها البعض

بشكل متبادل. مثل هذه البحوث مهمة لأنها تُظهر أن الاتصال والتعبئة للناشطين يصبحان عرضة للتوجيه السياسي والتجاري؛ عندما يتم تسهيل هذه العمليات في المقام الأول من خلال عدد صغير من المنصات الاجتماعية التجارية. وبناءً على ذلك، من الأهمية بمكان تنظيم الاتصال والتعبئة للناشطين من الناحية الاستراتيجية عبر مجموعة من المنصات الاجتماعية، بما في ذلك المنصات البديلة غير التجارية، وكذلك العمل بدون الإنترنت على المستوى المحلي وعبر الإنترنت عبر الحدود الوطنية والإقليمية. مثل هذه الاستراتيجية تجعل النشطاء أقل عرضة للتوجيه السياسي والتجاري، وتعزز سيطرتهم على كيفية تداول المعلومات وإدارتها.

غير أن هذا الاتجاه الإيكولوجي يتطلب جهدًا تنظيميًا رئيسيًا. ويشير البحث المقدم في هذا الفصل إلى أنه لا يمكن تحقيقه بنجاح إلا من خلال الشبكات التي تربط المتظاهرين في الشوارع بالمدونين والناشطين المتناثرين على مستوى العالم. ومن خلال هذه الروابط، يمكن مشاركة وتنظيم تداول المعلومات وترجمتها وتنظيمها عبر مواقع جغرافية مختلفة. وهذا هو المكان الذي يمكن فيه لصانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية لعب دور مهم. وعند تطوير شبكات ناشطين عالميين وإنشاء منصات إعلامية بديلة في الأنظمة الديكتاتورية المليئة بالتحديات، هناك حاجة خاصة إلى الاهتمام بالنقاط التالية:

أولاً: أن أمن التواصل عبر الإنترنت له أهمية خاصة. ونظرًا للدور المركزي المتزايد الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في تواصل الناشطين عبر الإنترنت، فمن الأهمية بمكان أن تتعرض شركات الإعلام الاجتماعي لضغوط مستمرة لتعزيز أمن برامجها وأن تأخذ مصالح النشطاء في الاعتبار عند تطوير خدماتها من الناحية التكنولوجية وإدارة منصاتها.

ثانيًا: هناك حاجة أيضًا إلى المساعدة في تطوير منصات إلكترونية بديلة، للسماح للنشطاء بمزيد من الاستقلالية في مقابل المنصات التجارية في تنظيم محتواهم وتعميمه.

وأخيرًا: ينبغي إيلاء اهتمام خاص من حيث الموارد والأمن لترجمة النشاط عبر الإنترنت إلى شبكات من التعبئة خارج الإنترنت وبناء القدرات.

إن العلاقة بين التواصل النضالي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأشكال التجمعات خارج الإنترنت، كما أظهرت الأبحاث حول احتجاجات الربيع العربي، لها أهمية حيوية، ولكن من الصعب أيضًا تكوينها، حيث أن الأنظمة الديكتاتورية تركز بشكل كبير على قمع مثل هذه الاتصالات.

وبغض النظر عن أي جانب من جوانب نشاط وسائل التواصل الاجتماعي يركز عليه المرء، فمن الأهمية بمكان قبل كل شيء أن نستقصي باستمرار كيف أن جهود السيطرة للأنظمة الديكتاتورية، والتوجيه التجاري والتكنولوجي لشركات وسائل التواصل الاجتماعي، والمناورات التكتيكية للنشطاء تتشابك بشكل متبادل مع بعضها البعض. ويمكن فقط من خلال دراسة هذه الترابطات بشكل نقدي الوصول إلى تقييمات مستنيرة لحلقات التواصل والتعبئة الاحتجاجية على وسائل التواصل الاجتماعي والتدخل في هذه الأحداث.

المراجع

Amir. 2011a. Why Google Reader (Gooder) Matters for Us (Iranian)! *Amir*, 22 October. http://www.amirhm.com/2011/10/why-google-reader-gooder-mattersfor-us.html.

Amir. 2011b. Why Google Reader Is Important for Us. *Amir*, 29 October. http://www.amirhm.com/2011/10/why-google-reader-is-important-for-us-2.html.

Amir-Ebrahimi, Masserat. 2008. Blogging from Qom, behind Walls and Veils. *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East* 28 (2): 235–249.

Anonymous interviews with Iranian blogger. 2012. Niaz Zarrinbakhsh. Google Talk. 26 July.

Anonymous interviews with Iranian bloggers. 2011. Niaz Zarrinbakhsh. Google Talk. 23 and 28 June.

Aouragh, Miriyam, and Anne Alexander. 2011. Sense and Nonsense of Facebook Revolutions. *International Journal of Communication* 5: 1344–1358.

Bamford, James. 2013. They Know Much More Than You Think. *New York Review of Books*, 15 August

Bamman, David, Brendan O'Connor and Noah A. Smith. 2012. Censorship and Deletion Practices in Chinese Social Media. *First Monday* 17 (3). http://www.uic.edu/htbin/cgiwrap/bin/ojs/index.php/fm/article/view/3943/3169.

Beer, David. 2009. Power through the Algorithm? Participatory Web Cultures and the Technological Unconsciousness. *New Media & Society* 11 (6): 985–1002.

Ben Gharbia, Sami. 2012. Interview by Kaouthar Darmoni. The Hague, The Netherlands, 11 February.

Bennett, W. Lance, and Alexandra Segerberg. 2012. The Logic of Connective Action. *Information, Communication & Society* 15 (5): 739–768.

Callanan, Cormac, Hein Dries-Ziekenheiner, Alberto Escudero-Pascual and Robert Guerra. 2011. *Leaping Over the Firewall: A Review of Censorship Circumvention Tools*. Freedom House. http://www.freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Censorship.pdf.

Canaves, Sky. 2011. China's Social Networking Problem. *Spectrum, IEEE* 48 (6): 74–77.

Castells, Manuel. 2012. *Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age.* Cambridge, UK: Polity.

Chun, Wendy K. H. 2011. *Programmed Visions: Software and Memory.* Cambridge, MA: MIT Press.

Dean, Jodi. 2009. *Democracy and Other Neoliberal Fantasies: Communicative Capitalism and Left Politics.* Durham, NC: Duke University Press.

Deibert, Ronald J., John G. Palfrey, Rafal Rohozinski and Jonathan Zittrain, eds. 2010. *Access Controlled: The Shaping of Power, Rights, and Rule in Cyberspace.* Cambridge, MA: MIT Press.

———. 2012. *Access Contested: Security, Identity and Resistance in Asian Cyberspace.* Cambridge, MA: MIT Press.

Diamond, Larry. 2010. Liberation Technology. *Journal of Democracy* 21 (3): 69–83.

Eckersley, Peter. 2010. Gmail Takes the Lead on Email Security. Electronic Frontier Foundation. January 13. https://www.eff.org/deeplinks/2010/01/gmail-takes-leademail-security.

Eltantawy, Nahed, and Julie Wiest. 2011. Social Media in the Egyptian Revolution: Reconsidering Resource Mobilization Theory. *International Journal of Communication* 5: 1207–1224.

Fuchs, Christian. 2011. *Foundations of Critical Media and Information Studies.* New York: Routledge.

———. 2013. Societal and Ideological Impacts of Deep Packet Inspection Internet Surveillance. *Information, Communication & Society* 16 (8): 1328–1359.

Gaffney, Devin. 2010. #iranElection: Quantifying Online Activism. Paper presented at WebSci10: Extending the Frontiers of Society On-Line. Raleigh, North Carolina, 27–26 April.

Gang, Qian, and David Bandurski. 2011. China's Emerging Public Sphere. In *Changing Media, Changing China*, edited by Susan L. Shirk, 38–76. Oxford: Oxford University Press.

Gerbaudo, Paolo. 2012. *Tweets and the Streets: Social Media and Contemporary Activism.* London: Pluto Books.

Green, Alan. 2011. Upcoming Changes to Reader: A New Look, New Google+Features, and Some Clean-Up. *The Official Google Reader Blog*. 20 October. http://googlereader.blogspot.nl/2011/10/upcoming-changes-to-reader-new-looknew.html.

Hayes, Ben. 2009. *NeoConOpticon: The EU Security-Industrial Complex.* Amsterdam: Transnational Institute/Statewatch.

Keller, Brett. 2011. Save Google Reader. 21 October. www.bdkeller.com/2011/10/save-google-reader/.

Kelly, Sanja, and Sarah Cook, eds. 2011. *Freedom on the Net 2011—a Global Assessment of Internet and Digital Media*. Ifap. http://www.ifap.ru/library/book497.pdf.

King, Gary, Jennifer Pan and Margaret E. Roberts. 2012. How Censorship in China Allows Government Criticism but Silences Collective Expression. Working paper, Institute for

Quantitative Social Science, Harvard University. http://gking.harvard.edu/publications/how-censorship-china-allows-government-criticismsilences-collective-expression.

Langlois, Ganaele, Greg Elmer, Fenwick McKelvey and Zachary Devereaux. 2009. Networked Publics: The Double Articulation of Code and Politics on Facebook. *Canadian Journal of Communication* 34 (3): 415–434.

Lim, Merlyna. 2012. Clicks, Cabs, and Coffee Houses: Social Media and Oppositional Movements in Egypt 2004–2011. *Journal of Communication* 62 (2): 231–248.

Lotan, Gilad, Erhardt Graeff, Mike Ananny, Devin Gaffney, Ian Pearce and danah boyd. 2011. The Revolutions Were Tweeted: Information Flows during the 2011 Tunisian and Egyptian Revolutions. *International Journal of Communication* 5: 1375–1405.

Morozov, Evgeny. 2011. *The Net Delusion: How Not to Liberate the World.* London: Allen Lane/Penguin.

Moulier-Boutang, Yann. 2012. *Cognitive Capitalism.* Cambridge, UK: Polity.

Poell, Thomas, and Kaouthar Darmoni. 2012. Twitter as a Multilingual Space: The Articulation of the Tunisian Revolution through #sidibouzid. *NECSUS—European Journal of Media Studies* 1. http://www.necsus-ejms.org/twitter-as-a-multilingualspace-the-articulation-of-the-tunisian-revolution-through-sidibouzid-by-thomaspoell-and-kaouthar-darmoni/.

Poell, Thomas, Jeroen de Kloet and Guohua Zeng. 2013. Will the Real Weibo Please Stand Up? Chinese Online Contention and Actor-Network Theory. *Chinese Journal of Communication* 7 (1): 1–18.

Qiang, Xiao. 2011. The Rise of Online Public Opinion and Its Political Impact. In *Changing Media, Changing China*, edited by Susan L. Shirk, 202–224. Oxford: Oxford University Press.

Qinglian, He. 2008. *The Fog of Censorship.* New York: Human Rights in China.

Rahimi, Babak. 2011. The Agonistic Social Media: Cyberspace in the Formation of Dissent and Consolidation of State Power in Postelection Iran. *Communication Review* 14 (3): 158–178.

Reuters. 2012. Zuckerberg's Letter to Investors. February 1. http://www.reuters.com/article/2012/02/01/us-facebook-letter-idUSTRE8102MT20120201.

Rinke, Eike M., and Maria Röder. 2011. Media Ecologies, Communication Culture, and Temporal-Spatial Unfolding: Three Components in a Communication Model of the Egyptian Regime Change. *International Journal of Communication* 5: 1273–1285.

Roberts, Hal, Ethan Zuckerman and John Palfrey. 2011. *2011 Circumvention Tool Evaluation*. Berkman Center for Internet & Society.

http://cyber.law.harvard.edu/sites/cyber.law.harvard.edu/files/2011_Circumvention_Tool_Evaluation_1.pdf.

Roberts, Hal, Ethan Zuckerman, Jillian York, Robert Faris and John Palfrey. 2010. *2010 Circumvention Tool Usage Report*. Berkman Center for Internet & Society. http://cyber.law.harvard.edu/publications/2010/Circumvention_Tool_Usage.

Roberts, Hal, Ethan Zuckerman, Jillian York, Robert Faris and John Palfrey. 2011. *International Bloggers and Internet Control*. Berkman Center for Internet & Society. http://cyber.law.harvard.edu/publications/2011/International_Bloggers_Internet_Control.

Shirk, Susan L. 2011. Changing Media, Changing China. In *Changing Media, Changing China*, edited by Susan L. Shirk, 1–37. Oxford: Oxford University Press.

Shirky, Clay. 2011. The Political Power of Social Media Technology, the Public Sphere, and Political Change. *Foreign Affairs*, January/February. http://www.foreignaffairs.com/articles/67038/clay-shirky/the-political-power-of-social-media.

Sullivan, Danny. 2011. Google to Begin Encrypting Searches & Outbound Clicks by Default with SSL Search. Search Engine Land. 18 October. http://searchengineland.com/google-to-begin-encrypting-searches-outbound-clicks-by-default-97435.

Tufekci, Zeynep, and Christopher Wilson. 2012. Social Media and the Decision to Participate in Political Protest: Observations from Tahrir Square. *Journal of Communication* 62: 363–379.

Van Dijck, José. 2013. *The Culture of Connectivity: A Critical History of Social Media.* New York: Oxford University Press.

Visual Vortex. 2011. Gooder Is Gone for Good. 2 November. http://visual-vortex.aminus3.com/image/2011–11–02.html.

Yang, Guobin. 2009. *The Power of the Internet in China: Citizen Activism Online.*New York: Columbia University Press.

———. 2012. A Chinese Internet? History, Practice, and Globalization. *Chinese Journal of Communication* 5 (1): 49–54.

Youmans, William L., and Jillian C. York. 2012. Social Media and the Activist Toolkit: User Agreements, Corporate Interests, and the Information Infrastructure of Modern Social Movements. *Journal of Communication* 62 (2): 315–329.

القسم الخامس: سلطة الدولة كالشرطة والاستخبارات.

الفصل العاشر: الأمن الشعبي ومستخدمي القوة؛ الشرطة والتحقيقات التي يقودها المستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي.

الفصل الحادي عشر: "صورة عمل" الشرطة في عصر وسائل التواصل الاجتماعي؛ يوتيوب واحتجاجات قمة مونتيبيلو ٢٠٠٧.

الفصل العاشر: الأمن الشعبي ومستخدمي القوة.

الشرطة والتحقيقات التي يقودها المستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي.

دانييل تروتييه Daniel Trottier

أولاً: المدخل:

يتناول هذا الفصل العلاقة المتغيرة بين المواطنين والجهات الفاعلة في الدولة نتيجة استمرار اعتماد منصات وسائل التواصل الاجتماعي. وعلى وجه الخصوص، فإنه يتناول ظهور أنواع مختلفة من الأنشطة الشرطية على هذه المنصات. ويشمل ذلك المستخدمين الفرديين الذين يقومون بنوع خاص من المراقبة التي يقودها المواطنون. وهذه الممارسات هي نوع من الأمن الشعبي vigilantism[١] الرقمي، يتم فهمه من خلال الخطابات والممارسات حول المستخدمين الممكَّنين (المخولين). والبرمجيات الاجتماعية وشبكات المحمول وشبكات الاتصالات اللازمة للتحكم في وسائل التواصل الاجتماعي غالبًا تسوق هذه المنتجات كوسيلة لتمكين المستخدمين من خلال تمكينهم من تنسيق الفعل الجمعي. وبالتالي فإن هذه الممارسات تمثل ميلاً لتجاوز فروع الدولة الحالية مثل الشرطة - مع استمرار الاعتماد على منصات وسائل التواصل الاجتماعي للشركات - من أجل القيام بأعمال من شأنها أن تكون حكرًا على الدولة. وفي حين يركز بعض المحللين على النتائج الإيجابية المرتبطة بقوة المستخدم المضادة (Shirky 2008)، هناك أدلة على وجود مواطنين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي لمضايقة زملائهم المواطنين واضطهادهم.

ويشير انتشار العمل الشرطي الذي يقوده المستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي - الضار أو غير ذلك - إلى زيادة قوة المواطن المضادة، وذلك بفضل حقيقة أن المواطنين قادرون على التنسيق على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، فإن فروع الدولة مثل الشرطة وأجهزة الأمن قادرة أيضًا على الحفاظ على سلطة الدولة، بل وحتى توسيعها، من خلال استثمارها في منصات وسائل التواصل الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، يتم توفير مجموعة من تقنيات الشركات وتلك التي تنتجها الدولة لهم من أجل الحصول على رؤية أكبر للمعلومات الشخصية الواردة في هذه المواقع. وإذا كان نشاط المواطن على وسائل التواصل الاجتماعي يرقى إلى نوع من التمكين أو القوة المضادة؛ فيمكن للجهات الفاعلة بالدولة بدورها أن تصبح مستخدمة للقوة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. وهكذا، يتشكل مجموعتين عامتين من أعمال الشرطة على

(١) يقصد بالأمن الشعبي vigilantism قيام المواطن بدور الدولة في تطبيق القانون وملاحقة المطلوبين أمنيًا، وينطوي في نفس الوقت على تفسير شخصي للنصوص القانونية، وتطبيقها في غير موضعها.

منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وكلاهما يؤثر على طبيعة الرؤية[٢] والنشاط الاجتماعي على هذه المنصات.

ويقدم هذا الفصل لمحة عامة عن العديد من التأكيدات على القوة والعمل الشرطي عبر وسائل التواصل الاجتماعي من أجل دراسة التعايش بين قوة المواطن المضادة وقوة الدولة على هذه المنصات. ويقدم القسم التالي استكشافًا نظريًا مستنيرًا للعلاقات بين الدول والشرطة والمواطنين على وسائل التواصل الاجتماعي. وتفيد الدراسات المتعلقة بالمراقبة، وكذلك الأدبيات المتعلقة بالشرطة ووسائط الإعلام الجديدة بشكل خاص لدراسة العلاقات بين الشرطة والجمهور. وبعد ذلك، يتناول هذا الفصل سلسلة من الأمثلة التي تدل على قوة الدولة على وسائل التواصل الاجتماعي، والقوة المضادة التي يقودها المواطن، ومحاولات الشركات لاستقطاب الأخيرة وتحقيق الدخل منها. وتم إثبات هذه الأمثلة من خلال تحليل كتيبات الشركات، بالإضافة إلى تحليل المنتديات العامة ذات الصبغة الشرطية على مجموعات مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية.

ثانيًا: المراقبة، والرؤية، والشرطة والمواطنين:

تسمح منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر للمستخدمين من المواطنين بمشاركة المعلومات مع مستخدمين آخرين بما في ذلك تفاصيلهم الشخصية، وتفاصيل المواطنين دون موافقتهم، ومعلومات حول الجهات الفاعلة في الدولة والشركات. وفي المقابل، فإن الجهات الفاعلة في الدولة والشركات لديها القدرة على مراقبة هذه المنصات والتدخل فيها. وعلى هذا النحو، من المفيد التفكير في العلاقات بين المستخدمين والدول والشركات من خلال إطار دراسات المراقبة. وهنا، تشير المراقبة Surveillance إلى المراقبة المستهدفة والمنهجية للمعلومات الشخصية (Lyon 2001). والمراقبة لا تختلف تمامًا عن مفاهيم مثل الرؤية Visibility، لكنها تؤكد التركيز على العواقب المجتمعية للوصول إلى المعلومات ورؤيتها، لا سيما كأسلوب للتنظيم في سياق علاقات الدولة بالمواطن (Dandecker 1990). وهنا، تشمل العواقب الاجتماعية فقدان الخصوصية، وكذلك أيضًا التمييز الفئوي والتصنيف الاجتماعي والتأثير السلبي على الخطاب العام (Gandy 1993; Bowker and Starr 1999; Lyon 2003).

وتتسم مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي بالنمو الموسع لهذه الخدمات، وتتبنى وسائل التواصل الاجتماعي ميزات جديدة وتسجيل مستخدمين جدد، إلى حد يتحدى الجهود العلمية أن تفهمها. ويعد هذا تحديًا للعلماء الراغبين في التحدث بشكل موثوق عن وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ناحية أخرى أيضًا تحديًا يواجهه المستخدمون في تفاعلهم الطويل مع هذه المواقع. وهم يستثمرون وقتهم وهوياتهم عندما يثبتوا حضورهم عبر الإنترنت، ويرتبط هذا الاستثمار بالافتراضات المتعلقة بماهية المنصة، وكيفية استخدامها، ومن يستخدمها، والقيم التي تحكم استخدامها. لقد تغيرت كل هذه الميزات على نطاق واسع، مما يترك المستخدمين لمواجهة هذا التقلب. والفيسبوك من بين منصات أخرى هو الوجه العام لمجموعة من قوى

(٢) يقصد بالرؤية في هذا الفصل الظهور وأن يصبح المرء مرئيًا للآخرين سواء أفراد أو مؤسسات. (المترجم).

المراقبة. وبالإضافة إلى التحدث عن هذه الأنواع المنفصلة من المراقبة كجزء من فئة أوسع، يمكننا أيضًا أن نرى كيف تتغير كل واحدة من هذه الممارسات كنتيجة لوسائل التواصل الاجتماعي. وتدرس الأعمال السابقة كيف يؤدي تقارب التدفقات الاتصالية إلى انهيار المجالات الاجتماعية التي كانت مميزة سابقًا (Fuchs and Trottier 2013). وتدعم هذه الصورة نظرة (قائمة على التسرب) للشبكات الاجتماعية. ففي حين كان تسرب المعلومات أحداثًا استثنائيةً في السابق، فإن الزيادة الكبيرة في التسربات عبر وسائل التواصل الاجتماعي ترقى إلى نوع من التقارب بين السياقات الاجتماعية، وهذا التقارب يرقى إلى تعزيز الرؤية (كل شيء يمكن رؤيته في موقع واحد)، والمراقبة (يمكن للجميع المراقبة على موقع واحد). وتصبح المراقبة غير مركزية، لكن هذا التقارب يسهل أيضًا عملية المراقبة المركزية.

ومن حيث الطريقة التي تحتفظ وتوزع بها المعلومات الشخصية؛ فإن منصات وسائل التواصل الاجتماعي هي نوع من السياج الرقمي (Andrejevic 2009). ولا يشير هذا إلى الطريقة التي يتم بها إنشاء المعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي فحسب، بل أيضًا إلى كيفية الاحتفاظ بها. ويوجد المستخدمون في مساحة متحكم بها تنتج بيانات من التفاعلات الاجتماعية التي تحدث على هذه المواقع. ويساهم التعايش بين ممارسات المراقبة الغاية في التعدد في تعزيز متبادل في الرؤية، بحيث يكون لأي إجراء رقابي واحد تأثير أكبر بكثير. ويعني تقارب عدد كبير من السكان والمؤسسات في هذه السياجات أن أي فعل رقابي فردي يتم تضخيمه في نطاقه (Trottier 2012). وإحدى النتائج هي مدى تعزيز نشاط المستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي لعمل الشرطة. وينبع هذا التعزيز من دراسة أندريجيفيك Andrejevic للمراقبة الجانبية Lateral Surveillance (2005) التي تركز على كيفية تعزيز تكنولوجيا المعلومات للتدقيق بين الأقران، وتعزز وسائل التواصل الاجتماعي من هذا التدقيق من خلال جعل هذه العلاقات مرئية للشرطة.

ونظرًا لأن العديد من جوانب الحياة الاجتماعية تظهر على منصات مثل فيسبوك، فيمكن للشرطة وغيرها من المحققين استغلال هذه المواقع لاستهداف المجرمين المشتبه بهم والحصول على أدلة. وتضخم وسائل التواصل الاجتماعي العمل الشرطي ليس بسبب تعقيدها التكنولوجي بل بسبب تشبعها الاجتماعي. وتشبع وسائل التواصل الاجتماعي هو نتيجة لتطويعها محليًا (Silverstone and Haddon 1996) – أي مدى تضمينها في الحياة اليومية. وفي حين أن معظم التقنيات تنشأ في مجالات أخرى مثل المجال العسكري ثم تنتشر إلى المجال المحلي، فإن أصول فيسبوك تترسخ بقوة في الحياة اليومية. لقد طور ثقافة قائمة على جعل الحياة الجامعية مرئية، ومن ثم ظهرت عواقب هذه الرؤية حيث تم فتح الفيسبوك للمؤسسات، بما في ذلك الشرطة. وهذه المراقبة المتزايدة للحياة اليومية جديرة بالملاحظة. وتجري التفاعلات المحلية على شبكات الاتصالات العالمية. والنشاط اليومي عبر الوسائط هو أكثر وضوحًا للشرطة والتحقيقات. وباستخدام تقنيات وسائل التواصل الاجتماعي يصبح لدى المحققين نظرة عامة محسنة للحياة اليومية.

ويتم إعادة توظيف وسائل التواصل الاجتماعي كأدوات للتحقيق نتيجة "زحف المراقبة surveillance creep". بعبارة أخرى، أن تقنيات المراقبة التي تعتبر مناسبة في سياق ما يمكن أن تنتشر إلى سياقات وتطبيقات جديدة (Lyon 2007). وبدلاً من كونه تطورًا استثنائيًا؛ فإن الزحف هو نموذج فيسبوك القياسي للنمو. وقد قصر الفيس بوك في أيامه الأولى الوصول إلى معلوماته على الطلاب من مجموعة مختارة من

جامعات أمريكا الشمالية، وتدريجيًا أصبح فيسبوك متاحًا لأي شخص تقريبًا فوق سن الثالثة عشرة. وعلى الرغم من أن مستخدميه قد يقيدون الوصول إلى معلوماتهم الشخصية من خلال إعدادات الخصوصية؛ فإن وجود سلسلة من الخطط الإعلانية والتغييرات في الواجهة تسهل تسرب المعلومات إلى سياقات غير متوقعة. وبالنسبة للشرطة ووكالات التحقيق الأخرى، كان ذلك فرصة للوصول إلى تفاصيل حول الأفراد (Omand, Bartlett and Miller 2012; Williams et al., 2013). وعلى أساس هذه التطورات، قد نأخذ في الاعتبار تبني الشرطة لوسائل التواصل الاجتماعي كمحاولة للاستفادة من منصة للمعلومات، ودمجها في إطار تنظيمي أوسع لجمع ومعالجة الأدلة. ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي هي مواقع لممارسات جديدة، وصراعات اجتماعية جديدة ومحاولات جديدة لتأكيد السلطة. ومع التشبع بوسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع، فإنها تصبح فضاءات قد تحاول الحكومات والشرطة من خلالها ممارسة السلطة. وعلى الرغم من أنها غير محددة من حيث الموقع الجغرافي (مما يعقد كيفية تنظيمها من حيث الضرائب، وقوانين حماية البيانات)، فإن الدول تؤكد ولايتها في السيطرة على هذه الفضاءات. وبقدر ما تؤكد الشرطة على سلطة الدولة، وبقدر ما ينشط المواطنون على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن الشرطة والدول يمدان ولايتهما إلى هذه المنصات.

ووسائل التواصل الاجتماعي هي تكنولوجيات موزعة، حيث يسهم المستخدمون المتفرقون بنشاط في المحتوى والتنسيق فيما بينهم من خلال هذه المواقع. ويشير هذا إلى اختلافها عن وسائل الإعلام الأكثر مركزية مثل البث التلفزيوني، ويشير إلى إمكانية تمكين المجتمع المدني في مواجهة سلطة الدولة. ومع ذلك، فإن التكنولوجيات الموزعة لا تحول دون علاقات القوة غير المتكافئة. وتظهر أحداث عديدة أن قوة الدولة من أعلى إلى أسفل سائدة كما كانت دائمًا. ففي عام ٢٠١١ أغلقت الحكومة المصرية شبكة اتصالات البلاد، مما كبح إمكانات التمكين المرتبطة بهذه التقنيات (Glanz and Markoff 2011). وبالمثل فإن حكومة المملكة المتحدة أمرت بإزالة مقاطع الفيديو الاحتجاجية من يوتيوب (Travis 2011). وفي كلتا الحالتين امتثل مطورو التكنولوجيا طواعية لسلطة الدولة. ومع ذلك فإن سيطرة الدولة على وسائل التواصل الاجتماعي تتجاوز القمع. حيث تقوم الدول والمؤسسات بشكل متزايد بفرض السيطرة الإيجابية على التكنولوجيات اللامركزية، مستفيدة من الطريقة التي تجعل بها الحياة الاجتماعية مرئية. ويستخدمها الشرطة والمحققون الآخرون بطرق توحي بالوصول غير المتماثل والعلاقات غير المتكافئة للرؤية.

ونتيجة للتقارب الاجتماعي تتيح وسائل التواصل الاجتماعي نوع منتشر من الرؤية للعمل الشرطي. لا تستند هذه الرؤية الجديدة إلى التطور التكنولوجي لوسائل التواصل الاجتماعي، ولكن ببساطة إلى التشبع الواسع والدائم بها في الحياة الاجتماعية. فهي تنتشر وتتوزع ومع ذلك يمكن أيضًا الوصول إليها بشكل مركزي. وكانت الشرطة تعتمد على تقنيات وتكنولوجيات أخرى لمراقبة الحياة الاجتماعية، ولكن لم يكن هناك الكثير من صور الحياة الاجتماعية يمكن الوصول إليها في سياج واحد. وعلاوة على ذلك فإن التقارب الاجتماعي والتعزيز المتبادل لممارسات المراقبة المختلفة على منصة واحدة يعقّدان – لكن في النهاية يعززان - تدقيق الشرطة. وتصبح الأفعال اليومية والمحادثات محتوى عبر الإنترنت، وبجعل هذا المحتوى مؤرشفًا وقابلاً للبحث يمكن إعادة توظيفه كدليل.

والتقارب الاجتماعي على منصات مثل فيسبوك يجعل العمل الشرطي التقليدي أقرب إلى النشاط الاجتماعي على هذه المنصات. وعلى العكس أيضًا فإن هذا التقارب يؤدي إلى تمكين المستخدمين وإجبارهم على القيام بأعمال الشرطة. وكجزء من التقارب الاجتماعي على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد أصبحت الجريمة والشرطة أكثر وضوحًا ومتاحة لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. وتعتبر المنصات مثل فيسبوك فضاءات لا يمكن فقط للمستخدمين من خلالها رؤية معلومات حول الجريمة والشرطة، ولكن أيضًا مناقشة هذه القضايا، وإرسال ما يعتقدون أنه دليل، والدعوة إلى فعل اجتماعي خارج هذه المواقع.

والمراقبة التي يديرها المستخدمون من المواطنين على الإنترنت هي نوع من مراقبة التعهيد الجمعي Crowdsourced Surveillance. ويشير التعهيد الجمعي Crowdsourcing إلى عملية يشارك فيها الأفراد المصنفون كغير محترفين في مشروع تعاوني مقابل القليل أو بدون مقابل مالي. وتقوم الآن حشود كبيرة من الأفراد غير المتخصصين بأنشطة من شأنها أن تخصص في حالات أخرى لقلة من المهرة مصنفين كمهنيين. وقد ظهر التعهيد الجمعي كمصطلح في سياق ثقافي اشتهر بالمزايا الاجتماعية للتكنولوجيات المتاحة بشكل مجاني (Surowiecki 2004; Howe 2008). ويعمل التعهيد الجمعي كنقطة دخول لتصور القوة والقوة المضادة في سياق الأجهزة المنتشرة في كل مكان وتقاسم - ولكن غير متساوي - في الوصول إلى الشبكات. ويمكن دراسة حشود المستخدمين الممكَّنين في سياق المواطنة والتعبير عن نوع من الفضاء العام (Papacharissi 2002). ومع ذلك، فهناك أيضًا دليل على السلوك الجمعي المسيء على الإنترنت في شكل مطاردة ومضايقة، ولكن أيضًا تنظيمية، حيث يراقب المواطنون ويضطهدون إخوانهم المواطنين في سياق العدالة الجنائية. وعلاوة على ذلك يمكن تسخير هذه الظاهرة من قبل سلطة الدولة والشركات.

والمستخدم المعاصر هو منتَج لقطاعات الترفيه والتكنولوجيا على حد سواء، ومن خلال التعهيد الجمعي للدوائر التلفزيونية CCTV على الإنترنت، تشارك الشرطة والأمن الخاص بنشاط في هذا التجمع الاجتماعي - التقني (cf. Haggerty and Ericson 2000). ويتناول جالواي وثاكر Galloway and Thacker (2007) كيفية تنظيم مجموعات الأفراد اللامركزية من خلال تكنولوجيات الشبكات المعاصرة، ويمكن لحشود المستخدمين أو الأسراب أن تعمل بشكل مستقل في إطار أوسع موجه من قبل البروتوكولات. وفي حين أن ضابط الشرطة على الإنترنت هو فاعل وحيد، فإن المراقبة من خلال الحشود تعتمد على عدد كبير من المراقبين، وبالتالي يشبه بشكل أكثر دقة "السرب". وبالتالي فإن الإرادة البشرية تحل محلها الإرادة الخارقة للشبكة كمجموع، ويتم تعزيزها وتوجيهها من خلال تكنولوجيا الشبكات. ولا يوجد كيان منفرد يتحكم بالشبكات، ومع ذلك تبقى الشبكات مواقع للتحكم المتزايد (ibid., 39). والسرب هو مورفولوجيا للفعل الجمعي مناسبة للفعل الجمعي (ibid., 98). وعلاوة على ذلك، يمكن تصنيف هذا الفعل الجمعي كاستراتيجية حكومية أو استراتيجية للشركات حيث إن "الجذموريات Rhizomatic[٣] والتوزيع تؤشر إلى أسلوب إداري جديد، وفيزياء جديدة للتنظيم تكون حقيقية مثل التسلسل الهرمي، أو بيروقراطية الشركات، أو الديمقراطية التمثيلية، أو السيادة، أو أي مبدأ آخر للسيطرة الاجتماعية والسياسية" (ibid., 29). وهنا يبدأ غالاوي وثاكر

(٣) أي العمل على مستوى القواعد بين الجمهور، ومن الأسفل إلى الأعلى، ودون تسلسل هرمي للسلطة. (المترجم).

Galloway and Thacker من إطار مجتمع السيطرة لدى دولوز Deleuze (1995). فالانتقال من التنظيم المركزي إلى التنظيم اللامركزي والموزع قد أُوجد من قبل بواسطة القوى العظمى في القرن العشرين التي كانت تواجه تحديًا من أسراب المتمردين المتمتعين بالحكم الذاتي. وبعد تفويض الجيش الأمريكي اعتماد تكتيكات موزعة، أصبح يمكن للسلطة السيادية أن تنتشر داخل الشبكات الموزعة. وقد أصبح ذلك ممكنًا من خلال البروتوكولات، والتي يتم تعريفها على أنها مجموعة واسعة من القواعد التي تسهل الاتصال داخل الشبكات (Galloway and Thacker 2007, 28–29). ويتضمن ذلك مع العمل الشرطي من خلال التعهيد الجمعي بروتوكولات تكنولوجية تحدد كيفية إرسال المستخدمين للمحتوى والوصول إليه، وكذلك أيضًا كيف يمكن دمج جهودهم في نظام مراقبة أكبر. وهكذا، فإن الجذور Rhizomes، المفتوحة لصنع القرار المستقل، تتشكل ضمن إطار السيادة والسيطرة الموزعة على نطاق خلوي.

ويدعم إطار دولوز فكرة أن الشبكات المفتوحة بشكل متزايد والوصول الواسع بشكل متزايد لا يؤديان إلى الحرية التي غالبًا ما يتم تصورها في الخطاب العام. بل بدلا من ذلك فإن الانتماء إلى شبكة مفتوحة يعني التنظيم على المستوى التقني والسياسي، وعلى ما يبدو يتم ملاحظة ذلك في التحول المستمر من البث الإعلامي إلى الاتصال "التفاعلي" ثنائي الاتجاه (ibid., 124). ويشير التفاعل إلى وجود انفتاح: الانتقال نحو شبكة غير مركزية لتبادل المعلومات. ومع ذلك فإن هذا يشير إلى زيادة هائلة في الرؤية والمراقبة والتحكم. وتوجد البروتوكولات كإجراءات مسلم بها لتنظيم المعلومات، مما يضمن أن الفئات والسيطرة يمكن أن تنشأ من التعقيد. ويتم دائمًا تشجيع المستخدم السلبي السابق على التحدث. وفي أفضل الأحوال يتم استغلال هذه المعلومات ببساطة من خلال استراتيجيات تحقيق الدخل؛ وفي أسوأ الأحوال يتم استخدامها لتحديد فرص حياة المواطنين.

إن أنواع المراقبة التي أمكن تحقيقها بفضل الجهود التي تبذلها الجماهير، تشير إلى "التضاعف الهائل للرؤية" (Haggerty and Ericson 2000, 605). حيث يتم تجميع ممارسات المراقبة المنفصلة السابقة (المواطنون الذين يراقبون المواطنين) في أنظمة لا مركزية. وهذا يمثل خطرين: من ناحية، يفتقر الفاعلون الموزعون إلى التدريب المهني، ويمكن أن يزيد ذلك من التنميط التمييزي والمخاوف الأخرى التي تم رصدها بالفعل بواسطة موظفي المراقبة المحترفين (Norris and Armstrong 1999). ومع ذلك، فإن الشبكات الموزعة تزيد من إمكانية الإكراه والقوة المركزيين. وبالتالي، لا توجد قوة المواطن المضادة في معارضة مباشرة لقوة الدولة، بل بدلاً من ذلك يمكن أن تكون مظهرًا مُوَزَّعًا لسلطة الدولة.

ثالثًا: شرطة وسائل التواصل الاجتماعي؛ أدوات لسلطة الدولة:

عادةً ما يتم صياغة نشاط الشبكات الاجتماعية من حيث نشاط المستخدم، وبالتالي تمكين المستخدم (Shirky 2008). ومع ذلك، فإن التكنولوجيات الجديدة والبروتوكولات القانونية تحول الشرطة والمؤسسات الأخرى إلى مستخدمين للقوة. وتستفيد وكالات التحقيق من الرؤية المُعزَّزَة لمحتوى وسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي مدى وضوح الحياة الاجتماعية على هذه المنصات. وكانت وسائل التواصل الاجتماعي

يتم تصويرها في الأصل كجزء من "الشبكة المظلمة"، والتي لا تستطيع تقنيات المراقبة الموجودة على الإنترنت الوصول إليها. ومع ذلك، فإن هذا يتغير كنتيجة للطموحات الجديدة التي يتم تصورها من خلال تطبيق القانون (Gallagher 2013)، والمراجعات المقترحة للقوانين القائمة (Nazer 2012)، والتقنيات الجديدة لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، ويتناول هذا القسم الأخيرة بشيء من التفصيل. وقد نفكر في مراقبة الشرطة لوسائل التواصل الاجتماعي كعملية واحدة، ومع ذلك هناك فئات عديدة من التقنيات المتاحة للمؤسسات. وعلاوة على ذلك فإن هذه التقنيات تبحث في محتوى الوسائط الاجتماعية من خلال نقاط وصول مختلفة. ونتيجة لذلك فإنها تنتج علاقات متباينة بين فروع الدولة مثل الشرطة ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي والشركات التي تمتلك وتدير هذه المنصات. وما يلي هو مجموعة تجريبية من تقنيات مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي التي من الممكن أن تصبح أدوات لسلطة الدولة، ولا يعني هذا أنها تعتبر وصفًا شاملاً لعملية مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي التي تقودها الدولة، حيث لا تزال منصات التواصل الاجتماعي وتقنيات المراقبة التي تصاحبها في مرحلة التكوين. وعلاوة على ذلك قد نفترض أن التقنيات والممارسات الموجودة والتي يمكن معرفتها فقط من خلال الاكتشافات هي مشابهة لتلك التي أشار إليها إدوارد سنودن Edward Snowden في عام ٢٠١٣، وهي:

أولاً: يمكن للشرطة إجراء البحث اليدوي على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. ويشار إلى هذه التقنية عندما يستخدم المحقق المحتوى على مواقع مثل فيسبوك وتويتر كما يفعل المستخدم التقليدي. وهذه هي العملية اليدوية الأكثر استخدامًا من كل التقنيات الموضحة، حيث ينتقل الباحث يدويًا إلى واجهة الموقع. وهذه عادة ما تنطوي على البيانات المتاحة للجمهور. وللحصول على بيانات خاصة على موقع للتواصل الاجتماعي، يمكن للمحقق تقديم طلب صداقة لشخص مستهدف، أو طلب الانضمام إلى مجموعة خاصة. ويمكن استخدام البحث اليدوي لاستهداف فرد معين أو مجموعة من الأفراد. وفي الحالة الأخيرة، يمكن للمحقق إما استهداف سلسلة من الملفات الشخصية الفردية أو التحقيق في مجموعة أو صفحة معجبين أو صفحة أحداث. وقد ظهرت وسائل التواصل الاجتماعي كأداة محتملة للتحقيق عندما اكتشف أفراد تابعين لمنظمات الأمن والاستخبارات أنه يمكنهم البحث في هذه المواقع للحصول على معلومات، كما يفعلون في سياق العلاقات الشخصية، وبالتالي كان ذلك إدراكًا من المستوى الأسفل، وليس تكليفًا من أعلى إلى أسفل، قدَّم وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتحقيق (Trottier 2011).

ثانيًا: يمكن لمؤسسات إنفاذ القانون الاتصال بشركات وسائل التواصل الاجتماعي مباشرةً وطلب محتوى محدد حول المشتبه به. وهذه أيضًا عملية يدوية؛ حيث يتعين على الباحثين تحديد المحتوى الذي يريدون الحصول عليه. ومع ذلك يتم وقف عملية جمع البيانات على شركات مواقع الشبكات الاجتماعية ذاتها. ويمكن أن تكون البيانات المتضمنة متاحة للجمهور، وكذلك البيانات الخاصة يمكن أيضًا استدعائها. ويمكن للمرء أن يفترض أن هذه الطريقة تُستخدم أساسًا للحصول على البيانات الخاصة، لأن البيانات العامة يمكن الحصول عليها ببساطة من الموقع الإلكتروني مباشرةً.

ثالثًا: يمكن للمحققين إجراء عمليات بحث لـ "المعلومات مفتوحة المصدر" (OSINT). ويشير هذا إلى استخدام البيانات غير الخاصة عبر الإنترنت بغرض الاستخبار والتحقيقات (Omand, Bartlett and

(Miller 2012). ويتضمن هذا بيانات مواقع الشبكات الاجتماعية غير المحمية بواسطة إعدادات الخصوصية. وهذه الطريقة هي مزيج من البحث اليدوي والآلي. فبينما يتعين على المحقق تحديد معايير البحث ونطاقه يدويًا، ستقوم الأداة تلقائيًا باستدعاء هذه البيانات. ويمكن استخدام هذه الأدوات لاستهداف مجموعات الأفراد، في حين أنه من غير المعتاد استخدامها لاستهداف فرد واحد. وبما أن منصات وسائل التواصل الاجتماعي تعمل على اكتساب حضور أكبر في الحياة الاجتماعية، فسيستمر مستخدموها في تقديم المعلومات، والتي يمكن الوصول إلى الكثير منها بشكل عام، ونتيجة لذلك توفر هذه الأبنية المعلوماتية التي يمكن الوصول إليها بشكل عام نظرة فريدة على الأحداث الجنائية الماضية والحاضرة والمستقبلية.

رابعًا: الاعتراض القانوني ينطوي مباشرة على اعتراض التدفق الاتصالي والحصول على المعلومات التي يتم إرسالها أو تلقيها بواسطة المشتبه به. ويسمح الاعتراض القانوني للمحققين بالحصول على معلومات خاصة وعامة وفقًا لإعدادات الخصوصية لخدمة الشبكات الاجتماعية. ومع ذلك فهو أيضًا خاصًا بمعنى أنه يعترض تدفقًا آمنًا للمعلومات. ويشير الاعتراض القانوني إلى "عملية الاعتراض السري داخل شبكة الاتصالات بين الأطراف التي تهم مؤسسات إنفاذ القانون" (Branch 2003, 1). ويشار إلى هذه العملية عادة باسم "التنصت عبر الأسلاك"، وقد تم استخدامها تاريخيًا لاعتراض شبكات الهاتف. ومع تزايد الاتصالات عبر الإنترنت بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي هناك ضغوط بين مؤسسات إنفاذ القانون ومصنعي تكنولوجيا الأمن الخاص لتسهيل الاعتراض القانوني عبر الإنترنت. ويستهدف الاعتراض القانوني اتصالاً فرديًا، ومع ذلك يمكن أن ينتمي هذا الاتصال إلى مجموعة أو يحتوي على معلومات تتعلق بجماعة من الأفراد. وبمجرد أن يتم اعتراض البيانات، تصبح عملية التفتيش العميق للحزمة Deep Packet Inspection (DPI) هي العملية التي يتم من خلالها جعل تدفق المحتوى عبر الإنترنت مقروءًا. ومن خلال مراقبة محتوى الرسالة، يسمح التفتيش العميق للحزمة بالمراقبة الفورية، ويمكن دمجه مع معدات أخرى، "وبالتالي يوجد الإمكانية لاقتصاديات النطاق الرئيسية في التطبيق" (Bendrath and Mueller 2011, 1144).

خامسًا: يمكن للمحققين الحصول على معلومات الشبكات الاجتماعية من خلال تثبيت البرامج على جهاز الكمبيوتر للشخص المستهدف. ويتم ذلك عادةً باستخدام تروجان Trojan،[٤] وهو عبارة عن برنامج يخفي وظائفه الحقيقية عن طريق الظهور لأداء وظيفة مختلفة وغير ضارة. وبمجرد تثبيت التروجان، يقوم تلقائيًا باعتراض البيانات التي يتم إنشاؤها على الكمبيوتر المستهدف. كما أنه يميز تلقائيًا بين أنواع البيانات المختلفة، ويمكنه تحديدًا استهداف البيانات من خدمة وسائل التواصل الاجتماعي. ويمكن القول إن هذا النوع من المراقبة هو الأكثر خصوصية، لأنه يجمع البيانات مباشرة من كمبيوتر المستخدم النهائي المستهدف. ولا يمكن الحصول على المعلومات التي تحجبها إعدادات الخصوصية فحسب، بل يمكن أيضًا طلب أسماء المستخدمين وكلمات المرور لحسابات الشبكات الاجتماعية.

(٤) تروجان Trojan، أو حصان طروادة؛ نوع من الفيروسات الحوسبية الشهيرة. (المترجم).

وتستهدف هذه الطريقة حاسوب الفرد، وكذلك يمكن استخدام الكمبيوتر المستهدف من قبل عدة أفراد - على سبيل المثال، مؤسسة إجرامية أو مجموعة سياسية. وقد ارتبطت هذه التكنولوجيا علنًا بمراقبة الدولة في ألمانيا (DW.de 2011)، من بين دول أخرى. ونظرًا لقدرتها على الوصول إلى جهاز الكمبيوتر الخاص بمواطن مستهدف بأكمله، فإنها تسمح بإجراء نظرة شاملة نسبيًّا على اتصال المواطن.

سادسًا: يمكن لبيانات وسائل التواصل الاجتماعي التي تم التقاطها أن تكون بمثابة أساس لأنواع التحليل اللاحقة. ويمكن أن تقبل التطبيقات المختلفة معلومات وسائل التواصل الاجتماعي من أجل توفير نوع من رسم الخرائط الاجتماعية.

ولا تميز هذه الأنظمة بين البيانات الخاصة والعامة، بل تعمل بأي بيانات تم جمعها مسبقًا. وسيتم تناول أربع فئات من التحليل فيما يلي:

أولاً: يمكن لخدمات إعادة بناء الأحداث توفير إعادة بناء حدث ما من خلال فرز بيانات وسائل التواصل الاجتماعي ورسم خرائطها بطريقة زمنية ومكانية باستخدام البيانات والبيانات الوصفية المستندة إلى الوقت والمكان. وقد اشترت شرطة العاصمة بلندن هذه البرامج (Gallagher and Syal 2011)، والتي تقدم وصفًا مجمّعًا لأحداث الشغب المستقبلية والأنشطة الأخرى من خلال جمع ومعالجة البيانات الاتصالية للمواطنين.

ثانيًا: تدَّعي خدمات تحليل المشاعر أنها قادرة على تقييم مشاعر وآراء مجموعة من الأشخاص، استنادًا إلى الكلمات المستخدمة في اتصالات وسائل التواصل الاجتماعي. وتحليل المشاعر لديه عدد من التطبيقات العملية. ففي مجال أبحاث السوق، يقدم نظرة ثاقبة حول كيفية شعور شريحة السوق المستهدفة بمخاوف تتعلق بمنتج أو علامة تجارية أو علاقة عامة. وفي مجال الأمن وتطبيق القانون، يدَّعي تحليل المشاعر قدرته في المساعدة على تحديد المتطرفين العنيفين - وكذلك أيضًا النشطاء السلميين - كنتيجة للمحتوى النصي الذي يقومون بتحميله. وبالتالي، فإن تحليل المشاعر من قبل الدولة يمكن أن يرقى إلى نوع من استطلاع رأي المواطنين، ولو دون وعي أو موافقة من المواطنين.

ثالثًا: يمكن تقييم الصور والأسماء التي يتم الحصول عليها عبر وسائط التواصل الاجتماعي باستخدام برنامج التعرف على الوجه. وتُعد هذه ميزة دمجتها شركات وسائل التواصل الاجتماعي في منصاتها - على سبيل المثال، تقديم فيسبوك لاقتراحات الكلمات الدلالية Tag Suggestion في عام ٢٠١١. وتعمل اقتراحات الكلمات الدلالية عن طريق مطالبة المستخدم بتحديد الوجوه التي تظهر في الصور. وبمجرد ربط الأسماء بالوجوه، فإن ميزة اقتراح الكلمات الدلالية تدَّعي بالتالي أنها تحدد هؤلاء المستخدمين تلقائيًا في الصور اللاحقة. وفي أعقاب أحداث الشغب في فانكوفر عام ٢٠١١، قامت شركة التأمين في كولومبيا البريطانية (ICBC) بتزويد شرطة فانكوفر بقاعدة بيانات رخص القيادة الخاصة بسائقيها، كما قدمت برنامج التعرف على الوجه (CBC 2011) من أجل التعرف على وجوه المشاغبين المشتبه بهم في محتوى وسائل التواصل الاجتماعي المقدم من قبل المواطنين.

رابعًا: تحتوي الملفات الشخصية بوسائل التواصل الاجتماعي على البيانات الاتصالية. وهذا لا يشمل فقط أصدقاء الفرد، والمشتركين، وما إلى ذلك، بل أيضًا البيانات التي تقيس المدى الذي يتصل به فرد ما مع هؤلاء الرفاق. وتخطيط العلاقات الاجتماعية أمر هام في حد ذاته، لأن أنماط الاتصال عبر الإنترنت يمكن أن تكون بمثابة معلومات استخبارية في التحقيق، خاصةً عندما تحتوي هذه المعلومات أيضًا على بيانات وصفية مكانية وزمانية. بالإضافة إلى ذلك، توفر الدراسات الأخيرة حول مواقع الشبكات الاجتماعية الدعم لفكرة أننا قادرون على التنبؤ بسمات حول الأشخاص على أساس الصداقات التي يقيمونها. (٥)

ويشكل ما سبق مجموعة من التقنيات والتكنولوجيات التي تستغل بيانات وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك منصات وسائل التواصل الاجتماعي. وتستهدف كل من هذه الطرق الست نقاطًا محددة في عملية الاتصال على مواقع الشبكات الاجتماعية. ويتضمن البحث اليدوي على المنصة إنشاء ملف شخصي على منصات الشبكات الاجتماعية، والوصول إما إلى المعلومات العامة من الأقسام العامة للملفات الشخصية أو المعلومات الخاصة من الملفات الشخصية التي يتصل بها المحقق. وفي حالة الامتثال القانوني من قبل مواقع الشبكات الاجتماعية، ستقوم الشرطة بالاتصال بمشغل المنصة مباشرة، والذي سيقدم بالتالي المحتوى العام والخاص من الموقع. وفي حالة المعلومات المفتوحة المصدر يتم استخدام خدمة خارجية للوصول إلى المحتوى العام من المنصة. وبالاعتراض القانوني يتم الوصول إلى البيانات في مرحلة الاتصال. ويتم تنفيذ هذا عادة على مستوى مزود الخدمة، ولكن يمكن أن يحدث الاعتراض في مراحل أخرى - على سبيل المثال عبر خط هاتفي. ويؤدي الاعتراض المستهدف، مثل التروجان، إلى استدعاء البيانات مباشرةً من جهاز الكمبيوتر المستهدف. وأخيرًا بمجرد جمع بيانات الشبكات الاجتماعية يمكن للمحققين إجراء مزيد من أنواع التحليل، بما في ذلك تحليل المشاعر والتعرف على الوجه. وعلى هذا النحو يمكن عمليًا إعادة توظيف أي نقطة في عملية التواصل بين المواطنين كمعلومات أو دليل. وتوجد مجموعة واسعة من التقنيات - بما في ذلك الأجهزة والبرمجيات والتقنيات وتجميعات من ما سبق - تشكل مجموعة قوية من الأنظمة التي يمكن من خلالها الوصول إلى محتوى الوسائط الاجتماعية من قبل للشرطة وغيرها من المحققين. ونظرًا لحداثة هذه التكنولوجيات، إلى جانب الافتقار العام إلى الوعي بكيفية عملها، فهناك العديد من المخاوف الواضحة.

وبالنسبة للجمهور فإن العلاقات مع الشرطة والوعي بممارسات الشرطة الحالية والمحتملة تتعرض للخطر بسبب غموض عام يحيط بتحليل الشبكات الاجتماعية من قبل المحققين. هذا الغموض ذو شقين: ليس فقط أن الجمهور غير مدرك عندما يتم استخدام الأنظمة الموضحة للتو، ولكنه غالبًا لا يدرك أن هذه الأنظمة تستخدم في نطاق اختصاصه. والافتقار إلى المعرفة العامة المحيط بهذه الأنظمة، وتكاليفها، وعواقبها الاجتماعية أمر ملفت للنظر عندما يكون الاهتمام العام بمنصات الإعلام الاجتماعي مرتفعًا للغاية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم التماثل في إمكانية الرؤية بين الجمهور والشرطة يمكن أن يضر بالمجتمع المدني.

(٥) للحصول على مثال لتحديد التوجه الجنسي استنادًا إلى الشبكات الاجتماعية، انظر Jernigan and Mistree (2009).

وبالتالي فإن أي مناقشة حول قوة المواطن المضادة واتصال وسائل التواصل الاجتماعي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاحتمال متعدد الأوجه بأن هذا الاتصال يتم اعتراضه وإعادة توظيفه بواسطة فروع سلطة الدولة.

رابعًا: الأمن الشعبي والطيف الكامل لقوة المستخدم / المواطن:

تناول القسم السابق توسيع صلاحيات الشرطة من خلال تقنيات وتكنولوجيات التحقيق الجديدة على منصات التواصل الاجتماعي. وفي المقابل يتناول هذا القسم العمل الشرطي من خلال التعهيد الجمعي من أسفل إلى أعلى (الذي يقوده المستخدم). ويمكن للمستخدمين توجيه الرؤية والتدقيق ضد حالات سوء سلوك الشرطة (Goldsmith 2010; chapter 11, this volume). ومع ذلك هناك طائفة أوسع من أنشطة المستخدم ذات الصلة بمفاهيم نشاط الدولة والسياسة والسلطة. فقد يستخدم المواطنون وسائل التواصل الاجتماعي والمتنقلة لاستهداف إخوانهم المواطنين واضطهادهم في ما يمكن اعتباره أمنًا أهليًّا رقميًا، وهو شكل من أشكال العمل الشرطي من خلال التعهيد الجمعي. والأمن الشعبي الرقمي هو عملية يتم فيها الاعتداء على المواطنين بشكل جمعي من قبل أنشطة مواطن آخر، والرد عليهم من خلال الانتقام المنسق على منصات وسائل الإعلام الرقمية، بما في ذلك الأجهزة المحمولة ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي. وتتراوح الأعمال المخالفة من الانتهاكات الخفيفة للبروتوكول الاجتماعي إلى الأعمال الإرهابية والمشاركة في أعمال الشغب. وهذه الأفعال الهجومية لا يقصد بها الاستفزاز في السياق الذي يقع فيه الأمن الشعبي. ولذلك فإن أهداف "الأمن الشعبي الرقمي" لا تعي عادة الصراع الذي التحقت به.

ويتضمن هذا الأمن الشعبي على سبيل المثال لا الحصر رؤية أسلوب "التسمية والفضح"، ويتضمن هذا عادةً مشاركة التفاصيل الشخصية للأفراد المستهدفين من خلال نشرها أو توزيعها على موقع عام ("doxing")، بما في ذلك التفاصيل شديدة الحساسية مثل عنوان منزل المستهدف وتفاصيل العمل والمعلومات المالية أو الطبية. ويتم ذلك بقصد دعم إجراءات العدالة الجنائية التقليدية بجعل الهدف مرئيًا للشرطة والمؤسسات الأخرى، ولكن أيضًا من خلال أشكال غير تقليدية من العدالة مثل المضايقة. وإمكانية الرؤية التي تُتاح من خلال الأمن الشعبي الرقمي غير مرغوب فيها (الهدف عادة لا يستدعي الدعاية)، والمحتوى المكثف (مثل مواضيع المدونات والصور وشواهد الفيديو يمكن أن تنتشر إلى مئات الآلاف أو حتى الملايين من المستخدمين في غضون أيام قليلة) والاستمرارية (ربما تكون حملة الأمن الشعبي هي العنصر الأول الذي يظهر عند البحث عن اسم الفرد عبر الإنترنت، وقد تصبح مرجعًا ثقافيًّا في حد ذاتها).

وتعتمد هذه الممارسات على نطاق واسع على ثقافة الوسائط الرقمية المعاصرة، ويتم استخدام منصات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك منصات الأخبار الاجتماعية مثل رديت Reddit، كمواقع يمكن للمستخدمين من المواطنين من خلالها الالتقاء بسهولة لمناقشة وتنسيق الاستجابة. وهذه أيضًا مواقع يتم فيها نشر التفاصيل الشخصية للهدف. وبالإضافة إلى ذلك تتيح الأجهزة المحمولة مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والكاميرات الرقمية التسجيل الفوري ونقل الفعل المسيء إلى منصات التواصل الاجتماعي، وبالتالي إلى المستخدمين الآخرين من المواطنين. وكمثال على الأمن الشعبي الرقمي نتناول الاستجابة لأحداث الشغب في فانكوفر عام ٢٠١١، حيث قام مستخدمو فيسبوك بالتعرف على المجرمين المشتبه بهم وفضحهم. واستفاد

المستخدمون من كاميرات الجوال المنتشرة في كل مكان، وهو عنصر كان غائبًا في أعمال الشغب السابقة في هوكي. وأعمال الشغب هذه ليست جديدة في كندا، لكنها كانت دائمًا على درجة من عدم الكشف عن هويتها؛ فلم تكن مرئية أبدًا بهذا الشكل. لكن في عام ٢٠١١ أنتجوا كمية غير مسبوقة من محتوى وسائل التواصل الاجتماعي. وتزايدت المجموعات التي أخذت عنوان الشغب على فيسبوك، وأخذت واحدة عنوان "صور الشغب بفانكوفر: انشر صورك Vancouver Riot Pics: Post Your Photos" وحصلت على أكثر من مائة ألف مستخدم، وأكثر من خمسة ملايين مشاهدة، وعدد لا يحصى من الصور في أقل من خمسة أيام. وتشير هذه المجموعة إلى تحول نحو المزيد من أعمال الشرطة التي يقودها المواطن في الحياة الاجتماعية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الهاتف الجوال. وقد ساهم المستخدمون مباشرة بصور وأسماء وأوصاف الحوادث. وعندما يصبح المشاغبون المشتبه بهم مرئيين عبر الإنترنت، تصبح "التسمية والفضح" نوعًا متميزًا من العقاب. فبعد أحداث الشغب في فانكوفر، لم تصدر التهم الأولى لمدة ستة أشهر (VPD 2011)، ولكن الظهور والاضطهاد اللذان تم العثور عليهما على مجموعة الفيسبوك كان لهما تأثير فوري على حياة المشاغبين المشتبه بهم (Globe and Mail 2011). ويمكن العثور على أمثلة أخرى لمثل هذا الأمن الشعبي الرقمي على وسائل التواصل الاجتماعي، فبعد تفجير ماراثون بوسطن صنف موقع رديت بالخطأ سونيل تريباثي Sunil Tripathi كأحد المشتبه بهم، مما أدى إلى الظهور الكثيف والاضطهاد الذي دفعه للانتحار. وتسمح مواقع أخرى للمستخدمين بنشر معلومات تعريفية حول اللصوص التافهين[٦] والسائقين السيئين.[٧]

وقبل وسائل التواصل الاجتماعي كان يتم تصوير الأمن الشعبي كنوع من العنف الخاص (Culberson 1990) حيث يمكن للمواطنين أن يتولوا مسائل العدالة الجنائية بأنفسهم. وبينما يقال إن الدولة تحتكر النشاط العنيف، يشير الأمن الشعبي إلى حالات ينكر فيها المواطنون احتكار الدولة هذا، في محاولة لإضفاء الشرعية على أعمال العنف الخاصة بهم. وفي حالة الإعلام الرقمي تكون ادعاءات العنف المشروع أكثر وضوحًا، حيث يتم نشر هذه المحادثات على هذه المنصات. ويرتبط بذلك حقيقة أن الأمن الشعبي يرتبط عادة بالأمة: فالأمن الشعبي مشكلة وطنية تتجلى ضمن الحدود الوطنية (ibid.). ويمكن ملاحظة ذلك في استخدام الخطاب القومي والمعادي للأجانب في الأمن الشعبي. ومع ذلك فإن اقتران وسائل الإعلام الرقمية والأمن الشعبي يعقد العلاقة لأي دولة بمفردها. ففي حين أن هناك أدلة على أن الأمن الشعبي الرقمي يحتفظ ببعض المشاعر القومية، فإنه لا يمكن احتواؤه بأي شكل من الأشكال داخل أي حدود. فقد خلق رد الفعل على الشغب في فانكوفر عام ٢٠١١ تمييزًا واضحًا بين "نحن" المحلية و"هم" الخارجية (Schneider and Trottier 2013)، ولكن حتى الأفعال الإجرامية مثل التهديد بالقتل والمضايقة يمكن أن تحدث في نطاق أي سلطة، ونتيجة لذلك يجب إعادة النظر في العلاقة بين الأمن الشعبي والمواطنة والقومية في العصر الرقمي.

---

(٦) موقع "سُرق في برشلونة" http://www.Robbedinbarcelona.com، تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

(٧) مدونة "مواقف سيارات سيئة"، تمبلر، http://www.Bad-parking.tumblr.com. تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

ويقع الأمن الشعبي الرقمي في سياق يتوافق فيه المواطنون مع العلاقة بين النشاط عبر الإنترنت والعواقب خارج الإنترنت. وفي حين تميزت "الشبكة المبكرة" بالتمييز بين المتصل بالإنترنت وغير المتصل، فقد أدى ظهور الإعلام الاجتماعي والجغرافي والمنتشر في كل مكان إلى إذابة مثل هذا الحاجز، إلى الحد الذي يمكن أن يكون لنشاط الوسائط الرقمية عواقب دائمة في كل من السياق المحلي والعالمي. وبالتالي قد لا يكون المشاركون في الأمن الشعبي الرقمي مدركين للتأثير الفعلي لأفعالهم. ومن المهم أيضًا أن نلاحظ أن الأمن الشعبي الرقمي هو عبارة عن فعل اتصالي ووسيط بقدر ما هو فعل اجتماعي جمعي. وبعبارة أخرى يمكن بلورة الأمن الشعبي عبر الإعلام الرقمي في سياق الاتصال عبر الإنترنت في: مشاركة التفاصيل الشخصية والصور ومقاطع الفيديو وإضافة التعليقات والحوارات والنقاش والدعوات لاتخاذ فعل على أرض الواقع. ومع ذلك فإن كل هذه الإجراءات ترقى إلى اضطهاد جمعي منسق لمواطن مستهدف. ويحتاج الباحثون، وكذلك أيضًا المحاكم والمعلمين وصانعو السياسات، إلى النظر في التداعيات الكاملة لهذا النشاط.

وهناك سلسلة من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالأمن الشعبي. مبدئيًا، إنه يشكل انتهاكًا خطيرًا لحقوق الخصوصية وحماية البيانات للفرد المستهدف، حيث يتم إرسال تفاصيله الشخصية علانية دون موافقته. وأبعد من ذلك، يمكن اختيار الأهداف على أساس المعرّفات المرئية مثل العرق والدين، والتي يمكن أن تزيد من التمييز. كما أن الأمن الشعبي الرقمي يرقى إلى نوع من الشرطة الموازية، أو نوع من الاستجابة للعدالة الجنائية التي يقوم بها الغير مدربين غير المحترفين (Trottier 2013)، ويظهر هذا العمل الشرطي عادة كسلسلة من الجرائم تشمل المضايقات والمطاردة والتهديدات بالقتل.

ويوصف الأمن الشعبي الرقمي بأنه علاقة معقدة بين قوة المواطن المضادة وقوة الدولة. فبينما يتجاوز المواطنون الشرطة لأداء عملهم الشرطي الخاص بهم - وانتهاك قوانين الدولة في هذه العملية - فإنهم غالبًا ما يسترشدون بصيغة يتم تفسيرها بشكل فضفاض من السياسة القانونية والنظامية والتي قد تدعم في الواقع سلطة الدولة. وسوف تحتاج البحوث اللاحقة إلى تناول هذه الإمكانات بمزيد من التفصيل. ومع ذلك من الواضح أن الشرطة تقوم بتطوير طرق لاستغلال الأمن الشعبي الرقمي باستراتيجيات تعمل على تجاوز المستخدمين وفي ذات الوقت احتوائهم. وفي حين أن الشرطة لا تزال تعتمد على مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لتقديم هذا المحتوى، إلا أن المحتوى الخاص بهم هو فقط الذي يهمها. ويشير التدقيق المتزايد لمواقع مثل فيسبوك إلى أنه في حين يمكن للمستخدمين أن يكونوا قوى نشطة من خلال التعبير عن الذات والتنسيق الاجتماعي، فإنهم أيضًا يكونون مرئيين ويمكن الوصول إليهم من المؤسسات والحكومات، ويتم اختزالهم إلى محتوى قابل للبحث وملائم للسياق. وقد يختارون المساهمة بنشاط في عمل الشرطة والتدقيق الاجتماعي بشكل أعم، لكنهم يشاركون دائمًا من خلال حضورهم الرقمي. ويتعاون الأفراد والشرطة لكن هذه في الغالب تكون شراكة غير إرادية. وتشير التطورات الموضحة فيما بعد إلى أن المستخدمين أصبحوا أكثر وضوحًا نتيجة للمعلومات الشخصية التي يقومون بتحميلها هم وأقرانهم على الشبكات الاجتماعية. كما أنهم ينفصلون عن تلك الأدلة عندما يتعلق الأمر بالممارسات التحقيقية، وفي الواقع يتحدث محتوى الوسائط الاجتماعية نيابة عن المستخدمين.

خامسًا: تمكين مستخدم التعهيد الجمعي كاستراتيجية للشركات:

الأمن الشعبي الرقمي هو ظاهرة يتم من خلالها إجراء العمل الشرطي من قبل جمهور من المستخدمين المنظمين ذاتيًّا. لكن العديد من الأمثلة على مثل هذا التعهيد الجمعي لها هيكل تنظيمي من أعلى إلى أسفل. وفي سياق المراقبة من خلال التعهيد الجمعي تعمل نماذج الأعمال التجارية على تسخير أنشطة المستخدمين من أجل استكمال العمل الشرطي وعمليات المراقبة القائمة من الأعلى إلى الأسفل وكذلك أيضًا لتحقيق الربح. وبالتالي تتقاطع قوة الدولة وقوة الشركات في استغلال نشاط المستخدم على منصات الوسائط الرقمية. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات لا تتواجد بشكل حصري على وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنها تمثل وجودًا متزايدًا للمراقبة من خلال التعهيد الجمعي على وسائل الإعلام الرقمية التي تنظمها المؤسسات. ومن الأمثلة المبكرة على هذا التعهيد الجمعي للعدالة الجنائية مبادرة الدعم الأزرق Blueservo وتم اقتراح هذا المشروع لأول مرة في عام ٢٠٠٦ بهدف التعهيد الجمعي لأعمال الشرطة في منطقة تكساس على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. وهي "مصممة لتمكين الجمهور من المشاركة بشكل استباقي في مكافحة الجريمة الحدودية".[(٨)] ويؤكد مبتكروها أيضًا على حقيقة أن هذه الخدمة مجانية بالنسبة للمستخدمين. وبالمثل يتقاطع هذا التعهيد الجمعي مع الثقافة الإعلامية للبرامج التلفزيونية الواقعية المتعلقة بالجريمة مثل *مشاهدة الجريمة Crimewatch* و*أبرز المطلوبين في أمريكا America's Most Wanted*، والتي قدمت نداءات إلى جماهيرها للحصول على معلومات شخصية عن المشتبه بهم (Fishman and Cavender 1998).

وفي أعقاب مبادرة الدعم الأزرق حاولت مبادرات أخرى تنظيم المراقبة من خلال التعهيد الجمعي للحياة الاجتماعية على الإنترنت. وقد عملت مبادرة عيون الإنترنت Internet Eyes[(٩)] كوسيط بين الشركات التي تتطلب من الموظفين تصنيف لقطات فيديو CCTV والأفراد الذين يرغبون في القيام بهذا العمل. ودفعت الشركات خمسة وسبعين جنيهًا إسترلينيًا شهريًا لتجعل حشدًا من الأفراد يشاهدون متجرهم عبر لقطات تلفزيونية CCTV يتم بثها مباشرة عبر الإنترنت. وقد شمل الأفراد أي شخص من دول الاتحاد الأوروبي / المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك أي دول لديها اتفاقية مشاركة البيانات مع الاتحاد الأوروبي. ولأسباب قانونية، دفعوا أيضًا رسوم عضوية تصل إلى ١.٩٩ جنيهًا إسترلينيًا في الشهر. وتم نقل تغذيات CCTV من كاميرات المتجر إلى خوادم الموقع، وعند هذه النقطة تم تشفيرها ثم الوصول إليها بواسطة المستخدم. وتم تجميع التغذيات من جميع العملاء وجعلها عشوائية وإخفاء هويتها، وذلك لمنع المستخدمين من تحديد موقع الكاميرا. وكان المستخدمون يصلون إلى أربعة تغذيات في وقت واحد، والتي يمكنهم تحديثها في أي وقت للحصول على تغذيات جديدة. وبخلاف ذلك كان يتم اختيار التغذيات الجديدة تلقائيًا بعد عشرين دقيقة. وكعنصر من عناصر الاستثارة (Whitson 2013)، كان يتم منح المستخدمين نقاطًا إذا كانوا قد نبهوا الشركة إلى جريمة، وفقدوا نقاطًا إذا كانت الشركة تشتبه في أنهم قدموا تنبيهًا خاطئًا أو خبيثًا. وقد قدمت

(٨) موقع "مبادرة الدعم الأزرق" http://www.blueservo.net تم الوصول إليه في ٢١ سبتمبر ٢٠١٣ [ملاحظة: تم إغلاق هذا الموقع].

(٩) مبادرة عيون الإنترنت EP 10 على http://interneteyes.co.uk تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

عيون الإنترنت مكافأة شهرية قدرها ١٠٠٠ جنيه إسترليني للمستخدم صاحب أعلى النقاط، بالإضافة إلى دفعات بالساعة أقل بكثير من الحد الأدنى للأجر.

وعلى الرغم من أن عيون الإنترنت كان لديها العديد من المؤيدين بين قاعدة مستخدميها ووسائل الإعلام، إلا أنها أثارت الجدل والعقوبات. وأمر مكتب المفوض البريطاني للمعلومات (ICO) الشركة باتخاذ تدابير أفضل عندما تم تسريب لقطات من موقعها على يوتيوب (Brewster 2011). وشكك جيمس ويلش James Welch، المدير القانوني لمنظمة الحريات المدنية "ليبرتي Liberty"، في مهنية العاملين من خلال التعهيد الجمعي قائلاً: "إذا كان لدينا العديد من كاميرات CCTV في هذا البلد، فعندئذ يتعين علينا أن نطمئن إلى أنهم يعملون بشكل احترافي" (Price 2010). فمن خلال عيون الإنترنت دعا نوع من القوى المؤسسية المواطنين غير المدربين إلى العمل كبديل لقوة الدولة. وجذبت عيون الإنترنت أيضًا انتباه جماعة الحريات المدنية "الأخ الاكبر ووتش Big Brother Watch". وأعربت أيضًا هذه الجماعة عن مخاوفها بشأن الخصوصية، واصفة عيون الإنترنت بأنها "بالأحرى مشروع مخيف جدًا يسمح للمتلصصين وهم جالسين في غرفة معيشتهم بمشاهدة شبكات CCTV والإبلاغ عن الأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم جرائم من أجل االمكافآت النقدية (Big Brother Watch 2011). "كما أعربوا عن مخاوفهم من أن المستخدمين خارج المملكة المتحدة لن يكونوا ملزمين بقوانين حماية البيانات الوطنية. وفي الواقع كان هؤلاء المراقبون "خارج القانون" (.ibid). وهذا يطرح تساؤلات حول مفاهيم سيادة الدولة، حيث يمكن توظيف مواطني دولة ما لمراقبة المواطنين في دولة أخرى.

وفي سبتمبر ٢٠١٣ ذكرت صفحة عيون الإنترنت على فيسبوك أنها "أوقفت العمل بأثر فوري"[١٠] مشيرة إلى سلسلة من العقبات المالية والتنظيمية. وهذا يشير ربما إلى محاولات جديدة وليدة للجمع بين قوة الدولة وقوة الشركات وقوة المواطن المضادة، وهي لم تأتي من خلال احتجاجات المواطنين أو التوصيات السياسية، ولكن ببساطة من خلال أزمتهم المالية. ومع ذلك لا تزال قوة الشركات والدولة تتقاطع في إدارة كل منها للنشاط الذي يقوده المواطن على وسائل التواصل الاجتماعي، كما تشهد عليه الفصول الأخرى في هذا الكتاب. وستظهر جهود الشركات الأخرى في السنوات القادمة من أجل إعادة النظر في هذا الاستغلال المحتمل للعمل الشرطي من خلال التعهيد الجمعي. وكما تذكر صفحة عيون الإنترنت على فيسبوك، "إلتحق سريعًا بأصدقائنا، لأن الصبر يمنحنا فجرًا جديدًا، وضوءًا جديدًا، وأفقًا جديدًا للإمكانيات الموحدة، يا لها من بهجة تنتظر عيوننا هذا الصباح".[١١]

سادسًا: الخاتمة:

يتم إعادة توظيف منصات وسائل التواصل الاجتماعي ليس فقط من أجل العمل الشرطي التقليدي عبر الإنترنت ولكن أيضًا من أجل الأمن الشعبي الذي يقوده المستخدم والعمل الشرطي من خلال التعهيد الجمعي

(١٠) صفحة مبادرة عيون الإنترنت، فيسبوك https://www.facebook.com/InternetEyes/posts/101516
(١١) المرجع السابق.

الذي تديره الشركات. ولا توجد أشكال من العمل الشرطي من أسفل لأعلى، أو من أعلى لأسفل بشكل مستقل. بل بدلا من ذلك فإنها تتفاعل وتتأثر بعضها البعض. وفي بعض الحالات يمكن للعمل الشرطي من أسفل إلى أعلى أن يُضاد أعمال الشرطة التقليدية (على سبيل المثال، من خلال مبادرات مثل مراقبة الشرطة CopWatch)،[١٢] أو يتداخل معها (من خلال أفعال الأمن الشعبي الرقمي). ولكن في ظروف أخرى يعزز عمل الشرطة بغض النظر عما إذا كان هذا هو المقصود. وتشير الأمثلة السابقة إلى أنه على الرغم من أن وسائل الإعلام الرقمية يمكن أن تمكّن المستخدمين من ذلك، فإن ذلك يمكّن أيضًا لمظهر من مظاهر قوة الدولة من أسفل لأعلى في شكل سياسات القانون والنظام والتي تشمل التنميط والتمييز. ولا يعتبر نشاط المستخدم بالضرورة تقدمًا اجتماعيًا، حيث يمكن أن يكون استنساخًا للممارسات التمييزية وغيرها من الممارسات الشرطية الضارة. وفي الوقت نفسه رغم أن كل ما سبق قد يكون نوعًا من القوة المضادة العامة من خلال حقيقة أن المستخدمين أنفسهم يمارسون نوعًا من العمل الشرطي، فإن أنشطة الشرطة الفعلية على وسائل التواصل الاجتماعي تشير إلى أن قوة الدولة التقليدية هي التي تسود. وقد يكون المستخدمون وأعضاء الجمهور مشاركين راغبين في العمل الشرطي، ولكنهم يكونون أيضًا غير راغبين في المشاركة عندما يتم إعادة توظيف معلوماتهم الشخصية كدليل. وبالتالي فإن العلاقة بين المواطنين والدول والشركات لم تحدث بها ثورة بفعل منصات وسائل التواصل الاجتماعي. وبينما قد تؤثر الإمكانات التواصلية والتكنولوجية لهذه المنصات على قوة الدولة، وقوة الشركات، وقوة المواطن المضادة، فإن هذه القوى أيضًا ستؤثر بدورها على ما هو ممكن وما هو محتمل على فيسبوك وتويتر وغيرهما.

وقد احتضن كل من المستخدمين الفرديين والدولة وسائل التواصل الاجتماعي، ويبدو أنهم اعتنقوا أيضًا العمل الشرطي عبر هذه المنصات، ومن خلال التقنيات الناشئة وامتيازات الوصول يمكن للشرطة بشكل فعال تجاوز حواجز الخصوصية وغيرها من محاولات الحفاظ على السرية. والعمل الشرطي عبر وسائل التواصل الاجتماعي يدل على نموذج جديد للرؤية. وينتج مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي كميات هائلة من المعلومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات المحلية الأخرى التي لا تظهر حاليًا بشكل كامل للمراقبين التقليديين، ويضمن عدد من التقنيات والممارسات الجديدة للشرطة مراقبة متزايدة على وسائل التواصل الاجتماعي. وإن مزيجًا من التقنيات المحلية واللامركزية مثل الشبكات الاجتماعية وأجهزة الجوال المنتشرة في كل مكان إلى جانب قواعد البيانات المركزية والمهام يرقى إلى كونه زيادة هائلة في الرؤية (Haggerty and Ericson 2000). كل هذه الأمور أصبحت أكثر وضوحًا ولكن هذه التطورات تزيد من إمكانية التمييز، بالإضافة إلى العمل الشرطي الاستباقي. وهناك خطر آخر هو أن تصبح التقنيات السابقة معيارًا ويتم استنساخها في فروع أخرى من الأنشطة الاجتماعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ولا تزحف الرؤية عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى العمل الشرطي فحسب، بل قد يزحف أيضًا العمل الشرطي عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى بقية الأنشطة الاجتماعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتكون هذه

---

(١٢) موقع "مرحبًا بكم في Copwatch.com لمراقبة الشرطة" http://www.copwatch.org، تم الوصول إليه في ١٥ أبريل ٢٠١٤.

المخاطر ممكنة بشكل خاص عندما يعمد المستخدمون إلى تجريم محتواهم واتصالاتهم، والبدء في تحويل شبكاتهم الشخصية نحو العمل الشرطي.

وتتطلب الأبحاث اللاحقة مواضع متعددة للتركيز، وليكون ذلك أكيدًا فيجب أن تخضع مؤسسات التحقيق لمزيد من التدقيق. ويجب على المؤسسات القادرة على معرفة الكثير عن الحياة الاجتماعية أن تظل مرئية للبحث العلمي. بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تركز البحوث على كيفية إعادة تشكيل هذه التقنيات والممارسات للعلاقات بين المشتبه بهم والأقران. وفي الوقت الذي يتحول فيه العمل الشرطي عبر وسائل التواصل الاجتماعي من كونه استثنائيًا ليصبح أساسيًا، فإن المشتبه بهم جنائيًا بلا شك سيعيدون التفكير في علاقاتهم مع نظرائهم. إن التشبع المستمر بمنصات وسائل التواصل الاجتماعي في الحياة الاجتماعية، بما في ذلك مراقبة الدولة والشرطة، بالإضافة إلى أن الكشف عن أساليب عالية القوة لتجميع بيانات وسائل التواصل الاجتماعي وفرزها، يعد بمثابة "بداية" دائمة في هذا المجال، ويذكر مستخدمو الشرطة على وجه الخصوص أن نشاطهم على مواقع مثل فيسبوك هو تكويني وتجريبي. وعلى طول التطورات الاجتماعية والتكنولوجية والقانونية الجديدة، ينبغي للعلماء في مجال الدراسات الإعلامية الرقمية النقدية والشخصيات العامة تأكيد التركيز على نمو العمل الشرطي عبر وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الحفاظ على وعي الجمهور كيف أن بيانات وسائل التواصل الاجتماعي تجعل الحياة الاجتماعية مرئية للشرطة والمحققين الآخرين.

المراجع

Andrejevic, Mark. 2005. The Work of Watching One Another: Lateral Surveillance, Risk, and Governance. *Surveillance & Society* 2 (4): 479–497.

———. 2009. Privacy, Exploitation, and the Digital Enclosure. *Amsterdam Law Forum* 1 (4): 47–62.

Bendrath, Ralf, and Milton Mueller. 2011. The End of the Net as We Know It? Deep Packet Inspection and Internet Governance. *New Media & Society* 13 (7): 1142–1160.

Big Brother Watch. 2011. New Privacy Concerns about Internet Eyes. http://www.bigbrotherwatch.org.uk/home/2011/03/new-privacy-concerns-about-internet-eyes.html.

Bowker, Geoffrey C., and Susan Leigh Starr. 1999. Sorting Thing Out: Classification and Its Consequences. Cambridge, MA: MIT Press.

Branch, Philip. A. 2003. *Lawful Interception of the Internet.* CAIA Technical Report 030606A.

Brewster, Tom. 2011. CCTV Service Internet Eyes Forced into Privacy Changes. *IT Pro*. 14 June. http://www.itpro.co.uk/634201/cctv-service-internet-eyes-forced-intoprivacy-changes.

CBC. 2011. Insurance Corporation Offers to Help ID Rioters. CBC.ca. 18 June. http://www.cbc.ca/news/canada/british-columbia/insurance-corporation-offersto-help-id-rioters-1.1050024.

Culberson, William. 1990. *Vigilantism: Political History of Private Power in America.* Westport, CT: Greenwood Press.

Dandecker, Christopher. 1990. *Surveillance, Power and Modernity: Bureaucracy and Discipline from 1700 to the Present Day.* Cambridge, UK: Polity.

Deleuze, Gilles. 1995. Postscript on Societies of Control. *October* 59 (Winter): 3–7.

Dw.de. 2011. Several German States Admit to Use of Controversial Spy Software. 11 October. http://www.dw.de/several-german-states-admit-to-use-of-controversialspy-software/a-15449054–1.

Fishman, Mark, and Gray Cavender, eds. 1998. *Entertaining Crime: Television Reality Programs.* New York: Aldine De Gruyter.

Gallagher, Ryan. 2013. FBI Pursuing Real-Time Gmail Spying Powers as "Top Priority" for 2013. Slate.com. 26 March. http://www.slate.com/blogs/future_tense/2013/03/26/andrew_weissmann_fbi_wants_real_time_gmail_dropbox_spying_power.html.

Gallagher, Ryan, and Rajeev Syal. 2011. Police Buy Software to Map Suspects' Digital Movements. *Guardian*, 11 May. http://www.theguardian.com/uk/2011/may/11/police-software-maps-digital-movements.

Galloway, Alexander, and Eugene Thacker. 2007. *The Exploit: A Theory of Networks.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Gandy, Oscar. 1993. *The Panoptic Sort: A Political Economy of Personal Information.* Boulder, CO: Westview.

Goldsmith, Andrew J. 2010. Policing's New Visibility. *British Journal of Criminology* 50 (5): 914–934.

Glanz, James, and John Markoff. 2011. Egypt Leaders Found "Off" Switch for Internet. *New York Times*, 15 February, A1.

Globe and Mail. 2011. Water Polo Player Suspended over Alleged Involvement in Canucks Riot. 19 June. http://www.theglobeandmail.com/sports/hockey/water-poloplayer-suspended-over-alleged-involvement-in-canucks-riot/article583671/.

Haggerty, Kevin D., and Richard V. Ericson. 2000. The Surveillant Assemblage. *British Journal of Sociology* 51 (4): 605–622.

Howe, Jeff. 2008. *Crowdsourcing: Why the Power of the Crowd Is Driving the Future of Business.* New York: Three Rivers Press.

Jernigan, Carter, and Behram F. T. Mistree. 2009. Gaydar: Facebook Friendships Expose Sexual Orientation. *First Monday* 10 (5). http://firstmonday.org/htbin/cgiwrap/bin/ojs/index.php/fm/article/view/2611/2302.

Lyon, David. 2001. *Surveillance Society: Monitoring Everyday Life*. Buckingham: Open University Press.

———. 2003. *Surveillance after September 11*. Cambridge, UK: Polity.

———. 2007. *Surveillance Studies: An Overview*. Cambridge, UK: Polity.

Nazer, Daniel. 2012. Australia Moves to Massively Expand Internet Surveillance. Center for Internet and Society Blog. 28 August. http://cyberlaw.stanford.edu/blog/2012/08/australia-moves-massively-expand-internet-surveillance.

Norris, Clive, and Gary Armstrong. 1999. *The Maximum Surveillance Society: The Rise of CCTV*. New York: Berg.

Omand, Sir David, Jamie Bartlett and Carl Miller. 2012. Introducing Social Media Intelligence (SOCMINT). *Intelligence and National Security* 27 (6): 801–823.

Papacharissi, Zizi. 2002. The Virtual Sphere: The Internet as a Public Sphere. *New Media and Society* 4 (1): 9–27.

Price, Peter. 2010. Who Is Watching You on CCTV? BBC News. 27 November. http://news.bbc.co.uk/2/hi/programmes/click_online/9232158.stm.

Schneider, Christopher J., and Daniel Trottier. 2013. Social Media and the 2011 Vancouver Riot. *Studies in Symbolic Interaction* 40: 335–362.

Shirky, Clay. 2008. *Here Comes Everybody: The Power of Organizing without Organizations*. New York: The Penguin Press.

Silverstone, Roger, and Leslie Haddon. 1996. Design and the Domestication of Information and Communication Technologies: Technical Change and Everyday Life. In *Communication by Design: The Politics of Information and Communication Technologies*, edited by Roger Silverstone and Robin Mansell, 44–74. Oxford: Oxford University Press.

Surowiecki, James. 2004. *The Wisdom of Crowds*. New York: Anchor Books.

Travis, Hannibal. 2011. YouTube from Afghanistan to Zimbabwe: Tyrannize Locally, Censor Globally. Florida International University Legal Studies Research Paper No. 11–10. http://ssrn.com/abstract=1809952.

Trottier, Daniel. 2011. Mutual Transparency or Mundane Transgressions? Institutional Creeping on Facebook. *Surveillance & Society* 9 (1–2): 17–30.

———. 2012. *Social Media as Surveillance: Rethinking Visibility in a Converging World.* Farnham: Ashgate.

———. 2013. Crowdsourcing CCTV Surveillance on the Internet. *Information, Communication & Society.* doi:10.1080/1369118X.2013.808359

VPD. 2011. Crown Counsel Approves First Wave of Riot Charges. Vancouver Police Department. 30 November. http://mediareleases.vpd.ca/2011/11/30/crown-counselapproves-first-wave-of-riot-charges/.

Whitson, Jennifer. 2013. Gaming the Quantified Self. *Surveillance & Society* 11 (1–2): 163–176.

Williams, Matthew L., Adam Edwards, William Housley, Peter Burnap, Omer Rana, Nick Avais, Jeffrey Morgan and Luke Sloan. 2013. Policing Cyber-neighbourhoods: Tension Monitoring and Social Media Networks. *Policing and Society: An International Journal of Research and Policy* 23 (4): 461–481.

الفصل الحادي عشر: "صورة عمل" الشرطة في عصر وسائل التواصل الاجتماعي

يوتيوب واحتجاجات قمة مونتيبيلو ٢٠٠٧

كريستوفر جيه .شنايدر Christopher J . Schneider

أولاً: المدخل:

تم تكليف كل من أمن كيبيك SQ) Sûreté du Québec، قوات الشرطة الإقليمية في كيبيك، كندا) وشرطة الخيالة الكندية الملكية RCMP) Royal Canadian Mounted Police، قوة الشرطة الوطنية الكندية) بالإشراف على الأمن في قمة مونتبيلو لعام ٢٠٠٧ التي عقدت في ٢٠ و٢١ أغسطس في منتجع شاتو Château في غرب كيبيك. وتم استرعاء انتباه الجمهور إلى تكتيكات الشرطة السرية في القمة والتي ربما لم يلاحظها أحد من قبل من خلال فيديو مسجل من قبل مواطن أضيف لموقع التواصل الاجتماعي الشهير يوتيوب.

والقمة جديرة بالذكر لأن شريط الفيديو القصير الذي مدته ٥:٢٣ دقيقة أدى إلى اعتراف الشرطة في نهاية المطاف باستخدام ضباط متخفيين متنكرين في صورة متظاهرين في القمة. واتهم المنتقدون الضباط بأنهم *عملاء محرضون* تم إرسالهم لعرقلة الاحتجاج بالتحريض على العنف. وبعد فترة قصيرة من الإنكار، اعترف أمن كيبيك بزراعة ضباط متخفيين ولكنه أكد (من خلال البيانات الرسمية الموجودة في تقارير وسائل الإعلام الإخبارية، كما هو مفصل فيما بعد) بأن الضباط لم يتصرفوا ك*محرضين* ولم يكن لديهم نية للتحريض على العنف. ويعتبر هذا الظرف فريد من نوعه لأنه كان من بين الأحداث الأولى في كندا، حيث اقتضت لقطات فيديو مقدمة من قبل المستخدمين تم تحميلها على موقع مشاركة الفيديو يوتيوب ردًا رسميًا من الشرطة *تم تقديمه* دفاعًا عن تكتيكات الشرطة.

ويدرس هذا الفصل "صورة عمل" الشرطة، أو كيف تحتفظ الشرطة بالتحكم في التصور العام لها عبر وسائل الإعلام باعتبارها السلطة الشرعية (Ericson 1982, 10). وتعتبر أهمية تعديل أفكار إريكسون حول صور العمل مناسبة لفهمنا الأوسع لاتساع "شرعية عمل" الشرطة (Ericson 1982, 1): وهي تشمل الآن وسائل التواصل الاجتماعي. وتوفر دراسة هذه العملية في أعقاب قمة مونتيبيلو لعام ٢٠٠٧ نظرة ثاقبة للتطورات المعاصرة للقوة الاجتماعية للشرطة استجابة لتداول مواد التشويه عبر الإنترنت.

وهناك حجة أساسية تم طرحها هنا وهي أن القوة الاجتماعية للشرطة - عن طريق التحكم في تعريف الموقف - *يتم تعزيزها* من قبل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين يستشهدون بتقارير وسائل الإعلام الإخبارية التي تحتوي على تصريحات رسمية للشرطة كتأكيد على قيام الشرطة بزرع عملاء سريين في

احتجاج قمة مونتبيلو لعام ٢٠٠٧. وتؤكد هذه النتيجة وجود توتر بين قوة الشرطة وقوة المواطن المضادة لم يتم تناوله في الأدبيات البحثية حول قمة مونتيبيلو.

ويخبرنا ألثيد (Altheide (1995, xi أن "القوة الاجتماعية تدور حول التحكم وفرض تعريف للموقف". وترتبط القوة الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا بالضبط الاجتماعي، أو العملية التي يتم فيها فهم المواقف وتعريفها، ومع ذلك "أولئك الذين يتواجدون في الموقف بصورة عادية لا *يخلقون* هذا التعريف" (Goffman 1974, 1 emphasis in original). ويتم تعريف المواقف بصورة أكثر اعتيادية من قبل مؤسسات الضبط الاجتماعي القوية التي تقرها الدولة مثل الشرطة. والشرطة هي مجموعة فريدة ذات صلاحيات خاصة تشمل الاستخدام المصرح به للقوة المميتة. والقوة "تنطوي على احتمال أن أحد الأطراف في مواجهة ما يمكن أن يؤثر على مسار الفعل والنتيجة التي يرغب بها على الرغم من الرغبات أو الأفعال المناقضة للأطراف الأخرى" (Ericson 1982, 12). وتشمل هذه العملية[1] الآن أعدادًا متزايدة من الأشخاص عبر الإنترنت يتحدون بشكل جمعي قوة الشرطة (أي متطلبات تعريفية).

وتقدم وسائل التواصل الاجتماعي منصات عامة يمكن الوصول إليها على نطاق واسع تسمح بظهور تحديات المواطنين للمتطلبات التعريفية وأحيانًا ما تكتسب الزخم بسرعة. وقد تم تحدي قوة الشرطة بشكل مباشر في الماضي في شكل احتجاجات وتظاهرات عامة؛ ومع ذلك، فإن الاختلاف المعاصر الرئيسي يتعلق بالطريقة التي تسمح بها منصات وسائل التواصل الاجتماعي للمستخدمين بالتعبئة بشكل جمعي أسرع كثيرًا، وغالبًا ما تكون حول شكل من أشكال الأدلة التجريبية المتاحة للجمهور (مثل أشرطة الفيديو الخاصة بوحشية الشرطة).

وتتكون سائل التواصل الاجتماعي من هجين بين وسائل الإعلام والتفاعل الاجتماعي، وتتضمن الميزة الرئيسية لهذه الوسائط المحتوى الذي ينشئه المستخدمون، والذي يمكن أن يتضمن على سبيل المثال، تسجيل مقاطع فيديو الهواة وتحميلها وتداولها عبر الإنترنت. وقد أدى وجود هذا المحتوى عبر الإنترنت وتوافره على نطاق واسع إلى التبشير بعهد جديد من التحديات التي يقودها المواطن لسيطرة الشرطة وسلطتها. وتستجيب الشرطة لهذه التحديات باعتبارها منافسات على قوتها الاجتماعية، وبذلك توفر منظور حول شرعية سلطة الشرطة كعملية لصنع المعنى تشكلت على نطاق واسع.

ووفقا لمانينج Manning، فإن "شرعية الشرطة من حيث السلطة القانونية تنبع من قوة الدولة وإذعان المواطنين" (1997, 49). والشرطة تحقق هذه السيطرة على المواطنين من خلال "إدارة الانطباع "Impression Management" (Manning 1978). وهذا يشمل إدخال المعلومات المختارة "في اللعبة" (على سبيل المثال، إظهار الكفاءة والموثوقية لجمهور مستهدف) مما يساعد على تعريف موقف ما (Goffman 1959).

---

(١) تشير العملية هنا إلى تعريف إريكسون السابق (1982) Ericson's للسلطة - وهو إعادة صياغة لتعبير فيبر النهائي (Weber's (1978, 53 حول القضية في الاقتصاد والمجتمع.

وتعتبر "الاستراتيجيات التقديمية" الشرطية رمزية إلى حد كبير (Manning 1978, 1997) وعادة ما تتطلب دعم صريح في كل من وسائل الإعلام الإخبارية (Fishman 1980)، ومؤخرًا في وسائل التواصل الاجتماعي (Schneider forthcoming a). ويتم نقل هذه الاستراتيجيات من خلال الخطابات (Klockars 1988; Manning 1978) التي تشمل ادعاءات بالكفاءة المهنية والبيروقراطية التي تثبت الفعالية التنظيمية (Skolnick 1966) باعتبارها المتحكمات الرئيسية والمعرفات للأمور المتعلقة بالجريمة (Doyle 2003; Ericson 1982, 1995; Tuchman 1978).

وبسبب استخدام العنف في أعمال الشرطة؛ يخضع العمل الشرطي لشكاوى المواطنين، مما يعقد "العملية المهنية" للشرطة (Manning 1997). ولهذا السبب تقوم الشرطة بإخفاء هذه المعلومات من الجمهور كلما أمكن ذلك: وأصبح سوء سلوك الشرطة بالكامل دون مراقبة تقريبًا من قبل أفراد من الجمهور (ibid.). ولقد غيّرت التطورات الأخيرة في وسائل التواصل الاجتماعي هذه العملية فأعطت أهمية متزايدة لـ "صورة عمل" الشرطة - وهي استراتيجية مهمة تستخدمها الشرطة "لتدعم الرأي القائل بأن الشرطة تكافح من أجل إبقاء الغطاء على كميات هائلة من الانحراف في المجتمع" (Ericson 1982, 10)، ويشمل ذلك على نحو متزايد انحراف الشرطة (Kappeler, Sluder and Alpert 1998).

وقد أدى تزايد وسائل التواصل الاجتماعي إلى تفاقم الحاجة المتزايدة لصورة عمل الشرطة بطريقتين ملحوظتين. أولاً، قد تختار الشرطة الاستجابة للمطالب العامة فقط عندما يتم لفت انتباهها إلى الجرائم. يمكن أن يؤدي إنتاج المواد التي ينشئها المستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي إلى زيادة الضغط على مؤسسات الشرطة لتبدو فعالة في التعامل مع المخاوف العامة من الجريمة والاستجابة لها. ثانيًا، أصبحت الشرطة أقل قدرة على التحكم في المعلومات التي قد تظهر المسؤولين أو المؤسسة بمظهر غير مرغوب (مثل اتهامات المواطنين وأشرطة الفيديو التي ينشئها المستخدمون عن سوء السلوك والوحشية وغير ذلك من أشكال انحراف الشرطة).

وقد أصبحت صورة عمل الشرطة أكثر وضوحًا للجمهور من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وتثير هذه الظروف المتغيرة بعض التساؤلات الأساسية: كيف تحافظ الشرطة على سيطرتها على صورتها العامة وسلطتها الشرعية في عصر وسائل التواصل الاجتماعي؟ وما هي الرؤية التي قد يوفرها هذا لفهمنا للقوة الاجتماعية؟ ولمعالجة هذه الأسئلة أدرس صورة عمل الشرطة ردًا على شريط فيديو نُشر على موقع يوتيوب لاحتجاج في قمة مونتبيللو لعام ٢٠٠٧ (كيبيك، كندا). وتبرز أهمية الحدث بشكل أقل في انعقاد القمة نفسها وبشكل أكبر في كشف موقع يوتيوب لاستخدام الشرطة السرية في الاحتجاج وما أعقب ذلك من اعتراف الشرطة.

ثانيًا: الشرطة ويوتيوب:

تم إطلاق يوتيوب (للجمهور) في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥ (Ratliff 2006)، كموقع لمشاركة مقاطع الفيديو عندما كانت مشاركة مقاطع الفيديو عبر الإنترنت لا تزال فكرة جديدة نسبيًا، وفي فبراير ٢٠٠٦ اجتذب الموقع انتباهًا غير مرغوب فيه من شركة التلفزيون العملاقة NBC لانتهاك حقوق الطبع والنشر، وخلال

الأشهر التالية انفجر الموقع في شعبيته، وقد اكتسبها يوتيوب في وقت لاحق من العام من خلال شركة جوجل، وأصبح الآن أحد محركات البحث الأكثر شيوعًا في العالم، ويقوم الموقع كل يوم ببث الملايين من مقاطع الفيديو ويقوم المستخدمون بتحميل عشرات الساعات من الفيديو في الدقيقة (Oreskovic 2012). ويتم دفع شعبية الموقع في جزء كبير منه عن طريق تحميل أشرطة فيديو الهواة التي يتم إنشاؤها من قبل المستخدمين.

ونظرًا لدمج الهواتف المحمولة مع تقنيات التسجيل (الكاميرا والفيديو)؛ يمكن أن يتضمن المحتوى الذي ينتجه الهواة الآن تسجيلات خفية للأشخاص المتورطين في أعمال منحرفة، أو أسوأ من ذلك، سلوك مخالف للقانون بما في ذلك أفعال سوء سلوك الشرطة والوحشية، ويبدو أن توثيق أول فيديو تم رصده عن مخالفات الشرطة ونُشر على يوتيوب قد حدث في أواخر عام ٢٠٠٦.

وفي نوفمبر من ذلك العام، أثار تسجيل فيديو عبر الهاتف المحمول تم تسجيله من قبل مواطن عن عملية اعتقال قام بها اثنين من ضباط قسم شرطة لوس أنجلوس في كاليفورنيا جدلاً نسبيًا عندما تم نشره من قبل "شبكة مراقبة شرطة لوس أنجلوس Cop Watch LA" على يوتيوب (بعد بضعة أشهر من الاعتقال الذي تم في أغسطس). وقد بدأ التحقيق في الحادث فورًا بعد الاعتقال (قبل نشر الفيديو على موقع يوتيوب)، حيث يقال أن هذا هو بروتوكول ثابت لقسم شرطة لوس أنجلوس فيما يتعلق بجميع مزاعم مخالفات الشرطة. وقد تم استخدام شريط الفيديو الذي استنكرته جماعات مثل الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (ACLU) بدلاً من ذلك كدليل *ضد* المعتقل لمقاومته للاعتقال، ووفقًا لتقرير نشر في *نيويورك تايمز*:

> في جلسة استماع عُقدت في سبتمبر، وجد أحد مفوضي المحكمة [بعد مراجعة مقطع الفيديو الذي تم تقديمه للمحامين] أن السيد كاردينياس Cardenas استخدم القوة لمقاومة الاعتقال وأن رد الضباط كان "أكثر من معقول". (*New York Times* 2006, A20)

وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦ والذي يشار إليه أحيانًا باسم "عام فيديو الإنترنت" بدأت التقارير عن مختلف الاعتقالات التي يُيسرها يوتيوب في الظهور بشكل أكثر انتظامًا. على سبيل المثال تُظهر قصة *"جلوب أند ميل Globe and Mail"* (الصحيفة الوطنية الكندية للسجلات) الصادرة في ديسمبر التي تحمل العنوان "مقاطع فيديو يوتيوب أدت إلى إلقاء القبض على المتسابقين" تصف عملية القبض على اثنين من المتسابقين في سباق السيارات في الشوارع. وفي المقال لوحظ أيضًا أن:

> في ما يُعتقد أنه كنديًا بالدرجة الأولى، تستخدم الشرطة في هاملتون [أونتاريو] موقع الويب [يوتيوب] للعثور على الأشخاص، ففي وقت سابق من هذا الشهر نشر ضابط شرطة مقطع فيديو للمراقبة في محاولة لتحديد الأشخاص موضع الاهتمام في إحدى قضايا القتل (Mahoney 2006, A15).

وتتابعت مقالات إخبارية مماثلة في كندا في عام ٢٠٠٧، مع زيادة في الوتيرة، وبأمد أقصر بين التقارير، حيث كانت تتوسع شعبية يوتيوب في مجال إنفاذ القانون. وفي ذلك الوقت كانت التقارير تسلط الضوء عادة على كيفية استخدام الشرطة للموقع إما كأداة مراقبة أو لغرض واضح يتمثل في مساعدة الشرطة

في التحقيقات، وتوضح هذه الغاية التقارير التي تتضمن عناوين مثل "الشرطة تتجه إلى موقع يوتيوب بحثًا عن المراهقين" (*Toronto Star* 2007) أو "فيديو تحقيقات الشرطة حول كيفية تعطل القطارات" (*Globe and Mail* 2007). ولم يكن حتى شهر أغسطس أن ما يبدو أنه فيديو تافه منشور على موقع يوتيوب قد وضع الشرطة في موقف دفاعي، وعلى الرغم من أن هذا الفيديو ربما لم يكن هو أول فيديو يصف الشرطة بطريقة سلبية، فإنه يبدو أنه من بين الأمثلة الأولى في كندا التي قدمت فيها مؤسسة الشرطة ردًا رسميًا *بسبب* فيديو يوتيوب يشوه سمعة الشرطة.

وقد تم تسجيل فيديو مدته ٥:٢٣ دقيقة ظهيرة يوم ٢٠ أغسطس ٢٠٠٧، من قبل المخرج بول مانلي Paul Manly ونشر على موقع يوتيوب في وقت لاحق من نفس المساء أدى إلى اعتراف الشرطة باستخدام عملاء سريين في احتجاج قمة مونتيبيلو. واتهم المنتقدون أن العملاء تم زرعهم لعرقلة الاحتجاج وطالبوا بتفسير. وفي ذلك الوقت كان هناك شيئًا مزعجًا مما دفع "مانلي" إلى نشر الفيديو. وفي وقت لاحق من ذلك العام في مقابلة مع *جلوب أند ميل* ذكر:

> وضع الفيديو على موقع يوتيوب جعلني عصبيًا . . لم أعرف من كانوا هؤلاء الأشخاص [عملاء متخفين متنكرين في صورة متظاهرين] هل CIA؟ [وكالة المخابرات المركزية، الولايات المتحدة]، أم CSIS؟ [خدمة المخابرات الأمنية الكندية]، هل عملاء بلاك ووتر (شركة أمنية)؟ [مؤسسة أمنية أمريكية خاصة]. (Hawthorn 2007, S3)

ويبدو أن نشر الفيديو واستجابة الشرطة اللاحقة، هي أول حالة موثقة في كندا تشير إلى اعتراف رسمي من الشرطة (في موقف دفاعي) يتم تقديمه *بشكل مباشر* كرد فعل للنقد العام المتزايد حول أعمال الشرطة التي تم تصويرها في مقطع فيديو على يوتيوب.

ثالثًا: المنهجية:

تستخدم الشرطة وسائل الإعلام الإخبارية لإدارة وإبقاء السيطرة على المواقف (Ericson 1982)، بما في ذلك صورتها العامة (Manning 1978). وتوفر نتائج هذه العلاقات وثائق إعلامية. ويعد استخدام تحليل الوثائق طريقة مناسبة تمامًا لفهم كيفية تعريف الشرطة للمواقف (Altheide and Schneider 2013). وقد خلق التوسع في وسائل التواصل الاجتماعي مجالاً إعلاميًّا جديدًا في حاجة إلى السيطرة والإدارة بالنسبة للشرطة. وفي حالة قمة مونتبيلو لعام ٢٠٠٧ قد ندرس أولاً *كيف* استجابت الشرطة فعليًا لفيديو يوتيوب في محاولة للحفاظ على التحكم فى صورتها العامة كسلطة شرعية (Ericson 1982). ومن المنطقي أن نبدأ باليوتيوب حيث يمكن للمستخدمين، وربما الشرطة، نشر التعليقات استجابة لمقاطع الفيديو التي يتم تحميلها.

ويمكن جمع هذه البيانات (تعليقات يوتيوب) وتحليلها بشكل منهجي لتحديد:

(١) إذا ما كان قد تم إرسال أي ردود رسمية من الشرطة مباشرة إلى يوتيوب، وإذا كان الأمر كذلك، فماذا قيل.

(٢) تطور التفاعل عبر الإنترنت استجابة للفيديو.

(٣) كيفية فهم المستخدمين للفيديو في ضوء اعتراف الشرطة باستخدام عملاء سريين.

ويوفر تفسير المستخدمين للاعتراف نظرة ثاقبة عن التصور العام للشرطة باعتبارها السلطة الشرعية (القوة الاجتماعية).

وقد تم نشر فيديو مونتيبيلو[٢] الأصلي على يوتيوب في ٢٠ أغسطس ٢٠٠٧، وتلقى الفيديو الأصلي ٢٨٦٦ تعليقًا[٣] على مدى فترة خمس سنوات وأربعة أشهر وستة وعشرين يومًا. وخلال هذا الوقت، تمت مشاهدة الفيديو أكثر من ٦٥٧.١٩٠ مرة في كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة (أعلى ثلاثة أماكن من حيث المشاهدة حسب ترتيب المشاهدات). وتلقى الفيديو ٢.٨٠٠ "إعجاب" (غالبًا ما يتماشى مع الموافقة) و٧٣ "لا يعجبني هذا". وتم الوصول إلى تعليقات المستخدمين من خلال النقر على زر "عرض المزيد" في أسفل الصفحة حتى أصبحت جميع المشاركات مرئية. ثم تم تنزيل المشاركات وحفظها بشكل مجمع كوثيقة PDF من ٢٠٤ صفحة.

وبعد مراجعة أولية لهذه البيانات تم إدخال مصطلحات مختلفة في وظيفة البحث، وبدأت عمليات البحث بكلمة "شرطة"، والتي ظهرت ٩٦٤ مرة عبر المستند، وأنتج هذا البحث أربعين صفحة من البيانات المجمّعة. وظهرت مصطلحات بحث إضافية عند إجراء المزيد من المراجعة لهذه البيانات المجمعة؛ وشملت هذه "يعترف" (والاشتقاقات مثل "اعترف" و"اعتراف")، و"عميل"، و"المحرضين"، و"كيبيك"، و"أمن كيبك"، و"شرطة الخيالة الملكية الكندية RCMP"، و"مسؤول". وتم إعادة إدخال هذه المصطلحات في مجموعة البيانات الـ ٢٠٤ صفحة الأصلية لمزيد من المراجعة، وتم إجراء عمليات البحث هذه لتوفير مجموعة كاملة من مشاركات المستخدمين لدراستها.

ويشير الفحص الدقيق لمجموعة البيانات إلى أنه لا يوجد أي دليل يشير إلى أي نوع من أنواع الاستجابة الشُرطية الرسمية (المعترف بها) أو غير الرسمية (غير المعترف بها) تم تقديمها في شكل مشاركات تم إرسالها على تعليقات يوتيوب موضوع الدراسة، وفي الوقت الذي تم فيه نشر فيديو مونتيبيلو، لم يكن لدى أي من مؤسسات الشرطة المتورطة في الحادث (أمن كيبك، وشرطة الخيالة الملكية الكندية) حسابات رسمية على يوتيوب – وقد قام كل منها لاحقًا بإعداد حساب في ٣ فبراير ٢٠١٠، و٨ يونيو ٢٠١١، على التوالي. ومع ذلك فإن الإشارة إلى غيابهم الرسمي لا يعني أن الشرطة لا تراقب نشاط المستخدمين. ولأن تكتيكات المراقبة هذه غالبًا ما تكون سرية فلا يمكن أبدًا معرفة ذلك على وجه اليقين. ومع ذلك فقد اتهم بعض المستخدمين علنًا مستخدمين آخرين بالعمل كضباط شرطة أو القيام بأعمال الشرطة.

وعلى سبيل المثال، كتب أحد المستخدمين ما يلي: "قرأت رسالتك، ويبدو الأمر كما لو كنت شرطيًا تحدث الضرر/السيطرة النفسية"، مما دفعه للرد: "أنا طالب تاريخ في مونتريال وليس شرطيًا". وكان الشكل

(٢) يستخدم الأصل في الإشارة إلى أول فيديو نشره المخرج بول مانلي Paul Manly. وتم نشر إصدارات أخرى على يوتيوب، بما في ذلك مقطع مدته ٩:٢٠ دقيقة مع لقطات بطيئة للحركة والتعليق الصوتي.

(٣) تم استدعاء هذه البيانات من يوتيوب في ١٥ كانون الثاني ٢٠١٣، الساعة ٣:١٩ مساءً.

الأقرب للاعتراف بأنه عميل للدولة (بافتراض أن التصريح صحيحًا) في أحد المستخدمين الذي أشار إلى أنه كان "عسكريًا سابقًا" – فقط ليتبعه على الفور تعليق "العديد من رجال الشرطة ليس لديهم أي معنى للشرف أو الالتزام الحقيقي بالواجب".

واعتمدت أعداد كبيرة من مشاركات يوتيوب (والمناقشات بين المستخدمين) عن الحادثة (واعتراف الشرطة) بشكل حصري تقريبًا على تقارير وسائل الإعلام الإخبارية كدليل رسمي على تأكيد اعتراف الشرطة بزراعة عملاء سريين. وهذه التقارير الإخبارية المشار إليها من قبل مستخدمي يوتيوب، استشهدت بتصريحات الشرطة الرسمية التي ظهرت في وسائل الإعلام، ومن خلال وسائل الإعلام يبقى رجال الشرطة "الخبراء المعتمدين" للوضع (Tuchman 1978)، وهي نتيجة تتفق مع الأبحاث السابقة حول هذه القضية (Doyle 2003; Ericson 1995; Fishman 1980).

وعلاوة على ذلك تشير بيانات يوتيوب إلى أن الشرطة تواصل تقديم التقارير الرسمية بشكل كامل لوسائل الإعلام، ولا تزال تقارير الشرطة الرسمية "تغذي" وسائل الإعلام الإخبارية من خلال موظفي الصحافة في شكل بيانات مكتوبة (Fishman 1978, 1980, cited in Ericson 1982, 8)، وهذا يشير إلى أن الشرطة تواصل تفضيل اتصالات وسائل الإعلام الإخبارية للسيطرة على الأحداث وصياغتها. وقد دفعني عدم وجود هذه البيانات (تقارير الشرطة) على يوتيوب إلى إعادة توجيه انتباهي إلى تقييم تجريبي لوثائق وسائل الإعلام الإخبارية مثل تلك التي تحتوي على بيانات الشرطة الرسمية.

وتم استدعاء وثائق وسائل الإعلام من قاعدة بيانات القابلة للبحث على الإنترنت *ليكسس نيكسس LexisNexis*. وتم اختيار تقارير من الصحف الإخبارية الأربعة التالية: *جلوب اند ميل Globe and Mail*، *والبريد الوطني National Post*، *وتورنتو ستار Toronto Star*، *ومونتريال* جازيت *Montreal Gazette*. وتمثل الأثنتان الأوليتان المنشورات الصحفية القومية الوحيدة باللغة الإنجليزية في كندا. وتم اختيار *تورنتو ستار* لأنها أكبر صحيفة منتشرة في البلاد، ويتم تداولها في أكثر المقاطعات كثافة سكانية (أونتاريو). وتم اختيار *مونتريال غازيت* لأهمية إقليمية ولاتساقها مع اللغة الإنجليزية. ويتم نشر *غازيت* في مونتريال (اللغة الرسمية للمدينة هي الفرنسية)، وهي المدينة الأكثر كثافة سكانية في كيبيك.

وقد بدأت عمليات البحث في قاعدة بيانات ليكسس نيكسس باستخدام نفس مصطلحات البحث المذكورة أعلاه، مع إضافة واحدة 'يوتيوب'. وقد أتت العديد من نتائج البحث بتقارير احتوت على تقارير رسمية للشرطة (على سبيل المثال، الاعتراف بعملاء سريين) والتي تم تقديمها في الرد على احتجاج مونتبليو مقدمة من المتحدثين باسم الشرطة.

وقد أُعيد إدخال أسماء متحدثي الشرطة المحددين التي نتجت عن عمليات البحث هذه في محرك البحث - على سبيل المثال أفراد الشرطة الملكية الكندية العريف سيلفان لوريو Sylvain L'Heureux والكونستابل كين كارمر Kane Kramer، وأفراد أمن كيبيك كونستابل ميلاني لاروش Melanie Larouche والمفتش مارسيل سافار Marcel Savard. وتم أيضًا إدخال هذه الأسماء في محرك البحث على الإنترنت جوجل، إلى جانب كلمات رئيسية مثل "مونتبليو" و"العملاء المحرضين" وهي (عبارة تظهر في منشور الاعتراف

الإخباري الرسمي لشرطة أمن كيبيك) لضمان أن المجموعة الكاملة من الاستجابات تم تجميعها للتحليل. وهذه تشمل الاقتباسات من مصادر إخبارية متعددة، حيث احتوت مختلف المنشورات اختلافات في الاقتباسات المباشرة من المتحدثين باسم الشرطة (في الغالب تلك التي قدمها المفتش سافارد).

وقد أنتجت عمليات البحث هذه بيانات إضافية من مختلف وسائل الإعلام الإخبارية الأخرى[٤] - على سبيل المثال أخبار هيئة الإذاعة الكندية (CBC) (تظهر أيضًا روابط لبعض هذه القصص في تعليقات يوتيوب)، وتم تكرار هذه العملية حتى توقف ظهور بيانات جديدة، ثم تم استعراض هذه البيانات وترميزها لمزيد من التحليل لفهم أفضل لكيفية احتفاظ الشرطة بالسيطرة على صورتها العامة استجابة لوسائل الإعلام الاجتماعية. وتقدم هذه العملية نظرة ثاقبة لفهمنا للقوة الاجتماعية فيما يتعلق بالحفاظ على شرعية سلطة الشرطة. وأنتقل الآن إلى البحث السابق عن احتجاج القمة من أجل إبراز ما قيل عن رد الشرطة، والأهم من ذلك بالنسبة لأهدافنا هنا؛ لتنظيم المناقشة التي تلت ذلك بشأن ردود الفعل الرسمية للشرطة على كشف يوتيوب لضباط أمن كيبيك المتنكرين في زي المتظاهرين في القمة ووضعها في السياق.

(٤) وفقا للمتحدث باسم أمن كيبيك الرقيب غريغوري غوميز ديل برادو Gregory Gomez del Prado، مثلما ذُكر في تقرير مونتريال جازيت Montreal Gazette في يوليو ٢٠١٣، أن أمن كيبيك لديه فقط حضور في وسائل التواصل الاجتماعي منذ عام تقريبًا" (Beeston 2013). وفي أعقاب قمة مونتيبيلو لعام ٢٠٠٧، لوحظ أنه تم إصدار بيان صحفي بالفرنسية لوسائل الإعلام الإخبارية. ومن المهم أن نعترف بأن مواقع الشرطة هي فضاءات للإدلاء ببيانات رسمية؛ ومع ذلك، في الوقت الذي أعقب القمة، تم استنساخ مثل هذه التصريحات التي أصدرتها الشرطة إلى حد كبير في وسائل الإعلام الإخبارية.

رابعًا: قمة مونتيبلو لعام ٢٠٠٧، كيبيك - كندا:

١. البحوث السابقة؛ شراكة الأمن والازدهار (SPP):

نظم النشطاء في مونتيبيلو احتجاجًا على "الطابع غير الشفاف والإقصائي لمفاوضات شراكة الأمن والازدهار" السرية التي عقدت هناك عام ٢٠٠٧ (Ayres 2011, 83; see also Anderson and Perez-Rocha 2008). كما تم الإعلان عن الطبيعة السرية لاجتماعات مونتيبيلو قبل القمة في وسائل الإعلام. وتألفت الاجتماعات من قادة أمريكا الشمالية المشاركين في المناقشات الثلاثية حول شراكة الأمن والازدهار[٥] (متوقفة حاليًا).

وكان الهدف المعلن لشراكة الأمن والازدهار التي تم إطلاقها في عام ٢٠٠٥ هو "تحسين نوعية الحياة" للمواطنين (Government of Canada 2009)، وقد قيل أنه تم تحقيق ذلك من خلال الحوار التعاوني بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك بشأن المخاوف المشتركة بشأن الأمن والازدهار، بما في ذلك أمن الحدود والأغذية وسلامة المنتجات والقضايا البيئية.

وقد قوبلت الاجتماعات التي عُقدت في مونتيبيلو بغضب جماعات الاحتجاج لأسباب مختلفة: "كانت شراكة الأمن والازدهار لا تحظى بشعبية وبدون دعم تشريعي في كندا والولايات المتحدة" (Moens 2011, 53). وقد تم تنظيم الاحتجاجات لأول مرة في العاصمة الكندية أوتاوا - أونتاريو، قبل القمة. وأفيد بأن النشطاء كانوا قلقين من إمكانية تخفيف معايير سلامة العمال والأغذية في كندا في محاولة لاسترضاء مصالح الولايات المتحدة والمكسيك. وشملت القضايا الأخرى التي تم ذكرها والتي تهم الجماعات الناشطة؛ تغير المناخ والحروب التي رعتها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان.

لقد تجاهلت البحوث السابقة التي ناقشت القمة بشكل كامل تقريبًا اعتراف الشرطة باستخدام عملاء سريين وركزت بشكل شبه حصري على الاشتراطات السياسية والاقتصادية (والسرية) لمفاوضات شراكة الأمن والازدهار. لهذا السبب، يخبرنا هذا البحث بالقليل جدًا عن قوة الشرطة أو قوة المواطن المضادة.

وقد أشارت ورقة سياسة نشرها معهد هدسون Hudson على سبيل المثال إلى هذه الاشتراطات بأنها "التفاوض على أمريكا الشمالية" (Anderson and Sands 2007). ولا يناقش هذا التقرير (مثله مثل فوستر Foster 2007؛ وهيلي Healy 2007) بشكل كاف تداعيات الاحتجاج بعد كشف يوتيوب عن استخدام الشرطة للعملاء السريين، والتقارير السياسية الأخرى إما تتجاهل أو تؤكد على دور الشرطة المزعوم في اضطراب الاحتجاج. وفي ما يتعلق بهذا الأخير، على سبيل المثال، يذكر تقرير مكون من ٤١ صفحة كتبه محلل عمالي لمؤتمر العمل الكندي:

---

(٥) بحلول عام ٢٠١٠، تم تحويل موقع شراكة الأمن والازدهار إلى أرشيف (Ayres 2011). وفي الفيلم الوثائقي "أنت، أنا وشراكة الأمن والازدهار (2009)، هنأ قادة منظمات المجتمع المدني أنفسهم على هزيمة شراكة الأمن والازدهار" (Ayres 2011, 84).

"انتشر الخبر كالنار في الهشيم وبعد يومين من الضغط المتواصل، اضطر أمن كيبيك إلى الاعتراف بأن الرجال الثلاثة الملثمين ولديهم شريط لاصق على أحذيتهم الشرطية، ويحملون الحجارة كانوا بالفعل رجال شرطة سريين". (Healy 2007, 30)

وهذا لا يخبرنا أي شيء عن كيفية انتشار الأخبار بالفعل ولا يشرح استراتيجيات الشرطة المستخدمة للتحكم في تعريف الموقف بعد الأخبار. بالإضافة إلى عدم دقة التصريح السابق (كان هناك ضابط واحد فقط يحمل حجر واحد - يتم مناقشته بمزيد من التفصيل فيما بعد)، ولا يوجد أيضًا نقاش حول تصريحات الشرطة المقدمة ردًا على الحادث، وتقدم الأبحاث الأخرى إشارات عابرة فقط إلى الاستجابة بعد كشف اليوتيوب والاعتراف البوليسي.

وفي عملية "خنق المعارضة من خلال الاستخدام الإبداعي للقانون الجنائي: تهمة ارتداء قناع بقصد"، فاستخدام الشرطة لضباط متخفيين في قمة مونتيبيلو هو مجرد شيء هامشي (في إشارة عابرة): "والاستخدام المؤكد[٦] *لعملاء محرضين* من قبل الشرطة الكندية هي حقيقة، وليست خيال مشكوك به" (Hachey 2009, 130)، وعلى الرغم من أهمية الاعتراف الواضح في يوتيوب، إلا أن هذه المسألة يتم الرجوع إليها بشكل عابر في أي موضع آخر (أيضًا كشيء هامشي!)، فعلى سبيل المثال يشير سالتر (Salter (2011, 226 وهو أستاذ مساعد في دراسات السلام في جامعة ماكماستر في أونتاريو:

"إن استخدام العملاء [بنفس اللفظ] المحرضين ليس من دون سابقة في كندا [. .] تلقت هذه الحادثة تغطية من الصحف الرئيسية لأنها تم التقاطها على شريط فيديو وتم تحميلها على الإنترنت [بنفس اللفظ]، مما أجبر شرطة كيبك على الاعتراف الرسمي".

وبينما يتم ذكر الإنترنت (إلا أنها ما زالت غائبة في موضع آخر في البحوث المذكورة أعلاه حول قمة مونتبيلو لعام ٢٠٠٧) ولا يقال شيء آخر. أما الأبحاث الأخرى التي تناولت قمة مونتيبيلو، ولو باختصار فقط، فقد فعلت ذلك عادة فيما يتعلق بدراسة تعبئة النشاط من ناحية، ومناقشات محدودة نوعًا ما حول شرطة الاحتجاجات من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بالنشاط يؤكد أيريس (Ayres (2011, 76 على سبيل المثال أن نمو شبكات أمريكا الشمالية لم يفعل الكثير لتحدي "أسس السياسة النيوليبرالية العميقة للتكامل القاري". وفي حين يتم ذكر قمة مونتيبيلو، لا شيء يقال فيما يتعلق باستجابة الشرطة للحدث، أو فيديو يوتيوب، أو حتى الإنترنت لهذه المسألة.

وتستكشف البحوث الأخرى قضية الفضاء والشرطة الاحتجاجية، لكنها لا تدرس مباشرة مونتبيلو، غير أنها تشير "أنه لا يزال هناك استعداد من جانب مسؤولي الدولة لاستخدام أشكال قمعية للغاية من الشرطة الاحتجاجية" (Zajko and Beland 2008, 732). والمقال المذكور آنفا "يؤكد على التأثير المتنامي لوسائل الإعلام الجماهيرية [. . .] على الشرطة الاحتجاجية المعاصرة" (ibid., 720)، لكنه لا يشمل مدى

(٦) هذا البيان ليس دقيقًا من الناحية التقنية حيث أن الشرطة "أكدت" رسميًا استخدام ضباط متخفيين متنكرين في صورة متظاهرين لكنهم أنكروا بشدة أنهم كانوا يتصرفون باعتبارهم "عملاء محرضين".

أهمية وسائل التواصل الاجتماعي (يوتيوب) أو كيف تسهم هذه الوسائط في التغييرات في أعمال الشرطة، مثل كيفية تمكين وفرض تعريف الشرطة للموقف الآن استجابة للمحتوى الذي ينشئه المستخدم.

وفي الواقع في حين أن قمة مونتبيلو لعام ٢٠٠٧ يتم الإشارة إليها في مواضع أخرى كتمهيد للشرطة الاحتجاجية، لا سيما فيما يتعلق باجتماعات مجموعة الثماني ومجموعة العشرين (Monaghan and Walby 2012)، إلا أنه لم تتم مناقشة أي شيء آخر في علاقة محددة بالاتهامات النابعة من فيديو يوتيوب من الادعاءات المحيطة باستخدام الشرطة *للعناصر المحرضة* لزعزعة مزعومة لقمة مونتيبيلو.

وبينما تناولت بعض الأبحاث ظهور واستخدام شرطة الاحتجاج فيما يتعلق بالعديد من الاجتماعات التي عقدت في كندا (ibid.; Zajko and Beland 2008)، فلم تتناول أي أبحاث دور يوتيوب فيما يتعلق باعتراف الشرطة بعد القمة، ولا ينبغي التقليل من أهمية ذلك، وتجدر الإشارة إلى أن هذه كانت المرة الأولى في كندا حيث لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا نشطًا ومباشرًا في المساهمة في التغييرات في القوة الاجتماعية للشرطة - أي وضع صورة عمل الشرطة في موقف دفاعي من أجل التحكم في الموقف وتعريفه.

٢. وسائل الإعلام الإخبارية وسيطرة الشرطة قبل القمة:

السؤال الذي أشار إليه ويليامز (Williams (2007, 177 ليس ما إذا كانت الشرطة ينبغي أن تسيطر على الاحتجاج السياسي ولكن كيف تفعل ذلك (see also Donner 1990). ويتجلى ذلك بشكل متزايد في عصر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يمكن للشرطة أن تفقد السيطرة بسرعة على التصورات العامة لموقف معين على مواقع مثل فيسبوك (Schneider, forthcoming b; Schneider and Trottier 2012; Schneider and Trottier 2013). وقد ساهمت التغطية الإعلامية الجماهيرية لمؤتمرات القمة الدولية السابقة التي عقدت في كندا في تصور عام سلبي للشرطة، وكان المثال الأكثر صلة بهذا الأمر هو التداعيات بالنسبة للشرطة في أعقاب قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) التي عُقدت في فانكوفر - كولومبيا البريطانية عام ١٩٩٧: وكانت في ذلك الوقت "أكبر عملية أمنية وأكثرها تعقيدًا تقوم بها شرطة الخيالة الملكية الكندية RCMP" (Holmes and Hasan 2010, 6–7; see also Doyle 2003; Pue 2000; Zajko and Beland 2008).

وقد كان واضحًا أن الشرطة كانت على علم تام بالخطط المقررة للاحتجاج على قمة مونتبيللو لعام ٢٠٠٧، ووفقًا لتقارير إخبارية مختلفة فقد تم إعداد الشرطة للمتظاهرين، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تم ذكره في مقال *تورنتو ستار* المنشور في ١٧ أغسطس ٢٠٠٧، قبل انعقاد القمة:

> "أن تحالف واسع من الناشطين العماليين، وعلماء البيئة، والجماعات المناهضة للحرب، والمدافعين عن حقوق الإنسان، *قد قدموا إشعارًا في مؤتمر صحفي في مونتريال، أن المحادثات المغلقة ستتم معارضتها بشدة*". (Campion- Smith 2007, A13, emphasis added)

ويشير التقرير مثل غيره بشكل صريح إلى الآثار التي أعقبت قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ عام ١٩٩٧ (المذكورة سابقًا) والتي شملت استخدام الشرطة "لرذاذ الفلفل العشوائي" ضد المتظاهرين

من الطلاب (ووسائل الإعلام)، بما في ذلك أشهرهم وهو مصور تلفزيوني (Leblanc 2007). وتم بث اللقطات التي التقطها مصور CBC "الاستجابة الشرطة القوية غير المعتادة" على المستوى الوطني و"صدمت الكنديين" (Pue 2000). وهذا هو تذكير ضمني للشرطة بضعفها عند تنظيم الحشود الكبيرة في وجود كاميرات وسائل الإعلام الإخبارية (Doyle 2003).

ومن المؤكد أن هذه المخاوف قد أضافت مزيدًا من الضغط على أمن كيبيك وشرطة الخيالة الملكية الكندية لتظهر بشكل فعال السيطرة والتحكم في المعارضة *المتوقعة*، مع ضمان عدم تكرار الإجراءات السابقة التي تم اتخاذها في قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وفي الواقع كان عدم تكرار هذه الأفعال السابقة، التي ينظر إليها على أنها سلبية لمهنية الشرطة، موضوعًا أساسيًا لتقارير وسائل الإعلام الإخبارية التي سبقت قمة مونتبيللو لعام ٢٠٠٧.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى تقديم ٥٢ شكوى رسمية ضد شرطة الخيالة الملكية الكندية، والتي أصبحت مجتمعة موضوع تحقيق عام أدى إلى *تقرير اللجنة المؤقتة حول قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ*. وفي التقرير أشار القاضي المتقاعد تيد هيوز Ted Hughes إلى أن المتظاهرين لديهم الحق في أن "يروا، وتتم رؤيتهم" من قبل "الزعماء الزائرين" في منطقة وُصفت في التقرير بأنها "خط الرؤية" لمكان تجمع المتظاهرين (Commission for Public Complaints Against the RCMP 2001).

ومن نتائج التحقيق الذي استمر لأربع سنوات ظهر استخدام "التلفزيون الاحتجاجي" (Leblanc 2007). وقد تم تقريره من قبل منظمي قمة مونتيبيلو وليس الشرطة (CanWest News 2007)، حيث أن بث تغذية فيديو للمتظاهرين إلى داخل منتجع شاتو Château في مونتيبيلو كان بموجب الحقوق القانونية المعترف بها للمتظاهرين. وبحسب أحد كبار المسؤولين الحكوميين، فإن شريط الفيديو داخل المنتجع سيضمن أن "الاحتجاج سيكون مرئيًا لأولئك المشاركين في القمة" (Campion-Smith 2007) لأن "الناس لديهم الحق المشروع في الاحتجاج" (Leblanc 2007). وقد أشار آلان بوروفوي Alan Borovoy وهو عضو منتسب في الرابطة الكندية للحريات المدنية في مقال نشر في صحيفة *ناشيونال بوست National Post* في ١٧ أغسطس:

> "شرطة الخيالة الملكية الكندية مسؤولة عن الأمن، حيث توفر منطقتين احتجاجيتين، كل منهما يتسع لما يصل إلى ٢٠٠٠ شخص، خارج محيط أراضي إحدى المنتجعات في مونتيبيلو - كيبيك حيث تجري القمة. وسيتم تعزيز السياج حول أراضي مونتيبيلو وستحجب غابة من الأشجار أي احتجاجات من المشاركين. وسيقوم منظمو القمة بتثبيت لقطات الفيديو [بنفس اللفظ] ليتم نقلها إلى المقر حيث يجتمع رئيس الوزراء والرؤساء ووفودهم يومي الاثنين والثلاثاء" (CanWest News 2007, A5).

وفي تقرير *"جلوب أند ميل"* الذي نُشر في نفس اليوم، أشار جاجي سينغ Jaggi Singh[٧] أحد المتظاهرين المشهورين والذي أعلن نفسه "أناركيًّا مناهضًا للاستعمار" إلى نيته عرقلة اجتماعات القمة بقوله "نحن نعتقد أنه يجب علينا أن نكون قادرين على مواجهة هؤلاء القادة الثلاثة بشكل مباشر وليس افتراضيًّا" (Leblanc 2007)، وبعد هذه التعليقات نُقل عن شرطة الخيالة الملكية الكندية قولها: "أعمالنا سوف تمليها تصرفات المتظاهرين"، وأن أي محاولات للوصول إلى منتجع شاتو Château لن يتم التسامح معها (Leblanc 2007)، ويمثل هذا البيان تهديدًا *وقائيًا* صريحًا (حتى قبل الاجتماعات) باستخدام *القوة المتصاعدة* بدلاً من نهج الشرطة الأكثر ليونة (على سبيل المثال، *استراتيجية إدارة التفاوض*) عند إدارة التجمعات المنظمة (della Porta and Reiter 1998; McPhail, Schweingruber and McCarthy 1998). وقد يتصور المرء أن الحكومة الكندية، نظرًا لقرار بث الفيديو الخاص بالاحتجاجات، اغتصبت حق استخدام الشرطة لاستراتيجية إدارة التفاوض قبل احتجاجات القمة.[٨]

ويتم توفير المزيد من الأدلة على استخدام الشرطة *المخطط* للقوة المتصاعدة من خلال تقارير وسائل الإعلام المنشورة التي سبقت القمة والتي أشارت إلى أن السكان وأصحاب الأعمال تم إخبارهم من قبل الشرطة بأنهم "يحاصرون كل شيء" قبل القمة (CBC 2007)، وبعد بضعة أيام حذر مقال في صحيفة *"ناشيونال بوست"* نُشر في ٢٠ أغسطس تحت عنوان "المحتجون يقفزون على اجتماع الدول الثلاث" من الوجود المدمر لـ "الأناركيين":

> "أوتاوا OTTAWA - حشد عالي الصوت، ولكن سلمي، تجمع أمس في تل البرلمان Parliament Hill لمعارضة المحادثات بشأن التكامل القاري *في حين ادعى أنصار الأناركية المسؤولية عن التخريب في عطلة نهاية الاسبوع ضد شركات أوتاوا المرتبطة بشراكة الأمن والازدهار*".
> (Thomson 2007, A6, emphasis added)

وتم صياغة تقارير وسائل الإعلام الإخبارية التي سبقت انعقاد قمة مونتيبيلو إلى حد كبير لصالح الشرطة والسيطرة الشرطية، وقد أعدت المسرح *للتوقع* العام للمواجهة، مما يضمن "مسارًا مرغوبًا للفعل والنتائج" (Ericson 1982, 12) للشرطة، *وهي عملية تعطي دعم ضمني للمتظاهرين وتؤكد بأن الشرطة سعت في الواقع للتحريض على العنف*. وما لم تكن الشرطة تتوقعه هو التحدي اللاحق لسلطتها، والذي تم الكشف عنه من خلال استخدامها السري للعملاء المتخفيين، والاستجابة العامة التي تجسدت على موقع يوتيوب وانتشرت في وسائل الإعلام.

٣. فيديو اليوتيوب واستجابة الشرطة:

---

(٧) حساب جاجي سينج Jaggie Singh (JaggiMontreal) على تويتر (https://twitter.com/JaggiMontreal) تم الوصول إليه في ١٦ أبريل ٢٠١٤.

(٨) من الملائم أن يساعد هذا أيضًا على الحفاظ على مظهر الشرطة كمنظمة غير سياسية.

أرسلنا بول مانلي Paul Manly للتصوير في مونتيبيلو لأننا ننتج - مجلس الكنديين نانايمو Council of Canadians Nanaimo - وهو فيلم وثائقي اسمه "الديمقراطية التجارية لأرباح الشركات". وكنا، للأسف، محظوظين بأن نضيف "السلطات" إلى رسالتنا في هذا الفيلم الوثائقي من خلال أعمالهم السرية. (post made to YouTube by Canadians Nanaimo)

ويعرض مقطع فيديو اليوتيوب الذي نشره الكنديين نانايمو، ثلاثة رجال لديهم عصابات تغطي وجوههم يقتربون من خط قوات مكافحة الشغب يتكون من أمن كيبيك، وكان أحد هؤلاء الرجال يحمل حجرًا كبيرًا، ورفض أن يضعه تحت الإصرار الصوتي القوي لزعيم النقابة والمعروف بأنه أحد المحتجين المعترضين على شراكة الأمن والازدهار ديفيد كولز David Coles.

ويمكن سماع كولز Coles في التسجيل الذي يقول للرجال الثلاثة: "هذا هو خط [الشغب] الخاص بنا، تافه [. .] إخرج من هنا. ويظهر كولز ومجموعة صغيرة أخرى أمام خط الشغب لمنع تصاعد العنف (من خلال توفير حاجز لإحباط أي تقدم على خط مكافحة الشغب من قبل المحتجين). ثم بدأ كولز بغضب يطلب من الرجل الذي يحمل الحجر "إزالة قناعه" وأن "يلقي الحجر" على الأرض، ومتظاهر قريب يرتدي أيضًا قناعًا وكان لا يبدو أنه ينتمي إلى الثلاثة رجال (الضباط المتخفين)، ثم يشير إلى الرجل الذي يحمل الحجر ويبدأ في ترديد *"بوليسير"* - الكلمة الفرنسية لضابط الشرطة - فيجذب الانتباه المتزايد من الآخرين، الذين يتجهون لتطويق الرجال الثلاثة.

ثم يظهر أحد الرجال الثلاثة السريين وهو يتحدث إلى ضابط مكافحة الشغب *خلف* درع مكافحة الشغب، والذي تم خفضه لأسفل، وهي ملاحظة أشار إليها العديد من المستخدمين على موقع يوتيوب قبل اعتراف الشرطة الرسمي. ولاحظ أحد المستخدمين أن الرجال الثلاثة "بدوا بالتأكيد متآلفين للغاية مع رجال الشرطة". وبعد فترة وجيزة تم إحضار الرجال الثلاثة (الضباط) وراء خط الشغب وتم "القبض عليهم" (لكن لم يتم توجيه أي اتهام إليهم) - حتى أن أحد الرجال يظهر يدحرج نفسه ليوضع في أصفاد بلاستيكية. وكان الاعتقال "المدبر" موضوعًا متكررًا للمناقشة على يوتيوب، وكان يمثل القوة الاجتماعية الموجّهة للمواطنين (أي تعريف الموقف). وكتب مستخدم آخر ردًا على الحادثة: "هذا هو الاعتقال المدبر الأكثر زيفًا رأيته في حياتي".

ويشير الاعتقال "الزائف" إلى أن أمن كيبيك لم يكن لديه السيطرة الكاملة على اعتقالات الضباط السريين، وبهذه الطريقة يكون في تناقض صارخ مع الاعتقالات الأربعة المذكورة "الحقيقية" للمتظاهرين في القمة، الذين كانوا، وفقًا لكولز، "يعاملون بخشونة جدًا، ويتم سحلهم" (Bryden 2007). بالإضافة إلى ذلك، أشارت تقارير إخبارية إلى أن الأشخاص الأربعة الذين تم اعتقالهم تم توجيه اتهام لهم فيما بعد بإعاقة ومقاومة الاعتقال، وهما اثنان من الاتهامات الشائعة ذات الأثر الرجعي المعترف بها كدفاع قانوني من أجل تبرير الفعل الشُرطي ردًا على أولئك الذين يفشلون في تلبية توقعات الشرطة في موقف معين (على سبيل المثال، احتجاج ما) (Van Maanen 1978).

وقد أنكر أمن كيبيك استخدام *"العملاء المحرضين"* للتحريض على العنف في الاحتجاج، لكنه لم ينكر صراحة استخدام ضباط متخفيين، كما يتضح في البيان الرسمي لأمن كيبيك حول هذه المسألة؛[٩] مما يمنح الشرعية لعمل الشرطة السرية، وقد تم تعزيز شرعية عمل الشرطة السرية بشكل أكبر عندما أشار المفتش سافارد Savard إلى الظروف: "إذا كانت هناك طرق أو إجراءات تحتاج إلى تغيير أو تعديل، فيمكنك أن تطمئن، سيتم القيام بذلك" (Clark, Peritz and Bailey 2007). ومع ذلك ووفقًا لتقارير إخبارية مبكرة رفض كل من أمن كيبيك وشرطة الخيالة الملكية الكندية حتى تقديم تعليق محدد على الحادث، على الرغم من وجود فيديو اليوتيوب. وأصبحت هذه الحقيقة نقطة محورية في مناقشات المستخدمين على يوتيوب كتحديات لادعاءات الشرطة تم شنها كشكل من أشكال قوة المواطن المضادة، وقد كتب أحد المستخدمين (قبل اعتراف الشرطة):

> "تحقق من التقارير الإخبارية الآن. لقد قالت الشرطة إنها اعتقلت ٤ أشخاص - امرأتين ورجلين. لم يذكروا الأشخاص الثلاثة في هذا الفيديو ورفضوا التعليق بشأنهم. إذا كان هؤلاء الأشخاص محتجين حقيقيين، فلماذا لم يكونوا في سجلات الاعتقال ولماذا لم تعلق الشرطة عليهم؟"

وقد صرحت شرطة الخيالة الملكية الكندية وهي الشرطة الفيدرالية ذات السلطة المختصة (ذات المسؤولية المطلقة عن الأمن) في ٢١ أغسطس عندما تم الضغط عليها للرد على ادعاءات مشابهة لتلك التي صدرت في وقت سابق على موقع يوتيوب، على لسان المتحدث باسمهم الكونستابل كين كرامر Kane Kramer، "لا أستطيع الرد على السؤال لأنني لا أملك المعلومات" (Canadian Press 2007). وبعد يومين من هذه المراوغة، أشار الكونستابل ميلاني لاروك Melanie Larouche من أمن كيبيك في تقرير *جلوب أند ميل*، "أؤكد لك أنه لا يوجد عملاء محرضون في أمن كيبيك" (Bryden 2007).

وقد دفع الضغط السياسي الذي أعقب ذلك مكتب رئيس الوزراء إلى إصدار بيان ينفي أي دور في الحادث. وقد أبعد داي ستوكويل Stockwell Day (الذي كان آنذاك وزيرًا للسلامة العامة) الانتقادات بعيدًا عن مكتبه عن طريق إحالة جميع الأسئلة إلى شرطة الخيالة الملكية الكندية (ibid.)، والتي اعترفت بالفعل بعدم وجود أي معلومات. وأدى إبعاد المسؤولية من خلال مكتب وزير السلامة العامة - المكلف أيضًا بالإشراف على أمن القمة (إلى جانب شرطة الخيالة الملكية الكندية) - إلى زيادة الضغط على الشرطة، أمن كيبيك في هذه الحالة، للرد رسميًا على الحادث.

وفي وقت لاحق من مساء ٢٣ أغسطس، بعد فترة من المراوغات والإنكار، اعترف أمن كيبيك في بيان رسمي في النهاية بالتورط ، لكنهم نفوا بشدة أن الضباط السريين كانوا يحاولون التحريض على العنف أو العمل كـ "مجرمين". ووفقًا للبيان "تم اكتشاف" غطاء الضباط عندما *رفضوا* رمي الحجر.[١٠] وأعاد

---

(٩) مقتطف من بيان الاعتراف الرسمي باللغة الفرنسية:

"En aucun temps, les policiers de la Sûreté du Québec ont agi comme agents provocateurs ou commis des actes criminels."

(١٠) مقتطف من بيان الاعتراف الرسمي باللغة الفرنسية:

"ستوكويل داي" التأكيد على هذا القول رغم أن "المراسلين في الموقع قالوا إنهم لم يروا رميًا كثيفًا للأحجار" (Clark, Peritz and Bailey 2007)، والتقارير المنشورة سابقًا بأن الأحجار قد تمت إزالتها في الواقع من المنطقة قبل القمة *بناء على إصرار الشرطة* (CBC 2007).

كما أكدت مقتطفات من بيان الشرطة الأصلي باللغة الفرنسية (الملاحظات ٩-١٠)، وترجمت إلى الإنجليزية وذكرت في *جلوب اند ميل*، أن "مهمتهم هي البحث عن المتظاهرين غير السلميين وتحديدهم لتجنب تفجُّر الأمور". و"لم يقم رجال شرطة أمن كيبيك، في أي وقت من الأوقات، بالعمل كمحرضين أو مجرمين" (Gandhi 2007). بالإضافة إلى ذلك أكد المفتش سافارد وهو ضابط كبير في أمن كيبيك أن مقطع الفيديو على يوتيوب لم يكن في الواقع تصويرًا كاملاً للحادث. وفقا لتقرير في *تورنتو ستار*، "أشار سافارد أن الفيديو قد تم التعديل عليه لإظهار الضباط في مظهر غير جيد" (Gordon 2007)، وهو بيان يهدف إلى تشويه قوة المواطن المضادة لتعريف الموقف.

وفي موضع آخر نُقل عن سافارد مباشرة قوله: "بالطبع كنا نتمنى أن ذلك لم يحدث" (Harrold 2007). إن غموض هذا الأمر وغيره من تصريحات الشرطة الرسمية المماثلة حول هذه المسألة يترك المرء يتساءل عما إذا كان قد قيل هذا في إشارة إلى كشف مجموعة من أمن كيبيك المتورطين في التكتيكات السرية، أو إذا كان هذا في إشارة إلى ادعاءات التصوير غير المكتمل للحدث موضوع الخلاف. ويبدو أن التقارير تدعم هذا الأخير، مما يساعد على التحكم في تعريف الموقف وتأكيده عن طريق صرف الانتقادات بعيدًا عن الشرطة.

وعلى سبيل المثال، أفادت *جلوب أند ميل* بأن مقطع اليوتيوب أظهر "جزءًا فقط من الأحداث" (Clark, Peritz and Bailey 2007). وفي الدقيقة ٢:٤١ من فيديو اليوتيوب لمانلي Manly (2007)، يمكن بوضوح جدًا رؤية ضابط من أمن كيبيك يحمل كاميرا فيديو، مما يشير إلى أن أمن كيبيك كانوا يسجلون أيضًا. ومن غير الواضح لماذا لم يصدر أمن كيبيك مقاطع الفيديو الخاصة به لتزويد الجمهور بتصوير "كامل" للحادث. ربما كان يتناقض هذا الفيديو مع نسخة الشرطة "الرسمية" من القمة. ومن الجدير بالذكر أن هذا الفيديو الذي لم يصدر أبدًا هو على ما يبدو ما سمح لأمن كيبيك بتحديد هوية العملاء السريين على الرغم من الاعتقال "الزائف"، وهو ما يشير إلى أن أمن كيبيك كان يعرف في الواقع أن الرجال كانوا ضباطًا وقت القبض عليهم.

> وقالت الشرطة بعد مشاهدة مقطع فيديو من موقع يوتيوب YouTube.com *وشريط فيديو قدمه ضباط شرطة*، أنهم تمكنوا من التأكد من أن الثلاثة هم ضباط شرطة مقاطعة كيبيك. وفي وقت سابق كان كل من شرطة كيبيك وشرطة الخيالة الملكية الكندية ينكرون أن أي من ضباطهم كانوا متورطين. (Lambert and Banerjee 2007, A19, emphasis added)

"Les policiers ont été repérés par les manifestants au moment où ils ont refusé de lancer des projectiles."

وقد تم التأكيد بشدة أن الضابط المتخفي بالحجر قد تم إعطائه الحجر في وقت سابق من مجموعة منفصلة من "المتطرفين"، وكما قال المفتش سافارد، فقد أبقى على حيازته للحجر فقط لأنه "كان لا يزال يأمل أن يكون غطاءه جيدًا [. .] ولكن لم يكن لديه نية أبدًا لاستخدام ذلك الحجر (Clark, Peritz and Bailey 2007). وقد طُلب منه من قبل المتطرفين إلقاء الحجر على الشرطة" الذين "لم يكونوا يعرفون أنهم ضباط متخفين" (Harrold 2007)، ولم تقدم الشرطة أدلة تجريبية (فيديو مثلاً) لدعم هذه التصريحات.

إن الابتعاد الخطابي عن الاستخدام الوقائي للقوة إلى الاستخدام *المشار إليه* للحجر (كسلاح ضد شرطة مكافحة الشغب) ينفي بشكل فعال مزاعم استخدام القوة السرية، وستسمح هذه القوة للضباط المتخفّين المتنكرين في شكل متظاهرين بإحراز تقدم على الشرطة النظامية لتسهيل أخذ شرطة مكافحة الشغب للسيطرة (بالقوة) من المتظاهرين باستخدام القوة المتصاعدة. وكانت التقارير الإخبارية السابقة لاحتجاجات القمة التي تحذر من المحتجين الخطرين ("الأناركيين")، والمقترنة بالتهديد الصريح من الشرطة بالاستخدام الوقائي للقوة، قد أعدت المسرح لتوقع المواجهة. وهذا يدعم التأكيدات بأن الشرطة كانت تنوي في الواقع التحريض على العنف في الاحتجاج على النقيض من إدعاءاتهم بخلاف ذلك. وتم التأكيد على قوة الشرطة (القوة الاجتماعية) من خلال التصريحات الرسمية التي صدرت في أعقاب القمة والتي نشرت في وسائل الإعلام. وقد تضاءلت قوة المواطن المضادة عندما استشهد المستخدمون بتصريحات الشرطة على موقع يوتيوب كتأكيد رسمي بأن الشرطة استخدمت عملاء سريين في القمة. توضح هذه العملية كيف تمكنت الشرطة من السيطرة على تعريف الموقف وتأكيده من خلال وسائل الإعلام الإخبارية بعد القمة.

خامسًا: الخاتمة:

تتضمن صورة عمل الشرطة الآن استجابات للمواد التي ينشئها المستخدم، بما في ذلك مقاطع الفيديو المنشورة على يوتيوب، ولا تزال استجابة الشرطة للمحتوى الذي ينشئه المستخدم وما يخبرنا ذلك عن القوة الاجتماعية مجالًا ناميًا للبحوث، وفي حين أن مقاطع الفيديو مثل تلك التي عُرضت في قمة مونتبيلو لعام ٢٠٠٧ يمكن أن تقدم تحديًا موجهًا من قِبل المستخدم لسلطة الشرطة، فإن الشرطة في هذا الظرف تظل المعرِّف المخول للموقف. وبعبارة أخرى وكما هو مذكور هنا، فإن القوة الاجتماعية - عن طريق التحكم في تعريف الموقف - تظل دون تغيير. وفي الواقع *تستمر* هذه العملية من خلال وسائل الإعلام الإخبارية و*يعززها* مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي الذين يستشهدون بتقارير وسائل الإعلام الإخبارية كتأكيد رسمي على تعريف الموقف (المعلومات التي تقدمها الشرطة وتُنشر في وسائل الإعلام).

وعلى الرغم من أن مواقع وسائل التواصل الاجتماعي مثل يوتيوب توفر فضاءات للطعن في أعمال الشرطة وانتقادها، فإن مثل هذه التحديات لم تكن كافية في الحالة التي تم دراستها هنا لإحباط أو تقويض قوة الشرطة، حتى في ردها على استخدام الشرطة المختلف عليه لعملاء سريين. وفي الواقع حتى تعليقات المستخدمين المنشورة على صفحة يوتيوب ذكرت أن اعتراف الشرطة هو ذاته "دليل" على استخدام عناصر الشرطة السرية. وقبل الاعتراف كان بعض المستخدمين ممانعين في قبول هذه الرواية للأحداث. واعتمد

المستخدمون أيضًا على سجلات الاعتقال الشرطي الرسمية كدليل على أن اعتقال العملاء السريين لم يكن حقيقيًا - أي أنه قيل إن أدلة الشرطة تكشف أنهم كانو ضباط.

وما يتبقى أقل وضوحًا هو لماذا اعترفت الشرطة باستخدام عملاء في قمة مونتبيللو لعام ٢٠٠٧، ولماذا لم ينشر أمن كيبيك مقطع الفيديو الخاص بهم، وكيف أن التسجيلات مثل فيديو القمة على يوتيوب تكتسب زخمًا فوريًا على وسائل التواصل الاجتماعي. من المحتمل أن يكون ذلك لأن الشرطة أصبحت عاجزة بشكل متزايد عن إخفاء المعلومات التي كانت ذات يوم سرية عن الجمهور. لقد أخضع موقع يوتيوب (ومواقع وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى) بشكل متزايد الشرطة للرقابة العامة الفورية، وإلقاء الضوء على الوحشية، وسوء التصرف، واستخدام أساليب مختلف عليها، وهي أمور كان من الممكن أن تمر دون أن يلاحظها أحد قبل العقد الماضي، وقد تستكشف البحوث المستقبلية التأثير الذي تستمر الرقابة العامة على صورة عمل الشرطة في إحداثه، لا سيما من حيث كيفية إدارة الشرطة بشكل استباقي وتفاعلي الآن لهذه العملية من خلال العلاقات العامة المرئية (وسائل الإعلام الإخبارية) والرقابة الأقل وضوحًا لوسائل التواصل الاجتماعي.

ويقدم هذا الفصل:

(١)دليلاً تجريبيًا يوضح العملية التي تواصل بها مؤسسات الشرطة التأكيد على سيطرتها على سلطتها العامة من خلال القنوات الإعلامية الرئيسية التقليدية.

(٢)تعديل بعض الأدبيات البحثية حول صورة عمل الشرطة لتشمل المحتوى الذي ينشئه المستخدم ويتم تعميمه على وسائل التواصل الاجتماعي.

(٣)يساهم في تطوير البحوث حول صورة عمل الشرطة استجابة للمحتوى السلبي الذي ينشئه المستخدم ويتم تداوله عبر الإنترنت.

وقد تتضمن التوصيات الخاصة بالبحوث المستقبلية مزيدًا من الاستكشاف عن كيفية استخدام الشرطة لمواقع مثل يوتيوب لتعزيز صورة العمل أو قد تبني على الدراسات النامية التي تدرس التقارير الشرطية المقدمة عبر منصات التواصل الاجتماعي مثل تويتر (Schneider forthcoming a) من أجل فهم أفضل لما تشير إليه الاستجابات الشُرطية الاستباقية على وسائل التواصل الاجتماعي حول القوة الاجتماعية.

شكر وتقدير

يشكر المؤلف زميلته أريان هانيماير Ariane Hanemaayer على اقتراحاتها المفيدة للغاية. ويشكر أيضًا دان تروتيير Dan Trottier لتعليقاته المفيدة.

المراجع

Altheide, David L. 1995. *An Ecology of Communication.* Hawthorne, NY: Aldine de Gruyter.

Altheide, David L., and Christopher J. Schneider. 2013. *Qualitative Media Analysis*. 2nd ed. London: SAGE.

Anderson, Greg, and Christopher Sands. 2007. *Negotiating North America: The Security and Prosperity Partnership*. Hudson Institute. http://hudson.org/files/pdf_upload/hudsonnegotiatingnorthamericaadvanceproof2.pdf.

Anderson, Sarah, and Manuel Perez-Rocha. 2008. Three Amigos Summit. Institute for Policy Studies. http://www.ips-dc.org/articles/324.

Ayres, Jeffrey. 2011. The Limits of Power and Protest: Civil Society Mobilization against North American Integration. In *Power and Transnational Activism (Rethinking Globalizations)*, edited by Thomas Olesen, 75–90. London: Routledge.

Beeston, Laura. 2013. Social Media Plays Key Role in Modern Crisis Situations. *Montreal Gazette*, 19 July.

Best, Joel. 2008. *Social Problems.* New York: W.W. Norton.

Bryden, Joan. 2007. Police Planted Provocateurs, Protestors Say. *Globe and Mail*, 23 August.

Campion-Smith, Bruce. 2007. Closed-Door Talks Rile Protesters; Summit Leaders Will See Demonstrators Only if They Watch Television. *Toronto Star*, 17 August.

CanWest News. 2007. Protesters to Be Kept Away from Summit and Seen by Participants Only on Video. *National Post,* 17 August.

Canadian Press. 2007. Police Accused of Using Provocateurs at Summit. *Toronto Star,* August 21. http://www.thestar.com/news/article/248608-policeaccused-ofusing-provocateurs-at-summit.

Canadian Broadcast Corporation (CBC) News. 2007. Quebec Community Erects Fences before PM's Trilateral Summit. *CBC News,* 16 August. http://www.cbc.ca/news/canada/montreal/story/2007/08/16/otmontebello-070816.html.

Clark, Clark, Ingrid Peritz and Ian Bailey. 2007. Sûreté du Québec to Review Practices; Police Say Undercover Officers Were Not at Protest to Incite Violence; Union Leader to File Charges. *Globe and Mail,* 25 August. Commission for Public Complaints against the RCMP, APEC—Commission Interim Report. 2001. Commissioner: Ted Hughes, Q.C. 31 July. http://www.cpc-cpp.gc.ca/prr/rep/phr/apec/apec-31-eng.aspx.

Courvette, Phil. 2007. Sûreté Spent $7 Million on Montebello Summit; Just One of Police Forces Guarding Leaders. *Montreal Gazette*, 6 November.

Della Porta, Donatella, and Herbert Reiter, eds. 1998. *Policing Protest: The Control of Mass Demonstrations in Western Democracies.* Minneapolis: University of Minneapolis Press.

Donner, Frank. 1990. *Protectors of Privilege: Red Squads and Police Repression in America.* Berkeley: University of California Press.

Doyle, Aaron. 2003. *Arresting Images.* Toronto: University of Toronto Press.

Ericson, Richard V. 1982. *Reproducing Order: A Study of Police Patrol Work.* Toronto: University of Toronto Press.

———. 1995. News Media and Account Ability in Criminal Justice. In *Accountability for Criminal Justice: Selected Essays,* edited by Phillip C. Stenning, 135–161. Toronto: University of Toronto Press.

Ericson, Richard V., Patricia M. Barnek and Janet B. L. Chan. 1991. *Representing Order: Crime, Law, and Justice in the News Media.* Buckingham: Open University Press.

Fishman, Mark. 1978. Crime Waves as Ideology. *Social Problems* 25: 531–543.

———. 1980. *Manufacturing the News.* Austin: University of Texas Press.

Foster, John W. 2007. Beyond NAFTA: The Security and Prosperity Partnership. *Europa World Online.* www.europaworld.com.

Gandhi, Unnati. 2007. Police Admit Planting Officers at Protest; Critics Demand Full RCMP Review. *Globe and Mail*, 24 August.

Goffman, Erving. 1959. *The Presentation of Self in Everyday Life.* New York: Doubleday Press.

———. 1974. *Frame Analysis.* New York: Harper and Row.

Gordon, Sean. 2007. Police to Review Tactics Used at Leaders' Summit; Demands Grow for Inquiry on Role of Undercover Agents. *Toronto Star*, 25 August.

Government of Canada. 2009. Security and prosperity partnership of North America. 13 May. http://www.spp-psp.gc.ca/eic/site/spp-psp.nsf/eng/h_00003.html.

Hachey, Jean-Pierre. 2009. Stifling Dissent through Creative Use of the Criminal Law: The Charge of Wearing a Mask with Intent. *Criminal Law Quarterly* 55 (1–2): 120–134.

Harrold, Max. 2007. Undercover Cops Never Incited Violence: SQ; At Summit Demo Infiltrating Protests "Standard Procedure." *Montreal Gazette*, 25 August.

Hawthorn, Tom. 2007. The Man Who Filmed the Montebello Provocateurs. *Globe and Mail,* 5 December.

Healy, Teresa. 2007. North American Competitiveness Council and the SPP: Les Agents Provocateurs at the Montebello Leaders' Summit. Research Paper 44, Social and Economic Policy, Canadian Labour Congress. http://www.canadianlabour.ca/sites/default/files/pdfs/NACC__SPP_MontebelloSummit-RP44.pdf.

Holmes, Robert and Hasan Junaid. 2010. Freedom of expression and international events: From APEC to 2010. May 7. http://www.cba.org/cba/cle/PDF/INTL10_Holmes_paper2.pdf.

Kappeler, Victor E., Richard D. Sluder and Geoffrey P. Alpert. 1998. *Force of Deviance: Understanding the Dark Side of Policing.* 2nd ed. Prospect Heights, IL: Waveland Press.

Klockars, Carl B. 1988. The Rhetoric of Community Policing. In *Community Policing: Rhetoric or Reality,* edited by Jack R. Greene and Stephen D. Mastrofski, 239–258. New York: Praeger.

Lambert, Steve, and Sidhartha Banerjee. 2007. Quebec Police Admit Agents Posted as Protestors; But Deny Role of Undercover Officers Was to Provoke Violence at Summit of North American Leaders. *Toronto Star,* 24 August.

Leblanc, Daniel. 2007. Coming to a Summit Near You: Protest TV. *Globe and Mail,* 17 August.

Mahoney, Jill. 2006. YouTube Clips Led to Racers' Arrest. *Globe and Mail,* 14 December.

Manly, Paul. 2007. Police provocateurs stopped by union leader at anti SPP protest. YouTube video, 5:23 posted by "CanadiansNanaimo," 20 August. http://www.youtube.com/watch?v=St1-WTc1kow

Manning, Peter. K. 1978. The Police: Mandate, Strategies and Appearances. In *Policing: A View from the Street,* edited by Peter K. Manning and John Van Maanen, 97–125. Santa Monica, CA: Goodyear.

———. 1997. *Police Work: The Social Organization of Policing.* 2nd ed. Prospect Heights, IL: Waveland Press.

McPhail, Clark, David Schweingruber and John McCarthy. 1998. Policing Protest in the United States: 1960–1995. In *Policing: A View from the Street*, edited by Donatella della Porta and Herbert Reiter, 49–69. Santa Monica, CA: Goodyear.

Moens, Alexander. 2011. "Lessons Learned" from the Security and Prosperity Partnership for Canadian-American Relations. *American Review of Canadian Studies* 41 (1): 53–64.

Monaghan, Jeffrey, and Kevin Walby. 2012. "They Attacked the City": Security Intelligence, the Sociology of Protest Policing and the Anarchist Threat at the 2010 Toronto G20 Summit. *Current Sociology* 60 (5): 653–671.

New York Times. 2006. Latest Video Brings More Controversy to Los Angeles Police. 15 November.

Oreskovic, Alexei. 2012. YouTube Hits 4 Billion Daily Views. *Reuters*, 23 January

Pue, Wes. 2000. *Pepper in Our Eyes: The APEC Affair.* Vancouver: University of British Columbia Press.

Ratliff, Ben. 2006. A New Trove of Music Video in the Webs' Wild World. *New York Times*, 3 February.

Salter, Colin. 2011. Activism as Terrorism: The Green Scare, Radical Environmentalism and Governmentality. *Anarchist Developments in Cultural Studies* (1): 211–238.

Schneider, Christopher J. (forthcoming a). Police Presentational Strategies on Twitter in Canada. *Policing & Society: An International Journal of Research and Policy*.

———. (forthcoming b). Meaning making online: Vancouver's 2011 Stanley Cup riot. In Kleine Geheimnisse: Alltagssoziologische Einsichten (trans: Little Secrets: Everyday Sociological Insights) edited by Michael Dellwing, Scott Grills, and Heinz Bude. Springer Germany.

Schneider, Christopher J. and Daniel Trottier. 2012. The 2011 Vancouver Riot and the Role of Facebook in Crowd-Sourced Policing. *BC Studies* 175: 57–72.

———. 2013. Social Media and the 2011 Vancouver Riot. *Studies in Symbolic Interaction* 40: 335–362.

Skolnick, Jerome. H. 1966. *Justice without Trial: Law Enforcement in Democratic Society.* New York: Wiley.

———. 1994. *Justice without Trial: Law Enforcement in Democratic Society*. 3rd ed. New York: Wiley.

Thomson, Andrew. 2007. Protesters Get Jump on Three-Nation Meeting. *National Post*, 20 August.

Tuchman, Gaye. 1978. *Making News: A Study in the Construction of Reality.* New York: Free Press.

Van Maanen, John. 1978. The Asshole. In *Policing: A View from the Street*, edited by Peter K. Manning and John Van Maanen, 302–328. Santa Monica, CA: Goodyear.

Weber, Max. 1978. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology.* Berkeley: University of California Press.

Williams, Kristian. 2007. *Our Enemies in Blue: Police and Power in America*. 2nd ed. Cambridge, MA: South End Press.

Zajko, Mike, and Daniel Beland. 2008. Space and Protest Policing at International Summits. *Environment and Planning: Space and Society* 26 (4): 719–735.

المساهمون

جوناثان كابل Jonathan Cable - جامعة كارديف Cardiff University

أكمل جوناثان كابل شهادة الدكتوراه في دراسات الصحافة في جامعة كارديف في يوليو ٢٠١٢. وبحثت أطروحته تأثير وسائل الإعلام وتكتيكات الاحتجاج لثلاث جماعات احتجاجية مختلفة، وتأثير هذه التكتيكات على قدرتها على نشر رسائلها الرئيسية. واستخدم مفهوم أبنية الفرص السياسية political opportunity structures لاستكشاف التأثيرات الخارجية على جماعات الاحتجاج التي توجه النجاح والفشل النسبيين لهذه الجماعات الاحتجاجية للوصول إلى غاياتها وأهدافها. ومنذ ذلك الحين استمر في العمل في جامعة كارديف كباحث في مجموعة متنوعة من المشاريع، من مشروع تموله هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي BBC) في جامعة كارديف، يدرس موضوعية بي بي سي عبر مختلف أشكال البرمجة إلى مشروع ممول من مجلس أبحاث الآداب والعلوم الإنسانية (AHRC) يركز على أنشطة المشاركة العامة في الفنون والإنسانيات .طور هذا المشروع موردًا عبر الإنترنت يستهدف المجتمع الأكاديمي، مما يساعد في تصميم أنشطة المشاركة العامة وتقديمها وتقييمها.

دوناتيلا ديلا بورتا Donatella della Porta - المعهد الجامعي الأوروبي European University Institute

دوناتيلا ديلا بورتا هي أستاذة علم الاجتماع في قسم العلوم السياسية والاجتماعية في معهد الجامعة الأوروبية، حيث تدير مركز دراسات الحركة الاجتماعية (كوزموس Cosmos)، وأستاذة العلوم السياسية في المعهد الإيطالي للعلوم الإنسانية (في الإجازة). وأدارت مشروع ديموس Demos، المخصص لتحليل تصورات وممارسات الديمقراطية في الحركات الاجتماعية في ستة بلدان أوروبية. وهي تعمل الآن في المشروع الرئيسي في مجلس البحوث الأوروبي ERC، "التعبئة من أجل الديمقراطية"، حول مشاركة المجتمع المدني في عمليات إرساء الديمقراطية في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية. وهي محرر مشارك في مراجعات العلوم السياسية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي للبحوث السياسية / مجلة جامعة كامبريدج). وفي عام ٢٠١١ حصلت على جائزة ماتي دوغان Mattei Dogan لإنجازاتها المميزة في مجال علم الاجتماع السياسي. ومجالات أبحاثها الرئيسية هي الحركات الاجتماعية، وحفظ النظام العام، والديمقراطية التشاركية، والفساد السياسي.

كريستيان فوكس Christian Fuchs - جامعة وستمنسترUniversity of Westminster

كريستيان فوكس هو أستاذ الإعلام الاجتماعي في جامعة وستمنستر. مجالات خبرته هي وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت والمجتمع والاقتصاد السياسي للإعلام والاتصالات ونظرية مجتمع المعلومات والنظرية الاجتماعية والنظرية النقدية. وهو مؤلف للعديد من المنشورات في هذه المجالات، بما في ذلك كتب الإنترنت والمجتمع: النظرية الاجتماعية في عصر المعلومات (Routledge 2008)، وأسس دراسات الإعلام والمعلومات النقدية (Routledge 2011)، والعمل الرقمي وكارل ماركس (Routledge 2014، ووسائل التواصل الاجتماعي: مقدمة نقدية (SAGE 2014). وإعلام حركة احتلوا حركة احتلوا ووسائل التواصل الاجتماعي في أزمة الرأسمالية (Zero Books 2014). وشارك في تحرير الكتب التي تم تجميعها حول الإنترنت والمراقبة: تحديات الويب ٢.٠ ووسائل التواصل الاجتماعي (Routledge 2012) والنقد ووسائل التواصل الاجتماعي ومجتمع المعلومات (Routledge 2014). وهو محرر الثلاثي C: الاتصالات Communication، والرأسمالية Capitalism، والنقد Critique: مجلة الوصول المفتوح لمجتمع المعلومات العالمي المستدام (http://www.triple-c.at)، رئيس شبكة أبحاث الجمعية الأوروبية لعلم الاجتماع ١٨ - علم اجتماع الاتصالات وبحوث الإعلام، وشارك في تأسيس شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمجتمع ونائب رئيس مبادرة الاتحاد الأوروبي COST "ديناميكية العمل الافتراضي".

بولو جيربادو Paolo Gerbaudo - كلية الملك في لندن King's College London

بولو جيربادو محاضر في الثقافة الرقمية والمجتمع في كلية الملك في لندن وقد عمل كمراسل لصحيفة اليسار الإيطالية Il manifesto، وشارك في الحملات المناهضة للشركات، وحركات العدالة العالمية والبيئية. وتركز بحوثه الحالية على استخدام وسائل الإعلام الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي بواسطة الحركات الاجتماعية والأحزاب الرقمية الناشئة. وهو مؤلف كتاب "التغريدات" و"الشوارع" (٢٠١٢)، وهو كتاب يحلل نشاط وسائل التواصل الاجتماعي في موجة الاحتجاج الشعبية لعام ٢٠١١، من الربيع العربي إلى الغضب واحتلوا وول ستريت. وقد حصل على درجة الدكتوراه من كلية جولدسميث Goldsmiths، حيث كان يعمل تحت إشراف البروفسور نيك كانري Nick Couldry. وقد سبق له التدريس في جامعة ميدلسكس Middlesex والجامعة الأمريكية في القاهرة. وهو حاليًا مسؤول عن وحدة الثقافة الرقمية والاحتجاج السياسي في كلية الملك في لندن.

بانوس كومباتسياريس Panos Kompatsiaris - جامعة أدنبره University of Edinburgh

بانوس كومباتسياريس هو مرشح الدكتوراه في الدراسات البصرية والثقافية في كلية الفنون، جامعة ادنبره Edinburgh، مع خلفية في الاقتصاد والثقافة البصرية ونظرية الفن. وتستخدم أطروحته أساليب إثنوغرافية لدراسة الطرق التي استجابت بها مؤسسات الفن المعاصر للأزمة الأوروبية الأخيرة. وقد نشر أبحاثًا ومراجعات أكاديمية حول الصناعات الإبداعية، والإثنوغرافيا البصرية، والعمالة الفنية، والتحول السياسي في الفن المعاصر.

أليس ماتوني Alice Mattoni - المعهد الجامعي الأوروبي European University Institute

أليس ماثوني هي زميلة أبحاث في مركز دراسات الحركة الاجتماعية (COSMOS) في معهد الجامعة الأوروبية، حيث تعمل في مشروع بحوث مكافحة الفساد، لوضع دراسة حول الحركة الاجتماعية والفاعلين بالمجتمع المدني في محاربة الفساد. وقبل انضمامها إلى كوزموس COSMOS، كانت زميل مشارك ما بعد الدكتوراه في قسم علم الاجتماع في جامعة بيتسبرغ. وحصلت على درجة الماجستير في البحوث والدكتوراه في العلوم السياسية والاجتماعية من معهد الجامعة الأوروبية. وهي عضو مشارك في المجموعة الدائمة "المشاركة والتعبئة في الاتحاد الأوروبي للبحوث السياسية (ECPR)" ومحرر مشارك لصحيفة Interface: وهي جريدة للحركات الاجتماعية وحولها.

يانيس مايولناس Yiannis Mylonas - جامعة لوند Lund University

يانيس مايولناس هو محاضر خارجي في قسم الأفلام والإعلام والإدراك والاتصالات في جامعة كوبنهاغن في الدنمارك وباحث تابع لقسم الإعلام والاتصالات في جامعة لوند في السويد. وقد نشر دراسات حول تحليل الخطاب لتمثيل الحرب، والنضج السياسي والثقافات المدنية، والاقتصاد السياسي لحقوق النشر.

توماس بول Thomas Poell - جامعة أمستردام University of Amsterdam

توماس بول هو أستاذ مساعد في الإعلام الجديد والثقافة الرقمية في قسم الدراسات الإعلامية (كلية العلوم الإنسانية)، جامعة أمستردام (UvA). ودرس العلوم السياسية في جامعة أمستردام والمدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية. وفي عام ٢٠٠٧ دافع عن أطروحته في جامعة أوتريخت حول الدمقرطة والمركزية للدولة الهولندية خلال الفترة الثورية حوالي عام ١٨٠٠. وفي الوقت الحالي يركز بحثه على وسائل الإعلام الاجتماعية والاتصالات العامة. وبالتعاون مع البروفيسور خوسيه فان ديجك José van Dijck يقود برنامج الأبحاث "حول الحدود Over Grenzen" التابع للأكاديمية الملكية الهولندية للفنون والعلوم KNAW حول "الإعلام الاجتماعي وتحول الفضاء العام" (يونيو ٢٠١٣ حتى أغسطس ٢٠١٥). وقد نشر - من بين موضوعات أخرى - حول وسائل الإعلام الاجتماعية كمنصات للصحافة البديلة (الصحافة)، وتويتر كفضاء متعدد اللغات (NECSUS)، ووسائل التواصل الاجتماعي وتحولات الاتصالات الناشطة (المعلومات، والاتصالات والمجتمع)، وموقع ويبو Weibo والصراع الصيني عبر الإنترنت (الجريدة الصينية للاتصالات) ومنطق وسائل التواصل الاجتماعي (الإعلام والاتصال).

سارة سالم Sara Salem - جامعة ايراسموس Erasmus University

سارة سالم باحثة دكتوراه في معهد الدراسات الاجتماعية في هولندا، وتركز أعمالها على المنظورات التاريخية والمؤسسية حول الاقتصاد السياسي، وتركز تحديدًا على موجة الانتفاضات الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتشمل اهتماماتها النظرية التحررية decolonial theory، ونسوية العالم الثالث، والاقتصاد السياسي النقدي، ونظريات ما بعد التنمية. وقد عاشت في زامبيا ومصر وهولندا، وهي مهتمة بشكل خاص بالجنوب الإفريقي والشرق الأوسط. وعملت في العديد من المنظمات غير الحكومية في القاهرة، وبشكل رئيسي حول قضايا المشاركة السياسية والجنس، وأكملت شهادة البكالوريوس في علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية في القاهرة وواصلت استكمال دراستها للحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط وشهادة الماجستير في التطوير الدولي في هولندا.

كريستوفر شنايدر Christopher J. Schneider - جامعة كولومبيا البريطانية University of British Columbia

كريستوفر شنايدر أستاذ مساعد في علم الاجتماع بجامعة كولومبيا البريطانية، أوكاناغان (UBCO) - كندا. والدكتور شنايدر هو مؤلف مشارك / محرر مشارك في ثلاثة كتب، وتدرس أبحاثه ومنشوراته الجريمة والانحراف وتقنيات المعلومات في الحياة اليومية، وقد حصل الدكتور شنايدر على جائزة الأكاديميين المتميزين لعام ٢٠١٣ في وقت مبكر من العمل من اتحاد جمعيات أعضاء هيئة التدريس في جامعة كولومبيا البريطانية (CUFA BC). وحصل على جائزة جامعة كولومبيا البريطانية بأوكاناغان لعام ٢٠١١/٢٠١٠ لتميز التدريس والابتكار – لهيئة التدريس المبتدئين، وجائزة العميد للتعليم العام من خلال وسائل الإعلام لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩. وقد أجرى مئات المقابلات مع وسائل الإعلام في جميع أنحاء أمريكا الشمالية، بما في ذلك صحيفة نيويورك تايمز.

إليز دانييل ثوربورن Elise Danielle Thorburn - جامعة ويسترن أونتاريو University of Western Ontario

إليز دانييل ثوربورن هي طالبة دكتوراه في جامعة ويسترن أونتاريو، وزميلة في برنامج فولبرايت بجامعة نورث كارولينا - تشابل هيل. ويدرس بحثها التقارب بين وسائل الإعلام الرقمية والتكنولوجيا والنسوية والنشاط في البنية الديمقراطية المباشرة للجمعيات. ويهدف بحثها إلى فهم "التجمّع التقني والعلمي والدولوزياني Deleuzian كطريقة لإعادة التصنيف الطبقي والاستخدام السياسي للجمعية العامة على أنه شكلها الخاص. وهي أيضًا أم لأوليف جوزفين Olive Josephine المؤسس المشارك للجنة العمل النسوية وعضو مجموعة التحرير في صحيفة النظرية والفعل السياسي الكندي Upping the Anti.

دانيال تروتير Daniel Trottier - جامعة وستمنستر University of Westminster

دانيال هو زميل ما بعد الدكتوراه في وسائل التواصل الاجتماعي والرقمي في مركز كامري CAMRI، والذي انضم إليه في عام ٢٠١٣. وقبل هذه الوظيفة كان زميل ما بعد الدكتوراه في قسم المعلوماتية والإعلام في جامعة أوبسالا في السويد، وقسم علم الاجتماع في جامعة ألبرتا - كندا. ويدرس بحثه الحالي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الشرطة وأجهزة المخابرات، وكذلك الأشكال الأخرى من العمل الشرطي التي تحدث على هذه المنصات. وكجزء من هذا البحث؛ يشارك في اثنين من مشاريع الاتحاد الأوروبي FP7 حول الأمن والخصوصية والإعلام الرقمي. وقد قام بتأليف العديد من المقالات في المجلات المحكمة حول هذا الموضوع ومواضيع أخرى، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي كأداة مراقبة (Ashgate 2012) ومشكلات الهوية في عصر الفيسبوك (Routledge 2013).